المستشرقون والحديث النبوي

الدكتور محمد بهاء الدين





المستشرقون والحديث النبوي

د. محمد بهاء الدين





الطبعة الأولى

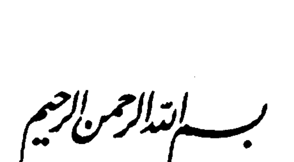
١٤٢٠هـ-١٩٩٩م



للنشر والتوزيع
العبدلي - مقابل عمارة جوهرة الق
هاتف: ٦٩٣٩٤٠ - فاكس: ٤١
ص.ب: ٢١١٥١١ عمان ٢١
الأردن



FAJAR ULUNG SDN. BHD.
INTERNATIONAL BOOK CENTER
(I.B.C. PUBLISHERS)
Blok B, Aras 2, Akademi Islam,
Universiti Malaya,
59700 Kuala Lumpur, Malaysia
Tel / Fax: (603) 7566015
E-Mail: fajaru@tm.net.my


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، و الصلاة و السلام على عبده ورسوله محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد :

فمن المعلوم أن دراسات المستشرقين الحديثية تعد من جملة دراساتهم الإسلامية ، وإن جاءت متأخرة عنها نسبيا ، لكنها كغيرها لم تخل من الدس و التشويه والتحريف ، والتشكيك في الحديث وصحته ، بل الحملة فيها عليه أشد وأشمل ، وفي نفس الوقت أخطر، لأنها اتخذت من طابع البحث العلمي و الموضوعية ستارا لها .

لا شك أن حملتهم على الحديث التي شملت جوانب عديدة منه ، جاءت نتيجة أهميته في حياة المسلمين حيث إنه كان ولا يزال يشكل التطبيق العملي للإسلام على يد الرسول ﷺ فهو الذي جعل من الإسلام دينا شاملا كاملا ، متناولا كل جوانب الحياة ، فدان المسلمون لأحكامه المتعلقة بجميع أمور حياتهم في العقائد والعبادات والمعاملات ، والأحوال الشخصية والاجتماعية، والآداب ، وكل ما يتعلق بمظاهر حياتهم . فبناء على أهمية الحديث هذه، دخل أعداء المسلمين من رجال الكنيسة الحاقدين،

واليهود المتآمرين ميدانا جديدا لمحاربتهم فيه ، هو ميـدان الاستشـراق الـذي اتخذ في الفترة الأخيرة من عصر التنويـر – كمـا يسـمى في الغـرب – طـابع البحث العلمي ستارا لـه ، مدفوعـين مـن قبـل الـدول الاسـتعمارية ، بعـد إخفاقها في إخضاع المسلمين لمشيئتها ، وسلب خيرات وثروات بلادهم عن طريق القوة والحروب الصليبية ، التي أججت نارها بدافع الدين في الظاهر، وبدافع الهيمنة في الحقيقة والواقع .

بعد أن اقتنعـت الكنيسـة والـدول الاسـتعمارية مـن خـلال الحـروب الطويلة مع المسلمين ، أن سـر وحدتهـم وقوتهـم ومنعتهـم الـتي تحـول دون انتصارها عليهم يكمن في الإسـلام وحـده ، وأن نجـاح المسـلمين وتقدمهـم على مدى تاريخهم لم يكونا إلا بتمسكهم بالقرآن الكريم و الحديث النبوي الشريف على حد سواء ، حيث مصدرهما واحد ، هـو وحـي الله تعـالى ، ولا يمكـن فهـم القـرآن فهمـا صحيحـا ، وخاصـة في مجـال التشـريع بـدون الحديث المبين له ، والمفصل لأحكامه ، والمفرع على أصوله .

لذلك كله وجهت الدول الاستعمارية جهودها وضاعفتها – بعد أن التقت مصالحها مع مصالح الكنيسة في إضعاف المسلمين في إسلامهم – إلى حركة الاستشراق المغرض ، فعملت الأخيرة بكل جد ونشاط لتحقيق هـذه الغاية، يقودها رجال الكنيسة ، و اليهود الذيـن دخلـوا حركـة الاستشـراق بوصفهم مستشرقين بعد أن وجـدوا فيهـا خـير وسـيلة لتحقيـق مـآربهم ، والنيل من الإسلام و المسلمين . وبذلك فقد التقـت في الاستشـراق مصـالح أطـراف ثلاثـة الكنيسـة و الاسـتعمار و الصهيونيـة ،فاتجـه المستشـرقون في

دراساتهم إلى المراجع العربية يدرسونها دراسة شاملة وعامة ومتخصصة ، وإلى مصادر التشريع من قرآن وسنة وفقه يفحصونها ، ثم أخذوا ينفثون سمومهم هنا وهناك ، ويبدون حقدهم ، فأخذت أقلامهم تقطر حقدا وعداء وطعنا في الإسلام لتشكيك المسلمين في دينهم ومصادر تشريعهم ، بعيدين في تلك الدراسات عن السبل العلمية ، و الخطوات الواجب اتباعها في البحث العلمي الجاد النزيه المنزه من الأغراض الخاصة والميول والأهواء، فعملوا من خلالها على هدم أسس الإسلام ، وتشكيك المسلمين في مصداقية دينهم .

ولما كان من الصعب عليهم أن ينالوا من القرآن الكريم ، وجهوا سهام مطاعنهم إلى الحديث ، محاولين تشويهه بمختلف الاتهامات و الافتراءات ، متذرعين بأتفه الذرائع ، وهم يدركون تمام الإدراك دوره المكمل للقرآن الكريم في هداية الإنسانية وإسعادها .

فوجدوا أن أيسر وسيلة لتحقيق ذلك هو التشكيك في صحة نسبة الأحاديث إلى الرسول ﷺ عن طريق ادعاء الوضع فيها ، وضعها المسلمون في القرنين الثاني والثالث الهجريين تلبية لمتطلبات المرحلة ، وما طرأ على ساحتهم من تطورات في مجال الفتح و التوسع ، ودخول شعوب أخرى الإسلام ، كما زعم ذلك " جولد تسيهر " الذي نظر إلى الحديث نظرة تشكيكية ممهدا السبيل لمن يأتي بعده من أمثال " شاخت " لينظر إليها على أنها موضوعة من قبل المسلمين . أو الدعوة إلى ضرورة عرض الحديث على القرآن فما جاء فيه موافقا له قُبل ، وإلا رُفض ، وهكذا يبدو أن هذه

الدعوة وسيلة أخرى من الوسائل المبتدعة لتجميده .

إنهم يأتون بأدلة واهية على ما يزعمون ، ويخترعون عللا وأسبابا من محض خيالهم من غير سند ، يقتنصون كل شاردة وواردة في مصادر غير معتمدة ، يتهمون رجال الحديث من الصحابة و التابعين ومن بعدهم بمختلف التهم ضاربين بعرض الحائط تلك القواعد و الضوابط الدقيقة التي ابتدعوها ثم التزموها في التبين و التثبت من حديث رسول الله ﷺ ، متجاهلين واقع حالهم ، وما هم عليه من إيمان راسخ وخشية من الله تعالى، وتمسك بدينهم ، ودقة اقتداء وتأس برسوله الذي حذر من مغبة الكذب عليه بقوله : "من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار" [1] .

لكن بالرغم مما تعرض له الحديث من مطاعن على أيدي بعض الفرق المنحرفة قديما، وعلى أيدي المستشرقين ومن نسج وينسج على منوالهم واقتفى أثرهم من المسلمين حديثا ، فإن آمال هؤلاء وأولئك قد خابت وجهودهم قد ضاعت بفضل الله تعالى الذي قيض لحديث نبيه في كل عصر رجالا يذودون عنه ، ويزيلون ما يحاك حوله من شبهات ومفتريات على أسس علمية نزيهة، وقواعد وضوابط لم يشهد تاريخ البحث العلمي لها نظيرا ، فظل الحديث نقيا صافيا كما تركه صاحبه عليه أفضل الصلاة والسلام وسيظل كذلك ما دام هناك إسلام ومسلمون .

أصل هذا الكتاب رسالة تقدمت بها إلى جامعة بغداد / كلية

---

(١) صحيح البخاري بشرح ابن حجر ٢١٠/١ ، وصحيح مسلم ٨/١ ، وسنن الترمذي ١٤٢/٤ .

الشريعة للحصول على درجة الماجستير ، وقد نالت درجة الامتياز - ولله الحمد -.

قد قسمت الكتاب إلى ستة فصول بالإضافة إلى تمهيد وخاتمة :

التمهيد في تعريف الحديث وما يرادفه من ألفاظ ، الخاتمة في أهم نتائج البحث .

الفصل الأول : معقود للبحث عن دراسات المستشرقين في الأحاديث النبوية و الغاية منها .

الفصل الثاني : عن المستشرقين وتدوين الحديث .

الفصل الثالث : المستشرقون وسند الحديث .

الفصل الرابع : المستشرقون ومتن الحديث .

الفصل الخامس : المستشرقون ورجال الحديث .

الفصل السادس : قد خصص لبيان أثر شبهات المستشرقين وأباطيلهم على المسلمين .

ا لله أسأل أن يجعل جهدي هذا خالصا له وأن يجنبا عن الزيغ والزلل إنه نعم المولى ونعم المجيب .

ماليزيا ٢٠ /١ /١٩٩٩ .

د. محمد بهاء الدين حسين أحمد

التمهيد

في التعريف بالحديث وما يرادفه من ألفاظ

١. تعريف الحديث لغة واصطلاحا :

الحديث لغة : نقيض القديم[1] . و الحديث الجديد من الأشياء، والحديث الخبر يطلق على القليل و الكثير و الجمع أحاديث كقطيع وأقاطيع وهو شاذ على غير قياس وقد قالوا في جمعه حِدثان وحُدثان وهو قليل[2] .

واصطلاحا فيه ثلاثة أقوال :

الأول – هو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية وما أضيف إلى الصحابة أو التابعين من قول أو فعل ، وبهذا يكون الحديث شاملا المرفوع والموقوف و المقطوع ، وهو المشهور عند المحدثين .

الثاني – هو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية وبهذا يكون خاصا بالمرفوع دون الموقوف والمقطوع.

الثالث – هو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل فقط وعلى

---

(١) انظر لسان العرب مادة الحديث ١/٥٨١. وتدريب الراوي ٦ بلفظ صح مكان نقيض و المصباح المنير ١/١٣٥ .

(٢) لسان العرب ١/٥٨٢ .

هذا يكون خاصا بالأقوال و الأفعال دون التقريرات و الصفات [٣].

أما عند إطلاق لفظ الحديث فيراد به المضاف إلى الرسول ﷺ سواء كان قولا أو فعلا أو تقريرا أو صفة خلقية أو خلقية ، وقد يأتي الحديث ويراد به المضاف إلى صحابي أو تابعي إلا أن الغالب في هذه الحال التقييد[١].

٢. تعريف السنة :

السنة لغة : أطلقت على عدة معان : -

منها ما يدل على الصقالة و الملاسة ، من ذلك إطلاقها على الوجه، أو دائرته أو صورته و ملاسته قال الأعشى :

كريما شمائله من بني   معاوية الأكرمين السنن

أي الأكرمين الوجوه [٢]

ومنها الطريقة والسيرة حسنة كانت أم قبيحة .[٣]

وأما اصطلاحا : فهي ترادف الحديث . وذلك هو الرأي السائد بين المحدثين ولا سيما المتأخرين منهم . أي أنهما لفظان مترادفان يصدق كل منهما على الآخر ويوضع كل منهما مكانه .

فعلى هذا يكون تعريف السنة كتعريف الحديث : وهو ما أضيف

---

(٣) انظر : تدريب الراوي ٤٢/١ .

(١) انظر السنة قبل التدوين / عجاج الخطيب ٢١ .

(٢) انظر: لسان العرب مادة سنة ٢٢٢/٢

(٣) انظر : المصدر السابق نفس الصفحة .

إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية سواء قبل البعثة أو بعدها .[٤]

وقد جاء التعريف بهذه الصياغة عند المحدثين بناء على عنايتهم بالبحث عن رسول الله ﷺ الإمام الهادي الذي أخبر الله عنه أنه قدوة حسنة وأسوة يجب على المسلمين أن يتأسوا به . لذلك كان عليهم إثبات كل ما يتصل به من أقوال أو أفعال أو تقريرات وخلق وسيرة وشمائل وأخبار ، سواء أثبتت أحكاما شرعية أولا ، وسواء كان ذلك قبل الرسالة أو بعدها . فالسنة بهذا المعنى مرادفة للحديث عند المحدثين .[١]

ولقد استعملت كلمة السنة في أكثر من اصطلاح لدى علماء التشريع الإسلامي حيث إن كل فريق منهم يعطي لها مدلولا خاصا بها ، فهي عند علماء أصول الفقه عبارة عن كل ما صدر عن النبي ﷺ غير القرآن من قول أو فعل أو تقرير مما يصلح أن يكون دليلا لحكم شرعي [٢].

أما عند الفقهاء فهي الطريقة المتبعة في الدين من غير افتراض ولا وجوب .[٣]

أما عند علماء العقيدة والوعظ والإرشاد فهي ما وافقت الكتاب،

---

(٤) انظر : تدريب الراوي ١١٦وما بعدها . و السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي / السباعي ٥٣ و الحديث و المحدثون / محمد محمد أبو زهو ١٠ ، والسنة قبل التدوين /عجاج الخطيب ١٦، وعلوم الحديث ومصطلحه / صبحي الصالح ٠٣ و الإمام الزهري وأثره في السنة / الضاري ٢٦٧.

(١) انظر : السنة ومكانتها / مصطفى السباعي ٥٤ . و الوضع في الحديث / عمر فلاته ٣٧/١ .

(٢) انظر : الحديث و المحدثون /أبو زهو ٩ ، والسنة ومكانتها / السباعي ٥٥ . و الوضع في الحديث / فلاته ٣٨/١.

(٣) انظر : الوضع في الحديث / فلاته ٣٩/١.

والحديث، وإجماع سلف الأمة من الاعتقادات والعبادات، وتقابلها البدعة.[٤]

يقول الدكتور صبحي الصالح تعقيبا على ما جاء من القول بالترادف و التساوي بين الحديث والسنة : " إن رد هذين اللفظين إلى أصولهما التاريخية يؤكد وجود بعض الفروق الدقيقة بين الاستعمالين لغة واصطلاحا، فالحديث هو اسم من التحديث وهو الإخبار ، ثم سمى به قول أو فعل أو تقرير نسب إلى النبي ﷺ أما السنة – تبعا لمعناها اللغوي - فكانت تطلق على الطريقة الدينية التي سلكها النبي ﷺ في سيرته المطهرة لأن معنى السنة لغة الطريقة .

فإذا كان الحديث عاما يشمل قول النبي ﷺ وفعله ، فالسنة خاصة بأعمال النبي ﷺ أي بينهما عموم وخصوص مطلق فكل سنة حديث وبعض الحديث ليس بسنة . وفي ضوء هذا الاختلاف بين المفهومين ندرك قول المحدثين أحيانا " هذا الحديث مخالف للقياس و السنة و الإجماع ". أو قولهم " إمام في الحديث ، وإمام في السنة وإمام فيهما".

وأغرب من هذاكله أن أحد المفهومين يدعم بالآخر كأنهما متغايران من كل وجه حتى صح أن يذكر ابن النديم كتابا بعنوان " كتاب السنن بشواهد الحديث" [١].

ثم يمضي الدكتور صبحي قائلا : إذا تناسينا مورد التسميتين كان

---

(٤) انظر : الحديث و المحدثون أبو زهو ١٠ . والوضع في الحديث / فلاته ١/٣٩.

(١) انظر : علوم الحديث ومصطلحه ٣ وما بعدها .

الحديث والسنة شيئا واحدا فليقل أكثر المحدثين إنهما مترادفان .[٢]

ويقول الدكتور محمد محمد أبو شهبة : يرى بعض العلماء أن الحديث خاص بقوله وفعله والسنة تشمل الأقوال و الأفعال و التقريرات والصفات والسكنات و الحركات في اليقظة أو في المنام ، وعلى هذا فهي أعم من الحديث ، ولعل القول بالترادف أولى. [١]

٣. تعريف الخبر

الخبر لغة : اسم لما ينقل ويتحدث به و الجمع أخبار .[٢]

و الخبر ما أتاك من نبأ عمن تستخبره ... و الجمع أخبار وأخابير جمع الجمع.[٣]

وفي اصطلاح المحدثين وردت فيه ثلاثة أقوال :

الأول – هو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية أو إلى الصحابة أو التابعين من قول أو فعل وهو بهذا يكون مرادفا للحديث على القول الأول ومساويا له وهو المشهور ، فيكون الخبر على هذا شاملا كلا من المرفوع و الموقوف و المقطوع.

الثاني – هو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو

---

(٢) المصدر السابق ١٠ .

(١) أعلام المحدثين ٦. .

(٢) انظر : المصباح المنير ١/١٧٤ .

(٣) لسان العرب مادة خبر ١/٧٨٣.

صفة خلقية أو خلقية ، فيشمل على هذا القول المرفوع فقط ويكون الخبر مساويا للحديث على القول الثاني فيه [٤].

قال ابن حجر : الخبر عند علماء الفن مرادف للحديث ، فيطلقان على المرفوع و على الموقوف وعلى المقطوع ، فيشمل ما جاء عن الرسول ﷺ وعن الصحابة والتابعين . وقيل بينهما عموم وخصوص مطلق ، فكل حديث خبر ولا عكس.[١]يقول الدكتور صبحي الصالح : الخبر أجدر من السنة أن يرادف الحديث ، فما التحديث إلا الإخبار ، وما حديث النبي عليه السلام إلا الخبر المرفوع إليه.[٢]

الثالث – هو ما جاء عن غير النبي ﷺ فيكون بذلك مباينا للحديث في الأقوال الثلاثة . [٣]

٤ . تعريف الأثر :

الأثر لغة : بقية الشيء . فأثر الدار بقيتها و الجمع آثار وأثور . فالأثر بالتحريك ما بقي من رسم الشيء ، و الأثر الخبر و الجمع آثار . [٤]

وفي اصطلاح المحدثين وردت فيه أقوال ثلاثة أيضا .

الأول – ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة

---

(٤) انظر : محاضرات في علوم الحديث / الضاري ١٢ .

(١) انظر : السنة قبل التدوين / عجاج ٢٠ .

(٢) علوم الحديث ومصطلحة ١٠.

(٣) محاضرات في علوم الحديث / الضاري ١٢.

(٤) انظر : المصباح المنير ٧/١ . ولسان العرب ١٩/١ .

خلقية أو خلقية أو إلى الصحابة أو التابعين من قول أو فعل. وعلى هذا يكون الأثر مرادفا لكل من الحديث و السنة و الخبر على القول الأول فيها وهذا هو المشهور . (٥)

الثاني – ما أضيف إلى الصحابة و التابعين فيكون شاملا الموقوف و المقطوع دون المرفوع . (٦)

الثالث – ما أضيف إلى الصحابة فقط فيكون خاصا بالموقوف . (٢)

أما فقهاء خرسان فيسمون الموقوف أثرا و المرفوع خبرا . (٣)

ويتضح مما تقدم أن المشهور عند جمهور المحدثين : هو أن الحديث والسنة و الخبر والأثر ألفاظ مترادفة يصدق كل منها على ما يصدق عليه الآخر . وهي تطلق على ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية . أو إلى الصحابة و التابعين من قول أو فعل أي تندرج تحتها الأقسام الثلاثة المرفوع و الموقوف والمقطوع .

---

(٥) انظر : محاضرات في علوم الحديث / الضاري ١٣ .

(٦) المصدر السابق نفس الصفحة .

(٢) المصدر السابق نفس الصفحة .

(٣) تدريب الراوي / السيوطي ١٠٩ .

الفصل الأول

دراسات المستشرقين في الأحاديث النبوية و الغاية منها

لقد أمضى المستشرقون كثيرا من الوقت في الدراسات الأدبية والتاريخية و غيرهما من الموضوعات ، لكن توجههم إلى دراسات الأحاديث النبوية لم يأت إلا في وقت متأخر . ولعل أول محاولة لها أهميتها هي ما قام به المستشرق الذائع الصيت : (اجناس جولد تسيهر)[١] الذي نشر نتيجة بحثه سنة ١٨٩٠م بعنوان " دراسات إسلامية " باللغة الألمانية Muhammedaniche Studein وأصبح كتابه في دائرة الاستشراق منذ ذلك الوقت حتى الآن "إنجيلا مقدسا" يهتدي به الباحثون .[٢] وبعد مضي ستين عاما على نشر ذلك الكتاب جاء دور البروفسور شاخت [٣] حيث قضى

---

(١) " اجناس جولد تسيهر Ignas Golgziher ١٨٥٠ -١٩٢١ يهودي ولد في بلاد المجر في هنغاريا درس في أشهر مدارس الاستشراق في برلين وليزيغ وبودابست ثم رحل إلى سوريا سنة ١٨٧٣ حيث تتلمذ على العلامة الشيخ طاهر الجزائري ثم نزح إلى فلسطين ومصر حيث تضلع في العربية على شيوخ الأزهر وقد شهد له علماء الغرب بطول الباع وبعد النظر . له مؤلفات عديدة في الفرق الإسلامية و الفقه .

(٢) انظر : دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه / الأعظمي ١/المقدمة -ي- .

(٣) جوزيف شاخت Joseph Schacht ١٩٠٢ -١٩٦٩ مستشرق ألماني متخصص في الفقه الإسلامي ويعد الخبير الأول في ميدان الشريعة الإسلامية ، كتب أبحاثا كثيرة جدا وحرر وترجم العديد من الكتب العربية وبخاصة في مجال الفقه و شارك في تحرير دائرة المعارف الإسلامية . وكان أستاذا في جامعات ليدن ، وأكسفورد ، و القاهرة ، و كلومبيا . انتخب عضوا لمجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٩٥٥ وله عدة كتب من أشهرها كتاب الحيل في الفقه لابن حاتم القزويني ، لكن الميدان الحقيقي الذي برز فيه هو تاريخ الفقه الإسلامي وأهم ما له في هذا الباب كتابه الرئيسي (أصول الشريعة المحمدية) .

أكثر من عشرة أعوام في البحث والتنقيب في معادن الأحاديث الفقهية فنشر نتيجة بحوثه في كتابه" أصول الشريعة المحمدية The Origions of Muhammadan Jurisprudence " وكانت خلاصة ما وصل إليه من نتائج أنه ليس هناك حديث واحد صحيح ، وبخاصة الأحاديث الفقهية ، وصار هذا الكتاب منذ ذلك الوقت " إنجيلا ثانيا " لعالم الاستشراق ، وقد فاق شاخت سلفه جولد تسيهر حيث غير من نظرته التشكيكية في صحة الأحاديث إلى نظرة متيقنة في عدم صحتها، فترك كتابه هذا أثرا عميقا في تفكير دارسي الحضارة الإسلامية حتى تنبأ البروفسور جب قائلا: إنه – يعنى كتاب شاخت – سيكون في المستقبل أساسا لكافة الدراسات عن الحضارة الإسلامية والتشريع وعلى الأقل في الغرب .[1]

بعد هذين الكتابين لم ينشر عن الحديث النبوي بأقلام المستشرقين في غضون ثلاثة أرباع قرن إلا عدة مقالات أو كتب عالجت موضوع الحديث من بعيد .

وهناك كتاب بالإنجليزية لـ" ألفريد جيوم "[2] بعنوان " أحاديث الإسلام The Traditions of Islam " تعرض فيه صاحبه للأحاديث النبوية ولكنه اعتمد فيه اعتمادا كليا على كتابات (جولد تسيهر) فلا يرى المرء

---

(١) انظر المصدر السابق –ي–

(٢) مستشرق إنجليزي ولد عام ١٨٨٨ تخرج من جامعة أكسفورد ،وعمل في فرنسا ومصر وعين محاضرا في المعهد الملكي في لندن وتولى التدريس في معاهد وجامعات عديدة كما نال أوسمة وانتخب عضوا في مجامع منها المجمع العلمي العربي في دمشق ، و المجمع العراقي وله مؤلفات عديدة منها : تراث الإسلام ومدخل إلى علم الحديث ، وأثر اليهود في الإسلام . المستشرقون / العقيقي ١/٥٤٣.

فيه أي جديد في الموضوع لذا يفقد القيمة العلمية .[1]

أما البروفسور روبسون [2] الذي قام بترجمة " مشكاة المصابيح " و" المدخل " للحاكم إلى اللغة الإنجليزية ، و الذي عدل بعض آراء المستشرقين الخاطئة إلا أنه هو الآخر مسحوز بكتابات البروفسور شاخت، فابتعد عن فهم الموضوع على حقيقته .[3]

وأول مستشرق قام بمحاولة واسعة للتشكيك في الحديث النبوي الشريف كان المستشرق اليهودي " جولد تسيهر " الذي يعده المستشرقون أعمق العارفين بالحديث النبوي الشريف فيقول عنه كاتب مادة " الحديث " في دائرة المعارف الإسلامية : إن العلم مدين دينا كبيرا لما كتبه " جولد تسيهر " في موضوع الحديث .[4]

وقد كان تأثير جولد تسيهر على مسار الدراسات الإسلامية الاستشراقية أعظم مما كان لأي من معاصريه من المستشرقين ، فقد حدد تحديدا حاسما اتجاه وتطوير البحث في هذه الدراسات وقد سار على هذه الشاكلة مستشرق آخر " سونك هرجرونجه " .[4]

---

(١) تنظر : دراسات في الحديث النبوي / الأعظمي المقدمة – ى – .

(٢) جيمس روبسون مستشرق إنجليزي ولد عام ١٨٩٠ تخرج باللغات الشرقية من جامعة جلاسجوروعين أستاذا فيها ثم تنقل بين العراق و الهند له مؤلفات عديدة وأبحاث في الحديث وقام بترجمة كتب كثيرة إلى الإنجليزية . المستشرقون / العقيقي /٢/٥٤٧.

(٣) انظر : دراسات في الحديث النبوي / الأعظمي المقدمة –ى – .

(٤) انظر : دائرة المعارف الإسلامية المجلد السابع مادة الحديث / الترجمة العربية ٣٣٣.

(٤) – سنوك هرجرونجه (Snouck Hurgronj) ١٨٥٧ –١٩٣٦ مستشرق هولندي قد عد عميد العربية بعد جولد تسيهر وفي طليعة رواد دراسات الفقه الإسلامي و الأصول و الحديث و التفسير في أوروبا . وله مؤلفات وأبحاث كثيرة انظر: المستشرقون / العقيقي ٦٦٦/٢.

فقد تحديا ما هو معلوم عند المسلمين من منزلة السنة النبوية ، وأصالة التشريع الإسلامي إلا أنهما لم يتمكنا من الإتيان بنظرية متناسقة متجانسة شاملة متكاملة لمعارضة عقيدة المسلمين ، وأصالة التشريع الإسلامي . لكن الذي استطاع الإتيان بنظرية جديدة متكاملة بالرغم من أنها خيالية إلى حد بعيد هو البروفسور جوزيف شاخت وقد نشر نظريته تلك في كتب ومقالات وبلغات متعددة . ووضع كتابه " المدخل إلى الفقه الإسلامي " لهذا الغرض ومن أشهر مؤلفاته كتاب "أصول الشريعة المحمدية" السابق الذكر الذي نال إعجاب الأكاديميين الغربيين وبخاصة المستشرقين منهم فأثرت نظريات (شاخت) في جميع المستشرقين تقريبا في مجال دراسات الشريعة الإسلامية منهم البروفسور " أندرسون " و"روبسون " و"فيزجرالد" و"كولسون" و "بوزورث " وتركت نظريته تأثيرا على من تثقفوا من المسلمين بالثقافات الغربية أيضا.[١]

ويبدو أن سهام الطعن إلى الحديث جلها – إن لم يكن كلها – في كتابات "شاخت " الذي زعم أنه اكتشف بعد البحث في الحديث أنه ليس هناك حديث واحد صحيح وخاصة الأحاديث الفقهية وأنها في الواقع كلام علماء المسلمين من القرنين الثاني و الثالث الهجريين ، وأقاويلهم وضعت على لسان النبي ﷺ زورا وبهتانا .[٢] ويتضح من خلال متابعة دراسات المستشرقين الحديثية أن الباعث لهم على توجيه سهام الطعن إلى الحديث يعود أساسا إلى

---

(١) انظر : منهاج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية ٦٧/١ وما بعدها .

(٢) انظر : مدخل إلى الفقه الإسلامي Schacht Introduction to Islamic Law .p.34 . Also (see Origins. p.149) و (أصول الشريعة المحمدية) .

أنهم أدركوا أن الحديث النبوي هو الذي جعل من الإسلام دينا شاملا كاملا متناولا كل جوانب الحياة في كل زمان ومكان من خلال دراساتهم عن الحديث ، فبحثوا عن السبيل لهدمه، فوجدوا أيسر وسيلة التشكيك فيه، أو ادعاء أن أكثره مختلق – وذلك هو المنهج الذي تبناه جولد تسيهر وسار عليه خلفه شاخت – أما الأحاديث التي لا يستطيعوا الطعن فيها فسبيل تجميدها هو القول بعرضها على القرآن، فإن جاءت بحكم ليس في القرآن لا يلتزم به ، ومن الطبيعي أن أي تعطيل لدور الحديث في التشريع تعطيل لدور القرآن في التشريع أصلا ، لأن فهمه متوقف عليه ، لذا حاول أعداء الإسلام توجيه السهام إلى الحديث للتشكيك فيه حتى يسهل لهم بالتالي تعطيل دور القرآن أيضا في الأحكام و التشريع ، إذ كان أكثر أحكامه من الكليات والعموميات ، وهي في حاجة إلى تفسير وتوضيح ، فالصفة الإعجازية وغيرها من الصفات التي اقتضت الحكمة الإلهية أن يكون القرآن على ما هو عليه من إجمال لكثير مما جاء فيه من أحكام ، توجب الاعتماد على الحديث النبوي الشريف في البيان والتفصيل عند الحاجة .

فيخطئ كل الخطأ من يتوهم إمكان فصل الحديث عن القرآن في مجال العمل والتطبيق ، ويتوهم أن العمل بالقرآن وحده كاف في تنفيذ الشريعة لأن العمل بالكتاب وحده غير ممكن في كثير من المواطن المجملة إلا بالرجوع إلى الحديث المفسر ، ولأن الحديث تضمن أحكاما جديدة لم ترد في الكتاب كميراث الجدة و كحد شرب الخمر وغيرهما .

ففكرة ترك الحديث و الاقتصار على القرآن وحده هي إما جهل لا

يقوم على علم وحقيقة وإما تضليل يهدف إلى أهـداف تهديمية سيئة لا إلى حقيقة علمية [1].

فالحديث وحي إلهـي ﴿ ومـا ينطـق عـن الهـوى إن هـو إلا وحـي يوحـى﴾.[2] فهـو كـالقرآن الكريـم مـن جهـة أن الاثنـين وحـي إلهـي ، والفرق بينهما أن القرآن وحي إلهي باللفظ والمعنى بينما الحديث بـالمعنى دون اللفظ على الصحيح وهو واجب الاتباع ومصـدر أصيـل للأحكـام الشرعية ، وعلى هذا دل القرآن بأن الانقيـاد لـه انقيـاد لله تعـالى ، وأن التمرد عليه علامة الانسلاخ من الإيمان ، وأن المسلم لا خيـار لـه فيمـا يقضي به القرآن أويقضي بـه الحديـث . [3] فـالحديث يعـود إلى القـرآن فهو منه وإليه ، وقد ذكر العلماء خمسة طرق يمكن بها إرجاع الحديـث إلى القرآن وهي :

١- من العلماء من يجعل طريقة رجوعه نص القـرآن علـى الاقتـداء بالرسول و الرضا بقضائه وطاعته فيما أمر ونهـى... وقـد دعـت إلى ذلـك آيات قرآنية كثيرة.

٢- منهم من جعل أن طريقة الرجـوع أن الكتـاب مجمـل والحديـث مفصل له كقوله تعالى ﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهـم ﴾ [4]

(١) انظر: الحديث النبوي / مصطفى أحمد الزرقاء ١٢ وما بعدها .

(٢) سورة النجم الآية ٣-٤.

(٣) انظر: الحديث و المحدثون / أبو زهو ١١ وما بعدها وتقديم الكتاب (بحوث في تاريخ السـنة المشـرفة) الدكتور عبد الكريم زيدان ٥.

(٤) سورة النحل الآية ٤٤.

فالقرآن أمر بالصلاة والحج و الزكاة والصوم و غيرها وترك البيان للحديث.

٣- هناك طريقة ثالثة وهي النظر إلى المعاني الكلية التي يرجع إليها التشريع القرآني والحديث لا يخرج عنها ، فالسعادة في الدارين إنما تتوفر للمرء بثلاثة أشياء :

أ) بالمحافظة على الضرورات الخمس ، الدين والنفس و العقل والنسل والمال.

ب) بتشريع ما يؤدي إلى التوسعة ، ورفع الضيق و الحرج كإباحة الفطر في السفر و المرض ، وذلك قسم الحاجيات .

ÜÌ) بالتحلي بمكارم الأخلاق ومحاسن العادات وهي المعروفة بالتحسينيات.

فالكتاب أتى بهذه الأمور الثلاثة أصولا يرجع إليها، والحديث أتى بها تفريعا على الكتاب ، فالكتاب والحديث بعد التحليل يرجعان إلى أصول واحدة.

٤- ومن طرق الرجوع أنه قد ينص في القرآن على الحكم في طرفين ويكون بينهما ما فيه شبه بكل منهما فيبين الرسول ﷺ حكمه ، وأنه لا حق بأحد الطرفين ، أوله حكم خاص يناسب الشبهين ، وقد ينص في القرآن على حكم شيء لعلة فيه فيلحق به الرسول ﷺ ما اجتمع معه في العلة بطريق القياس .

٥- وهناك طريقة خامسة في بيان الرجوع ، وهي أن كل ما في الحديث من المعاني و الأحكام التفصيلية موجود في تفصيلات القرآن لمن

فقهه وتدبره ، وإن كان في الحديث أبين وأوضح .[1]

فالحديث مصدر أساسي من مصادر التشريع كما ذكرنا ، إذ من المعلوم أن مصادر التشريع الإسلامي الأصلية ترجع إلى أمرين هما الكتاب والحديث ، وهو يأتي في المرتبة الثانية من الكتاب لأنه مقطوع بجملته وتفصيله من جهة النقل ، وأما الحديث فمظنون في تفصيله مقطوع بجملته، ومرتبة المظنون تلي مرتبة المقطوع به كما أن الحديث يأتي بيانا وتفسيرا وشرحا للكتاب ، وهذا يقتضي أن يكون النص الأصلي أساسا ويقوم البيان والتفسير و الشرح ممثلا المرتبة الثانية .[2]

فالاثنان وحي الله إلى رسوله ﷺ أما الكتاب فهو متواتر الثبوت والنقل ، ومصون من التبديل والتحريف و الزيادة والنقصان . وكان قد نال من عناية الرسول ﷺ و الصحابة الدرجة القصوى إذ تلقوه بكل شغف وشوق ونقلوه بكل حرص نقلا متواترا محفوظا في الصدور ومكتوبا في السطور ، وهكذا ظل في تلقيه ونقله إلى يومنا هذا وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

أما الحديث فهو القسم الثاني من أقسام الوحي كما ذكرنا إلا أنه لم يتعبدنا الله تعالى بلفظه كالقرآن لذا لم يباشر النبي ﷺ تدوينه بنفسه

كالقرآن ، ورخص روايته بالمعنى، لأنه هو المقصود ، ووكل حفظه إلى أصحابه بعد أن بين لهم مكانته ومنزلته من التشريع ، فعلمهم إياه وأمرهم

---

(١) انظر : مفتاح السنة / محمد عبد العزيز الخولي ١٠ وما بعدها .

(٢) انظر : المصدر السابق ٥ .

بحفظه ، و العمل به و التمسك بل العض عليه بالنواجذ ، ووعد بالأجر لمـن أحياه بعد مماته ودعا بالنضرة والرحمة لمن بلغه بعد سماعـه، وأذن لمـن رغـب في كتابته ، كما نهى عن تركه وعدم الالتزام به ، أو الابتداع فيـه أو اتبـاع غيره. فهذه الأمور وغيرها أدت إلى حفظه ونقله بكل حرص وأمان ، وإن لم يبلغ هذا الحفظ وذلك النقل في الجملة حفظ ونقل وتواتر القرآن الكريـم . فالصحابة والتابعون ومن جـاءوا بعدهـم أوْلَـوا الحديـث غايـة جهدهـم . وبذلوا في سبيل حفظه كل ما يسـتطيعون مـن حيـث جمعـه ونقلـه وتعليمـه ونشره حتى بلغ بهم ذلك حدا فاق الوصف وتجاوزه .

وإذا ما أردنا تحديد مكانة الحديث في الإسلام فما علينا إلا أن نعـود إلى كتاب الله الكريم لنتعرف منه على منـزلة الرسول ﷺ ومنـزلة حديثـه. فـالعودة إليـه لمعرفـة ذلـك تظهـر أن الرسـول ﷺ كـان مبينـا لكتـاب الله تعالى﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون ﴾[١].

فمن وظيفة الرسول ﷺ التبيين للناس والتفصيل والشرح بفعله وقوله ، وكان أسوة حسنة يجب على المسلمين اتباعه ﴿ لقد كان لكـم في رسـول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله و اليوم الآخر وذكر الله كثيرا﴾.[٢]

وهو مطاع وجوبا ﴿ يأيها الذيـن آمنـوا أطيعـوا الله ورسـوله ﴾ [٣] ﴿ومن يطع الرسول فقد أطاع الله ﴾[٤].

---

(١) سورة النحل الآية ٤٤.

(٢) سورة الأحزاب الآية ٢١.

(٣) سورة الأنفال الآية ٢٠ .

(٤) سورة النساء الآية ٨٠ .

وهو صاحب سلطة تشريعية ﴿ الذي يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوبا عندهم في التوراة والإنجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم ، والذين آمنوا به وعزروه واتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون ﴾ .(١)

فبعد دراسة الآيات القرآنية السابقة وغيرها نصل إلى نتيجة قطعية هي وجوب طاعة الرسول ﷺ ، لأن طاعة الله مترتبة على طاعة رسوله ، وتتمثل طاعة الرسول بعد وفاته ﷺ في اتباع حديثه ، ولهذا أجمعت الأمة — عمليا — على الأخذ بحديثه ﷺ وهذا ما فهمته الأمة الإسلامية ، وسارت على هديه في تشريعاتها وحل مشكلاتها منذ عهد النبي ﷺ ولم تزل تؤمن به إلى يومنا هذا ، فالقرآن مع الحديث يكون المصدر الأساسي للتشريع الإسلامي ، وفي ذلك يقول الله تبارك وتعالى : ﴿ فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله و الرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ﴾(٢) .

ولما كان الأمر كذلك فإنه ليس بمسلّم من رد الحديث النبوي حتى لو زعم أنه يؤمن بالقرآن الكريم ويعمل به ، لأن رد الحديث تكذيب لدعواه الإيمان بصدق القرآن لأن الله تعالى يقول ﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ﴾ (٣).

---

(١) سورة الأعراف الآية ١٥٧.

(٢) سورة النساء الآية ٥٩.

(٣) سورة النساء الآية ٦٥.

لقد عمل الغرب المستعمر منذ وقت مبكر على إلغاء الشريعة الإسلامية أولا ، ثم التشكيك في مصادرها ، و الطعن في صلاحيتها ثانيا ، حتى لا يفكر المسلمون في العودة إليها يوما ما ، لأنه أدرك جيدا أن هذه الشريعة والتمسك بها جعلت المسلمين ينقلون رسالة الإسلام إلى مختلف البلدان ، وأن التمسك بالقرآن و الحديث جعلهم أقوياء أعزاء وأوصلهم إلى أواسط أوروبا بعد اقتحام قلاع أعداء الرسالة الإسلامية الخالدة ، فأصبح من اللازم لدى المستعمرين محاربة الحديث إذ بإبعاده و التشكيك في مكانته في التشريع يصبح التشكيك في القرآن ، وتعطيله أو تعطيل أجزاء كثيرة منه عن العمل ميسورا .

فعمل الاستعمار من جهة على إيجاد طبقة أنكرت جزءاً من الحديث النبوي متبدئة بإنكار أحاديث الجهاد بالسيف ثم انتهت بإنكار الأحاديث النبوية بكاملها ، والمتنبي الكذاب مرزا غلام أحمد القدياني قائد هذا الاتجاه في الهند ، بينما تزعم توفيق صدقي هذا الاتجاه في مصر .

و لم يترك عملية الطعن في الحديث النبوي لهؤلاء المفتونين بالحضارة الغربية وعلمائها ولا للمنهزمين نفسيا وفكريا فحسب ، بل جهز الغرب كذلك جحافل من المستشرقين ويسر لهم الإمكانات المادية ، وسهل لهم سبل البحث ، وأقام حولهم هالة من القداسة فأصبحوا رواد الغزو بالهجوم على الحديث وغيره من علوم المسلمين ، وهكذا أصبحت الحرب ضد الحديث النبوي الشريف حربا مستعرة في الداخل و الخارج .[1]

---

[1] – انظر : مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية ١/٦٧ /الأعظمي .

وطالما بذل المغرضون جهودا ، وكتبوا كتبا ومقالات للتشكيك في الحديث و الطعن في صحته متذرعين بحجج واهية وأدلة تافهة , من هذه الأدلة الواهية أن الحديث قد دخله الوضع و التدليس فأصبح مشكوكا فيه فلا يوثق به لأنه لا يعرف صحيحه من عليله يريدون بذلك النتيجة التي تقول : ما تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال .

لكننا لم نسلم لهؤلاء بمقدمات دليلهم الواهي ، لأن الحديث رغم دخول الوضع عليه و التدليس فيه ، واعتراء الإرسال أو الانقطاع لأسانيد بعضه ، فإن الكثير منه سالم من هذه العلل وغيرها ، إذ لم يبق شيء من ذلك خافيا على علماء الحديث ونقاده الذين بحثوا عنه وخبروه فغربلوه ونخلوه ، فشخصوا الموضوع وكشفوا عن المدلس أشاروا إلى موضع الإرسال فيه أو الانقطاع ، وبذلك خلصوا الحديث عن كل شائبة تشوبه بما وضعوا من موازين لتقييم رجاله وتمييز وتبيين أحوالهم من عدالة وضبط وحفظ وغير ذلك مما هو معلوم في علوم الحديث وفنونه . فبتلك الجهود ظل الحديث نقيا صافيا كما روي عن صاحبه ﷺ .

فالطريقة التي سلكها العلماء في التثبت من صحة الحديث سندا ومتنا، وما ابتدعوا لأجل ذلك من علوم كعلم أصول الحديث وعلم الجرح والتعديل ، وغيرهما من العلوم طريقة أشاد بها كثير من الغربيين في تحقيق الرواية أمثال باسورث سميث عضو كلية التثليث في أكسفورد ، وكارليل ، وبرناردشو ، والدكتور سبرنكركان . فقد أعلن هؤلاء إعجابهم بالطريقة التي تم بها جمع الأحاديث النبوية ، وبالعلم الخاص بذلك عند المسلمين

وهو علم الجرح والتعديل.[1]

فهذه الطريقة التي سلكوها في هذا الصدد تدفع كافة الشبهات وتدحض كل الحجج التي يحاول أصحابها عبثا النيل من الحديث النبوي، والتقليل من دوره في التشريع .

فالحديث قد تعرض كما ذكرنا ولا يزال يتعرض إلى حملات مكثفة وهجمات ظالمة وافتراءات متنوعة زائفة ، مستهدفة إبعاد هذا المصدر التشريعي الهام ، وهذا المعين الفياض للآداب والأخلاق الإنسانية الفاضلة في مجال الاحتجاج و الاقتداء ، وهذا المصدر الذي شهد بعظم مكانته طائفة من المستشرقين منهم موريس جودفروي ديمونبنين في كتابه : القوانين الإسلامية (Muslim Institutions) لندن /١٩٥٠ الذي قال عنه: المصدر الثاني للقانون الإسلامي وهو (السنة) أو (الحديث) يبدو أنه إلى يومنا هذا معين لا ينضب من المادة المسجلة لدراسة القانون ، إنها تؤدي بالقارئ إلى جميع تفاصيل حياة (محمد) وتدخله إلى المعرفة الوثيقة بحياة العرب في القرن السابع الميلادي. إنها وثائق في غاية الامتناع و الفائدة . [2]

ومنهم (غوستاف جرونبوم) الذي يقول في كتابه " الإسلام في العصور الوسطى Medieval Islam " ط٢ شيكاغو /١٩٥٣ : إن المثل الذي يجب الاقتداء به هو النبي ، ومن حيث إن القرآن لا يورد التعليمات التفصيلية اللازمة لتطبيق نصوصه كانت سنة النبي ، وهي الأقوال و

---

(١) انظر : حياة محمد / حسين هيكل ٦٧.

(٢) انظر : الحديث النبوي / الزرقاء ١٧.

التصرفات التي صدرت عنه وعن أتباعه في أول عهد الإسلام ، وهي التي تملأ هذا الفراغ ، وتحوي البيان التفصيلي اللازم [1]ويقول الدكتور ((أ.س تريتون A.S Triton)) في كتابه ((الإسلام عقيدة وعمل : Islam Belief and practice)) لندن /١٩٥١ يعتبر محمد المثال الذي يجب أن يحذو حذوه المؤمنون ، فالذين اعتنقوا الإسلام بجد أرادوا أن يعرفوا جميع تفاصيل حياته حتى يتسنى لهم اتباعه . و القوانين في القرآن لا تتناول التفصيلات الكافية لتنظيم الحياة في الدولة الإسلامية الناشئة فكان من الطبيعي النظر إلى أعمال محمد وأقواله لسد الحاجة ، ومن هنا نشأ تدوين الحديث وجمعه وتبويبه.[2]

ويقول " جان جاك روسو" في كتابه "العقد الاجتماعي ": إن محمد قد أقام نظاما سياسيا بارعا لحكم دولته، وقد كان ذلك سر قوة خلفائه الذين اتبعوه في حكم المسلمين ما داموا ملتزمين نظامه .[3]

يقول جيمس ميتشرز : لقد اتهم الإسلام في ذلك العصر بأنه خال من التفكير الاقتصادي بل اتهم بالرجعية الرأسمالية. سر اتهامهم له الجهل بالإسلام و نظمه وروحه ورسالته وتعاليمه السمحة . لقد جاء الإسلام في كافة نظمه وتشريعاته دعوة تحريرية من الجمود الاقتصادي بقوانين تحقق التعاون بين الطبقات في ظل المحبة كما تكفل التطور الهادف . ويقول ماسينيون : يحتل الإسلام مكانا وسطا بين نظريات الرأسمالية و البورجوازية

---

(١) المصدر السابق ١٧.

(٢) المصدر السابق ١٨.

(٣) المنهزمون / يوسف العظم ١٠٦.

ونظريات البلشفية و الشيوعية ، فالحياة الاقتصادية في الإسلام حياة تراحم وتعاون وتكافل ورحمة ، حياة إنسانية لها مثلها العليا ، وتستمدها من رسالتها وعقيدتها بينما هي في النظرة الرأسمالية و الشيوعية على السواء حياة صراع ، وتقاتل وسيطرة واستعباد ، صراع تحترق فيه وتفنى كافة القيم العليا لتبقى قيمة واحدة هي قيمة الرأسمال الفردي و الجماعي ، وبذلك نجد الرأسمالية تنظر إلى الإنسان كسلعة وتنظر الشيوعية إليه كآلة مسخرة ، وينظر الإسلام إلى المادة كشيء مسخر لخدمة الإنسان.[1]

ومما لا شك فيه أن الجانب الاقتصادي في الإسلام الذي يتحدث عنه هذان المستشرقان وغيرهما ، يعود في الغالب إلى الأحاديث النبوية التي تناولته بشكل مفصل وشامل وكامل في أحكام الزكاة وشؤون المال .

تلك الأحاديث التي اتخذها الفقهاء فيما بعد سندا ومنطلقا لهم في تفريعاتهم وشروحهم حول الحياة الاقتصادية الإسلامية .

وخلاصة القول :

هي أنه لما كانت الطريقة موصدة أمام أعداء الإسلام ، لم يستطيعوا النيل من القرآن لبلوغ بغيتهم ، هرعوا إلى الحديث محاولين النيل منه بالدس فيه ، أو التقليل و الحط من شأنه سالكين سبلا مختلفة لإنكار الحديث جملة بعد التشكيك فيه ، فادعى بعضهم أن الحديث أهمل بعد الرسول ﷺ أكثر من قرنين إلى أن جمعه بعض المصنفين في كتب السنن في القرن الثالث الهجري ، فلم يحفظ كالقرآن منذ ظهور الإسلام ، ولهذا تسرب إليه الوضع

(١) السنة المفترى عليها / سالم على البهنساوي ٣٠-٣١.

فأصبح من الصعب تمييز الحديث الصحيح من الموضوع ... يقول المستشرق مكسيم رودنسون [1] : ليس من النافل أن نلح على أن المؤرخ لا يستطيع أن يعتبر أن روايات الحديث ممثلة لتفكير الرسول إلا في أحوال محدودة ... ثم يستطرد قائلا : مع أن الواقع كما نعرفه هو أن هذه الروايات قد دونت على الورق بعد الرسول بقرنين أو ثلاثة قرون وأن التاريخ الإسلامي مر بمرحلة لم تكن تعطي هذه السير كبير ثقته .[2]

وادعى بعض المستشرقين أن جانبا من الحديث قد وضعه الفقهاء ليدعموا مذاهبهم الفقهية . وادعى آخرون أن الحديث إنما تضمن أحكاما مؤقتة لعصر النبي ﷺ وأصبح الآن عديم الجدوى ، وقد تسربت هذه الفكرة إلى بعض البلاد الإسلامية ، وأخذت شكلا منظما ، فظهرت في الهند جماعة تنادي بعدم الاحتجاج بالحديث ، سمت نفسها "أهل القرآن " وألفت كتبا ورسائل كثيرة لنشر أفكارها .

ففي رأي هؤلاء جميعا أن الحديث لم يعد صالحا لأن يكون مصدرا تشريعيا ، وأنه يتعين لفهم الإسلام الاكتفاء بالقرآن .

وكان الهدف من هذه الدعاوى واضحا وهو خلخلة العقيدة في نفوس المسلمين ليتمكن المستعمرون ورجال الكنيسة واليهود الذين يقفون وراء هذه الدعاوى من نشر مبادئهم في بلاد المسلمين ، والسيطرة عليها ماديا بعد السيطرة عليها فكريا ، ومما يؤسف له أن بعض المسلمين اعتنقوا

---

(١) مستشرق فرنسي ولد عام ١٩١٥ من أساتذة مدرسة الدراسات العليا بباريس ثم صار مديرها من آثاره مباحث في فن الطبخ عند العرب / العقيقي ٣٢٨/١.

(٢) انظر: الإسلام و الرأسمالية / ماكسيم رودنسون ٤٦ وما بعدها .

هذه الأفكار التي تخدم أعداء العرب والمسلمين .[١]

وقد دفع المستعمرون ورجال الكنيسة المستشرقين المغرضين للتخصص في دراسة الحديث والفقه موفرين لهم كل المساعدات المادية والمعنوية ، فنالت دراساتهم تقديرهم وإعجابهم لما تحمل من تشويه ودس في الحديث والفقه ، فوجدت في الجامعات الغربية و الأوساط العلمية من يقدسها ويحميها من أن تمس من أي نقد بناء .

فهذا شاخت الذي يحاول أن يقلع جذور الشريعة الإسلامية ويقضي على تاريخ التشريع الإسلامي قضاء تاما في كتابه "أصول الشريعة المحمدية" حاول أحد الطلبة أن يكون موضوع رسالته في الدكتوراه نقد كتاب شاخت ، وتقدم بطلبه إلى جامعة لندن فلم يستجب له ، ثم تقدم بنفس طلبه إلى كمبردج فلم يسمح له بذلك أيضا ، وحينما ألح في طلبه قيل له : إذا أردت أن تنجح في الدكتوراه فتجنب انتقاد شاخت فإن الجامعة لن تسمح لك بذلك .[٢]

وعلى الرغم من ادعاء الجامعات الغربية اتباع نهج الحرية والتجرد في البحث العلمي فإنها لم تسمح لذلك الطالب بنقد شاخت في أطروحته التي أراد أن تكون متناولة مزاعم شاخت وافتراءاته في كتابه " أصول الشريعة المحمدية".

---

(١) انظر : السنة قبل التدوين /عجاج المقدمة ١ وما بعدها .

(٢) انظر : السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي / السباعي ٢٥ وما بعدها .

وأكثر من ذلك أن " شاخت " أصبح في نظرهم فوق النقد ، ومن مسه ولو من بعيد كان نصيبه الإبعاد و الطرد كما حدث لأحد أساتذة جامعة أكسفورد .[1]

وهذا البروفسور " أندرسون " [2] ذكر أنه رسب طالبا أزهريا تقدم للحصول على شهادة الدكتوراه في التشريع الإسلامي من جامعة لندن لسبب واحد وهو أنه قدم أطروحته عن حقوق المرأة في الإسلام .[3]

إن الحرب التي خاضها المستشرقون بمساندة ومساعدة الدول الغربية، وجامعاتها ضد الإسلام عامة وشاملة تناولت كل ناحية من نواحيه فتناولت جانب العقيدة في الله سبحانه وتعالى ، فكانت عقيدة الإسلام في الله سبحانه وفي توحيده وصفاته هدفا لتوجيه سهام الطعن إليها بغية النيل منها ومن صفاءها ونقائها كما أن القرآن صار هدفا لطعن الطاعنين وافتراء المفترين من المستشرقين المغرضين فزعموا بشريته، وأنه ململم من أصول يهودية أو نصرانية أو زرادشتية وحتى وثنية كما تناولت هذه الحرب النبوة إذ جاءت مزاعم المستشرقين والمبشرين تترى على أنها من نسج خيالات الرسول ﷺ وملاحظاته ، ومنبعها التلفيق ، وهكذا صار الفقه و التراث حقولا مهيأة لزرع الشبهات فيها وبث الألغام حولها وكان نصيب السيرة النبوية والحديث النبوي منها من أوفر الأنصبة .

---

(١) انظر : مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية ١/ ٦٨ .

(٢) مستشرق إنجليزي من آثاره الشرع و الفقه الإسلامي ، وجريمة القتل في الإسلام وغيرهما .

(٣) انظر : أجنحة المكر الثلاثة / حبنكة ١٠٨.

الفصل الثاني

المستشرقون وتدوين الحديث

الحديث هو المصدر التشريعي الثاني بعد القرآن الكريم ، لذا فقد اهتم به المسلمون اهتماما منقطع النظير ، ولقي منهم كل عناية ورعاية منذ عهد الرسول ﷺ إلى يومنا هذا وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ، فحفظوه في صدورهم ووعوه في قلوبهم ودونوه في صحفهم ، ولذلك ساهمت الذاكرة والأقلام والصحف والدفاتر في حفظ الحديث النبوي، فقد سار الحفظ في الصدور وفي الصحف جنبا إلى جنب في سبيل هذه الغاية.

تدوين الحديث

هناك ثلاثة عهود مرت بها كتابة الحديث حتى تم تدوينه بشكل رسمي عام .

١- عهد الرسول ﷺ .

٢- عهد الصحابة رضي الله عنهم .

٣- عهد التابعين ومن بعدهم .

أولا : عهد الرسول ﷺ .

انصبت الجهود في عهد الرسول ﷺ على تلقي القرآن الكريم حيث انصرف الصحابة من تلقاء أنفسهم إلى تلقيه ووعيه وحفظه في الصدور والسطور ، وكان يستغرق ذلك جل أوقاتهم ، كما كان يملك عليهم كل

مشاعرهم بوصفه المصدر التشريعي الأول و المعجزة الخالدة لهذا الدين ، فأَوْلَوه كل عنايتهم ورعايتهم حفاظا عليه من أن يزاد عليه أو ينقص منه شيء إذ لا تجوز روايته بالمعنى ولا يجوز إحلال أية عبارة أو لفظ أو حتى حرف محل عبارة أو لفظ أو حرف منه ، وحديث رسول الله ﷺ أكثر من أن يحصى ، فأنى للكتبة منهم الوقت في متابعة الرسول ﷺ في كتابة أقواله وأعماله وما يقر الناس عليه ؟ وإن أمكن ذلك فهناك مخافة التباس أقواله وشروحه وسيرته بالقرآن الكريم ولا سيما إذا كتب كل ذلك في صحيفة واحدة . لذا جاء نهيه ﷺ عن كتابة غير القرآن حتى يصرف الجهود في خدمة القرآن والعناية به والحفاظ عليه.[1] وحتى لا يلتبس غيره به خاصة في أول نزول الوحي .

ولكن بعد أن تعوّد الصحابة على أسلوب القرآن الكريم وتذوقوه وخبروه وألفوه ولم يبق هناك مخافة التباس غيره به أذن الرسول ﷺ بكتابة أحاديثه ، وبذلك فإن كتابة الأحاديث النبوية بدأت في حياة النبي ﷺ واستمرت مع اطراد الزيادة في العصور التي تلت تلك الفترة . وليس معنى هذا إنكار التحديث الشفهي أو إنكار الاعتماد على الذاكرة في حفظ الأحاديث وروايتها بل ظل الحفظ المعول عليه في نقل الحديث وتداوله ، ولا يعني هذا أن الكتابة في هذا العهد كانت نادرة كما يخيل للبعض . فلقد ثبت تدوين أشياء كثيرة من الحديث في عهد الرسول ﷺ منها ما دون بأمره ﷺ ومنها ما دون بإذنه ورضاه ، فلا مجال لإنكار هذه الحقيقة التاريخية

---

(١) انظر : علوم الحديث ومصطلحه – الصالح ١٨ وما بعدها ، والإمام الزهري وأثره في السنة / الضاري ٢٧١.

للحديث.[1]

الصحف المكتوبة في الحديث في العهد النبوي

١- دستور النبي ﷺ بالمدينة : عندما هاجر النبي ﷺ إلى المدينة وضع لأهلها قانونا أمر بكتابته في صحيفة في السنة الأولى للهجرة فكان أشبه شيء بـ " دستور " للدولة الناشئة ، وكان يشتمل على حقوق المهاجرين والأنصار واليهود وعرب المدينة .[2]

٢- كتاب النبي ﷺ في الصدقات . كان عند رسول الله ﷺ كتاب في الصدقات ثم أرسله الخليفة أبو بكر الصديق لأنس بن مالك وغيره وهو مختوم بخاتم النبي ﷺ وقد رواه الإمام أحمد في مسنده .[3]

٣- كتاب سعد بن عبادة. وكان عند سعد بن عبادة الأنصاري كتاب أو كتب فيها طائفة من أحاديث النبي ﷺ وروى الإمام البخاري أن هذه الصحيفة كانت نسخة من صحيفة عبد الله بن أبي أوفى الذي كان يكتب الأحاديث بيده في عصر النبي ﷺ.[4]

٤- كتاب النبي ﷺ لأهل حضرموت : سلم رسول الله ﷺ كتابا

---

(١) انظر : السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي / السباعي ٦٢و الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل و المجازفة – / عبد الرحمن بن يحيى اليماني ٣٢ودراسات في الحديث النبوي / الأعظمي ٣٢٧/٢ . و الإمام الزهري وأثره في السنة ، الضاري ٢٧١.

(٢) انظر : الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد ٢١ /١٠، ١٦١/٢٢ والسيرة النبوية ابن كثير ٣٢٠/٢وما بعدها . وتاريخ الإسلام السياسي ، الدكتور حسن إبراهيم ١٠٢/١ وما بعدها ، والوثائق السياسية اليمنية من قبيل الإسلام / الأكوع ٥١.

(٣) انظر : مسند الإمام أحمد ١٨٣/١.

(٤) انظر : صحيح البخاري ٣٠/٤ باب الصبر عند القتال .

لوائل بن حجر ليعمل به أهل حضرموت،فيه أركان الإسلام وتعاليمه وفريضة الزكاة وحد الزنا والخمر .[1]

٥- كتاب النبي ﷺ لأهل اليمن : عندما ولى رسول الله ﷺ عمرو بن حزم على اليمن أعطاه كتابا فيه الفرائض والسنن و الديات وغيرها ، وقد عرف الكتاب باسم صحيفة عمرو بن حزم . وقد روى أبو داود هذا الكتاب في سننه والنسائي وابن حبان و البيهقي والحاكم و الدارقطني .[2]

٦- الصحيفة الصادقة: توجد صحيفة تعرف بـ" الصحيفة الصادقة" لعبد الله بن عمرو بن العاص الذي سمح له النبي ﷺ بكتابة الحديث وقد عرف سندها في كتب الحديث باسم عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وجده هو صاحب الصحيفة الصحابي عبد الله بن عمرو بن العاص، وقد نقل الإمام أحمد محتواها في مسنده[3] كما نقل عنها غيره من العلماء .[4]

٧- صحيفة جابر بن عبد الله وقد ذكرهاابن سعد في ترجمة مجاهد.[5]

٨- كتب الرسول ﷺ إلى الملوك و الأمراء الذين دعاهم فيها إلى الإسلام ككتابه إلى هرقل عظيم الروم .[6]

---

(١) انظر : المعجم الكبير : الطبراني ٤٧/٢٢ ، و المعجم الصغير له أيضا ٢٨٥/٢، وأسد الغابة في معرفة الصحابة /ابن الأثير ٣١٢/١.

(٢) انظر أسد الغابة في معرفة الصحابة / ابن الأثير ٩٩/٤.

(٣) انظر : مسند الإمام أحمد ١٥٨/٢ -٢٢٦.

(٤) انظر : جامع بيان العلم / ابن عبد البر ٨٥/١. وتقييد العلم / الخطيب ٨٤-٨٥.

(٥) انظر :طبقات سعد ٤٦٧/٥ .

(٦) انظر : فتح الباري بشرح صحيح البخاري ١٢٦/٨ ، وصحيح مسلم ١٦٤/٥، ١٦٦.

٩- كتابه ﷺ إلى الضحاك بن سفيان الذي استعمله النبي ﷺ على الأعراب ، فقد روي عنه أنه قال :" كتب إليّ رسول الله ﷺ أن ورث امرأة أشيم الضبياني من دية زوجها" .(١)

١٠- الصحيفة الصحيحة التي لقي همام بن منبه أبا هريرة وكتب عنه كثيرا من حديث رسول الله ﷺ وجمعه في صحيفة أو صحف أطلق عليها اسم الصحيفة الصحيحة ، وقد وصلت كاملة كما رواها ودونها همام عن أبي هريرة ، فقد عثر على هذه الصحيفة الدكتور محمد حميد الله في مخطوطتين متماثلتين في دمشق ، وتزداد الثقة بهذه الصحيفة لأن الإمام أحمد نقلها بتمامها في مسنده ، كما نقل عددا كثيرا من أحاديثها الإمام البخاري في صحيحه في أبواب مختلفة . و على الرغم من أنه لا يمكن اعتبار هذه الصحيفة في عداد ما كتب في العهد النبوي لأن همام ولد قبيل سنة أربعين للهجرة وتوفي شيخه أبو هريرة سنة ثمان وخمسين . إلا أن لهذه الصحيفة أهمية تاريخية في كتابة الحديث الشريف لأنها حجة قاطعة ودليل ساطع على أن الحديث النبوي قد كتبت أشياء منه في وقت مبكر حيث تعود كتابة هذه الصحيفة إلى منتصف القرن الأول الهجري ، كما أنها تصحح الخطأ الشائع أن الحديث لم يدون شيء منه إلا في أوائل القرن الثاني الهجري .(٢)

---

(١) سنن الترمذي ٣/٢٨٨ وسنن أبي داود ٤/١٧٨، والضحاك صحابي جليل ، معروف بالشجاعة ، كان يقف على رأس النبي ﷺ بسيفه لحراسته .

(٢) انظر : علوم الحديث ومصطلحه / الصالح ٣١ وما بعدها ، والسنة قبل التدوين / عجاج ٣٥٥ وما بعدها.

أحاديث السماح بالكتابة

حديث عبد الله بن عمرو بن العاص " كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه فنهتني قريش ، وقالوا : تكتب كل شيء سمعته من رسول الله ﷺ ورسول الله بشر يتكلم في الغضب والرضا ، فأمسكت عن الكتابة ، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فأومأ بإصبعه إلى فيه وقال :" اكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج منه إلا حق " (١).

حديث أبي هريرة " ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثا عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمر فإنه كان يكتب ولا أكتب". (٢)

حديث أبي هريرة " أن رجلا أنصاريا شكا إلى النبي ﷺ قلة حفظه فقال :" استعن بيمينك " .(٣)

طلب رجل من أهل اليمن يوم فتح مكة من الصحابة أن يكتبوا له خطبة النبي ﷺ بعد الفتح فاستأذنوا النبي ﷺ في ذلك فقال :" اكتبوا لأبي شاه " .(٤)

حديث " قيدوا العلم بالكتاب " .(٥)

---

(١) سنن الدارمي ١٢٥/١ ، والمحدث الفاصل / الرامهرمزي ٣٦٦ ، وتقييد العلم / الخطيب ٨٠-٨١.

(٢) صحيح البخاري ٣٨/١، والفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد ٣٠٥/٢٢، وتقييد العلم / الخطيب ٨٢.

(٣) تقييد العلم / الخطيب ٦٧.

(٤) صحيح البخاري ٣٨/١ لكنه يذكر " لأبي فلان" بدل "أبي شاه " ، والمحدث الفاصل / الرامهرمزي ٣٦٣ -٣٦٤ ، وتقييد العلم / الخطيب ٨٦.

(٥) جامع بيان العلم / ابن عبد البر ٨٦/١ ، وتقييد العلم / الخطيب ٦٩.

حديث رافع بن خديج " قلت يا رسول الله إنا نسمع منك أشياء ، أفنكتبها ؟" قال : " اكتبوا ولا حرج " . [١]

هذه الأحاديث وتلك الصحف من الأدلة القاطعة على جواز الكتابة ووقوعها في حياة الرسول ﷺ .

الأحاديث التي تفيد النهي عن كتابة الحديث وموقف العلماء منها

هناك ثلاثة أحاديث مرفوعة إلى النبي ﷺ تفيد النهي عن كتابة الحديث مروية من الصحابة رضي الله عنهم وهم : أبو سعيد الخدري ، وأبو هريرة ، وزيد بن ثابت .

أما حديث أبي سعيد فروي بطريقين بألفاظ مختلفة :

الرواية الأولى – عن طريق همام عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال :" لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليمحه ، وحدثوا عني ولا حرج ، ومن كذب علي- قال همام أحسبه قال – متعمدا فليتبوأ مقعده من النار " .[٢]

الرواية الثانية – عن طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال :" استأذنا النبي ﷺ في الكتابة فأبى أن يأذن لنا " .[٣]

---

(١) تقييد العلم / الخطيب ٧٢-٧٣ ، وتدريب الراوي / السيوطي ٢٨٦.

(٢) صحيح مسلم ٢٢٩/٨ كتاب الزهد ، وتقييم العلم / الخطيب ٢٩-٣٠.

(٣) تقييد العلم ٣٢-٣٣ .

ما قاله العلماء في هاتين الروايتين :

الرواية الثانية ضعيفة إذ أجمع العلماء على ضعف راويها عبد الرحمن. قال ابن معين: بنو أسلم ليسوا بشيء. قال البخاري : بضعف عبد الرحمن، وقال النسائي: ضعيف، وقال أحمد : عبد الله ثقة والآخران ضعيفان .[1]

فرواية عبد الرحمن بن زيد منكرة ولا تصح رواية عبد الرحمن هذه عن أبي سعيد ، ولا تصح عنه في هذا إلا رواية همام عن زيد بن أسلم .

أما رواية أبي هريرة عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال : خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نكتب الأحاديث فقال : "ما هذا الذي تكتبون" ؟ قلنا : أحاديث سمعناها منك . قال : " أكتابا غير كتاب الله تريدون؟ ما أضل الأمم من قبلكم إلا ما اكتتبوا من الكتب مع كتاب الله ".[2] هذه الرواية كسابقتها منكرة لما قاله العلماء في شأن عبد الرحمن بن زيد.

أما حديث زيد بن ثابت فقد روي من طريقين :

أولهما : عن المطلب بن عبد الله بن حنطب، قال :دخل زيد بن ثابت على معاوية فسأله عن حديث فأمر إنسانا يكتبه، فقال له زيد: "إن رسول الله ﷺ أمر ألا نكتب شيئا من حديثه فمحاه". [3]

---

(١) انظر : دراسات في الحديث النبوي / الأعظمي ٧٧/١ وما بعدها .

(٢) تقييد العلم / الخطيب ٣٣.

(٣) المصدر السابق ٣٥ ، وتهذيب التهذيب/ العسقلاني ١٧٩/١٠.

هذه الرواية ضعيفة لأن المطلب بن عبد الله لم يسمع من زيد.[1]

وثانيهما : عن الشعبي أن مروان أجلس لزيد بن ثابت رجلا وراء الستر ، ثم دعاه فجلس ليسأله ويكتب ، فنظر إليه زيد فقال :" يا مروان عذرا إنما أقول برأيي" .[2]

فعلى هذه الرواية أن ما كتب عن زيد كان من آرائه الشخصية فكره أن تكتب عنه ومن ثم فإنها لا تدل على كراهته كتابة الحديث .

بقيت الرواية الأولى عن أبي سعيد عن طريق همام و التي جاءت في صحيح مسلم. وقد اختلف العلماء حتى في هذا الحديث في وقفه ورفعه ، قال ابن حجر: ومنهم من أعل حديث أبي سعيد وقال: الصواب وقفه على أبي سعيد ، قاله البخاري وغيره .[3]

اختلاف العلماء في توجيه رواية همام عن أبي سعيد بعد التسليم بأنها مرفوعة حيث ذهب العلماء في تأويل هذه الرواية مذاهب شتى أهمها مذهبان :

١- أن أحاديث النهي منسوخة بالأحاديث الأخرى التي تبيح كتابة الأحاديث النبوية.[4] ومن الجدير بالملاحظة أن هذا الرأي لا يتعارض مع تخصيص بعض الصحابة مثل عبد الله بن عمر بالإذن في وقت النهي العام لأن إبطال المنسوخ بالناسخ لا علاقة له ولا تأثير في تخصيص بعض أفراد

---

(١) انظر كتاب المراسيل / الرازي ٢١٠ ، وتهذيب التهذيب/ العسقلاني ١٠ / ١٧٩.

(٢) طبقات ابن سعد ٣٦١/٢ ، سير أعلام النبلاء ٣١٣/٢ ، وفيه غدرا بدل عذرا .

(٣) فتح الباري ٢٠٨/١.

(٤) انظر : تأويل مختلف الحديث – ابن قتيبة ٢٨٦ –٢٨٧.

العام قبل نسخه .[1]

٢- إن النهي كان خاصا بكتابة غير القرآن مع القرآن على ورق واحد مخافة الالتباس بينهما بدليل إباحة النبي ﷺ كتابة الأحاديث النبوية حيث وردت أحاديث صحيحة فيها تصريح من النبي بالكتابة مثل حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وحديث أبي شاه وغيرهما كما سبق .[2]

يقول الدكتور السباعي : أعتقد أنه ليس هناك تعارض حقيقي بين أحاديث النهي وأحاديث الإذن إذا فهمنا النهي على أنه نهي عن التدوين الرسمي ، كما كان يدون القرآن ، وأما الإذن فهو سماح بتدوين نصوص من السنة لظروف وملابسات خاصة ، أو سماح لبعض الصحابة الذين يكتبون السنة بأنفسهم ، والتأمل في نص حديث النهي قد يؤيد هذا الفهم إذ جاء عاما مخاطبا فيه الصحابة جميعا .[3]

ويقول الدكتور محمد مصطفى الأعظمي: هناك رأي تفرد به رشيد رضا وورد في مجلة المنار ١:٧٦٧ وفي كتاب"أضواء على السنة المحمدية" [4] لمحمد أبي رية ، وهو لو فرضنا أن بين أحاديث النهي عن الكتابة و الإذن بها تعارضا يصح أن يكون أحدهما ناسخا للآخر لكان لنا أن نستدل على كون النهي هو المتأخر لأمرين أحدهما :

استدلال من روي عنهم من الصحابة الامتناع عن الكتابة ومنعها

---

(١) انظر : علوم الحديث ومصطلحه / الصالح ٢٢ وما بعدها .

(٢) انظر : دراسات في الحديث النبوي / الأعظمي ١/٧٩.

(٣) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ٦٤-٦٥ .

(٤) انظر : دراسات في الحديث النبوي ١/٤٨ .

بالنهي عنها . وثانيهما : عدم تدوين الصحابة الحديث ونشره ، ولو دونوا ونشروا لتواتر ما دونوه.

وعلق الدكتور الأعظمي على رأي رشيد رضا بقوله : في الواقع هذا الرأي وليد نظرته الخاصة إلى السنة النبوية ، لأن في رأيه لم يرد النبي ﷺ أن تكون أحاديثه دينا عاما كالقرآن ، ولذلك ما بقيت لها قيمة كبيرة ومن هنا منع النبي ﷺ تسجيل أحاديثه .

وفي رأي رشيد رضا أن الخلفاء الراشدين قد راعوا هذا الاتجاه كما اتبعه الصحابة الآخرون ، ولذا لم يصل شيء من صحف الصحابة إلى التابعين . وكون التابعين لم يدونوا الحديث لنشره إلا بأمر الأمراء يؤيد ما ورد من أنهم كانوا يكتبون الشيء لأجل حفظه ثم يمحونه. وإذا أضفت إلى هذا ما ورد في عدم رغبة كبار الصحابة في التحديث بل رغبتهم عنه وفي نهيهم عنه قوي عندك ترجيح كونهم لم يريدوا أن يجعلوا الأحاديث كلها دينا عاما دائما كالقرآن ، ولو أنهم فهموا عن النبي ﷺ أنه يريد ذلك لكتبوا ولأمروا بالكتابة ، ولجمع الراشدون ما كتب ، وضبطوا ما وثقوا به وأرسلوه إلى عمالهم ليبلغوه ويعملوا به .

واستطرد الأعظمي قائلا : أما ادعاء رشيد رضا بأن الصحابة لم يكتبوا شيئا ولم يصل شيء من كتاباتهم إلى التابعين ، والتابعون لم يكتبوا إلا بأمر من الأمراء فهو ادعاء مبني على الجهل التام بكتب السنة النبوية وأسلوب المحدثين في نقل التراث ، إذ كانوا يشيرون إلى المؤلف بدلا من الكتاب ، وليس هناك حديث واحد صحيح في كراهية الكتابة إلا رواية

أبي سعيد السابقة مع ما فيها من خلاف في وقفها ورفعها ، أما قول رشيد رضا إن الأحاديث لم تكتب إلا بأمر الأمراء وهو يقصد عمر بن عبد العزيز وأمره بتدوين الأحاديث النبوية فلا ندري أي كفر فيه ؟ !.

في نشر القرآن استعمل الحفظ والكتابة ، وعملية التعليم قام بها المكلفون من قبل الدولة كما قام بها المتطوعون ، والخطوة المماثلة اتخذت بالنسبة للحديث النبوي ، ولذلك فإن ما قاله رشيد رضا وتبعه فيه أبو رية بقوله : تضافرت الأدلة على أن أحاديث الرسول ﷺ لم تكتب في عهد النبي ﷺ كما كان يكتب القرآن ولا كان لها كتاب يقيدونها عند سماعها منه وتلفظه بها.[1] هذا الرأي مبني على أسس غير تاريخية بل مخالف للحقائق التاريخية وسبب ذلك الخطأ في فهم كلام المتقدمين الخاص بتقييد العلم.[2]

يبدو واضحا أن هذا الرأي لا يستند إلى أي دليل مقبول أو معقول ، وأنه بعيد عن عالم الواقع ، لأن كتابة الحديث قد حدثت في الجملة على عهد الرسول ﷺ ، إذ هناك من الوثائق والصحف والرسائل التي سبق ذكرها والتي تعود كتابتها إلى عهد الرسول ﷺ ما لا يدع مجالا للشك في كتابة الحديث وإن كانت على نطاق محدود حيث لم تكون عامة وشاملة ، ولم يصدر أمر من النبي ﷺ بتدوينه رسميا كالقرآن كما أن إقدام أبي بكر رضي الله عنه على كتابة الحديث ثم أمره بإحراق ما كتب ، وعزم عمر رضي الله عنه على تدوين الحديث ثم رجوعه عنه يدحض الرأي القائل : إن امتناع الصحابة عن الكتابة كان بسبب النهي الوارد من النبي ﷺ عنها

---

(١) أضواء على السنة المحمدية / أبو رية ٢٣.

(٢) انظر : دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه / الأعظمي ٧٩/١ وما بعدها .

إذ لو كان الأمر كذلك لما كتب أو عزم أو حتى فكر أحد منهم في كتابة الحديث . وإنما يعود السبب في ذلك إلى أنهم أرادوا ألا يضاهى بكتاب الله سواه أو يشتغل عنه بغيره .[1]

أما ما ذكره الأعظمي من رأي رشيد رضا في الحديث النبوي فلعله ليس هو رأيه الأخير وموقفه النهائي من الحديث الشريف . إذ ذكر رأيه السابق الذكر الدكتور السباعي لكنه أعقبه بقوله : أما رشيد رضا فيظهر أنه كان في أول أمره متأثرا بوجهة أستاذه محمد عبده وكان مثله قليل البضاعة من الحديث ، وقليل المعرفة بعلومه .. لكنه منذ استلم لواء الإصلاح بعد وفاة محمد عبده .. بدأت بضاعته من الحديث تكثر وخبرته تزداد حتى غدا آخر الأمر حامل لواء السنة وأبرز أعلامها في مصر خاصة ، مدافعا عنها شديد التمسك بالسنة القولية .. [2]

ومما تقدم يتضح لنا أنه قد تم تدوين أشياء كثيرة في عهد الرسول ﷺ بأمره أو إذنه ، ولا مجال لإنكارها أو تجاهلها إلا أنها لا تعدو كونها كتابات خاصة أو شخصية لبعض الموضوعات أو بعض الأشخاص ، وأنها لا تمثل إلا جزءاً يسيرا بالمقارنة إلى ما نقل شفاها ، إذ كان الاعتماد في نقل الحديث وتداوله على الحفظ و الرواية الشفوية ، لأن الصحابة لم يكونوا بحاجة إلى تدوينه بفضل ما وهبهم الله إياه من قوة الحافظة وصفاء الأذهان، ولأنهم نهوا عن كتابة غير القرآن خشية التباسه عليهم ، ولتوجيه جهود من كان يحسن الكتابة منهم إلى كتاب الله تعالى ، والحفاظ عليه من أن

(١) انظر تقييد العلم / الخطيب ٥٧ .

(٢) انظر : السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ٣٧.

يزاد فيه أو يختلط بغيره ... لهذه الأسباب وغيرها استمر الاعتماد في العهد النبوي في نقل الحديث وتداوله على الحفظ و الرواية الشفهية إلى وفاة النبي ﷺ .[1]

٢- تدوين الحديث في عهد الصحابة

بعد وفاة الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام آلت مهمة هداية الناس إلى طريق الحق والرشاد إلى صحابته رضي الله عنهم ، فبادروا إلى جمع كتاب الله من الأشياء التي كتب عليها زمن الرسول ﷺ وكتبوه في الصحف المعدة لذلك ثم في المصاحف . أما الحديث فلم يجمعوا على أمره بشيء إذ تفاوتت مواقفهم إزاءه . فمنهم من كره كتابته كأبي سعيد الخدري، وعبد الله بن مسعود، وأبي موسى الأشعري، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن عمر بن الخطاب، وغيرهم رضي الله عنهم ... فقد وردت عن هؤلاء أخبار بكراهة كتابة الحديث.

ومنهم من روي عنه جواز الكتابة مثل عثمان بن عفان ، وجابر بن عبد الله الأنصاري ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وأنس بن مالك ، والبراء بن عازب ، وأبي أمامة الباهلي ،و الحسن بن علي وغيرهم رضي الله عنهم ... فقد ورد عن هؤلاء أيضا آثار تفيد إجازتهم كتابة الحديث .

ومنهم من روي عنه ما يفيد الجواز و الكراهة مثل أبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن عباس، وأبي هريرة، وغيرهم رضي الله عنهم .... فقد وردت عنهم أخبار بجواز وكراهة كتابة

---

(١) انظر : الإمام الزهري وأثره في السنة / الضاري ٢٧٤ وما بعدها .

الحديث .[1]

مع ما روي عن النبي ﷺ من إباحة كتابة الحديث ، ومع ما كتب في عهده من الأحاديث على أيدي من أمرهم أو سمح لهم بالكتابة نرى الصحابة يحجمون عنها ولا يقدمون عليها في الخلافة الراشدة ، حرصا منهم على سلامة القرآن الكريم و الحديث الشريف ، فنجد بين الصحابة من كره كتابة الحديث ، ومن أباحها ، ثم ما لبث الأمر حتى كثر مجيزو الكتابة ، بل روي عن بعض من كره الكتابة أولا إباحتها آخرا وذلك حين زالت علة الكراهة .[2]

روى الحاكم بسنده عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها قالت :" جمع أبي الحديث عن رسول الله ﷺ وكان خمسمائة حديث فبات ليلة يتقلب كثيرا ... فلما أصبح قال :" أي بني ، هلمي الأحاديث التي عندك ، فجئته بها ، فدعا بنار فحرقها " .[3]

وعمر بن الخطاب رضي الله عنه هو الآخر يفكر في جمع الحديث ثم لا يلبث أن يعدل عن ذلك . عن عروة بن الزبير أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن، فاستفتى أصحاب النبي ﷺ في ذلك فأشاروا عليه أن يكتبها ، فطفق عمر يستخير الله فيها شهرا ، ثم أصبح يوما وقد عزم الله له، فقال : إني كنت أريد أن أكتب السنن ، وإني ذكرت قوما كانوا قبلكم كتبوا كتبا فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله وإني والله لا أشوب

---

(١) انظر : المصدر السابق ٢٧٥ وما بعدها .

(٢) انظر : السنة قبل التدوين / عجاج ٣٠٩.

(٣) تذكرة الحفاظ ١/٥.

كتاب الله بشيء أبدا". [1]

وهذا علي بن أبي طالب رضي الله عنه يخطب في الناس قائلا :" أعزم على كل من كان عنده كتاب إلا رجع فمحاه ، فإنما هلك الناس حيث اتبعوا أحاديث علمائهم وتركوا كتاب ربهم " . [2]

أما مواقف هؤلاء الدالة على إباحتهم الكتابة فهي :

١- كتب أبو بكر الصديق رضي الله عنه لأنس بن مالك فرائض الصدقات التي سنها الرسول ﷺ . [3]

٢- كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه لعتبة بن فرقد بعض السنن. [4] وقال :" قيدوا العلم بالكتاب . [5]

٣- كان عند علي بن أبي طالب رضي الله عنه صحيفة فيها العقل

---

(١) جامع بيان العلم / ابن عبد البر ٧٧/١ . وتقييد العلم / الخطيب ٤٩ . وطبقات سعد ٢٠٦/٣.

(٢) جامع بيان العلم / ابن عبد البر ٧٦/١.

(٣) مسند الإمام أحمد ١٨٣/١ ، وتقييد العلم / الخطيب ٨٧ .

(٤) انظر : صحيح البخاري ١٩٣/٧ ، وسند الإمام أحمد ١٩٤/١ ، والمحدث الفاصل / الرامهرمزي ٤٥٠ ، والكفاية / الخطيب ٤٤٧ وما بعدها .

(٥) تقييد العلم / الخطيب ٨٨.

وفكاك الأسير ، ولا يقتل مسلم بكافر .[1] وقال : قيدوا العلم بالكتاب.[2]

يقول الخطيب البغدادي : فقد ثبت أن كراهة من كره الكتابة من الصدر الأول إنما هي لئلا يضاهى بكتاب الله تعالى غيره ، أو يشتغل عن القرآن بسواه ، ونهي عن الكتب القديمة أن تتخذ ، لأنه لا يعرف حقها من باطلها وصحيحها من فاسدها ، مع أن القرآن كفى منها ، وصار مهيمنا عليها ، نهي عن كتب العلم في صدر الإسلام وجدته لقلة الفقهاء في ذلك الوقت ، و المميزين بين الوحي وغيره ، لأن أكثر الأعراب لم يكو نوا فقهوا في الدين ولا جالسوا العلماء العارفين، فلم يؤمن أن يلحقوا ما يجدون من الصحف بالقرآن ويعتقدون أن ما اشتملت عليه كلام الرحمن.[3]

يستنتج من موقف الصحابة إزاء كتابة الحديث أنهم أَوْلَوا كتاب الله تعالى في هذه الحقبة عناية الحفظ في الصحف والمصاحف وفي الصدور، فجمعوه في عهد الصديق، ونسخوه في عهد عثمان وبعثوا به إلى الأمصار الإسلامية ، ليضمنوا حفظ المصدر التشريعي الأول من أن تشوبه أية شائبة، وفي نفس الوقت قد حافظوا على الحديث في دراسته ومذاكرته وروايته وتبليغه امتثالا لقوله ﷺ :" بلغوا عني ولو آية وحدثوا عني ولا تكذبوا علي". [4]

ولقوله ﷺ :" ليبلغ الشاهد الغائب فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو

---

(١) صحيح البخاري ٣٨/١ .

(٢) تقييد العلم / الخطيب ٨٩ –٩٠ .

(٣) تقييد العلم / الخطيب ٥٧.

(٤) شرف أصحاب الحديث /الخطيب ١٨ ، وكتاب المجروحين / ابن حبان ٣/١.

أوعى له منه". [1]

ولقوله ﷺ :" نضّر الله عبدا سمع مقالتي فوعاها ثم أداها إلى من لم يسمعها ، فرب حامل فقه لا فقه له ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه". [2]

كما حافظوا على الحديث النبوي الشريف بكتابته عند زوال أسباب كراهة الكتابة فقد ثبت عن كثير من الصحابة الحث على كتابته وإجازة تدوينه ، فقد أجاز بعضهم الكتابة ، وكتب بعضهم بيده ، ، وتغير رأي من عرف منهم النهي عن كتابته حينما زالت أسباب المنع وخاصة بعد أن جمع القرآن في المصاحف وأرسل إلى الآفاق . [3]

خلاصة القول :

أن الآثار تثبت بما لا يدع مجالا للريب أن كثيرا من الصحابة أباح كتابة الحديث ، وكتبوه لأنفسهم ، وكتب طلابهم بين أيديهم ، وأصبحوا يتواصون بكتابته وحفظه كما ثبت ذلك عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، فقد روي عنه أنه كان يحث على طلب العلم، وكتابته. [4] كما كانت له صحيفة معلقة في سيفه فيها أسنان الإبل وشيء من الجراحات ، والعقل، وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر. [1]

---

(١) صحيح البخاري ١١/٦ ، وشرف أصحاب الحديث / الخطيب ١٦.

(٢) سنن الترمذي ١٤١/٤-١٤٢ ، وكتاب المجروحين ١/ ٢-٣ وشرف أصحاب الحديث ٨ .

(٣) انظر السنة قبل التدوين / عجاج ٣١٦.

(٤) انظر : تقييد العلم / الخطيب ٨٩ وما بعدها .

(١) انظر – صحيح البخاري ٣٨/١ ، وصحيح مسلم ٢١٧/٤ ، ومسند أحمد ٤٥/٢ ، ٤٦/ وتقييد

وثبت ذلك عن الحسن بن علي رضي الله عنه الذي كان يوصي بنيه وبني أخيه

بكتابة الحديث – وعن ابن عباس [٢] وعن أنس بن مالك أيضا [١]

كما ثبت عن غير هؤلاء بعد أن كرهوها من قبل ومع ازدياد عدد الكاتبين للحديث من الصحابة رضي الله عنهم في هذا العهد نرى الاعتماد في نقله وتداوله قد استمر على الحفظ و الرواية الشفهية ، كما كان في عهد النبي ﷺ .

٣- تدوين الحديث في عهد التابعين ومن بعدهم

ولما جاء عهد التابعين أقبلوا على الحديث بكل شوق . فتلقوه بمنتهى الحرص والإخلاص في حفظه ووعيه ونشره ، وأحاطوه بكل ما يستحقه من عناية ورعاية . إلا أن موقفهم منه لم يختلف كثيرا عن موقف الصحابة رضي الله عنهم. فكان من بينهم من روي عنهم جواز كتابة الحديث كسعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير، و الحسن البصري ، وعطاء بن أبي رباح وسعيد بن جبير ، وعامر الشعبي ، وأبي قلابة، وسالم بن عبد الله بن عمر ، ونافع مولى بن عمر، وغيرهم ، فقد وردت عن هؤلاء آثار مفادها جواز كتابة الحديث ، وكان من بين التابعين من رويت عنه كراهة الكتابة: كعلقمة بن قيس ، وعبيدة السلماني ، وإبراهيم النخعي ، والقاسم بن محمد، ومحمد بن سيرين ، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وغيرهم إلا أنه في

العلم ٨٩ ، وجامع بيان العلم ٨٥/١ .

(٢) انظر: سنن الدارمي ١٣٠/١ ، و تقييد العلم /الخطيب ٩١ وما بعدها ، و الكفاية / الخطيب ٣٠٥.

(٣) انظر تقييد العلم / الخطيب ٩٤ وما بعدها .

هذا العهد قد ازداد عدد الكاتبين و المجيزين عما كان عليه الحال في عهد الصحابة أيضا ، ولكن بقي الاعتماد الكلي أيضا على الحفظ و الرواية الشفهية في نقل الحديث وتداوله .[1]

أما أسباب كراهة من كره من التابعين كتابة الحديث فتعود في الغالب إلى الخوف من التشاغل بكتابة الحديث ، والإعراض عن كتاب الله. وإلى أن الكتابة قد تؤدي إلى الاعتماد عليها ، وإهمال الحفظ الذي أوتوا منه حظا وفيرا، حيث كانوا يرون أن حفظ الحديث إنما هو دليل الاهتمام به. يقول الخطيب البغدادي: قد ثبت أن كراهة من كره الكتابة من الصدر الأول ، إنما هي لئلا يضاهى بكتاب الله تعالى غيره، أو يشتغل عن القرآن بسواه... إلى أن قال : ونهي عن الاتكال على الكتاب لأن ذلك يؤدي إلى اضطراب الحفظ حتى يكاد يبطل ، وإذا عدم الكتاب قوي لذلك الحفظ الذي يصحب الإنسان في كل مكان .[2]

وعلق الأعظمي على كلام الخطيب البغدادي هذا بقوله : إن الخطيب البغدادي يبين لنا أسبابا عديدة ذهب لأجلها بعض العلماء إلى عدم كتابة الحديث ، لكن يبدو أنها مبنية على النهي عن رسول الله ﷺ على وجه العموم. لا ريب أن عددا من المحدثين كرهوا كتابة الأحاديث في وقت أو آخر لكن كان مبنيا على اتجاههم الشخصي وظروفهم الخاصة بهم، علما بأنهم قاموا بكتابة الأحاديث النبوية في وقت ما... ثم إن كراهة كتابة الأحاديث النبوية مع القرآن كانت خطوة وقائية لئلا يختلط القرآن بغيره

---

(١) انظر : الإمام الزهري وأثره في السنة / الضاري ٢٨٤ وما بعدها .

(٢) تقييد العلم / الخطيب ٥٧.

ولعل وجود بعض القراءات الشاذة ناجمة من كتابة بعض الكلمات التفسيرية مع القرآن الكريم في العصر الأول. [1]

ظهور الكتب في الحديث وانتشارها

منذ منتصف القرن الأول بدأت كتب الحديث تظهر في أيدي الطلبة ، وكانت موادها مأخوذة من محاضرات الصحابة . وأول كتاب ظهر مؤلفا هو كتاب بشير بن نهيك ، وهمام بن منبه ، وهما من تلامذة أبي هريرة ، وكذلك وجدت كتب أخرى عن زيد بن ثابت و عبد الله بن عباس ، وجابر بن عبد الله وغيرهم .[2]

كما انتشرت كتب الحديث حتى قال الحسن البصري (ت ١١٠) : " إن لنا كتبا نتعاهدها ".[3]فالكتابة على هذا كانت شائعة بين مختلف الطبقات ، ولم يعد أحد ينكرها في أواخر القرن الأول الهجري وأوائل القرن الثاني حيث كثرت الصحف والكتب في ذلك الوقت حتى أن مجاهد بن جبر (ت١٠٣) كان يسمح لبعض أصحابه الصعود إلى غرفته فيخرج لهم كتبه فينسخون منها .[4]

وإذا صحت نسبة " مجموع زيد " إلى الإمام زيد بن علي زين العابدين (٨٠-١٢٢) – وذلك هو الراجح – يكون ذلك دليلا قويا على

---

(١) انظر : دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه ١/٨٣.

(٢) انظر : دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه ٢/٣٣٤ .

(٣) جامع بيان العلم / ابن عبد البر ١/٨٩.

(٤) انظر : سنن الدارمي ١/١٢٨. وتقنين العلم / الخطيب ١٠٥.

ما صنف في أوائل القرن الثاني الهجري .[1] كما أن محاولة أمير مصر " والد عمر بن عبد العزيز" عبد العزيز بن مروان جمع الحديث في العقد الثامن من القرن الأول الهجري دليل على اهتمام ولاة المسلمين بالحديث وحرصهم على حفظه ، ومحاولة رسمية متقدمة من أولي الأمر لجمع الحديث قبل الزمن المشهور بربع قرن تقريبا .[2]

تدوين الحديث العام (الرسمي)

تدوين الحديث العام بشكل رسمي لم يبدأ إلا على رأس المائة الأولى للهجرة حينما رأى عمر بن عبد العزيز أن يحفظ حديث رسول الله ﷺ ويجمعه.

وقد حاول قبله والده عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي (ت٨٠هـ) عندما كان أمير مصر ، جمع الحديث فقد روى الليث بن سعد : أن عبد العزيز بن مروان كتب إلى كثير بن مرة الحضرمي، وكان قد أدرك بحمص سبعين بدريا من أصحاب رسول الله ﷺ فكتب إليه أن يكتب إليه بما سمع من أصحاب رسول الله ﷺ من أحاديثهم إلا حديث أبي هريرة فإنه عندنا. فيتضح من هذا الخبر إن ثبتت استجابة كثير بن مرة لطلب أمير مصر، أن بعض الحديث النبوي قد دون رسميا في النصف الثاني من القرن الأول الهجري. و لم يظهر حتى الآن ما يثبت استجابته لطلب أمير مصر وربما يكشف التاريخ مستقبلا عما يثبت ذلك .[1]

---

[1] السنة قبل التدوين / عجاج ٣٨١ .

[2] انظر : المصدر السابق ٣٨١

[1] انظر السنة قبل التدوين / عجاج ٣٧٣، وبحوث في تاريخ السنة المشرفة الدكتور أكرم العمري ١٤٩.

وأغلب الظن أن الخليفة عمر بن عبد العزيز (ت١٠١هـ) حين أمر رسميا بالشروع في تدوين الحديث إنما استند إلى آراء العلماء ولعله لم يقدم على ذلك إلا بعد استشارتهم والاطمئنان – على الأقل- إلى تأييد كثرتهم.

ويتضح من جملة الأخبار المروية في هذا الشأن أن خشية عمر من دروس العلم وذهاب أهله هي التي حملته على الأمر بالتدوين. هذا التدوين العام الشامل الذي قد تم على رأس المائة الأولى من الهجرة في وقت انتشر فيه الإسلام ، واتسعت البلاد وشاع الابتداع، وظهرت الفرق ، وأخذت كل فرقة تضع الأحاديث لتأييد وجهة نظرها، فوضعت الأحاديث للتقرب من الخلفاء أو لأغراض سياسية أو غيرها ، إضافة إلى أن الصحابة قد تفرقوا في الأمصار، ومات أكثرهم ، واختلط العرب بالعجم، وفسد الذوق الأدبي العربي ، وركن الناس إلى الدعة و الراحة ، وقل الضبط ، وفتر الذهن وبعد الإسناد ، لذلك كله دعت الحاجة للمحافظة على الحديث من الضياع ، بتدوينه ليطلع الناس من خلال ذلك عليه وليعرفوا الصحيح من العليل ، ولئلا يضطرب الصدق بالكذب ، فيختلط الحابل بالنابل. فشعر الخليفة العادل بثاقب نظره هذا الخطر الذي يهدد كيان الحديث إذا أبقي على حاله وكتب إلى عماله في الآفاق للقيام بمهمة جمع الحديث وتدوينه.[٢]

وكتب عمر بن عبد العزيز [١] إلى علماء الأمصار الإسلامية :

---

[٢] انظر : السنة ومكانتها ، السباعي ١٠٢، وعلوم الحديث ومصطلحة / الصالح ٤٤ وما بعدها ، والإمام الزهري وأثره في السنة / الضاري ٢٩٠ وما بعدها .

(١) عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم القرشي الأموي ولد سنة ٦٣هـ أو ٦١هـ وتوفي ١٠١هـ تولى الخلافة بعد موت سليمان بن عبد الملك وكان ثقة مأمونا له فقه وعلم وورع وروى أحاديث كثيرة ،

" انظروا إلى حديث رسول الله ﷺ فاجمعوه ."[2]

وكان ممن كتب إليه عامله على المدينة أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري .[3] قال البخاري في كتاب العلم :" وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم : انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه ، فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء " .[4]

يبدو أن عمر بن عبد العزيز عاجلته المنية سنة ١٠١هـ قبل أن يطلعه أبو بكر بن حزم على نتائج مهمته في جمع الحديث وتدوينه ثم إرساله إليه إلا أن الإمام الزهري [5] الذي كلفه الخليفة للقيام بنفس المهمة قد تمكن من جمع الحديث وتدوينه ثم تقديمه إلى عمر بن عبد العزيز الذي بعث إلى كل أرض دفترا من دفاتره . [1]ومما لا شك فيه أن اهتمام عمر بن عبد العزيز بتلك الدفاتر التي وصلته من الإمام الزهري دليل على اشتمالها على مجموعة

ومناقبه وفضائله كثيرة جدا . انظر : تهذيب التهذيب ٧ /٤٧٥ وما بعدها .

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ١٩٥/١ ، وتغليق التعليق / العسقلاني ٨٨/٢-٨٩ ، وتاريخ أصبهان / أبو نعيم الأصبهاني ، ٣١٢/١ .

(٣) اسمه أبو بكر كنيته أبو محمد الأنصاري الخزرجي ثم النجاري روى عن أبيه وأرسل عن جده روى عن عدد من الصحابة وروى عنه ابناه و الزهري وغيرهم وقد ولاه عمر بن عبد العزيز وكتب إليه أن يكتب العلم وكان ثقة كثير الحديث توفي سنة ١١٠ أو ١١٧ أو ١٢٠ على اختلاف في الروايات . تهذيب التهذيب ١٢ /٣٨ وما بعدها .

(٤) صحيح البخاري بشرح ابن حجر ١٩٤/١ . وتقييد العلم / الخطيب ١٠٥وما بعدها بألفاظ مختلفة .

(٥) محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الفقيه أبو بكر الحافظ المدني أحد الأئمة الأعلام وعالم الحجاز و الشام روى عن كثير من الصحابة كما روى عنه الكثيرون ولد سنة ٥٠ أو ٥١ أو ٥٦ أو ٥٨ وتوفي سنة ١٢٣ أو ١٢٤ على اختلاف في الروايات وقد وردت في فضله وعلمه وحفظه أخبار كثيرة . تهذيب التهذيب ٤٤٥/٩ وما بعدها ، وتذكرة الحفاظ ١٠٨/١ وما بعدها .

(١) جامع بيان العلم وفضله / ابن عبد البر ٩١/١ وما بعدها .

كبيرة من الأحاديث الهامة في مختلف المواضيع ، ويبدو أن الزهري كان أول من أرسل ما جمعه من الأحاديث إلى عمر بن عبد العزيز ، ولعل ما ساعده على سرعة الاستجابة والانتهاء مما كلف به هو أن التكليف صادف رغبة في نفس الزهري للقيام بهذا العمل ، كما أنه استعان بما لديه من الأحاديث المكتوبة قبل صدور هذا التكليف يضاف إلى ما سبق أنه كان متفرغا للعلم ، وبذلك يعد الزهري أول من وضع حجر الأساس في تدوين السنة في كتب خاصة ، بعد أن كان عدد من علماء التابعين يكرهون كتابة العلم خشية من ضعف الذاكرة وكان الزهري نفسه في بدء شهرته العلمية يكره كتابة العلم .(٢)

قال ابن أخي ابن شهاب الزهري : سمعته – يعني ابن شهاب – يقول : لولا أحاديث تأتينا من قبل المشرق ننكرها لا نعرفها ما كتبت حديثا ، ولا أذنت في كتابته .(٣)

وروي عن معمر أنه قال :إن الزهري ربما كتب الحديث في ظهر نعله مخافة أن يفوته.(٤)

وتعد هذه المهمة المحاولة الأولى من نوعها لجمع الحديث وتدوينه بشمول واستقصاء بصورة رسمية .

وقد مهد الزهري الطريق بما قام به لمن أعقبه من العلماء في القرن الثاني الهجري حيث نشطت حركة التدوين ، وكان دافع العلماء إلى

---

(٢) انظر : جامع بيان العلم / ابن عبد البر ١/٩٢.

(٣) تقييد العلم / الخطيب ١٠٧ – ١٠٨ .

(٤) المصدر السابق ١٠٧.

التدوين هو الحفاظ على الحديث والحد من التلاعب فيه بعد فشو الوضع .
فأخذ التدوين يزداد وينتشر في الطبقة التي تلت طبقة الزهري ، ويتسع على مدى الأيام حتى تحوّل في أوائل القرن الثاني الهجري إلى التدوين المرتب على الأبواب على أيدي علماء أتباع التابعين ، وفي مختلف الأمصار الإسلامية أمثال عبد الله بن جريج (ت ١٥٠هـ) بمكة ، ومحمد بن إسحاق (ت١٥١ هـ) بالمدينة ، ومعمر بن راشد (ت ١٥٣هـ) باليمن ، وسعيد بن أبي عروبة (ت ١٥٦هـ) بالبصرة ، وأبي عمر الأوزاعي(ت ١٥٦هـ) بالشام ، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب (ت ١٥٨هـ) بالمدينة ، والربيع بن صبيح (ت١٦٠) بالبصرة ، وشعبة بن الحجاج (ت ١٦٠هـ) بالبصرة ، وأبو عبد الله سفيان بن سعيد الثوري (ت١٦١ هـ) بالكوفة، والليث بن سعد (ت١٧٥ هـ) بمصر ، وأبو سلمة حماد بن سلمة بن دينار (ت ١٧٦هـ) بالبصرة ، والإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) بالمدينة ، وعبد الله بن المبارك (ت١٨١ هـ) بخراسان ، وهشيم بن بشير (ت ١٨٨هـ) بواسط ، وجرير بن عبد الحميد الضبي (ت ١٨٨هـ) بالري ، وسفيان بن عيينة (ت ١٩٨هـ) بمكة ، وغيرهم [1].

فهؤلاء جميعا كانوا في عصر واحد ولا يدرى أيهم سبق إلى ذلك ؟

وكان صنيعهم في التدوين جمع حديث رسول الله ﷺ مختلطا بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ، مرتبا على الأبواب الفقهية في كتاب واحد واستمر التأليف على هذه الشاكلة إلى أواخر القرن الثاني

---

(١) انظر : المحدث الفاصل / الرامهرمزي ٦١١ وما بعدها ، وتدريب الراوي / السيوطي ٤٠ ، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع / الخطيب ٣٣٩/٢ وما بعدها ، ومقدمة فتح الباري .

الهجري .[1]

ثم جاء القرن الثالث فكان أزهى عصور الحديث وأسعدها بأئمة الحديث ومؤلفاتهم العظيمة الخالدة ، وقد اتخذ التأليف في الحديث في هذا القرن شكلا آخر إلى جانب التأليف على الأبواب وهو التأليف على طريقة المسانيد ، وتتلخص هذه الطريقة بجمع مرويات كل صحابي على حدة من غير مراعاة وحدة الموضوع إلا أن هذه المسانيد قد اختلط فيها الصحيح بغيره ، ومن أوائل من عرف هذا النوع من التأليف عبد الله بن موسى العبسي الكوفي ، ومسدد البصري ،وأسد بن موسى الأموي ، وأبو داود الطيالسي ، ونعيم بن حماد الخزاعي ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، وإسحاق بن راهويه ، وأحمد ابن حنبل ، وعبد الله بن الزبير الحميدي وغيرهم ، وقد وصل إلينا بعض هذه المصنفات و المسانيد ، ثم برز في هذا القرن الأئمة المشهورون والنقاد المعتبرون الذين أسهموا في جمع الحديث وتصنيفه وتنقيحه ، كما ظهر الميل إلى الاختصار في التأليف على ما صح عن رسول الله ﷺ مجردا عما سواه على يد الإمامين محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) ومسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ) .

وظهرت فيه أيضا السنن الأربعة وغيرها من كتب الحديث المعتمدة

الأخرى التي استوعبت كل ما عرف من الحديث لدى علماء هذا القرن الذي لم يكد ينقضي حتى كانت الأحاديث قد تم تصنيفها في الكتب

---

(١) انظر : السنة ومكانتها / السباعي ١٣٠ ، والإمام الزهري وأثره في السنة / الضاري ٢٩٣، وبحوث في تاريخ السنة المشرفة / العمري ١٥١.

والمسانيد بعد جمعها وتدوينها . لذا يعد هذا القرن قرن ازدهار الحديث النبوي وعصره الذهبي ، ثم جاء القرن الرابع فلم يزد رجاله على رجال القرن الثالث شيئا جديدا إلا قليلا مما استدركوه عليهم ، وكل صنيعهم في هذا الميدان هو جمع وترتيب ما جمعه من سبقوهم . و الاعتماد على نقدهم والإكثار من طرق الحديث . ومن أشهر أئمة هذا العصر سليمان بن أحمد الطبراني مؤلف المعاجم الثلاث الكبير والأوسط و الصغير ، والدارقطني مؤلف سننه المشهورة ، وابن حبان البستي، وابن خزيمة والطحاوي .

وبهذا تم تدوين الحديث وجمعه وتمييز الصحيح من غيره ، ولم يكن لعلماء القرن التالي للقرن الثالث إلا بعض استدراكات على كتب الصحاح كمستدرك الحاكم النيسابوري الذي استدرك فيه على البخاري ومسلم أحاديث يرى أنها من الصحاح متفق عليها أي على شرطيهما مع أنهما لم يخرجاها في صحيحيهما ، وقد سلم له العلماء قسما منها وخالفوه في قسم آخر كما لم يكن للعلماء الذين جاءوا بعد أولئك الأئمة الأعلام إلا دور التهذيب و التنسيق والشرح والتعليق.[1]

وبعد هذا الاستعراض السريع لتاريخ تدوين الحديث الشريف والاطلاع من خلاله على الحقائق الثابتة حول تدوينه في مختلف العهود نأتي إلى عرض لأهم مزاعم المستشرقين وادعاءاتهم الباطلة حول ذلك .

جولد تسيهر وتدوين الحديث :

---

(١) انظر : السنة ومكانتها / السباعي ١٠٣ وما بعدها ، والإمام الزهري وأثره في السنة : الضاري ٢٩٣ وما بعدها ، وبحوث في تاريخ السنة المشرفة / العمري ١٥١ وما بعدها .

عقد جولد تسيهر فصلا خاصا حول تدوين الحديث في كتابه "دراسات إسلامية" يأتي فيه بأدلة على تدوين الحديث في أول القرن الثاني الهجري ، فكانت منها طائفة من الأخبار التي تشير إلى بعض الصحف التي دونت في عهد رسول الله ﷺ لكنه أحاط بكثير من التشكيك في أمرها وهو يهدف بذلك إلى هدفين :

أولهما : إضعاف الثقة باستظهار الحديث وحفظه في الصدور لتعويل الناس على الكتابة منذ القرن الثاني الهجري .

ثانيهما : اتهام الحديث كله بالاختلاق و الوضع على ألسنة المدونين الذين لم يجمعوا منه إلا ما يوافق هواهم ووجهة نظرهم في الحياة ... (٢)

سوفا جيه وتدوين الحديث :

أما المستشرق (سوفا جيه) (٢) فقد حاول في كتابه " الحديث عند العرب " تفنيد المعتقد الخاطئ عن وصول الحديث بطريق المشافهة وحدها ، وجمع أدلة كثيرة على تدوين الأحاديث و التعويل عليه في عصر مبكر ، بدأ في مطلع القرن الثاني الهجري وليس في حياة النبي ﷺ وغايته لا تختلف فيما

---

(٢) انظر : علوم الحديث ومصطلحه / الصالح ٣٤.

(٢) مستشرق فرنسي (١٩٠١ –١٩٥٠) عنى بالتاريخ والآثار الإسلامية صار مديرا لتاريخ الشرق الإسلامي في مدرسة الدراسات العليا الملحق بالسربون في باريس، آثاره وفيرة ومتعددة ، بين مقال وتحقيق وبين ترجمة وتصنيف ، وكان يجيد العربية و الفارسية و التركية ، أهم آثاره " المدخل إلى تاريخ الشرق الإسلامي " و " المؤرخون العرب " و" ملخص تاريخ مدينة دمشق " ، انظر موسوعة المستشرقين / بدوي ٢٥٠ ، والعقيقي ٢٦٦/١ و. ما بعدها

يدعيه عن غاية جولد تسيهر السابقة الذكر .[1]

(دوزى) وتدوين الحديث

أما المستشرق (دوزي)[2] فلعله يخدع برأيه المعتدل كثيرا من علماء المسلمين فضلا عن أنصاف المتعلمين فيهم فقد كان هذا المستشرق يعترف بصحة قسم كبير من الحديث النبوي الشريف الذي حفظ في الصدور ، ودون في الكتب بدقة بالغة ، وعناية لا نظير لها وما كان يعجب لكثير من الموضوعات المكذوبات تتخلل كتب الحديث – فتلك كما يقول طبيعة الأشياء نفسها – بل للكثير من الروايات الصحيحة الموثوقة التي لا يرقي إليها الشك ونصف صحيح البخاري على الأقل جدير بهذا الوصف عند أشد المحدثين غلوا في النقد ، مع أنها – أي الروايات الصحيحة – تشتمل على أمور كثيرة يود المؤمن الصادق لو لم ترد فيها .

فلم يكن هدف هذا المستشرق خالصا للعلم ولوجه الحقيقة والبحث العلمي المجرد حين مال إلى الاعتراف بصحة ذلك النصيب الكبير من الحديث ، وإنما كان يفكر أولا وآخرا فيما اشتمل عليه هذا الحديث الصحيح من نظرات مستقلة في الكون والحياة والإنسان وهي نظرات لا يدرأ عنها استقلالها النقد و الجرح . لأنها لم تنبثق من العقل الغربي المعجز

---

(١) انظر : علوم الحديث ومصطلحه / الصالح ٢٣ وما بعدها .

(٢) مستشرق هولندي (١٨٢٠ –١٨٨٣) من أسرة فرنسية عرف بحبه الاستشراق . تعلم مبادئ العربية في المنزل ثم واصل دراستها في جامعة ليدن . ثم عين أستاذا للعربية في جامعة ليدن ، كتب عن ابن رشد وابن بطوطة . وكان يكتب اللاتينية والفرنسية والإنجليزية و الإسبانية و الألمانية والهولندية إضافة إلى العربية ، له آثار كثيرة . انظر : المستشرقون / العقيقي ٦٥٨/٢ وما بعدها .

ولم تصور حياة الغرب الطليقة من كل قيد .[١]

اشتهار القول بعدم كتابة الحديث في القرن الأول

اشتهر عند الكثير من غير ذوي التتبع و الاستقصاء أن الحديث كان ينقل شفاها فقط حتى نهاية القرن الأول وأول من فكر في تقييد الأحاديث هو الخليفة الزاهد عمر بن عبد العزيز إذ كتب إلى عماله بجمع الأحاديث وتدوينها ، كما طلب من ابن شهاب الزهري أن يقوم هو الآخر بتدوين الأحاديث وجمعها ، وانتشر قول الإمام مالك : إن أول من دون العلم ابن شهاب الزهري : قال ابن حجر : قال العلماء كره جماعة من الصحابة والتابعين كتابة الحديث واستحبوا أن يؤخذ عنهم حفظا كما أخذوه حفظا، لكن لما قصرت الهمم وخشي الأئمة من ضياع العلم دونوه. وأول من دون الحديث ابن شهاب الزهري على رأس المائة بأمر عمر بن عبد العزيز ثم كثر التدوين ثم كثر التصنيف، وحصل بذلك خير كثير فلله الحمد.[٢]

إن كل ما جاء في كلام الإمام مالك ونقله العلماء عنه واستشهدوا

به على أولية تدوين الحديث صحيح لا غبار عليه ومطابق لواقع الحال ، إلا أنه قد أوهم البعض أنه لم يدوّن شيء من الحديث مطلقا قبل الإمام الزهري. حيث فهم هذا من كلمة " دون " التدوين مطلقا ، ولم يفرق بين التدوين الخاص وغير الرسمي والتدوين العام الرسمي الذي عناه مالك وغيره من العلماء الذين قالوا : إن أول من دون العلم ابن شهاب الزهري . ولا

(١) علوم الحديث ومصطلحة / الصالح ٢٦.

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ١/٢٠٨.

شك أن مثل هذا التدوين لم يحصل إلا في عهد عمر بن عبد العزيز وبأمر منه ، وأن أول القائمين به هو ابن شهاب الزهري .

أما تدوين الحديث أو كتابته بصفة خاصة وغير رسمية فقد وجدت في حياة النبي ﷺ واستمرت في العهود التي تلت عهده عليه الصلاة والسلام كما أسلفنا ، ولو رجعنا إلى أصل هذه الكلمة " التدوين " ومشتقاتها كديوان ودواوين لاتضحت لنا هذه الحقيقة لأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه هو أول من أمر بإنشاء الدواوين وهي السجلات الرسمية التي يكتب فيها أسماء الجنود وعطاياهم وما أشبه ذلك .

ولإزالة الغموض والالتباس الذي قد يكتنف كلمة التدوين عند من ليس له إلمام كاف بالحديث وبمثل هذا المصطلح يستحسن تقييد الكلمة بالعموم عند إرادة التدوين الرسمي أو إضافة صفة الرسمي إليها .

يقول الدكتور حارث الضاري في هذا الصدد : إن نسبة التدوين إلى عهد عمر بن عبد العزيز مطلقا من قيد العموم ، قد يوهم من لا علم له بالسنة و تاريخها أنه لم يدون شيء منها قبل هذا التدوين على الإطلاق ، كما أن إطلاق القول بتدوينها في عهد الرسول ﷺ أو الصحابة رضي الله عنهم قد يوهم أيضا : أنه قد تم لها التدوين العام في أحد هذين العهدين ، وهو خلاف ما عليه الواقع . [١]

ويقول يوسف العش عن سبب ما ظنه الناس من أن الزهري هو أول من كتب الحديث : استمر هذا الظن أكثر من خمسة قرون متتابعة ... وقد

---

(١) الإمام الزهري وأثره في السنة ٢٩٥.

كان سبب هذا الظن خطأ في تأويل ما ورد عن المحدثين من أن الإمام الزهري هو أول من دون الحديث ، وأن الذين صنفوا في الحديث إنما جاءوا بعده. فلم يعط المؤرخون ، وأصحاب الموسوعات هذه الأقوال حقها من التأويل العميق ... بل رووها بشكل يوهم بأن أول من كتب الحديث هو ابن شهاب وأول من ألف الكتب أتي بعده ، أما الذي حملهم على عدم التوسع وحسن التفهم اشتهار حديث أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ نهى عن كتابة غير القرآن ، إضافة إلى ذلك إجلالهم وإشادتهم لشأن العرب في قوة الذاكرة . [1]

ذكر أبو طالب المكي (ت ٣٨١هـ) " كره كتابة الحديث في الطبقة الأولى من التابعين فكانوا يقولون : احفظوا كما كنا نحفظ . وأجاز ذلك من بعدهم ، وما حدث التصنيف إلا بعد موت الحسن البصري (ت ١١٠هـ) وابن المسيب المتوفى سنة ٩٤هـ .[2]

وقال الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ :" إن علم الصحابة و التابعين في الصدور فهي كانت خزائن العلم لهم " .[3]

يقول العش : وغلبت هذه الفكرة على أصحاب الكتب الجامعة ، فكانوا يؤيدونها، رغم أنهم يجدون لها نقيضا ، يذكرونها واضحة تثبت في الذهن ، ولا يتعرضن لنقيضها إلا بما لا يلتفت إليه .[1]

---

(١) انظر : تصدير كتاب تقييد العلم للخطيب البغدادي ٥ ما بعدها .

(٢) المصدر السابق ٦.

(٣) تذكرة الحفاظ ١٥١/١.

(١) تصدير كتاب (تقييد العلم) ٦-٧ .

ثم بدأ العش يتساءل : وبعد أفليس طبيعيا أن يثبت في أذهــان العامـة والناس من غير ذوي الاختصــاص و التتبـع أن الحديـث لم يكتـب في عصـر الصحابة و التابعين إلا فيما ندر. و النادر لا حكم لـه ؟ ومـن أيـن لهـم أن يضبطوا معنى التدوين و التصنيف حق الضبط !؟ (٢)

أولية التدوين في نظر المستشرقين :

لقد اختلف المستشرقون فيما يتعلق بأولية تدويـن الزهـري للحديـث فالمستشرق "مويـر " ٢ قبـل الخـبر المشـهور وهـو أن الزهـري أول مـن دون الحديث لكنه مع ذلك قد حاول التشكيك في وجــود مدونـات في الحديـث قبل منتصف القرن الثاني حينما علق على ذلك الخبر قـائلا : إنـه لا توجـد هناك مجموعة كتابية موثوقة قبل منتصف القرن الثاني الهجري . (٤)

وذهب المستشرق " جيوم " إلى القول : بضرورة اعتبار الخـبر الـوارد بأن الزهري هو أول من دون الحديث مختلقـا (٥). أمـا المستشـرق " روث " فيشير إلى كلام جيوم وآخرين ناقلا عنهم الارتياب في صحة هذا الخبر .(٦)

أما المستشرق " شبرنجر " الألمـاني(١) فقـد عـثر علـى كتـاب " تقييـد

---

(٢) المصدر السابق ٧.

(٣) السير وليم موير (١٨١٩ –١٩٠٥) مستشرق إنجليزي تعلم الحقوق في جـامعتي جلاسـجو وأدمـبره ودرّس وعلم في أدمبره ثم اختير رئيسا لجامعة أدمبره . من آثاره سيرة النبي و التاريخ الإسلامي وهو مـن المراجع المعتمدة عند الجامعات الإنجليزية والهندية . العقيقي ٤٩٢/٢.

(٤) انظر دراسات في الحديث النبوي / الأعظمي ٧٢/١.

(٥) المصدر السابق ٧٢/١.

(٦) المصدر السابق ٧٢/١.

(١) شبرنجر (١٨١٣ –١٨٩٣) مستشرق ألماني ولـد في ألتيرول وتعلـم في انسـبروك ، وفينـا ، وبـاريس

العلم" للخطيب البغدادي سنة ١٨٥٥م و الذي يعتبر أول من اكتشف هذا الكتاب ، فقد عقد مقالا موسعا نقل منه شواهد وأخبارا تدل على أن الحديث قد كتب منذ عصر النبي ﷺ وحينما اطلع " جولد تسيهر " على ما كتبه " شبرنجر " أي فكرة كتابة الحديث في عصر مبكر واعتمد على هذا المقال ، وأضاف إليه نصوصا أخرى ، فأثبت أن القول بأن الحديث كان يتناقل حفظا وهم وخطأ ولكنه بعد أن قال ذلك تأمل في الأخبار التي عرضها سلفه " شبرنجر " نقلا عن الخطيب وغيره فوجدها تارة تقول : إن الرسول ﷺ أجاز كتابة العلم ، والأخرى تدعي أنه نهى عنها ، كما أن الأخبار أيضا تذكر أن الصحابة حثوا على كتابة الحديث ، وتروي كراهتهم لها أيضا ، وتذكر أيضا كتابة بعض التابعين العلم ، واستنكاف بعض منهم وكراهتهم ذلك .

فحينما رأى " جولد تسيهر" هذه الأخبار بعد تأمل فيها ، ظن بها سوءا فرأى وجوب الإقرار بوجود التناضل بين المذاهب و الأحزاب ، وادعى أنه اكتشف من خلالها يد الوضع و التزوير . فزعم أن هناك حزبين اتخذ كل حزب تلك الأخبار سلاحا للدفاع عن رأيه ومعتقده ودفع خصمه. وهذان الحزبان هما أهل الرأي وأهل الحديث فقال : إن أهل الرأي كانوا يعتمدون على العقول ، وأهملوا دور الحديث بحجة أن الحديث لم يدون دهرا طويلا فغابت معالمه وتشتت أمره ، لذا أيدوا رأيهم بأحاديث

ورحل إلى لندن ونال الدكتوراه في الطب بعد تجنسه بالجنسية البريطانية ثم أرسلته شركة الهند الشرقية إلى الهند طبيبا ، من آثاره أصول الطب العربي على عهد الخلفاء ، واصطلاحات الصوفية و الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني وغيرها . العقيقي ٦٣١/٢. وما بعدها .

اختلقوها تمنع كتابة الحديث ، وبالمقابل فإن أهل الحديث لم يقفوا مكتوفي الأيدي أمام خصومهم واختلاقهم الأحاديث التي تفيد نهي الكتابة ، بل أقدموا كذلك على وضع واختلاق أحاديث تؤيد موقفهم المتمثل في إباحة الكتابة .

فأهل الرأي وضعوا أحاديث منسوبة إلى النبي ﷺ بمنع الكتابة حتى لا يرد عليهم رفضهم الأحاديث المخالفة لوجهة نظرهم في المسائل الفقهية ، وأهل الحديث وضعوا أيضا أحاديث تفيد إباحة الكتابة كي يدعموا وجهات نظرهم بالأحاديث الموجودة لديهم ، فكل من الحزبين وضع أحاديث لتحقيق غايات معينة ، يريد "جولد تسيهر أن يقول: إن علماء المسلمين كانوا يشكلون حزبين متعارضين متعصبين يقدمان على الكذب والتزوير لتعزيز آرائهما وتثبيت مواقفهما من المسائل ، وما تناقض الأحاديث الواردة في تقييد العلم وعدمه إلا أثر من آثار تسابق أهل الحديث والرأي إلى وضع الأقوال التي تؤيد سابق نزعاتهم في هذا الشأن.[1] حقيقة أولية تفيد العلم وإزالة الوهم الذي بعثه جولد تسيهر .

يقول العش في رده على مزاعم "جولد تسيهر" السابقة : ليس عجيبا تطور موقف الصدر الأول من تقييد العلم محبة وبغضا ورغبة وكرها تساهلا وإقبالا لأجيالهم وضرورات عصرهم . وفي الحقيقة ليس هناك أي تناقض في أقوال الرسول ﷺ حول كتابة العلم ، يقول الخطيب البغدادي وهو يتحدث عن الكتابة في عصر النبي ﷺ و الصحابة الأولين: إن ذوي العلم يعرفون أن

---

(١) نظر : تصدير كتاب (تقييد العلم) للعش ١٦ ، و السنة قبل التدوين / عجاج ٣٧٨.

الكتابة كانت قليلة ، وأن من كان يكتب لم يكن يجيد الكتابة ، فكانت كتابة أسطر تستغرق وقتا طويلا وتصرف جهدا كبيرا . وإذا كان الأمر كذلك فهل يؤثر الرسول ﷺ حديثه على القرآن، فيدع الصحابة يضيعون فراغهم به ، فيهملون تدوين كتاب الله ؟ ثم ألا يخشى التباس الحديث واختلاطه به في الصحف؟ فسبب منع الرسول ﷺ كتابة الحديث في بادئ الأمر كان بسبب خشية الانكباب على الحديث وترك القرآن ومخافة التباسه به، وحينما زالت أسباب تلك الخشية ذهبت الكراهة وصح الجواز، فقد صح إذنه ﷺ لعبد الله بن عمرو بن العاص بكتابة الحديث لإتقانه الكتابة . وقد سبق ذكر كثير من الشواهد و الأخبار على كتابة الحديث في عهد الرسول ﷺ بأمره وإذنه .

أما الصحابة الأولون فأبوا أن يجعلوا الحديث شبيه القرآن في الصحف فيشتبه بكلام الله ويضاهى به ، هذا عمر يترك كتابة الحديث لئلا يترك كتاب الله ويلبس بشيء. كلذلك حصلقبل أن يجمع القرآن في المصاحف ويكثر كتابه ، ويقوى شأن إتقان الكتابة وهو إيضاح لنهي الرسول عنها .

وإذا كان الموقف السابق من كتابة الحديث صحيحا وجب أن يتغير رأي الصحابة فيها إذا بطلت أسباب امتناعهم عنها .

لقد كان الأمر كذلك في الجيل الثاني منذ حوالي سنة ٤٠ هجرية أي بعد جمع القرآن في المصاحف ، وكثرة كتابه . قال أبو سعيد الخدري المتوفى ٧٤هـ كنا لا نكتب إلا القرآن والتشهد وهذا يدل على أنهم أصبحوا يكتبون غيرهما .

وهذا عبد الله بن عباس المتوفى سنة ٦٤هـ يتخذ صحفا فيها قضاء علي ، ويضع كريب المتوفى ٩٨هـ حمل بعير من كتبه كل ذلك بعد أن كره الكتابة ونهى عنها .وقل مثل ذلك عن جميع الصحابة الذين عاشوا إلى العصر الأموي كزيد بن ثابت وواثلة بن الأسقع وأبي هريرة ومعاوية ومروان وغيرهم . وباختلاف العصر وحاجاته يؤول تناقض أقوالهم منعا ثم إباحة . بطل خوف الانكباب على كتابة غير القرآن دونه فبطلت الكراهية، و لم يعد التباس بين القرآن والحديث فجازت كتابته حتى إذا عاد الالتباس عاد النهي .(١)

لعل ما سبق هو الذي دعا " جولد تسيهر " إلى القول : إن العلماء انقسموا إلى طائفتين متخاصمتين في شأن جواز الكتابة أو عدمها. على أن جولد تسيهر لم يصب في استدلاله حين زعم أن من ادعى عدم جواز الكتابة هم أهل الرأي ، وأن مخالفيهم في ذلك هم أهل الحديث إذ الخلاف لم يكن قائما بين هاتين الفئتين في منع كتابة الحديث وإباحتها بأن يكون أهل الحديث كلهم ممن أباحوا كتابة الحديث ، وأهل الرأي كلهم ممن كرهوها . ويؤخذ ذلك حكما عاما بالنسبة إلى كل فئة منهما . إذ نجد من بين أهل الرأي من امتنع عن الكتابة كسفيان الثوري (ت ١٦١هـ)، وحماد بن زيد (ت ١٧٩هـ) ، وعيسى بن يونس (ت ١٨٧هـ) ، وعبد الله بن إدريس (ت ١٩٢هـ) ، وفي نفس الوقت نجد بينهم من أقرها ، كزائدة بن قدامة (ت ١٦١هـ) ، وحماد بن سلمة (ت ١٦٧هـ) ، والليث بن سعد

---

(١) انظر : تصدير كتاب (تقييد العلم) /للعش ١٧ وما بعدها .

(ت ١٧٥هـ) ، ويحيى بن اليمان (ت ١٨٩هـ) ، وغيرهم . كما نجد من بين المحدثين من كره الكتابة كعاصم بن ضمرة (ت ١٧٤هـ) ، وهشيم بن بشير (ت ١٨٣هـ) ، وابن علية (ت ٢٠٠هـ)، كذلك نجد بينهم من أجازها كعكرمة بن عمار (ت ١٥٩هـ)، ومالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) ، وبقية الكلاعي (ت ١٩٧هـ).(١)

فالمتتبع لدراسات وأبحاث هذا المستشرق الذي يعد شيخ المستشرقين في القرن التاسع عشر والذي تعتبر كتاباته مرجعا أصيلا من مراجع المستشرقين في دراساتهم الإسلامية فيما بعد يجد أن جهوده فيها لا تنصب على الحديث فحسب بل على القرآن كذلك . وأنه فيها باحث هادف إلى نقاط معينة لا يريد من ورائها إلا التشكيك في كتاب الإسلام ورسوله وحديثه ورجاله وتاريخه بمختلف الوسائل وشتى السبل. فهو في دراساته لا يعدو كونه مغرضا ، يضع أمامه أهدافا معينة ، يبحث عن كل ما من شأنه أن يخدم تلك الأهداف ولو على حساب البحث العلمي والأمانة العلمية ، يبحث عن كل شاردة من غير تثبت ، أو يلجأ إلى مصادر معروفة لدى العلماء بعدم الوثوق ، أو يحرف النصوص أو يبتر من النصوص جملا أو عبارات دون الإتيان بتمامها حتى تكون صالحة للاستشهاد والاحتجاج بها على ما يذهب إليه من آراء ، وينسب الأقوال عند الاستدلال إلى غير أصحابها بقصد التمويه حتى يجعل القارئ ظانا به الدقة في البحث و السير على طريق البحث العلمي المجرد. فيما يأتي أذكر أمثلة وشواهد على هذه

---

(١) انظر المصدر السابق ٢١ وما بعدها .

الحقائق التي ذكرتها والتي تكشف عن سوء نيته وزيغه عن اتباع المنهجية العلمية السليمة بصورة متعمدة .

في كتابه " مذاهب التفسير الإسلامية " يأتي إلى القراءات غير المعتمدة والشاذة أو غير الثابتة التي حكم عليها العلماء بالرفض أو إلى بعض الكلمات التي هي تفسيرات لكلمات أو جمل قرآنية فيزعم أنها من القراءات محاولا بذلك التشكيك في القراءة المشهورة و التشكيك في استقامة النص القرآني، وبالتالي التشكيك في سلامة معاني نصوص القرآن، وفيما يأتي مثال على ذلك :

يقول في معرض حديثه عن القراءات : وقد يحدث أن يستبعد المعنى المفهوم من النص تماما ويوضع مكانه ما هو نقيضه .[١]

ويستدل على زعمه هذا بقراءتين في قوله تعالى: {ألم. غلبت الروم في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين لله الأمر مِن قبل ومن بعد} القراءة المشهورة والمعتمدة (غُلبت) بالبناء للمجهول (سيغلبون) بالبناء للمعلوم . فعليها المغلوبون هم الروم و الغالبون هم الفرس في البداية ثم يكون الأمر عكس ذلك في النهاية . و القراءة الثانية غير المعتمدة غير المعتبرة (غلبت) للمعلوم (سيُغلبون) بالبناء للمجهول . فعليها الغالبون هم الروم والمغلوبون هم العرب ثم في النهاية ينعكس الأمر فيتغلب العرب المسلمون على الروم. فعلى الرغم من عدم الاعتداد بالقراءة الثانية وعدم اعتمادها إلا أن "جولد تسيهر" يأتي إلى القراءتين زاعما وجود

(١) مذاهب التفسير الإسلامية ٢٩.

تعارض أو تناقض بينهما مع أنه لا تناقض ولا تعارض بين القراءتين لاختلاف الموضوع بينهما ، بل على الافتراض بصحة القراءة الثانية فالمعنى سليم حيث قد تحقق هذا التنبؤ على كلتا القراءتين في غضون عشر سنوات، فأي تناقض يدعيه "جولد تسيهر" ؟ وهكذا نراه يورد قراءات جاءت في أحاديث الآحاد التي لا تثبت قرآنا ، ويستدل بقراءة من لم يكن من طائفة القراء المعتد بهم . [1]

أما عن التطور الفقهي فهو القائل : إن المسلمين لما فتحوا هذه البلاد حكموا بما فيها من تقاليد وقوانين بعد أن حرروا هذه التقاليد و القوانين فأضفوا عليها من عندهم صبغة دينية ، ثم جعلوها أحاديث شريفة ونسبوها إلى نبيهم . [2]

يعني أن التطور الفقهي في الإسلام إنما هو حاصل بتواطؤ ألوف من الناس على تزوير عشرات الألوف من الأحاديث ونسبتها إلى الرسول ﷺ.

أما عن اتباع المسلمين سنة الرسول ﷺ فيقول : كان السير على سنة الآباء الأولين ... يعد حتى عند كفار العرب فضيلة من الفضائل ، ولما جاء الإسلام لم تستطع السنة أن تبقى على قدميها ، أمام اتباع عادات الآباء الكفار وأحوالهم ، وكان لابد للمسلين من أن ينشئوا لهم سنة جديدة فأصبح واجبا على المؤمن أن يتخذ من خلق الرسول وصحابته مثلا يحتذيه في جميع أحوال معاشه ، ولهذا بذل كلّ جهد ممكن في سبيل جمع أخبار

---

(١) انظر المصدر السابق / تعليق النجار ٢٥.

(٢) العقيدة والشريعة الإسلامية / جولد تسيهر ٤٧.

النبي ﷺ وصحابته . [1]

هكذا يزعم أن المسلمين باتباعهم سنة الرسول ﷺ لم يخرجوا من المألوف عندهم من اتباع سنة الآباء. أي أن اتباعهم لم يخرج عن كونه عادة وليس عبادة .

هكذا نراه خارجا عن المنهجية العلمية بعدم ذكره وجهة نظر المسلمين أنفسهم في اتباع سنة الرسول ، وبعدم ذكره وجهة نظر القرآن الكريم في هذا الصدد . فالعودة إلى وجهة نظر المسلمين في اتباع سنة الرسول ﷺ تظهر جليا أن المسلمين كانوا ولا يزالون يعتقدون اعتقادا جازما أن اتباع الرسول ﷺ واجب ديني دعاهم القرآن إلى ذلك في آيات كثيرة . أما اتباع سنن الآباء بغير علم فهذا ما نهى عنه القرآن الكريم . ولذا كان المسلمون يعضون على سنته بالنواجذ طلبا للهداية وامتثالا لقوله عليه الصلاة والسلام :" تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وسنة نبيه " .[2] وكانوا يرون في اتباعها طريق سعادتهم في الدنيا والآخرة .

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية المجلد السابع ٣٣٠.

(٢) الموطأ / مالك بن أنس ٢/٨٩٩ .

يقول المستشرق "جب" [1] عن مدى اهتمام المسلمين برسولهم وحديثه في حياته وبعد وفاته : ولن يكون من الغلو أن نبالغ في تبيان قوة ونتائج الموقف الإسلامي حيال محمد ﷺ فاحترام الرسول وإكباره عاطفة طبيعية لا مناص منها ، سواء ذلك إبان حياته أو بعد وفاته . بيد أن ثمة ما يفوق الاحترام والإكبار . إذ أن صفات الإعجاب و المحبة الشخصية التي تحلى بها الصحابة قد تجاوبت أصداؤها خلال القرون بفضل الوسائل التي ابتدعتها الأمة حتى تبعثها حية طرية متجددة في كل حين ، ومن أقدم هذه الوسائل العناية بالحديث .[2]

أما "جولد تسيهر" فما من شبهة إلا وقد أثارها أو اختلقها بغية النيل من الإسلام و كتابه ورسوله ورجاله . ولم يكن في دراساته وأبحاثه الإسلامية أمينا وصادقا لذا فلا تقبل روايته ولا يعتد بأمانته العلمية . يقول الأستاذ أحمد محمد شاكر : عن جولد تسيهر وأمانته : قرأت له كتابا مترجما وهو كتاب " المذاهب الإسلامية في تفسير القرآن " فرأيته نقل شيئا في القراءات عن كتب مطبوعة ، فحرف في النقل عن عمد ، ونسب إلى أكثر القراء قراءة شاذة باطلة جعلها قراءة أكثرهم ... ويمضي الأستاذ أحمد محمد شاكر قائلا: فجولد تسيهر لو عاملناه بما نعامل به رواة الحديث من النقد بعد أن نغضي عن شروط العدالة

---

(١) هاملتون جب مستشرق إنجليزي ولد سنة ١٨٩٥ في الإسكندرية بمصر وهو من أعلام المستشرقين المعاصرين ، انظر المجمع العلمي العربي في دمشق و المجمع اللغوي في القاهرة تولى تدريس اللغة العربية في عدة جامعات له آثار كثير ومتنوعة . انظر:العقيقي ٥٥١/٢ وما بعها .

(٢) بنية الفكر الديني / جب ٩٢ -٩٣.

المعروفة للعلماء ونتمسك منها بشرط الصدق وحده وجدنا أنه ممن لا يجوز قبول نقله في شيء أصلا ، لأن الصدق و الأمانة في الرواية شرط في قبول ما ينقل الناقل ، فإذا ثبت أنه جانب الصدق في روايته ولو مرة واحدة سقط كل ما يرويه وبطل ، لا تقبل له رواية بعد ذلك ، إلا أن يثبت أنه أخطأ و لم يتعمد الكذب و"جولد تسيهر" تعمد أن ينسب إلى أكثر القراء غير الحقيقة في شيء مادي يلمسه كل قارئ نقله عن كتب مطبوعة في أيدي الناس ، وكان جريئا جدا إذ أشار إلى المواضع التي ينقل منها بالجزء والصفحة ظنا منه أن القراء يصدقون نقله ، فلا يرجعون إلى ما ينقل منه .[1]

أما المستشرق " شاخت " فموقفه من الحديث معروف وهو الذي يقول : إن الأحاديث الفقهية من الصعوبة بمكان اعتبار واحد منها صحيحا. وهي وضعت للتداول بين الناس من النصف الأول من القرن الثاني وما بعده .[2]

أما عن الخبر الذي يفيد ظاهره أن الزهري هو أول من دون الحديث فيقول : لمعرفة أهداف هذا الخبر الموضوع أنظر ما كتبه "جولد تسيهر " في كتابه "الدراسات الإسلامية " وما كتبه "مرزا كاظم بك"[3] في "الرسالة

---

(١) انظر : دائرة المعارف الإسلامية / الترجمة العربية ، الجلد السابع الهامش ٣٣٣ .

(٢) انظر : "المدخل إلى الفقه الإسلامي " و " أصول الشريعة المحمدية " لشاخت See : Introduction to Islamic Law 34 also see Origins , 149.

(٣) مرزاكاظم بك عجمي متنصر (١٨٠٢ – ١٨٧٠) درس العربية في معهد الرهبان الأرثوذكس بقازان ، وفي جامعة بطرسبرج آثاره : مفتاح كنوز القرآن ، والتحفة المفيدة في علم الأدب عند أهل العرب .

الآسيوية " .[٤]

يمكن القول على ضوء ما ورد عن "شاخت" من أقوال : إن نسبة التدوين إلى الزهري افتراء واختلاق كما أن الأحاديث الفقهية لم توجد و لم تدون إلا بعد عهد عمر بن عبد العزيز ، وفي الواقع أن المتتبع لدراسات شاخت الإسلامية يجد أنها مفعمة بإثارة الشبهات المختلفة و الكثيرة حول الفقه والحديث . وهو الذي يتحدث عن مكانة الشريعة الإسلامية في الإسلام قائلا: في الجزء الأكبر من القرن الأول لم يكن للفقه الإسلامي-في معناه الاصطلاحي – وجود كما كان في عهد النبي ، والقانون - أي الشريعة – من حيث هي هكذا كانت تقع خارجة عن نطاق الدين ، وما لم يكن هناك اعتراض ديني أو معنوي روحي على تعامل خاص في السلوك

فقد كانت مسألة القانون تمثل عملية لا مبالاة بالنسبة للمسلمين .[١]

يوضح الدكتور الأعظمي الأهداف التي يرمي إليها شاخت من ادعاءاته السابقة بقوله: لاشك أن ادعاء عدم اكتراث النبي ﷺ و الصحابة و التابعين بالتشريع ووقوع التشريع خارج نطاق الدين ، وعدم صحة حديث واحد من الأحاديث الفقهية المنسوبة إلى النبي ﷺ ينتج عنه أهداف كثيرة مقبولة ومطلوبة من قبل أعداء الإسلام تتمثل في:

١- أن مطالبة الشعوب، والترغيب في العودة إلى الشريعة الإسلامية كلام فارغ ، لأن الشريعة خارجة عن نطاق الدين .

---

(٤) انظر : Origins 62.

(١) انظر : . See ; Introduction to Islamic Law , p.19

٢- أن الفقه الإسلامي ليس هو الفقه المبني على كتاب الله وأحاديث رسوله ، لأنه لا يوجد ما يمكن تسميته حديث النبي ﷺ بل أن جزءاً غير قليل من الفقه الإسلامي مأخوذ من شرائع اليهود وديانات أخرى إضافة إلى اجتهادات المجتهدين .

وبناء على ما سبق يمكن للمسلمين أن يأخذوا من القوانين الغربية ودون أي حرج أو ضيق ، ولا بأس بتسمية ما يأخذونه بالفقه الإسلامي ، كما سمى أسلافهم الفقه المأخوذ من مصادر أخرى بهذه التسمية .[1]

خلاصة القول في تدوين الحديث :

إنه لا يمكن التسليم مطلقا بما ذهب إليه المستشرقون من ادعاءات واهية حول عدم تدوين الحديث إلا في القرن الثاني والثالث بعدما تبين لنا من خلال تلك الوثائق والصحف و الأخبار القاطعة الدلالة على أن الحديث كان محط أنظار المسلمين في مختلف العهود ومحل عنايتهم ورعايتهم. وقد كان في كل عهوده محفوظا في الصدور ، ومكتوبا في السطور ، تناقله المسلمون بكل حرص وأمانة جيلا بعد جيل بالمشافهة و الكتابة حتى أودع الحديث مع أسانيده في مصنفات من الكتب و المسانيد ، ليتمكن أهل العلم معرفة قويه من ضعيفه ، وصحيحه من سقيمه . وقد بذل العلماء الجهود التي لا مزيد عليها ، وواجهوا في جمعه وتدوينه ، والبحث عن صحيحيه وسقيمه الشيء الكثير من المشقة والعناء ، وكان من نتيجة تلك الجهود ظهور بعض المصنفات المجردة من الأحاديث الضعيفة كصحيحي البخاري

---

[1] انظر : مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية ١/ ٧٠.

ومسلم وغيرهما . وعليه فلا يمكن التسليم بما ذهب إليه بعض المستشرقين – حين اعترفوا ببعض الحقيقة العلمية – من طعن في صحاح الحديث باسم طبيعة تطور الرواية وغير ذلك . وليس هناك تعارض بين حفظ الحديث وكتابته ، ولا يقتضي وجود أحدهما انعدام الآخر أو ضعفه .

وليس هناك من تعارض بين ما روي عن رسول الله ﷺ من منع الكتابة وإباحتها . وأن الأخبار الواردة في الكراهة والإباحة ليس من وضع مذاهب متخاصمة متضادة . فالكراهة و الإباحة لكل منهما أسبابها الخاصة بها تتبعانها وجودا وعدما . فقد ثبتت أخبار الكراهة من بعض من أباحوا الكتابة كما ثبتت أخبار الإباحة عن بعض من كرهوا الكتابة. وكانت غايتهم جميعا واحدة وهي المحافظة على القرآن والحديث ، وأن لا يلتبس أحدهما بالآخر، يقول الرامهرمزي : إنما كره الكتاب من كره في الصدر الأول لقرب العهد وتقارب الإسناد ، ولئلا يعتمده الكاتب فيهمله، ويرغب عن تحفظه والعمل به ، فأما و الوقت متباعد ، و الإسناد غير متقارب ، والطرق مختلفة و النقلة متشابهون وآفة النسيان معترضة و الوهم غير مأمون فإن تقييد العلم بالكتاب أولى وأشفى .[1]

---

(١) المحدث الفاصل ٣٨٦.

ويقول ابن الصلاح : ثم إنه زال ذلك الخلاف وأجمع المسلمون على تسويغ ذلك، وإباحته ، ولو لا تدوينه في الكتب لدرس في الأعصر الآخرة.[1]

ويقول ابن كثير: حكى إجماع العلماء في الأعصار المتأخرة على تسويغ كتابة الحديث وهذا أمر مستفيض ، شائع ، ذائع من غير نكير .[2]

---

(١) علوم الحديث ١٦٢.

(٢) لباعث الحثيث ٧٠.

الفصل الثالث

المستشرقون وسند الحديث

يجدر بنا قبل الكلام عن موقف المستشرقين من سند الحديث أن نعرف السند ، ونعرض لشيء من تاريخ نشأته ومراحله الأولى ، لكي نكون على بينة من أمره على ضوء ذلك ولتكون صورته ماثلة في الأذهان.

١- تعريف السند لغة واصطلاحا :

السند في اللغة : هو ما ارتفع من الأرض من قبل الجبل أو الوادي.(١) أو ما قابلك من الجبل وعلا من السفح . أو السند هو معتمد الإنسان .(٢)

وفي الاصطلاح: هو الإخبار عن طريق المتن. (٣)وقيل هو الطريق الموصل إلى المتن.(٤) المناسبة بين المعنى اللغوي و الاصطلاحي :

المناسبة بين المعنى اللغوي و الاصطلاحي ظاهرة من قولهم : فلان سند أي معتمد فسمي الإخبار عن طريق المتن سندا لاعتماد الحافظ عليه في صحة الحديث وضعفه .(٥)

---

(١) انظر : لسان العرب ٢/٢١٥ مادة سند ، وتهذيب اللغة ١٢/٣٦٥.

(٢) انظر : القاموس المحيط ١/٣٠٣.

(٣) تدريب الراوي / السيوطي ٦ نقلا عن ابن جماعة والطيبي .

(٤) بحوثه في تاريخ السنة المشرفة / العمري ٢٩ ، ومجلة أضواء الشريعة / كلية الشريعة الرياض العدد السابع ١٩٧٦ / أبو غدة ٤٤.

(٥) الخلاصة في أصول الحديث : الطيبي ٣٠.

أما على المعنى الأول وهو ما علا وارتفع من الأرض فكأن المسند يرفع المتن إلى قائله .[1]

أما الإسناد فهو مصدر من قولك أسندت الحديث إلى قائله ، إذا رفعته إليه بذكر ناقله فقول القائل : حدثنا فلان قال فلان هو الإسناد . و"السند " هم أولئك الرواة الناقلون المذكورون قبل متن الحديث ، والمحدثون يستعملون كلا من السند و الإسناد في موضع الآخر ويعرف المراد بالقرائن .[2]

٢- نشأة السند وتاريخه :

بدأ السند مع بداية رواية الحديث ، ورواية الحديث وجدت في حياة النبي ﷺ حيث كان الشاهد من الصحابة يبلغ الغائب ، حيث كانوا يتناوبون في حضور مجلسه ﷺ ثم ينقل كل منهم للآخر ما سمع منه من أقواله وما شاهده من أفعاله وسائر أحواله ، وهؤلاء عندما يذكرون شيئا سمعوه من النبي ﷺ أو رأوه يفعله كانوا ينسبون القول أو الفعل إلى النبي ﷺ بل كان النبي ﷺ نفسه يسند القول أحيانا إلى جبريل عليه السلام ، وكان الصحابة يسندون القول إلى قائله سواء كان ذلك القائل النبي ﷺ أو صحابيا آخر .

ومن الطبيعي إذا كان الراوي أحد هؤلاء الذين لم يشهدوا الواقعة بأنفسهم ، ولم يسمعوا الحديث من رسول الله ﷺ بنفسه ، أن يذكر في

---

(١) تدريب الراوي / السيوطي ٥.

(٢) انظر : مجلة أضواء الشريعة / كلية الشريعة الرياض العدد السابع ٤٤ وما بعدها السنة ١٩٧٦.

هذه الحال مصدر كلامه لكن لما كانت بداية السند قصيرة حيث تقتصر في الغالب على الصحابي مع تركهم في بعض الأحيان ذكر السند لا عن جهل بالواسطة وعدم معرفة ممن أخذوا أو عمن تحملوا ، وإنما كان ذلك لثقة بعضهم ببعض وبعدهم عن مظان الكذب ديانة وطبعا ، أوهم ذلك من قال: إن الصحابة و الرعيل الأول لم يستعملوا السند ، الأمر الذي أدى إلى الاختلاف في تحديد بداية السند .[1]

المراحل التي مر بها السند

يمكن تقسيم المراحل التي مر بها السند إلى ثلاثة عهود تبعا لمميزات كل عهد وهي عهد الرسول ﷺ وعهد الصحابة رضي الله عنهم ، وعهد التابعين ومن جاء بعدهم .

١ .عهد الرسول ﷺ

في هذا العهد كان السند مستعملا مع رواية الحديث غالبا ، وكان الصحابة إذا رووا حديثا عن النبي ﷺ صدروه بما يشعر تحمل الحديث كسمعت أو رأيت ... مباشرة. وأحيانا لا تتسم الرواية بالصراحة فكانت تحتمل قيام الواسطة كما في أحاديث صغار الصحابة كأنس بن مالك و ابن عباس وغيرهما ، وبما أن الغالب في الواسطة أن يكون صحابيا، وحيث الثقة متبادلة بين الصحابة اكتفى بعضهم برفع الحديث إلى النبي ﷺ دون ذكر الواسطة . إلا أن هذا النوع كان يمثل الجانب الأقل من مرويات الصحابة أما الجانب الأكثر فكان يمثل الرواية عن النبي ﷺ مباشرة

---

(١) انظر : دراسات في الحديث النبوي / الأعظمي ٣٩١/٢ ، وما بعدها ، والإسناد نشأته وأهميته / من مجلة كلية الشريعة/ بغداد العدد الخامس ١٩٧٩ / الضاري ٢ وما بعدها .

وليس معنى هذا أن كل مرويات الصحابة كانت تلتزم ذكر السند و التصريح به ، فقد صرح بعضهم بأنه قد يرفع الحديث إلى النبي ﷺ مباشرة مع أنه لم يتحمله منه ، روي عن البراء بن عازب أنه قال :" ليس كلنا سمع حديث رسول الله ﷺ كانت لنا ضيعة وأشغال ، ولكن كان الناس لم يكونوا يكذبون يومئذ ، فيحدث الشاهد الغائب " .[1]

وروي عن عمر بن الخطاب أنه قال :" كنت أنا وجار لي من الأنصار نتناوب النزول على رسول الله ﷺ ينزل يوما و أنزل يوما، فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي ، وإذا نزل فعل مثل ذلك".[1]

وروي عن أنس بن مالك أنه قال:" ليس كل ما نحدثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه منه ولكن حدثنا أصحابنا ونحن قوم لا يكذب بعضهم بعضا".[3]

وقد كانوا على هذا إلى وفاة النبي ﷺ وكذا ساروا عليه بعد وفاته ، فمنهم من كان يذكر الواسطة فيما لم يروه عن النبي ﷺ مباشرة ، ومنهم من لم يذكرها بل يرفع الحديث إليه مباشرة ، وذلك لعدم حاجتهم لذكر الواسطة لقربهم من عهد النبي ﷺ إذ لم يكن بين الكثير منهم وبين النبي ﷺ واسطة ومن كان بينهم وبينه واسطة فهي معروفة ولا تتعدى غالبا الشخص الواحد أو الشخصين.[4]

فهذا المنهج الذي استعمله الصحابة في حياة النبي ﷺ هو الذي انتج

---

(١) الكفاية / الخطيب ٥١٤ ، ومعرفة علوم الحديث ، الحاكم ١٤ ، ومفتاح الجنة / السيوطي ٢٢.

(٢) صحيح البخاري بشرح ابن حجر ١/١٨٥..

(٣) الكفاية / الخطيب ٥١٥.

(٤) انظر : الإسناد نشأته وأهميته / الضاري ٤ وما بعدها .

السند، وهذه المرحلة هي مرحلة بداية استعمال الرواة السند ، ونشأته .

٢. عهد الصحابة رضي الله عنهم :

يعد هذا العهد بداية إلزام الرواة ذكر أسانيدهم ، وكان أول من التزم ذلك من الصحابة هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه حينما شرع أمر التثبت من الراوي ، فلم يقبل من الصحابي حديثا يرفعه إلى النبي ﷺ حتى يشهد معه آخر بأنه سمعه من النبي ﷺ فقد روي عن قبيصة بن ذؤيب أنه قال جاءت الجدة إلى أبي بكر تسأل ميراثها فقال لها أبو بكر :" مالك في كتاب الله شيء ، وما علمت لك في سنة رسول الله شيئا ، فارجعي حتى أسأل الناس فسأل الناس فقال المغيرة بن شعبة : حضرت رسول الله ﷺ أعطاها السدس فقال أبو بكر : " هل معك غيرك ؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصاري فقال مثلما قال المغيرة فأنفذه أبو بكر .[1]

وحينما ولي عمر ابن الخطاب رضي الله عنه الخلافة من بعده سار على نهجه ، فقد روى أبو سعيد الخدري ، أن أبا موسى الأشعري سلم على عمر من وراء الباب ثلاث مرات فلم يؤذن له ، فرجع فأرسل عمر في أثره ، فقال لم رجعت ؟ فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :" إذا سلم أحدكم ثلاثا فلم يجب فليرجع " قال : لتأتيني على ذلك ببينة أو لأفعلن بك، فجاءنا أبو موسى منتقعا لونه ، ونحن جلوس فقلنا : ما شأنك ؟ فأخبرنا وقال : فهل سمع منكم أحد ؟ فقلنا : كلنا سمعه فأرسلوا معه رجلا

---

(١) سنن الترمذي ٢٨٣/٣ ، وسنن ابن ماجه ٩١٠/٣ ، وتذكرة الحفاظ ١ / ٢-٣ ، ومعرفة علوم الحديث / الحاكم ١٥.

منهم أتى عمر فأخبره. [1]

وهكذا سار علي بن أبي طالب رضي الله عنه على نهجهما إذ كان يستحلف الراوي ، أسمع حديثه من النبي ﷺ أم لا؟ فقد روي عنه أنه قال : كنت إذا سمعت من النبي ﷺ حديثا نفعني الله بما شاء منه وإذا حدثني غيري عن النبي ﷺ لم أرض حتى يحلف لي أنه سمعه من النبي ﷺ وحدثني أبو بكر وصدق أبو بكر .[2] فصنيع أبي بكر وعمر وعلي في هذه الأمثلة يتضمن الكشف عن أسانيد الرواة وإلزامهم بذكرها وإن كانت غاية أمرهم التثبت من صحة الرواية ، ونسبتها إلى رسول الله ﷺ ، وحيث هذا شأنهم فيمكن اعتبار عصر هؤلاء بداية إلزام الرواة ذكر السند .

فهذه الآثار تبين أن السند قد تخطى مرحلة استخدامه واستعماله إلى مرحلة إلزام الرواة ذكره ، ثم سار الناس على نهج الخلفاء الراشدين في سماع الرواية وطلب ذكر الطريق الذي تحمل منه الراوي الحديث لاسيما عند ظهور الفتن التي أودت بحياة الخليفتين عثمان وعلي ، وظهور الفرق الإسلامية السياسية و العقائدية و الفقهية الفرعية ، وانتشار عدم الثقة ، وظهور كذب بعض الرواة حيث أصبح التفتيش عن السند ضرورة ملحة ، فرضته طبيعة المرحلة، وقد صور ابن سيرين [3]موقف المحدثين في تلك الحقبة أحسن تصوير بقوله: لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعت الفتنة

---

(١) مسند أحمد ٤-٢٩٣ ، وتذكرة الحفاظ ٦/١.

(٢) سنن ابن ماجه ٤٤٦/١، وكتاب المجروحين/ ابن حبان ٢٧/١، وتأويل مختلق الحديث / ابن قتيبة ٣٩.

(٣) هو محمد بن سيرين الأنصاري إمام وقته روى عن مولاه أنس بن مالك وغيره من الصحابة وروى عنه كثير ون وكان ثقة مأمونا فقيها كثير العلم حافظا توفي سنة ١١٠هـ ، تهذيب التهذيب ٢١٣/٩ وما بعدها ، وتذكرة الحفاظ ٧٧/١ وما بعدها .

قالوا ، سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم ، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم " [1]

وروى عن مجاهد أنه قال : جاء بشير العدوي إلى ابن عباس ، فجعل يحدث ويقول : قال رسول الله ﷺ فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه، ولا ينظر إليه فقال : يا ابن عباس مالي لا أراك تسمع حديثي ؟ أحدثك عن رسول الله ولا تسمع فقال ابن عباس ، إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلا يقول : قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا ، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف .[2]

فحاصل كلام ابن سيرين يفيد أنه قد أصبح من عادة المحدثين السؤال عن الرواة ، وإن السؤال اشتهر عقب قيام الفتنة و لا يلزم من كلام ابن سيرين أن السؤال قبل الفتنة كان منعدما وعليه فلا منافاة ولا تعارض بين قول ابن سيرين هذا وما ذكرنا آنفا من أن إلزام الرواة السند بدأ منذ عهد الخليفة الراشد الأول أبو بكر الصديق رضي الله عنه .

٣. عهد التابعين ومن بعدهم

بعد المرحلة السابقة التي انتشر فيها مبدأ إلزام الرواة ذكر أسانيدهم تأتي المرحلة الأخيرة التي يلتزم فيها الرواة ذكرها، من تلقاء أنفسهم دون طلب ذلك منهم بعد تسرب الشك إلى عدالة بعض الرواة، فوجد الرواة أن

---

[1] صحيح مسلم ١١/١ ، والمحدث الفاصل ٢٠٩ ، وكتاب المجروحين ، ابن حبان ٦٨/١ ، والكفاية/ الخطيب ١٦٢.

[2] صحيح مسلم ١٠/١.

الأولى بهم ذكر الأسانيد قبل أو بعد ذكر المتن طلب ذلك منهم أم لم يطلب.

أما ما روي عن بعض التابعين من مراسيل [1] فلا يعني ذلك عدم الالتزام بالسند ، لأن هناك روايات تؤكد أن التابعي كان يذكر من حدّثه عندما يسأل عن السند ، ومن هذا ما يرويه ابن عبد البر بسنده المتصل عن مالك بن أنس قال : كنا نجلس إلى الزهري وإلى محمد بن المنكدر فيقول الزهري قال ابن عمر كذا وكذا ، فإذا كان بعد ذلك جلسنا إليه فقلنا له : الذي ذكر عن ابن عمر من أخبرك به ؟ قال : ابنه سالم .[2]

وقال حبيب بن الشهيد : قال لي محمد بن سيرين : سل الحسن ممن سمع حديث العقيقة ؟ فسألته ، فقال : من سمرة .

قال ابن عبد البر فهكذا مراسيل الثقاة إذا سئلوا أحالوا على الثقات، ومن هنا يتبين أن أكثر من أرسلوا الحديث كانوا على جانب كبير من العلم، وكانوا يعرفون السند ، وإن لم يذكروه اختصارا. [3]

ولم تفت على الأئمة المتقدمين تلك المراسيل دون متابعتها بالبحث والتأمل فوجدوا بعضها أسانيد صحيحة كمراسيل سعيد بن المسيب .[4]

---

(١) المراسيل جمع المرسل وهو الذي يرويه المحدث بأسانيد متصلة إلى التابعي فيقول التابعي : قال رسول الله ﷺ . انظر : معرفة علوم الحديث ٢٥ .

(٢) انظر : السنة قبل التدوين / عجاج ٢٢٤.

(٣) انظر : المصدر السابق ٢٢٤ وما بعدها .

(٤) انظر : معرفة علوم الحديث / الحاكم ٢٦.

خلاصة القول : هي أن السند كان موجودا في عهد الرسول ﷺ ولا يلزم من عدم السؤال عنه عدم وجوده ، وقد بدأ السؤال عن السند في عهد الصحابة ، وازداد البحث و التحري عنه بعد مقتل عثمان لما رافقه من اختلاف وانقسام إلى فرق وأحزاب ، ومحاولة كل فرقة التمسك بما يؤيد موقفها من نصوص إزاء الأحداث ، فكان ذلك مما استوجب زيادة الحيطة و الحذر و التثبت في قبول الروايات ، ومن ثم أصبح السؤال عن السند وإلزام الرواة به أمرا ضروريا وواجبا دينا ، نظرا لطبيعة المرحلة التي مهدت السبيل أمام ذوي الأهواء والميول الخاصة للدس والافتراء في الحديث، ثم صار الالتزام بالسند أمرا شائعا وسنة متبعة لدى رجال الحديث . ومع وضوح بداية السند وشيوع التزامه ، والتمسك به في هذا الوقت المبكر من تاريخ الحديث فإن المستشرقين قد حاولوا أن يثيروا الشكوك حول بدايته ، وذلك لإضعاف الثقة به ، ومن ثم إضعاف الثقة بالحديث النبوي الشريف ، فقالوا فيه أقوالا استندوا فيها إلى بعض الأوهام أو النقول التي ظنوا أنها تؤيدهم فيما ذهبوا إليه .

المستشرقون وبداية السند

المستشرق "كايتاني "[1] والسند

قال كايتاني : أقدم من قام بجمع الأحاديث – وهو عروة المتوفى ٩٤هـ[2]- لا يستعمل الأسانيد ، ولا يذكر المصدر لكلامه غير القرآن الكريم كما هو واضح في نقول الطبري عنه لذا يعتقد كايتاني أنه في عهد عبد الملك سنة (٨٠ هـ) لم يكن معروفا بعد استعمال الأسانيد في الأحاديث النبوية . وعلى هذا في رأيه يمكن القول : بأن استعمال الأسانيد في الأحاديث بدأ بين عروة المتوفى ٩٤هـ وابن إسحاق المتوفى ١٥١هـ . و على هذا فالجزء الأعظم من الأسانيد الموجودة في كتب الحديث لابد أن يكون قد اختلقها المحدثون في القرن الثاني بل وفي القرن الثالث أيضا .[3]

---

(١) الأمير كايتاني (١٨٦٩ –١٩٢٦) مستشرق إيطالي ولد في روما وتخرج من جامعتها وتعلم سبع لغات منها الفارسية والعربية ، تقلد سفارة إيطاليا في واشنطن ، وكان ثريا قدرت ثروته بخمسة ملايين ليرة ذهبية ، كان ينفق منها عشرة آلاف على العلم . وقد رحل إلى الهند وإيران ومصر وسوريا ولبنان . له آثار كثيرة منها انتشار الإسلام وتطور الحضارة ، ونمو الشخصية الإسلامية وحوليات الإسلام . انظر : العقيقي ٣٧٢/١ وما بعدها .

(٢) ولد في آخر خلافة عمر ومات سنة ٩٤هـ ، عالم المدينة ، وروى عن عدد من الصحابة ، وروى عنه بنوه و الزهري وغيرهم ، وكان عالما بالسيرة حافظا ثبتا ، تذكرة الحفاظ ٦٢/١ وما بعدها .

(٣) انظر : دراسات في الحديث النبوي / الأعظمي ٣٩٢/٢نقلا عن :

J. Robson The Isnad in Muslim Traditions.18

وبحوث ففي تاريخ السنة المشرفة / العمري ٣٤ نقلا عن :

Schacht The Origins of Muhammadn Jurisprudence 37 and Robson the Isnad in Muslim Traditions. P.18.

المستشرق "شبرنجر" والسند :

أما (شبرنجر)فيؤيد كايتاني قائلا : إن كتابات عروة إلى عبد الملك خالية من الأسانيد ، ولذلك فما نسب إلى عروة من استعمال الأسانيد لابد أن يكون شيئا متأخرا نسبيا .(١)

يبدو أن إصدار الأحكام بشكل اعتباطي أمر مألوف في أبحاث المستشرقين عن الإسلام فكثيرا ما لا تجد لحكمهم أي دليل معتمد اللهم إلا تخمينا يتحول في عرفهم دليلا هذا ما يتضح فيما استندا عليه في دراساتهما عن بداية استعمال السند ، بكتابات عروة ، والتي لا تصلح أن تتخذ كدليل في هذا الميدان على خلو الأحاديث من الأسانيد ، وذلك لأن الاقتباسات من كتابات عروة لم ترد في تاريخ الطبري فقط ، بل وردت في كتب عديدة أقدم من الطبري مثل مسند الإمام أحمد .(٢)

ونجد في تلك الكتب أن عروة يذكر مصدره كما جاء في مسند الإمام أحمد حيث يذكر عائشة (٣) وكما جاء في صحيحي البخاري ومسلم في حديث بدء الوحي الذي يرويه عنها عن النبي ﷺ وغيره .(٤)

يقول الدكتور الأعظمي عن كتابات عروة ومدى صلاحيتها للاحتجاج على عدم استعماله الأسانيد : في اعتقادي أن أكبر مشكلة

---

(١) انظر : دراسات في الحديث النبوي / الأعظمي ٣٩٢/٢ نقلا عن :

J. Robson The Isnad in Muslim Traditions.18

(٢) انظر : ٣٢٣/٤ – ٣٢٦ و٣٢٨– ٣٣١ .

(٣) انظر : ٢١٢/٤.

(٤) انظر : البخاري بشرح ابن حجر ١٨/١ ، وصحيح مسلم ٢٤/١، ٦٢ ، ٨٤ ، ٩٨، ٦٨/٤ .

تصادفنا في بحث مصادر عروة هي عدم وجود تأليفه بأيدينا بشكل مستقل. و المواد المتوفرة من كتاباته هي اقتباسات منها لا غير ، والاقتباس تابع لهدف المقتبس ورغبته ، ومن المعلوم أن الباحث في كل زمان يقتبس ما يحتاج إليه من كتابات من سبقوه . وبما أن عروة متقدم جدا وكان مصدره على الأغلب الصحابة المعاصرون للحوادث أو الصحابة الذين كان لهم شأن بالحوادث نفسها ، لذلك كان الغالب أن يكون إسناده من شخص واحد . ولذا من السهل حذف ذلك الاسم في الاقتباسات لسبب أو لآخر كما جاء في مسند الإمام أحمد وتاريخ الطبري. ومن الناحية الثانية لقد روى كتاب عروة عدة أشخاص منهم الزهري وعند مراجعة روايته لكتاب عروة نجد عروة يذكر فيها السند أحيانا سندا منفردا وأحيانا سندا مزدوجا، هذا يعارض ما ادعاه كايتاني وتبعه فيه شبرنجر من أن عروة لم يستعمل الأسانيد.[1]

نستخلص مما سبق أن إسناد عروة واضح وثابت ومنقول عنه شفاها في الغالب في كتب الحديث المعتمدة كموطأ مالك ومصنف عبد الرزاق وصحيح البخاري وصحيح مسلم وغيرها من الكتب التي روت لنا أسانيده عن تلاميذه كالزهري وغيره ، الأمر الذي يؤكد بشكل لا لبس فيه ولا غموض التزام عروة كغيره بالسند ، وأنه إن حصل إرسال في سنده في نقل من النقول فلعله راجع إلى اختصاره ذلك النقل لسبب ما ، أو اختصار الناقل لما نقله عنه لعدم حاجته لذكر السند كله أو بعضه ، كمؤرخ أو

---

(١) انظر : دراسات في الحديث النبوي / الأعظمي ٣٩٣ وما بعدها .

فقيه. كما يمكن القول بأن كتب التاريخ والفقه و السيرة لا تصلح أن تكون مصادر معتمدة فيما يتعلق بالدراسات الحديثية ، لأن طبيعة هذه الكتب تختلف عن طبيعة كتب الحديث التي يجب أن يعتمد عليها في مثل هذه الدراسات ، فالمؤرخ وكذلك الفقيه قد يقتبسان من الحديث ما يحتاجان إليه حسب متطلبات البحث لديهم لا غير . لذا فقد يتركان ذكر السند في أثناء الاقتباس. تبدو هذه الحقيقة واضحة في كتب الفقه أكثر ، إذ الفقهاء غالبا لا يذكرون أسانيد الحديث التي يحتجون بها ، بل قد يجزئون الحديث فيذكرون منه محل الشاهد و الاستدلال فقط ، ومع أن هذا لا يعنى من قريب ولا من بعيد أن تلك الأحاديث الواردة في كتب الفقه خالية أساسا من أسانيدها أو أن أولئك الفقهاء ما كانوا يعرفونها.

المستشرق "هوروفتس "[1] و السند

بحث هذا المستشرق مسألة بداية استعمال السند ، ورد على استنتاج كايتاني وشبرنجر ردا قويا في كتابه : Horovitz. Alter and Ursprung des Isnad Der Islam. VIII. 1918. 39-47. وتوصل في دراسته عن بداية استعمال السند في هذا الكتاب إلى أن الذين نفوا استعمال عروة السند لم يدرسوا كتاباته وأسانيده كاملة. ثم يشير إلى أن هناك فرقا بين أسلوب

(١) جوزيف هوروفتس (١٨٧٤ – ١٩٣١) J. Horovitz مستشرق ألماني تولى تدريس اللغة العربية في جامعة عليجرة بالهند تخرج عليه الكثيرون وكان متخصصا بالإسلام في الهند وخبيرا بالمخطوطات لدى الحكومة ، ثم انتقل إلى جامعة فرانكفورد حيث عد من أشهر أساتذتها ، له آثار كثيرة منها المغازي للواقدي الأطروحة التي نال بها الدكتوراه ، والقصائد الهاشمية للكميت وتاريخ الشيعة وأصل التشيع وشروح صحيح البخاري وغيرها ، انظر : العقيقي ٧٤٣/٢ وما بعدها .

الكتابة عندما يكتب الباحث ردا على استفسار وبين أسلوبه عندما يكتب لزمرة المثقفين ... ثم يبدي رأيه في بداية استعمال السند فيعيدها إلى الثلث الثالث من القرن الأول . [1] ويذكر الدكتور أكرم العمري رأيين آخرين لـ (هوروفتس) .

الأول : لخصه روبسون مفاده أنه يتفق مع كايتاني الذي ذهب إلى أن السند لم يكن موجودا قبل سنة ٧٥هـ .

و الثاني : أن الإسناد في الفترة التي سبقت الزهري كان عادة لكنه لم يكن ضربة لازب .[2] وما ذكره العمري عن هوروفتس من آراء حول بداية استعمال السند يستشف منها وجود نوع من التعارض بين آرائه في هذه المسألة ولكن مهما يكن الأمر فإنه أيضا لم يصب الحق في ادعائه أن استعمال السند يعود إلى الثلث الثالث من القرن الأول ، لما سبق أن وضحناه من أن السند كان موجودا مع بداية الرواية في عهد رسول الله ﷺ و العهود التي تلته ، وأوردنا ما فيه الكفاية من الأدلة على استعماله فيها. وقد ذهب فؤاد سزكين [3] إلى أن الإسناد بدأ بالزهري .[4]

ولعل ما جاء من الأخبار حول اهتمام الزهري المتزايد بالسند هو الذي جعل سزكين وغيره يتوهمون أنه أول من بدأ باستعمال السند في

---

(١) انظر : دراسات في الحديث النبوي / الأعظمي ٢/٣٩٣ ، وبحوث في تاريخ السنة المشرفة / العمري ٣٤ نقلا عن The Isnad in Muslim Tradition .

(٢) انظر : بحوث في تاريخ السنة المشرفة / العمري ٣٤.

(٣) مسلم تركي يعيش في أوروبا له اهتمامات بالتراث العربي الإسلامي ، وله في ذلك كتاب التراث العربي نقله إلى العربية الدكتور فهمي أبو الفضل .

مروياته ، من تلك الأخبار ما روي عن مالك بن أنس أنه قال : " أول من أسند الحديث ابن شهاب) .[1] لكن ما جاء في كلام مالك لا يمكن بأي حال إبقاؤه على ظاهره ، لأنه يبقى مجانبا الواقع والحقيقة ، فيجب تأويله بأن الزهري هو أول من تمسك به تمسكا تاما وتشدد في طلبه ، أو بأنه أول من أسند في الشام حتى لا يتعارض مع الواقع إذ السند – كما أسلفنا – كان في عهد رسول الله ﷺ ،وأن عدم سؤال الصحابة عنه في ذلك العهد و العهد الذي يليه لا يعني عدم وجوده ، بل عدم السؤال عنه أحيانا كان ناجما عن عدم الحاجة إليه حيث الثقة المتبادلة وأمانة الأجواء ، والبعد عن مظان الكذب . ولما فشا الوضع والافتراء قبيل وبعد مقتل عثمان اقتضت الحاجة إلى السؤال عن السند ، وبذلك شاع السؤال عنه ثم عم التزامه من قبل الرواة .

المستشرق " كولسون " و السند :

يبين كولسون وجهة نظره الخاطئة في الأسانيد فيقول : إن أهل الحديث تأكيدا لمذهبهم في ضرورة اتباع ما تقرر من أحكام في القرآن بدأوا ينسبون كثيرا من القواعد والأحكام خطأ إلى رسول الله ﷺوكانوا يضعونها في شكل قصص وأخبار عما قاله محمد أو فعله في مواقف معينة... وكان ذلك نتيجة اعتقادهم الجازم أن النبي ﷺكان سيقضي

---

(٤) انظر : تاريخ التراث العربي / فؤاد سزكين ١ /٢٢٨.

(١) انظر: بحوث في تاريخ السنة المشرقة / العمري ٣٢ ، والإمام الزهري وأثره في السنة / الضاري ٣١٨.

بالأحكام التي نسبوها إليه حتما فيما لو واجهته المشاكل التي وقعت ...[1]

لنا أن نسأل هذا المستشرق فنقول له : من أين لك الأدلة على ما تدعيه ؟ هل المسلمون يجيزون الكذب على رسول الله ﷺ وهم الذين شهد بصدقهم وخوفهم من الله تعالى أعداؤهم قبل أصدقائهم؟ أي افتراء هذا وإساءة أدب ؟ هل ما تدعيه تخمين أم ضرب من خيال؟ إن هذا — والله — ليبعث على الدهشة والحيرة ، ألم يبق محمد ﷺ مع أصحابه طيلة ثلاثة وعشرين عاما ؟ ألم يتكلم خلال هذه الفترة ، ألم يفعل شيئا ؟ ألم يكن قوله وفعله وسائر أحواله سنة يجب اتباعها بنص القرآن الكريم ﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ﴾ ؟ [2] ثم ألم يكن هو الأسوة لأصحابه ومن بعدهم في أقواله وأفعاله بقوله تعالى ﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ﴾[3] ؟

المستشرق "مونتجومري"[4] والسند

ادعى هذا المستشرق أن السند بدأ بشكل غير كامل ، واستدل بما جاء في كتاب ابن إسحاق في النصف الأول من القرن الثاني الهجري، وبالواقدي ... وأنه كاتبه ابن سعد وهو أصغر منه بحوالي عشرين عاما،

---

(١) انظر : مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية ٢٢٩/١ وما بعدها .

(٢) سورة الحشر الآية ٧.

(٣) سورة لأحزاب الآية ٢١.

(٤) مستشرق إنجليزي عميد قسم الدراسات العربية في جامعة أدنبرا ، من آثاره عوامل انتشار الإسلام ، ومحمد في المدينة ومحمد في مكة ، والإسلام و الجماعة الموحدة ، دراسة فلسفية اجتماعية لرد أصل الوحدة العربية إلى الإسلام ، انظر / العقيقي ٥٥٤/٢.

يحاول ذكر سلسلة الرواة كاملة ... والذي ألح على الإتيان بسلسلة الرواة كاملة هو الشافعي الذي كان معاصرا للواقدي ،حتى إذا عم ذكر السند الكامل اندفع المحدثون إلى العودة بالسند إلى معاصري محمد ﷺ حتى أنهم حين أضافوا إلى الرواة فإن إضافتهم كانت صحيحة لأنهم عرفوا من أين استقى سابقوهم معلوماتهم . وهذا يعنى فقط أننا لا نستطع وصل الحلقات الأولى من السلسلة كما هو الشأن في الحلقات المتأخرة .(١)

يبدو جليا أن مونتجومري لا يختلف في ادعائه عن شاخت وغيره في القول أن الأسانيد إنما اختلقت في الفترة المتأخرة من غير أن يكون له ولهم أدنى دليل إلا مجرد الوهم والتخمين .

المستشرق" روبسون" و السند

درس روبسون موضوع السند بشيء من التوسع فيقول: في منتصف القرن الأول يمكن للمرء أن يتوقع شيئا ما يشبه السند ، إذ قد مات عدد من الصحابة في ذلك الوقت ، و الذين لم يروا النبي ﷺ بدؤوا يقصون عنه فكان من الطبيعي أن يسألهم السامعون عن مصادرهم أو معلوماتهم ما لم تكن مباشرة ، حيث لم يروا النبي ﷺ ، أما وجود نظام دقيق للإسناد فلابد أن كان تدريجيا بحتا ... ثم يمضي موضحا رأيه في ذلك أكثر فيقول: إننا نعلم أن ابن إسحاق في النصف الأول من القرن الثاني أعطى أكثر معلوماته بدون سند ، وأكثر ما بقي منها بدون سند كامل ، وأسلافه كانوا أقل اهتماما بالأسانيد منه لكن يصح أن نقول : إن السند راجع إلى

(١) انظر : محمد في المدينة ٥١٦ وما بعدها .

عهد الزهري و لم يكن معلوما في عهد عروة بينما نظام الأسانيد البالغ إلى كمال نشوئه أخذ وقتا طويلا ، ونما نموا بطيئا ويمكن أن يقبل أن بعض الأسانيد راجع إلى القدم كما يدعيه الناس .[١]

يبدو أن "روبسون" على الرغم من اتباعه أسلوبا أكثر واقعية إلا أنه لم يختلف في النتيجة عن الآخرين ضاربا على نفس الوتر في لحنهم الدائر حول اختلاق الأسانيد من قبل علماء المسلمين في القرون التي تلت القرن الأول الهجري. حيث يؤيد ويؤكد قوة الحجج التي جاء بها شاخت، والتي سيأتي الحديث عنها في نظريته حول السند، هذه الحجج التي نفى بموجبها استعمال الأسانيد قبل القرن الثاني و الثالث الهجريين وأكد بها أن الأسانيد مختلقة.

يقول "روبسون" عن ذلك : إن النقد الموجه إلى الإسناد في الواقع نقد عميق– ولقد جاء – أي شاخت – بحجج قوية تبين أن الأسانيد شيء متأخر لكن المرء يتردد أن يقبل كلامه بكلامه .[٢]

المستشرق" شاخت" والسند:

درس هذا المستشرق الأحاديث الفقهية وتطورها- على حد زعمه - فيرى أن السند جزء اعتباطي في الأحاديث وأن الأسانيد نمت وتطورت على يد الأحزاب المختلفة التي أرادت أن تنسب نظرياتها إلى أشخاص مرموقين من القدماء يقول عن ذلك : إن أكبر جزء من أسانيد الأحاديث

---

(١) انظر : دراسات في تاريخ الحديث النبوي / الأعظمي ٣٩٣/٢ نقلا عن Robson. Op.cit. 21 .

(٢) المصدر السابق ٢٩٣/٢ نقلا عن Robson. Op.cit. 2 .

اعتباطي .. ومعلوم لدى الجميع أن الأسانيد بدأت بشكل بدائي ووصلت إلى كمالها في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري .. وكانت الأسانيد كثيرا ما لا تجد أقل اعتناء ، وأي حزب يريد أن ينسب آراءه إلى المتقدمين كان يختار تلك الشخصيات فيضعها في الإسناد. (١)

يبدو واضحا أن شاخت كان قد وقع في أول خطأ منهجي عندما أقدم على دراسة قضية الإسناد في كتب الفقه التي لا تصلح لمثل هذه الدراسة ، حيث إن اختيار مادة علمية من كتب الفقه كالإسناد من شأن ذلك عدم الحصول على الحقيقة ، و الخروج منها بأفكار مشوشة لا تبعث على الاطمئنان العلمي وسلامة النتائج ، إذ الاعتناء بالأسانيد و المتون ليس من وظيفة الفقهاء ، بل من وظيفة المحدثين ، لأن الفقهاء همهم استنباط المسائل الفقهية من الأحاديث بعد حصول ثقتهم بمدى حجيتها لما ذهبوا إليه ، لذا كثيرا ما نجد الفقيه يكتفي بأدنى إشارة إلى الحديث .

أما كتاب الموطأ للإمام مالك، و الموطأ للإمام محمد بن الحسن الشيباني، وكتاب الأم للشافعي ، التي اعتمدها شاخت في دراسة الأسانيد فهي على الرغم من عنايتها بوصل أسانيد أغلب مادتها قبل حلول النصف الثاني من القرن الثالث الهجري بكثير فإنها أقرب ما تكون من الفقه منها إلى الحديث. وبالتالي فهي غير كافية لمثل هذه الدراسة ونتيجتها لا تصدق على كافة الكتب الحديثية وخاصة كتب الحديث المعتمدة في هذا المجال .

هكذا درس "شاخت" الإسناد في كتب هي أقرب ما تكون إلى

---

(١) انظر : See The Origins of Muhammadan Jurisprudence P. 163, 4 .

الفقه وكأنه ليس هناك من فرق بين طبيعة كتب الفقه وكتب الحديث .[1]

وكما يبدو فإن شاخت لم ينتبه إلى أسلوب الكتب الفقهية القائم في الغالب على عدم ذكر الأسانيد و الاكتفاء فقط بمحل الشاهد والاستنباط من الحديث .

هذا الأسلوب كان هو المتبع عند فقهاء القرون الأولى ومن يرجع إلى كتبهم تبد له هذه الحقيقة جلية . وليس معنى هذا أن الأحاديث التي استند عليها الفقهاء خالية من الأسانيد في مستودعاتها من كتب الحديث أو لم يعرفها الفقهاء .

يقول شاخت : كانت الأسانيد كثيرا ما تلصق بصفة اعتباطية .ثم يقول ومن الأمثلة الهامة على ذلك ما يأتي : الحديث الوحيد الذي كان يعرفه مالك عن النبي ﷺ في المسح على الخفين هو بإسناد ذي أخطاء ، حتى أن الزرقاني يتهم مالك بارتكابه خطأين. ويتهم يحيى بن يحيى بخطأ آخر . لكن هذا هو الشكل الأصيل الصحيح للإسناد أما التطور الذي حصل وغيّر الجزء العلوي من الإسناد حتى أنه لا يمكن التعرف عليه فقد حدث مؤخرا .[3] رد الدكتور الأعظمي على هذا الادعاء بقوله : أعتقد أن اقتطاع النصوص لخدمة الهدف المعين هو أسلوب متبع عند كافة المستشرقين المغرضين ، لأن الشافعي – وهو تلميذ مالك - يبين وهم مالك في هذا الحديث كما وضحه الزرقاني نفسه في (الزرقاني على الموطأ ١:٧) وأن

---

(١) انظر : دراسات في الحديث النبوي / الأعظمي ٢/٣٩٨ ، ومناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية ١/١٠٤ وما بعدها.

(٣) المصدر السابق نفس الصفحة .

الباحثين بعدما قارنوا بين رواية مالك مع رواية زملائه – وكانوا سبعة أشخاص آخرين – وجدوا سبعة من الثمانية يتفقون تماما في رواية هذا الحديث ، ويخالفون مالكا ، ولهذا سهل الكشف عن خطأ مالك . فلو كان ربط الأسانيد المختلقة بالأحاديث من عادتهم الشائعة لما أمكن معرفة ذلك الخطأ وإزالته . فما استدل به شاخت على اختلاق الأسانيد هو دليل على أنه من المتعذر وجود أسانيد وهمية وخيالية كما يزعم هو وغيره.[1]. يضاف إلى ذلك تخطئة الشافعي وغيره لمالك في هذه الرواية دليل الثقة بما يرويه المحدثون الذين لم يجاملوا مالكا في هذا ، وهو من هو في مجال الحفظ و الرواية و الوثوق . فكان الأجدر بشاخت أن يستدل بصنيع المحدثين بمالك في هذه الرواية على صحة الأسانيد وعلى مدى العناية المبكرة بها وهو ما تقتضيه المنهجية النزيهة في البحث .

ويضاف إلى ذلك أنه لم يقل أحد من علماء المسلمين : إن العلماء معصومون من الخطأ ، فالخطأ والسهو ممكن وقوعهما منهم ، يقول الإمام مسلم : فليس من ناقل خبر وحامل أثر من السلف الماضين – وإن كان من أحفظ الناس و أشدهم توقيا واتقانا لما يحفظ وينقل – إلا الغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله .[2]

أما ما ذكره شاخت من تغيير الجزء العلوي من الإسناد وأنه حصل مؤخرا وأنه ينسب إلى أشخاص مرموقين موثوقين فهذا ادعاء بلا دليل مقبول ، لم يوافق عليه ، بل لم يوافقه عليه أبناء جلدته من المستشرقين،

---

(١) انظر : مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية ١/١٠٦ وما بعدها .

(٢) كتاب التمييز / مسلم ١٢٤.

يقول روبسون : إن بعض المستشرقين فطنوا إلى أن ما يروى عن كبار الصحابة من الحديث أقل بكثير مما يروى عن صغارهم ، وقد رآى (Fuck) أن ذلك يحمل على الاعتقاد بصحة ما نقله المحدثون أكثر مما نتصوره – يعني المستشرقين – إذ لو اختلق المحدثون الأسانيد لكان بإمكانهم جعلها تعود إلى كبار الصحابة .[1] وقد استشهد شاخت ببعض الأحاديث الواردة في الموطأ والرسالة للشافعي و التي جاءت فيها مرسلة أو منقطعة ، ثم وردت هذه الأحاديث في كتب متأخرة متصلة مسندة مما يدل في رأيه على أن الأقسام العليا من الأسانيد " أسماء الصحابة والتابعين " مختلقة وضعت من قبل أصحاب المذاهب .[2]

السبب الذي جعل مالك غير معني بوصل أحاديث الموطأ هو احتجاجه بالمرسل ، ولذا فإن طريقته في استعمال السند ليس طابعا عاما لعصره حيث وردت الأسانيدالمتصلة في كتب المسانيد التي يعود بعضها في التصنيف إلى ما قبل تأليف الموطأ مثل مسند معمر بن راشد . كما أن ورود الأحاديث مرة مرسلة وأخرى متصلة لا يعنى ذلك القطع بوضع أو إكمال أسانيدها في فترة متأخرة .[3]

شاخت و السلسلة الذهبية :

يحاول شاخت التشكيك في أصح الأسانيد لدى المحدثين وهو سند

---

(١) بحوث في تاريخ السنة المشرفة / العمري / الهامش ٤٠ نقلا عن
Robson . The Isnad in Muslim Tradition, P26.

(٢) انظر : Origins , P163 , 165, 166 , 167 ,175.

(٣) انظر بحوث في تاريخ السنة المشرفة / العمري ٣٩ وما بعدها .

مالك عن نافع عن ابن عمر زاعما عدم صحته لسببين :

أولهما : عمر مالك. فعند التسليم بإمكانية اجتماع مالك بنافع كان عمر مالك في حدود خمسة عشر عاما فلم يكن أكثر من صبي عند وفاة نافع حوالي سنة ١١٧هـ .(١)

لم يكن شاخت مصيبا في تحديد سن مالك عند وفاة نافع ، بل كان مخطئا لأن من يراجع تراجم المحدثين أو كتب الطبقات يجد أن أكثر الباحثين يصرحون أنه ولد سنة ٩٣هـ وذكر بعضهم أنه ولد في أوائل سنة ٩٤هـ وبعضهم قال في سنة ٩٥هـ وقليل منهم ذكر ولادته سنة ٩٧هـ و لم يقل أحد أنه ولد بعد سنة ٩٧هـ ، فعلى هذا الرأي الأخير القائل بولادته سنة ٩٧هـ كان عمر مالك على الأقل عشرين عاما عندما مات نافع. هذه المرحلة من العمر مناسبة للتحمل و الأخذ خاصة إذا ما أخذ بنظر الاعتبار قلة ما أخذ مالك عن نافع فقد روى مالك عن نافع في الموطأ ثمانين حديثا موصولا عن النبي ﷺ وما رواه من الآثار عنه يساوي هذا العدد فيكون كل ما رواه مالك عن نافع لا يتجاوز ثلاثين صفحة تقريبا . فأي استغراب في رواية هذه المجموعة عن نافع من قبل مالك في هذه الفترة ؟ (٢)

هذه الفترة التي عاشاها معا في المدينة المنورة التي كانت أهم وأقدم مركز لتلقي العلم وتحمله في صدر الإسلام ، فأي مانع من تلقي مالك لهذه المجموعة من الأحاديث عن نافع في هذه السن التي يفضل الكثيرون من

---

(١) انظر : Origins P.176.

(٢) انظر : دراسات في الحديث النبوي / الأعظمي ٢/٤٣٤.

المحدثين السماع فيها ، بل يفضلون الخروج لطلب العلم عند بلوغها ، لأنها مجتمع العقل كما يقولون ؟[1]

ثانيهما : صلة نافع بابن عمر لأنه كان مولى له.[2]

مما أثاره شاخت للتشكيك في صحة هذه السلسلة هو ما كان بين ابن عمر ونافع من صلة الموالاة. ولنا أن نتساءل فنقول : أي شيء في هذا إذا كان الرجل ثقة من قبل معاصريه والذين جاءوا بعده من المتأخرين ؟ لو كان في ذلك شيء مما يبعث على الريبة في أمانة وصدق نافع لذكره النقاد دون تردد ، و لم يفتهم ذلك . ولكن من المعلوم أن قبول الراوي للأخذ بمرويه متوقف قبل كل شيء على ما يتحقق فيه من عدالة وضبط ليس إلا. وذلك ما كان متوفرا في نافع . وعلى هذا الأساس كان قبول الأسانيد العائلية وغيرها . ونستطيع القول : إن موالاة نافع لابن عمر وصلته به تزَيد الثقة لاتصال روايته عنه وضبطه لها لممارسته وخبرته بها .

المقصود بالفتنة في كلام ابن سيرين عند المستشرقين

قال ابن سيرين (ت ١١٠هـ) عن موقف المحدثين من السند (لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا : سموا لنا رجالكم ، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم ، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم " .[1]

---

(١) انظر : علوم الحديث / ابن الصلاح ١١٥ ، فتح المغيث / السخاوي ٧/٢ وما بعدها .

(٢) انظر : Origins P.176.

(١) انظر : صحيح مسلم ١١/١ ، والمحدث الفاصل / الرامهرمزي ٢٠٩ ، والكفاية / الخطيب ١٦٢.

فلقد جاء لفظ " الفتنة " في حديث ابن سيرين مطلقا مما أثار الجدل حول المراد من الفتنة فيه .

رأي شاخت في أثر ابن سيرين

يقول شاخت : قد نقل عن التابعي ابن سيرين أن البحث في السند و السؤال عنه بدأ بعد الفتنة بحيث لم يعد ممكنا اعتبار الناس ثقات دون البحث والتدقيق ، وسنرى أن الفتنة التي بدأت بمقتل الوليد بن يزيد (١٢٦هـ) على مقربة من نهاية الدولة الأموية كانت تاريخا مصطلحا عليه لاعتباره نهاية الأيام الجميلة القديمة التي كانت سنة النبي ﷺ فيها الغالبة... وبما أن تاريخ وفاة ابن سيرين هو ١١٠هـ لذلك لابد أن نعتبر أن نسبة هذا الكلام إلى ابن سيرين غير صحيح ، والأثر موضوع . وعلى كل فليس هناك ما يدعو إلى أن نقبل أن بداية السند تسبق في وجودها بداية القرن الثاني الهجري .[٢]

الناظر في كلام شاخت هذا يرى أنه باطل من عدة وجوه :

منها : أنه اعتبر سنة (١٢٦) نقطة تحول ونهاية الأيام الجميلة ، وفي الحقيقة أنه لم يذكر في التاريخ الإسلامي أن عام ١٢٦ يعتبر نقطة تحول ونهاية الأيام الجميلة ... وإذا كان هناك عصر استحق هذا الوصف فهو عصر الخلفاء الراشدين .

ومنها أنه فسر الفتنة بفتنة قتل الوليد بن يزيد ، وهناك فتن عديدة

---

(٢) انظر : أصول الشريعة المحمدية 31– Origins , P36.

في تاريخ الإسلام قبل تلك الفتنة تركت آثارا سلبية على المسلمين مثل فتنة ابن الزبير وقبلها الفتنة بين علي ومعاوية وفتنة مقتل عثمان ، فبأي مبرر يجعل تفسير الفتنة بفتنة مقتل الوليد بن يزيد ؟

ومنها ادعاؤه بوضع هذا الأثر على ابن سيرين وعدم صحة نسبته إليه . وهو ادعاء غير مسلم به ، لأن هذا الأثر قد ورد في مصادر معتمدة وبأسانيد لا يرقى الشك إلى صحتها فضلا عن القول بضعفها أو وضعها .

هكذا نرى شاخت يأخذ الآثار والحوادث فيفسرها مثلما يشتهي لإثبات نظريات تحقق الغرض الذي يرمي إليه ، مع تجاهل تام لكافة الحقائق التاريخية ، وتجاهل أو جهل لطرق منهج البحث العلمي السليم الذي قد يقوده إلى الحق فيما عرض له من أمور إذا كان ينشد الحق حقيقة ولا نظن ذلك .

يقول الدكتور أكرم العمري : قد رأى شاخت أن المقصود ليس الفتنة زمن عثمان بل فتنة الوليد بن يزيد (ت١٢٦هـ) معتمدا على التوافق في استعمال كلمة (الفتنة) بين قول ابن سيرين ونص ورد في الطبري حيث قال : في حوادث سنة ١٢٦هـ اضطرب أمر بني مروان وهاجت الفتنة وقد جر هذا الافتراض إلى اعتبار كلام ابن سيرين موضوعا عليه لأنه توفي سنة ١١٠هـ أي قبل الفتنة [1] يعنى فتنة مقتل الوليد بن يزيد .

---

(١) بحوث في تاريخ السنة المشرقة ٣٠ .

روبسون والمقصود بالفتنة في أثر ابن سيرين :

أما روبسون فيميل إلى أن الفتنة الواردة في نص ابن سيرين يقصد بها فتنة ابن الزبير الواقعة في حدود سنة ٧٢هـ مستندا في تفسيره هذا إلى ما رواه الإمام مالك في موطئه حيث ذكر الفتنة التي تشير إلى فتنة ابن الزبير.[٢] وحجة روبسون في ذلك أن ابن سيرين عاصر فتنة ابن الزبير وهو في مرحلة من العمر تمكنه من الكلام بإدراك واطلاع عما حدث ، وأن هذا التفسير للفتنة يتفق مع سن ابن سيرين حيث كانت ولادته سنة ٣٣هـ .[٣]

فروبسون وإن كان قد قدم برأيه هذا في الفتنة تاريخا يزيد على خمسين عاما عما يراه شاخت ، إلا إنه قد استند فيه على أدلة تبدو غير قاطعة الدلالة على ما ذهب إليه ، إذ لا يمكن أن يتخذ من حصول توافق بين عمر ابن سيرين وكلامه عن الفتنة دليلا قاطعا لتفسير روبسون ، لأن ابن سيرين قد يتحدث عن أحداث لم يعايشها معتمدا في حديثه على مصادر معتبرة من تاريخ الحديث. كما أن إطلاق كلمة الفتنة على حركة ابن الزبير لا يعنى أنه إذا أطلقت كلمة (الفتنة) تعين أنها فتنة ابن الزبير ، إذ الكلمة قد أطلقت على كثير من الحروب و الانشقاقات الداخلية بين المسلمين وأولها فتنة مقتل عثمان .

المقصود من كلمة الفتنة الواردة في أثر ابن سيرين عند الباحثين

---

(٢) انظر بحوث في تاريخ السنة المشرفة / العمري ٣٣ ، ودراسات في الحديث النبوي ٣٩٥/٢ ، نقلا عن Robson , Isnad in Muslim tradition.

(٣) انظر : بحوث في تاريخ السنة المشرفة / العمري ٣٣.

المسلمين

لقد جاء اهتمام الباحثين بهذا الخبر لأن ما جاء فيه يشكّل حدا فاصلا بين مرحلتين بالنسبة للسند ، مرحلة ما قبل الفتنة ومرحلة ما بعد الفتنة . في الأولى لم يكن السؤال والتشدد في طلب السند ، وفي الثانية كان السؤال والتشدد في طلبه . وحيث إن لفظ الفتنة جاء في كلام المسلمين مطلقا غير مقيد – كما ذكرنا – كان لابد لنا من أن نبين رأيهم في المراد من هذه الفتنة .

لقد ذهب جماعة من الباحثين إلى أن المراد بالفتنة الواردة في كلام ابن سيرين فتنة مقتل عثمان وما تلاها من أحداث لا فتنة الوليد بن يزيد ولا فتنة ابن الزبير.. ففتنة مقتل عثمان كانت بداية الاهتمام بالسند والسؤال عنه والتشدد في طلبه والتحري عنه ، وذلك نتيجة لما رافقها من اختلاف وانقسام . وما نجم عنها من افتراء ووضع في الحديث تأييدا لميول وأهواء ومواقف معينة . وعليه فلا صحة لما ذهب إليه المستشرقون ومن نسج على منوالهم من بعض كتاب المسلمين من تفسير الفتنة التي اتخذت بداية للسؤال عن السند بغير فتنة مقتل عثمان .[1]

وقد ذكر الدكتور حارث الضاري جملة من الأسباب التي تعزز قول القائلين بأن المقصود من كلمة (الفتنة) في أثر ابن سيرين هي فتنة مقتل عثمان وما تلاها من أحداث لا غير فقال : إن إطلاق لفظ الفتنة إذا

---

(١) انظر : السنة ومكانها في التشريع الإسلامي / السباعي ٨٩ ، وبحوث في تاريخ السنة المشرفة / العمري ٣٠ ، والإمام الزهري وآثاره في السنة / الضاري ٣١٥.

تعددت الفتن يحمل بالضرورة على أولها وأخطرها شأنا ، ومن المعلوم لدى الجميع أن أول الفتن التي تعرض لها المسلمون وأخطرها على الإطلاق هي فتنة مقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه وما تلاها من أحداث جسام هدت كيان الأمة وعصفت بوحدتها ولا زالت آثارها بادية إلى اليوم . ومما يؤيد هذا ما روي عن أبي أيوب السختيأني عن ابن سيرين نفسه أنه قال : هاجت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ عشرة آلاف فما خفت لها منهم مائة ، ومعلوم أن هذا العدد الكبير من الصحابة لم يكن موجودا إلا قبل هذه الفتنة وأثناءها وما رواه أبو نعيم بسنده عن نافع عن ابن عمر قال : لم يقص في زمان رسول الله ﷺ ولا أبي بكر وعمر ، وإنما كان القصص في زمن الفتنة ، وما أثر عن حذيفة بن اليمان أنه قال : أول الفتن قتل عثمان وآخر الفتن خروج الدجال ... إلى أن قال : وعليه فلا إلتفات إلى غير ذلك كالقول : بأن المراد بالفتنة في أثر ابن سيرين هي فتنة قتل الوليد بن يزيد ، وذلك للأسباب الآتية :

أ- كانت فتنة قتل الوليد بن يزيد قد حدثت سنة ١٢٦هـ بعد وفاة ابن سيرين بستة عشر عاما ، فكيف يتسنى لابن سيرين أن يخبر عن مستقبل مجهول بالنسبة له علما بأنه عبر عمن نسب إليهم السؤال عن السند بصيغة الماضي لا بصيغة المستقبل ؟

ب- أفادت روايات عن ابن عباس وغيره أن التثبت في الرواية و التوقف عن أخذ ما لم يعرف منها كان على عهد الصحابة وذلك بسبب ما كان يكذب على رسول الله ﷺ ، ومعلوم أنه لم يبق أحد من الصحابة حيا بعد

سنة مائة أو سنة مائة وعشر فضلا عن سنة مائة وست وعشرين هـ .

ج- ثبت أنه قد تم السؤال عن السند و الاهتمام به في عهد كبار التابعين كعروة ابن الزبير ، والحسن البصري ، و ابن سيرين ، وعامر الشعبي ، و لم يبق أحد من هؤلاء جميعا حيا بعد سنة ١١٠ لهجرة .

د- لم يترتب على فتنة قتل الوليد بن يزيد ما ترتب على ما سبقها من الفتن من الفرقة والاختلاف وغير ذلك مما يستدعي التشدد في الرواية و الاحتياط في قبول الأخبار ، قد كانت فتنة عائلية أو تكاد ، أودت بحياة شخص وأحلت شخصا آخر محله .

هـ- وأخيرا فإنه لمن غير المعقول أن يتشدد الصحابة في رواية الحديث ويحتاطوا في قبوله أيام الصفاء والوئام على ما رأينا ، ويبخلون عليه بمثل تلك الجهود إن لم يضاعفوها عند تعرضه للدس والافتراء أيام الفتنة والفرقة والاختلاف. (١)

أما الدكتور محمد مصطفى الأعظمي فقد ذهب إلى أن الفتنة المذكورة في نص ابن سيرين يقصد بها فتنة علي ومعاوية ، ويستند في تفسيره هذا إلى أن أكثر الوضع في الحديث كان في الحقل السياسي ، وربما بدأ الوضع لهذا الغرض أيام الحرب بين علي ومعاوية ... ومن ذلك الوقت أصبح لزاما على المحدثين أن يأخذوا احتياطاتهم في انتخاب مشايخهم . (١)

---

(١) انظر / الإمام الزهري وأثره في السنة ٣١٤ وما بعدها باختصار .

(١) انظر : دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه ٢/٢٩٥

وعلى الرغم من عدم ترتب نتائج ذات أهمية على الاختلاف بين التفسيرين السابقين للفتنة لتقارب زمان وقوع الفتنتين حيث تعودان إلى العقد الرابع الهجري إلا أنه يرجح أن يكون المقصود بها فتنة مقتل عثمان التي تعد أم الفتن الواقعة بين المسلمين الأوائل . وما فتنة اقتتال علي ومعاوية وغيرهم إلا متمخضة عنها وامتداد مؤسف لها ، أما الذي يهمنا من هذا الخبر فهو أنه صحيح النسبة إلى ابن سيرين ، ولا يرقى أدنى شك إلى صحة نسبته إليه لوروده في مصادر معتمدة عند المسلمين ، خلافا لما زعمه شاخت من اختلاقه عليه من غير أن يكون له أي دليل إلا مجرد تخمين . وانه يدل على أن السؤال عن السند و التحري في طلبه كان قد بدأ في أعقاب الفتنة، ثم أصبح ذلك أمرا شائعا وسنة متبعة في عهد صغار الصحابة وكبار التابعين، حينما تكونت الفرق و الأحزاب ، ووجد المغرضون الفرصة سانحة لهم للدس والافتراء تأييدا لمآربهم ومشاربهم ومواقفهم ، فوقف الصحابة و التابعون من هذه الظاهرة وقفة حازمة للحفاظ على الحديث من الزيادة والنقصان ، فبدأوا يشددوا في طلب السند من الرواة ، واحتاطوا في الأخذ ، والتثبت في قبول الرواية ، ولا يعني خبر ابن سيرين أن الصحابة و التابعين ما كانوا يسندون الأحاديث قبلها لأنه لم يقل : لم يكن السند موجودا . وكل ما هنالك أن الناس ما كانوا يدققون ويتشددون في طلب السند ، بل كان الأمر متروكا للراوي نفسه من غير إلزامه ذكر شيخه إن شاء ذكره وإن شاء تركه ، قبل الفتنة حيث المسلمون لم يكونوا يكذب بعضهم بعضا ، إذ كانت الثقة المتبادلة تملأ نفوسهم ، ويغمر الإيمان

والتقوى قلوبهم فلم يلتزموا ذكر سند الحديث أحيانا . وقد صرح بذلك البراء بن عازب حيث قال: " ليس كلنا سمع حديث رسول الله ﷺ كانت لنا ضيعة وأشغال ، ولكن كان الناس لم يكونوا يكذبون يومئذ فيحدث الشاهد الغائب " .[1]

كما صرح بذلك أنس بن مالك بقوله :" ليس كل ما نحدثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه منه ، ولكن حدثنا أصحابنا ونحن قوم لا يكذب بعضهم بعضا " .[2] ومع وثوق الناس بالصحابة فقد كانوا يسألونهم أحيانا عن سند الحديث ، على الرغم من أن السؤال عنه في البدء لم يكن مستساغا لعدم الحاجة إليه .

كما يستشف من نص ابن سيرين أن السؤال عن السند بدأ في فترة مبكرة قبل أيامه لا كما زعم المستشرقون من أن السؤال عنه جاء في فترة متأخرة حيث استعمل ابن سيرين ضمير الغائب في النص كله و لم يستعمل ضمير المتكلم .

مصادر المستشرقين في البحث عن أسانيد الأحاديث

لقد كان لسوء اختيار المستشرقين مصادر البحث و التنقيب عن الأسانيد أكبر الأثر في توصلهم إلى نتائج خاطئة لم يكن بالإمكان التوصل إليها لو اختاروا لبحثهم عنها كتب الحديث المعتمدة التي عنيت بذكر

---

(١) الكفاية / الخطيب ٥١٤ ، مفتاح الجنة / السيوطي ٢٢.

(٢) الكفاية / الخطيب ٥١٥.

الأسانيد ، وعولت عليها ، لكنهم اختاروا لدراستهم الكتب التي تكون دراستها للحديث غير مقصودة لذاتها ، فكتب السيرة والفقه مثلا التي اعتمد عليها بعض المستشرقين في دراستهم عن الأسانيد لم تكن كافية لمثل هذه الدراسة ، فمنهج الفقهاء غير منهج المحدثين في هذا الصدد إذ الفقهاء كانوا يحذفون الأسانيد في الغالب من الروايات التي يستشهدون بها مع علمهم بوجودها في مظانها من كتب الحديث طلبا للاختصار ، كما كانوا يقتصرون على ذكر بعض المتون أحيانا للغرض نفسه إذ الأحاديث متونها وأسانيدها لم يكن أمرها خافيا في الأوساط العلمية ، فكانت الإشارة العابرة تكفي في ذلك ، لذلك جاء أسلوبهم متسما بما يأتي :

١- حذف جزء من السند وقطعه، والاكتفاء بأقل قدر ممكن من المتن الذي يدل على المقصود .

٢- حذف السند بكامله، والنقل مباشرة من المصدر الأعلى .

٣- طريقة أبي يوسف في استعمال السند التي تعد أحد مصادر بحث بعض المستشرقين عن السند توضح أنه يستعمل أحيانا السند كاملا ، ويقطعه أحيانا، ويضع كلمة مبهمة تشير إلى اسم معروف لديه كان قد ذكره قبل صفحات .

٤- استعمال كلمة السنة ومشتقاتها أو ما في مدلولها للدلالة على أفعال النبي ﷺ من غير ذكر حديث أو سند لأن الحديث كان معروفا

ومشـهورا في الأوسـاط العلميـة .[1] فكتـب الفقـه و السـيرة ليسـت مكانـا مناسبا لدراسة ظاهرة الأسانيد ونشأتها وتطورها لذا كان من الخطأ دراسة الأحاديث النبوية في الكتب الفقهية أو التاريخية . لأن طبيعة هذه المصادر في ذكر الأحاديث تختلف تماما عن طبيعة كتب الحديث .

فأية نتيجة يصل إليها الباحث فيما يتعلق بالأحـاديث و الأسـانيد في غير مستودعات الحديث يحكـم عليهـا بالإخفـاق ، لـذا فشـل المستشـرقون عندما سلكوا منهجا غير سليم في اعتمادهم على كتب غير كتب الحديث.

فمنهـج كتـب الفقـه والسـيرة و التـاريخ يختلـف عـن منهـج كتـب الحديث في ذكر الأسانيد ، فوجود الحديث مرسلا في غير كتب الحديث أو خاليا مـن السـند، ثـم العثـور عليـه في كتـب الحديـث أو في بعـض الكتـب الفقهية فيما بعد مسندا، لا يعني هذا اختلاق الأسـانيد مـن قبـل العلمـاء في وقت متأخر . فما كان مرسلا أو موقوفا في كتاب ما مـن الكتـب الفقهيـة قد نجده موصولا أو مرفوعا في كتـاب آخـر وقـد يبقـى مرسـلا أو موقوفـا نتيجة لما بذله المحدثون من جهود و لم يعثروا على وصله ورفعه .

كما أن احتجاج الفقهاء بالمراسيل لا يعني عدم وجـود أسـانيد لهـا أو عدم معرفتهم بها كاملة.فقد اعتمد الشافعي على مراسيل سعيد بن المسيب، واعتمد أبـو حنيفـة علـى مراسـيل شـيوخه دون القيـام بوصلهـا ، ودون أن يفكر أتباعهما بوصلها فبقيت في كتبهم على حالها .[1]

---

[1] انظر : دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه ١٩٨/٢ وما بعدها .

(١) انظر بحوث في تاريخ السنة المشرفة / العمري ٣٩ وما بعدها .

كما احتج مالك أيضا بالمرسل [٢] وربما كان ذلـك السبب في عـدم اهتمامه في وصل أحاديث كتاب الموطأ ، ولذا فإن ما استشهد بـه شـاخت من أحاديث وردت مرسلة أو منقطعة في موطأ مالك أو في كتـاب الرسـالة للشافعي ثم وردت في الكتب الستة المتأخرة عن مالك متصلة مسـندة علـى أن أقسام الحديـث العليـا مـن الأسـانيد مختلقـة وضعـت مـن قبـل أصحـاب المذاهب .[٣]

هذا الذي ذكره شاخت للاستناد عليه فيما ذهب، إليه لا يصلـح أن يتخذ دليلا على صحة هذا الادعاء ، فما لم يكن موصـولا في هـذا الكتـاب أو ذاك قد يكون موصولا في كتاب آخر لما بذله مؤلفه من جهود تمكن بهـا على العثور على وصله في حين لم يتمكن غـيره مـن العثـور عليـه لسـبب أو لآخر . إضافة لما سبق من أنه لم ير بعض العلماء حاجة إلى وصـل الحديـث مكتفيا بما جاء من مراسيل شيوخه الذين يثق بصحة ما رواه عنهـم مرسـلا أو متصلا . أما ما ذكره شاخت وأمثاله من اختلاق الأسـانيد فلـم يقـم بـه إلا الوضاعون الذيـن دفعتهـم ميولهـم أو أهواؤهـم ومصـالحهم الخاصـة إلى ذلك ، والذين كشف أمرهم المحدثون فلم يبق أحدهم إلا وقد كشفوا عـن هويته وحاله بما بذلوا في هذا السبيل من جهود لا مزيد عليها .

أما أصحاب المذاهب فلا يمكن لأي منصف اتهامهم بذلك إذ أنهـم هم الأمناء على الشريعة الإسلامية الباذلون كـل جهـد في سـبيل خدمتهـا ،

---

(٢) انظر الباعث الحثيث / ابن كثير ٢٦.

(٣) Origins , P.163 ,165 ,166.

المدافعون عنها بشكل لم يشهد له التاريخ نظيرا ، وكان هدفهم الوحيد من رواء تلك الجهود هو الفوز برضا الله سبحانه وتعالى بتبيين شريعته لخلقه .

فالمستشرقون قد أساءوا الاختيار لأبحاثهم ا الحديثية إذ من المعلوم أن لكل دراسة ميدانها ، ومنهجها الخاص الواجب الاتباع ، فميدان دراسة الحديث بصورة عامة و السند بصورة خاصة إنما هو كتب الحديث وحدها، والمسلك الذي سلكه علماء الحديث هو وحده الذي يصلح لاتباعه في دراسة أسانيد الأحاديث لتأتي النتائج واقعية وصحيحة . أما طلب الوصول إلى نتائج علمية وواقعية بغير ذلك المنهج الذي رسمه المحدثون وساروا عليه في دراساتهم الحديثية فذلك شيء بعيد المنال ، فكتب الحديث وحدها هي المجال المناسب للدراسات الحديثية ومنهج علماء الحديث وحده هو المنهج الوحيد الذي يجب أن يختار لها.

أما منهج الفقهاء و مؤرخي السيرة فعلى الرغم من معرفتهم بالأسانيد للأحاديث المذكورة في كتبهم فهو منهج يظل غير صالح للاعتماد عليه في دراسة الحديث ، فالفقيه لا يهمه من الحديث عندما يذكره في كتابه إلا بقدر حاجته لاستنباط الحكم على ضوئه ، أما التطرق إلى السند فلا يعنيه لأنه معروف لديه من جهة ، ومذكور في كتب الحديث من جهة ثانية ، فلا يتعلق غرضه بذكره ، وهكذا المؤرخ ، فالذي يهمه هو اقتباس ما يتعلق بالموضوع المتناول للحديث بقدر ما يجعل حديثه عنه متكامل الجوانب دون الخوض فيما لا يتعلق بالغرض الأساسي من موضوعه ، فدراسة الأحاديث في مثل هذه الكتب أعني الفقهية والتاريخية لا تكون

مقصودة لذاتها ، لذا نجد أن شاخت وأمثاله قد وقعوا في أخطاء جسيمة ، وأخفقوا في نتائج دراساتهم عندما أقدموا على دراسة الأسانيد في كتب السيرة و التاريخ وتركوا دراستها في كتب الحديث بنفس المنهجية المتبعة لدى علماء الحديث .

يقول الإمام مسلم : اعلم رحمك الله ، إن صناعة الحديث ومعرفة أسبابه من الصحيح والسقيم ، إنما هي لأهل الحديث خاصة ، لأنهم الحافظون لروايات الناس العارفون بها دون غيرهم ، إذ الأصل الذي يعتمدون لأديانهم السنن والآثار من عصر إلى عصر من لدن النبي ﷺ إلى عصرنا هذا ، فلا سبيل لمن نابذهم من الناس وخالفهم في المذهب إلى معرفة الحديث ومعرفة الرجال من علماء الأمصار فيما مضى من الأعصار من نقّال الأخبار وحمّال الآثار ، وأهل الحديث هم الذين يعرفونهم ويميزونهم حتى ينزلوهم منازلهم في التعديل والجرح . [1]

أهمية السند ومكانته

تعود أهمية السنة إلى أهمية الحديث ومكانته التشريعية التي تحتل المرتبة الثانية بعد كتاب الله تعالى، وبما أن السند من أهم الوسائل للحفاظ على الحديث والدفاع عنهمن الوضع والافتراء كان طبيعيا أن يهرع إليه حماته ، ويتسمكوا به إذ هو المعيار الذي تقيم به الروايات ، والميزان الذي تعرض عليه ليميز الصحيح من السقيم والقوي من الضعيف .[1]

---

(١) التمييز / مسلم ١٧١.

(١) انظر : بحوث في تاريخ السنة المشرفة / العمري ، والإسناد نشأته وأهميته / الضاري ١٨.

وإن ذكر السند مبعث للاطمئنان و الارتياح لكل من الراوي والسامع على حد السواء . فالراوي بذكر السند يجد مشاطرة غيره في تحمل المسؤولية في نقل الحديث و السامع هو الآخر ينال الطمأنينية النفسية والراحة القلبية باطلاعه على سلسلة الرواة .(٢)

فتبرز أهمية السند في تعريفه لدى علماء الحديث ، وهو يمثل شطرا من الحديث ، إذ الحديث سند متن ، والسند بمثابة الدعامة التي يتوقف عليها غالبا قبول الحديث أو رده ، ولذلك نجعله ابن المبارك بمثابة القوائم فقال :" بيننا وبين القوم القوائم " (٣) يعني السند، فاعتماد المحدثين على السند كاعتماد القائم على القوائم بحيث يتوقف القبول عليه كما يتوقف نهوض القائم على القوائم .

فقد جاء اهتمام المحدثين بنقد السند لأنه الخطوة الأولى في عملية نقد الحديث ، إذ ليس للشهادة من قيمة إلا من الثقة بالشاهد ، والرواية والشهادة صنوان ، فإذا ما توافر مثل عناية المحدثين بنقد السند ، ودقة ما اشترطوا في الراوي من عادلة وضبط ... فقد صارت الحاجة إلى نقد المتن قليلة فالحديث إذا ما اجتاز مرحلة نقد سنده سليما كان احتمال وقوع الخطأ في المتن قليلا ، لذلك كله انصبت جهود المحدثين قبل كل شيء – وهم يقومون بعملية نقد الحديث – على السند لأهميته فيها . فكان من ثمار هذا الاهتمام المتزايد بالسند صيانة حديث رسول الله ﷺ من الزيادة و

---

(٢) انظر : بحوث في تاريخ السنة المشرفة / العمري ٣٧.

(٣) صحيح مسلم ١٢/١.

النقصان والتلاعب به على مرّ الدهر والأزمان كما تركه رسول الله ﷺ .

ونظرا لما رأينا من مكانة السند في نقد الحديث فقد رويت أقوال كثيرة عن عديد من أعلام علماء المسلمين تشير إلى أهميته ، ومزاياه، وفوائده، وضرورة العناية به.

فقد قال عبد الله بن المبارك رضي الله عنه : " الإسناد من الدين ، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء " .[1]

وقال سفيان الثوري :" الإسناد سلاح المؤمن ، فإذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل؟ ".[2]

وقال الحافظ بقية بن الوليد الحمصي :"ذاكرت حماد بن زيد بأحاديث فقال : " ما أجودها لو كان لها أجنحة " يعني إسنادا . [3]

وقال الإمام أبو العباس محمد بن عبد الرحمن الدغولي السرخسي : سمعت محمد بن حاتم يقول :" إن الله تعالى قد أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها بالإسناد ، وليس لأحد من الأمم قديمها وحديثها إسناد ، وإنما هي صحف في أيديهم ، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم ، وليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة و الإنجيل مما جاءهم به أنبياؤهم ، وبين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوها من غير الثقات " .[1] لذا يمكن اعتبار

---

(١) صحيح مسلم ١٢/١ ، وكتاب المجروحين ، ابن حاتم ١٨/١ ، و المحدث الفاصل / الرامهرمزي ٢٠٩ ، وشرف أصحاب الحديث : الخطيب ٤١.

(٢) كتاب المجروحين ، ابن حاتم ١٩/١،، وشرف أصحاب الحديث : الخطيب ٤٢.

(٣) مجلة أضواء الشريعة / الرياض العدد السابع ١٩٧٥ / أبو غدة ٤٦ .

(١) المصدر السابق ٤٧- ٤٨.

الإسناد من خصائص هذه الأمة ، ونتيجة التأكيد على أهمية الإسناد ، وما لقي من اهتمام منقطع النظير ، فقد التزمته كتب الحديث التي دونت منذ النصف الأول من القرن الثاني الهجري ، والتي أطلق علي بعضها اسم (المسانيد) وهو اسم واضح الدلالة و العلاقة بفكرة السند.

وقد وصلنا بعض هذه المسانيد مثل مسند معمر بن راشد ومسند الطيالسي ، ومسند الحميدي التي اعتمدتها كتب السنة التي ظهرت فيما بعد خلال القرن الثالث الهجري ، وكان أصحاب هذه المسانيد قد التزموا فيها التزاما دقيقا ذكر الأسانيد التامة مما يؤيد وجود الأسانيد التامة خلال القرن الثاني الهجري.[٢] و المحدثون لم يكتفوا بمجرد طلب الالتزام بالسند فحسب بل كانوا يتثبتون في الأخذ والاعتماد على الثقات في التحمل . فكانوا يقولون :" إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم " .[٣]

فما كانوا يروون الحديث إلا عن الثقة المعروف في زمانه المشهور بالصدق و الأمانة بين أقرانه من مثله حتى تتناهى أخبارهم ، ومن طرق عديدة وقال يحيى بن معين :" لو لم نكتب الحديث خمسين مرة ما عرفناه".[٤]

وقال أبو حاتم الرازي : " لو لم نكتب الحديث من ستين وجها – أي طريقا – ما عقلناه ".[١] وقد اكتسب المحدثون بمنتهى دقتهم وتفتيشهم

---

(٢) انظر بحوث في تاريخ السنة المشرفة / العمري ٣٨.

(٣) المحدث الفاصل / الرامهرمزي ٤١٤ –٤١٥.

(٤) تذكرة الحفاظ / الذهبي ٤٣٠/٢.

(١) شرح الألفية في مصطلح الحديث / العراقي ٢٣٣/٢.

عن الرواة وطرق الحديث خبرة ودقة جعلتهم عارفين درجة الحديث من الصحة و الضعف والوضع بأدنى تأمل فيه .

يقول ابن حزم عن ذلك :" نقل الثقة عن الثقة حتى يبلغ به النبي ﷺ مع الاتصال يخبر كل واحد منهم باسم الذي أخبره ، ونسبه ، وكلهم معروف الحال والعين و العدالة والزمان والمكان : خص الله به المسلمين دون سائر أهل الملل كلها ، وأبقاه عندهم غضا جديدا على قديم الدهور ، يرحل في طلبه من لا يحصى عددهم إلا خالقهم إلى الآفاق البعيدة ، ويواظب على تقييده من كان الناقل قريبا منه ، قد تولى الله حفظه عليهم والحمد لله رب العالمين ، فلا تفوتهم زلة في كلمة فما فوقها ، في شيء من النقل إن وقعت لأحدهم ، ولا يمكن فاسقا أن يقحم كلمة موضوعة ، و لله تعالى الشكر ".[2]

وقد جعل علماؤنا المتقدمون السند من سنن العلم أيا كان ذلك العلم دينا كعلم التفسير والحديث والفقه والأصول ... أو آلة وكعلم الأدب والتاريخ واللغة و النحو و الشعر .[3]

خلاصة القول في السند

١- لقد بدأ استعمال السند في عهد رسول الله ﷺ وكان قد استعمله بعض الصحابة بنقل الأحاديث النبوية في ذلك الوقت ، وفي العهد الراشدي كان إلزام الرواة به . وفي عهد التابعين ومن بعدهم كان الالتزام

---

(٢) الفصل في الملل و الأهواء والنحل / ابن حزم ٢/٨٢- ٨٣.

(٣) انظر : مجلة أضواء الشريعة / العدد السابع ١٩٧٦/: الرياض / أبو غدة ٥٢.

التام به .

٢- ظهر الوضع في الحديث على الأغلب في العقد الرابع من القرن الأول الهجري في مجال السياسة بالذات ، فقد أوجدت هذه الفرقة السياسية جبهات متعادية ... فاستغل تلك الأجواء أناس اتسموا بقلة الدين وضعف الإيمان فأقدموا على وضع أحاديث على رسول الله ﷺ زورا وبهتانا إرضاء لرغباتهم وميولهم وأهوائهم ، وتأييدا لمواقفهم من الأحداث ، منذ ذلك الوقت أصبح المحدثون أكثر حساسية ووعيا في اختيار شيوخهم ، أكثر احتياطا في قبول الرواة ، وأصبح استعمال الإسناد في ذلك الوقت أكثر أهمية من أي وقت مضى .

وفي عهد التابعين التزم المحدثون السند ، وتشددوا في أمره أكثر فأكثر . وأحاطوه بكل عناية واهتمام، وكانوا يبذلون جهودا مضنية في صدد البحث عن الأسانيد، ويتتبعون الرواة ويرحلون إليهم للتثبت من السند. فهذا سعيد بن المسيب يقول : " إني كنت لأسافر مسيرة الأيام والليالي في الحديث الواحد ."[١]

٣- كان الإخفاق من نصيب المستشرقين في دراساتهم عن ظاهرة السند لعدم اتخاذهم المجال والحقل المناسب لها ، حيث انتخبوا مصادر غير صالحة لها مثل كتب السيرة و الفقه والتاريخ. وكان بإمكانهم النجاح فيها و التوصل إلى نتائج علمية وواقعية لو اتخذوا من كتب الحديث ميدانا

---

(١) معرفة علوم الحديث / الحاكم ٨.سعيد بن المسيب ولد لسنتين مضتا من خلافة عمر رضي الله عنه وتوفي سنة ٩٤ هـ كان عالما حافظا من كبار التابعين روى عن أبي بكر مرسلا وعن عمر وعثمان وعلي وغيرهم من الصحابة كأبي هريرة الذي زوجه ابنته ، كما روى عنه ابنه محمد وسالم بن عبد الله بن عمر و الزهري وغيرهم , وقد وردت أخبار كثيرة في علمه وورعه وفضله . انظر : تهذيب التهذيب ٨٤/٤ وما بعدها .

لدراساتهم ، ومن منهج علماء الحديث مسلكا لها ، لكنهم لم يفعلـوا ذلـك فجاءت النتائج بعيدة عن الحقيقة والواقع كما رأينا .

الفصل الرابع

المستشرقون ومتن الحديث

تعريف متن الحديث : لغة واصطلاحا

المتن لغة : ما صلب من الأرض وارتفع .[1] مَتُن الشيء صلب فهو متين .[2]

المتن من كل شيء : ما صلب ظهره والجمع متان ومتون .[3]

و **المتن اصطلاحا** : فيه أقوال :

قال الطيبي : متن الحديث ألفاظه التي تتقوم بها المعاني [4]

وقال ابن جماعة : هو ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام .[5]وقال غيرهما غير ذلك .

اختلف في متن الحديث هل هو قول رسول الله ﷺ فحسب أم هو قول الصحابي عن رسول الله ﷺ كذا وكذا . و الأصح والأظهر أن المتن يشمل الاثنين لما تقرر من أن السنة إما قول أو فعل أو تقرير .[6]

---

(١) المصباح المنير ٢/٢٢٦.

(٢) مختار الصحاح ٦١٤.

(٣) لسان العرب ٣/٤٣٤.

(٤) الخلاصة / الطيبي ٣٠.

(٥) تدريب الراوي / السيوطي ٦.

(٦) انظر : الخلاصة الطيبي ٣٠.

موقف المستشرقين من متن الحديث

وردت أقاويل عن طائفة من المستشرقين حول منهج المحدثين في نقد الحديث ، مفادها أن جل اهتمامهم كان منصبا على الأسانيد دون المتون التي لم تحظ بأي اهتمام في نقدهم ، ولذا فقد وصف المستشرقون منهج المحدثين بالضعف وعدم الوفاء بالغرض المطلوب في ميدان نقد الأحاديث التي يجب أن يركز النقد فيها على المتون على حد قولهم وهؤلاء المستشرقون هم :

١. كايتاني ومتن الحديث

لعل من أسبق من تطرق إلى الحديث عن نقد الأحاديث عند علماء المسلمين هو (كايتاني)في كتابه " الحوليات الإسلامية " Annali dell Islam" فقد عقد في كتابه هذا فصلا عرض فيه للحديث سنده ومتنه ، فكان مما جاء في نقد المتن قوله : كل قصد المحدثين ينحصر ويتركز في واد جدب ممحل من سرد الأشخاص الذين نقلوا المروي ، ولا يشغل أحد نفسه بنقد العبارة والمتن نفسه.

ويقول : لكن إذا كان الإسناد كامل النظام محتويا أسماء حسنة ، استبعد كل اشتباه وسوء ظن . ويقول : سبق أن قلنا إن المحدثين والنقاد المسلمين لا يجسرون على الاندفاع في التحليل النقدي للسنة إلى ما وراء الإسناد ، بل يمتنعون عن كل نقد للنص إذ يرونه احتقارا لمشهوري

الصحابة ، وقحة ثقيلة الخطر على الكيان الإسلامي .[1]

ثم جاءت هذه الدعوى – دعوى عدم نقد المتن – إلى المشرق ، وأخذ بعض المسلمين يرددها أمثال أحمد أمين وأبي رية .

أما أحمد أمين فقد جاء رأيه مطابقا ومؤيدا لما ذهب إليه المستشرقون حيث قال : في الحق أن المحدِّثين عنوا عناية تامة بالنقد الخارجي – يعني بذلك نقد السند – ولم يعنوا هذه العناية بالنقد الداخلي ... ويقول أيضا : لكنهم لم يتوسعوا كثيرا في النقد الداخلي فلم يتعرضوا لمتن الحديث ، هل ينطبق على الواقع أو لا؟ مثال ذلك ما رواه الترمذي عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : " الكمأة من المن وماؤها شفاء العين ، والعجوة من الجنة و هي شفاء من السم " .

فهل اتجهوا في نقد الحديث إلى امتحان الكمأة ؟ وهل فيها مادة تشفي العين ؟ أو العجوة وهل فيها ترياق ؟ ثم يذكر أن أبا هريرة جرب عصير الكمأة مرة فشفي العين ، ويقول : لكن هذا لا يكفي لصحة الحكم، فتجربة جزئية نفع فيها شيء مرة لا تكفي منطقيا لإثبات شيء في ثبت الأدوية ، إنما الطريقة أن تجرب مرارا ، وخير من ذلك أن تحلل لتعرف عناصرها ، فإذا لم يكن التحليل في ذلك العصر ممكنا فلتكن التجربة مع الاستقراء ، فكان مثل هذا طريقا لمعرفة صحة الحديث أو وضعه .[2]

---

(١) انظر : دائرة المعارف الإسلامية مادة (أصول) / المجلد الثاني هامش ٢٧٩ نقلا عن ((الحوليات الإسلامية)) .

(٢) ضحى الإسلام ٢/١٣٠ –١٣١.

أما أبو رية فقد قال وهو يتحدث عن الحديث النبوي الشريف :

على أنه — أي الحديث – بهذه المكانة الجليلة و المنزلة الرفيعة فإن العلماء والأدباء لم يولوه ما يستحق من العناية والدرس ، وتركوا أمره لمن يسمون رجال الحديث يتداولونه فيما بينهم ويدرسونه على طريقتهم ، وطريقة هذه الفئة التي اتخذتها لنفسها قامت على قواعد جامدة لا تتغير ولا تتبدل ، فترى المتقدمين منهم ، وهم الذي وضعوا هذه القواعد قد حصروا عنايتهم في معرفة رواة الحديث ، والبحث على قدر الوسع في تاريخهم ، ولا عليهم بعد ذلك إن كان ما يصدر عن هؤلاء الرواة صحيحا في نفسه أو غير صحيح معقولا أو غير معقول ، إذ وقفوا بعلمهم عند ما يتصل بالسند فحسب ، أما المعنى فلا يعنيهم من أمره شيء.[1]

إن ما جاء في كلام " كايتاني" وغيره من المستشرقين ومن نسج على منوالهم من بعض المسلمين من اهتمام علماء الحديث بنقد السند دون نقد المتن يذهب بهم بعيدين عن الحقيقة و الواقع ، ويجعلهم ضاربين بعرض الحائط واقع أمر علماء الحديث من عملية نقد الحديث ، إذ من المعلوم أن الحديث يتكون من سند ومتن ، فكل واحد منهما يشكل شطرا له.

فأي نقد يوجه أو يتناول شطرا دون شطر يكون بالتالي نقدا ناقصا يجب إعادة النظر فيه ، وهذا أمر مسلم به . لكن السؤال الذي يطرح نفسه على بساط الموضوع هو : هل أن علماء الحديث اهتموا في عملية نقدهم لأحد الشطرين دون الآخر ؟

للإجابة على هذا التساؤل نعود عودة سريعة إلى الكتب المؤلفة في

---

(١) أضواء على السنة المحمدية / أبو رية ٤.

علم الحديث ، فنرى في تعريف هذا العلم أن العلماء يقولون : علم الحديث علمان : علم الحديث رواية ، وعلم الحديث دراية . فأما موضوع علم الحديث دراية فهو الراوي و المروي من حيث القبول والرد . إذن فهذا العلم يهتم بالسند والمتن على حد سواء لمعرفة ما يقبل وما يرد من الأحاديث النبوية . فلم يعن علماء الحديث بالسند دون المتن كما قيل . كما لم يكن علم الحديث دراية وحده مهتما بنقد المتن ووضع القواعد الخاصة لذلك ، بل نرى أن علم الحديث رواية هو الآخر كان ميدانا لنقد المتن ، إذ البحث في نقل ما أضيف إلى النبي ﷺ يتناول جوانب فقهية واعتقادية ، وخلقية وتوضيحية للقرآن الكريم وكان النقد و التحليل جاريا على الأحاديث التي تناولت تلك الجوانب من قبل العلماء الذين اختصوا بالدراسات في تلك الميادين . و الأدلة والشواهد على ذلك كثيرة لدى الفقهاء و المفسرين وعلماء العقائد والأخلاق .[1]

أما فيما يتعلق بنقد المحدثين للسند ، والتوسع والتشدد فيه فذلك أمر طبيعي يتطلبه نقد الحديث ، إذ الرواية من باب الشهادة ، فكما يجب على الحاكم البحث عن الشاهد وأحواله ومدى صلاحيته قبل الإدلاء بأقواله و النظر فيها ، يجب البحث كذلك عن الراوي وما يتصل به من صفات تؤهله للقبول قبل البحث والنظر في مرويه . وبما أن نقد السند أكثر توسعا وأكثر تشابكا من نقد المتن كانت الجهود المكثفة منصبة عليه، ولأن الحديث إذا ما تخطى مرحلة نقد سنده سليما كانت احتمال وقوع الخطأ في

---

(١) انظر : دائرة المعارف الإسلامية المجلد الثاني ، الهامش ٢٨٣/تعليق أمين الخولي .

متنه قليلا . وهذا لا يعني من قريب ولا من بعيد أن المحدثين لم ينقدوا المتون ، فقد نقدوها كما نقدوا الأسانيد ، ووضعوا قواعد وضوابط للاستعانة بها في عملية نقدهم.

فعلى الرغم من أن قوة الحديث مستمدة من قوة السند وجودا وعدما إلا أن هناك قاعدة مشهورة عند علماء أصول الرواية وهي : أنه لا تلازم بين السند والمتن ، إذ قد يصح السند أو يحسن لاستجماع شروطه من الاتصال والعدالة و الضبط دون المتن لشذوذ أو علة ، وقد لا يصح السند ويصح المتن من طريق آخر . هذه القاعدة التي اتبعها المحدثون النقاد في نقدهم للحديث تنقض من الأساس دعوى كايتاني وأمثاله بعدم اهتمام علماء الحديث بنقد المتن والاقتصار في نقده على السند فقط .[1]

قواعد وضوابط نقد المتن

أما فيما يتعلق الأمر بقواعد وضوابط وعلامات الوضع لكل من السند و المتن والتي وضعها المحدثون النقاد ، فنجد أن تلك القواعد والضوابط المتعلقة بمتن الحديث أكثر من التي تتعلق بالسند ، وهذا لا يعني أيضا أن المحدثين لم يعنوا بالسند عنايتهم بالمتن ، بل إن صنيعهم ذلك كان نتيجة طبيعية لهذا النوع من الدراسة . فالمتن هو الغاية والهدف ولهذا تتبع المحدثون متون الأحاديث التي وصلت إليهم فعرضوها على أصول الشريعة ومقاصدها وقاسوها بمقياس كلامه ﷺ، وأخضعوها للنقد الذاتي داخليا

[1] انظر : المصدر السابق ٢٨٣.

وخارجيا ، فكانت ثمرة ذلك تلك الضوابط و العلامات التي تميز الصحيح من الباطل و الصدق من الكذب .

أما السند فلم تقل نظرتهم إليه عن نظرتهم إلى المتن لأنه الوسيلة والوسيلة تأخذ حكم الغاية . إذن فاهتمام علماء الحديث لم يكن موجها نحو أحد الشطرين من الحديث دون الشطر الآخر ، وإنما كان يتجه نحو الاثنين معا على حد سواء ، لأنهما يشكلان وحدة متكاملة بالنسبة للحديث .

ضوابط معرفة الوضع في المتن

قد وضع المحدثون النقاد مجموعة من الضوابط للاستعانة بها في معرفة كون المتن موضوعا وأهم هذه الضوابط هي :

١. كون الحديث مخالفا لصريح القرآن لأن مصدرهما واحد فمن المحال مجيء الحديث مخالفا أو مناقضا إياه . فكل ما جاء مخالفا أو معارضا للقرآن من الأخبار كذب وباطل .

٢. كون الحديث مخالفا لصريح الحديث المتواتر ، لأن الحديث مصدره الرسول ﷺ وهو لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى . فمن كان هذا شأنه فالتناقض في كلامه محال .

٣. كون ألفاظ الحديث أو معانيها ركيكة ، والمدار على ركاكة المعنى فحيث وجدت ركاكة المعنى دلت على الوضع سواء انضم إليها ركاكة اللفظ أم لا .. لأن ركاكة اللفظ وحدها لا تدل على الوضع لاحتمال أن

يكون الراوي قد رواه بالمعنى .[1]

٤. كون الحديث مخالفا ومناقضا صريح العقل بحيث لا يقبل التأويل، أو يشتمل على ما يدفع الحس ويحكم بكذبه ، أو يكون الحديث مما تقوم الشواهد على بطلانه وزيفه ، فوجود هذه القرائن في الحديث يدل على كذبه ووضعه .[2]

٥. اشتمال الحديث على كلام لا يشبه كلام الأنبياء عليهم السلام فضلا عن كلام رسول الله ﷺ .[3]

٦. ورود تاريخ معين في الحديث بوقوع فتنة أو زوال نعمة أو هلاك أو نحو ذلك .[4]

٧. أن يرد في الحديث أن النبي ﷺ فعل أمرا ظاهرا بمحضر من الصحابة كلهم أو كثير منهم، وأنهم اتفقوا على كتمانه، وفعلوا خلافه كالأحاديث المروية أن النبي ﷺ أخذ بيد علي أمام ملأ من الصحابة ونص على خلافته ثم أن الصحابة بعد موته اتفقوا على كتمانه وعملوا بخلافه .[5]

٨- كون الحديث خبرا عن أمر جسيم تتوفر الدواعي على نقله بحضرة الجمع الغفير ، أو يكون الحديث فيما يلزم المكلفين عمله ، وقطع

---

(١) انظر : السنة ومكانتها / السباعي ٢٠٦، وأعلام المحدثين / أبو شهبة ٤٠ وما بعدها ، والوضع في الحديث / فلاتة ١/٧٠.

(٢) انظر : السنة ومكانتها / السباعي ٢٠٧ ، وأعلام المحدثين ، أبو شهبة ٤٠ وما بعدها .

(٣) الوضع في الحديث / فلاتة ١/٧٠.

(٤) المصدر السابق ١/٧٠.

(٥) تدريب الراوي / السيوطي ١٨٠.

العذر فيه ثم ينفرد بروايته واحد منهم أو لا ينقله إلا الواحد منهم .[1]

٩- اشتمال الحديث على المجازفات التي لا يقول مثلها رسول الله ﷺ وذلك بأن يفرط بالوعيد الشديد ، أو الوعد العظيم على الفعل اليسير، وهذا كثير في حديث القصاص و الزهاد ونحوهم .[2]

١٠- كون الحديث في فضائل أهل البيت أو ذم غيرهم وينفرد بروايته مبتدع .[3]

١١- أن يروى عن شيخ حديث وقد حفظ واشتهر عنه خلافه وضده فيكون ذلك قرينة تدل على وضع الحديث .[4]

١٢- أن يروى الخبر في زمن استقرئت فيه الأخبار ، ودونت فيفتش عنه فلا يوجد في صدور الرجال ولا في بطون الكتب .[5]

١٣- أو أن يكون مخالفا القواعد العامة في الحكم والأخلاق .[6]

١٤- أن يخالف البديهي في الطب و الحكمة .

١٥- أن يكون داعية إلى رذيلة تتبرأ منها الشرائع .

١٦- أن يكون مخالفا لسنة الله في الكون والإنسان .

١٧- أن يكون مخالفا للحقائق التاريخية المعروفة عن عصر النبي ﷺ.

١٨- أن يوافق مذهب الراوي الداعي لبدعته .

---

(١) المصدر السابق ١٨٠.

(٢) المصدر السابق ١٨٠.

(٣) الوضع في الحديث / فلاتة ١/٧٠.

(٤) المصدر السابق نفس الصفحة .

(٥) المصدر السابق نفس الصفحة .

(٦) انظر : ما جاء النقاط ١٣ -١٩ إلى السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي/ السباعي ٢٠٦ وما بعدها.

١٩- أن يكون ناشئا عن باعث نفسي حمل الراوي على روايته قد أجمل ابن الجوزي هذه الضوابط بقوله : ما أحسن قول القائل ! إذا رأيت الحديث يباين المعقول ويخالف المنقول ، أو يناقض الأصول ، فاعلم أنه موضوع ، قال : ومعنى مناقضة الأصول أن يكون خارجا عن دواوين الإسلام من المسانيد و الكتب المشهورة .[١]

قال البلقيني : وشاهد هذا : أن إنسانا لو خدم إنسانا سنين ، وعرف ما يحب وما يكره ، فادعى إنسان أنه كان يكره شيئا يعلم ذلك أنه يحبه بمجرد سماعه يبادر إلى تكذيبه.[٢]

وقال الربيع بن خثيم : إن من الحديث حديثا له ضوء كضوء النهار نعرفه به ، وإن من الحديث حديثا له ظلمة كظلمة الليل نعرفه بها .[٣]

وقال ابن الجوزي : الحديث المنكر يقشعر له جلد الطالب للعلم ، وينفر منه قلبه في الغالب .[٤]

هذا وقد ذكر الدكتور عمر فلاتة ضوابط تفصيلية لوضع الحديث بلغ بها حوالي أربعين ضابطا.[٥]

فالضوابط التي ذكرها المحدثون والتي توصلوا إليها نتيجة البحث والتتبع والاستقراء، تهدي إلى معرفة الأحاديث الموضوعة من غير البحث في السند ، وإنما بمجرد النظر والتأمل فيها. وفي هذا دليل كاف على أن ما قاله

---

(١) تدريب الراوي ١٨٠.

(٢) المصدر السابق ١٨٩.

(٣) معرفة علوم الحديث / الحاكم ٢٦ ، وتدريب الراوي / السيوطي ١٧٩.

(٤) تدريب الراوي ١٧٩.

(٥) انظر : الوضع في الحديث / فلاتة ٧١ وما بعدها .

المستشرقون أمثال كايتاني وشاخت ومن تبعهم من بعض المسلمين ، من أن علماء الحديث اهتموا بالسند دون المتن مردود عليه لبعده عن الواقع وحقيقة الحال .

أما ادعاء "كايتاني " بعدم مجاسرة المحدثين على نقد وتحليل متون الأحاديث فترده الحقائق الآتية :

١- إن المحدثين صرحوا أنه لا يلزم من صحة السند صحة المتن ، فكانوا صريحين في عدم ربط السند بالمتن بالقبول أو الرفض . وإن كل واحد منهما وحدة مستقلة لإجراء النقد والتحليل عليه . وإن هناك أشياء تؤثر على المتن مع صحة السند كالشذوذ ووجود علة في المتن .(١)

٢- قد أضفى علماء الحديث ألقابا على الحديث خاصة به ، يكتسب الحديث بها ضعفا فيفقد حجيته في الاستدلال، ومن تلك الألقاب: (الشاذ) و(المقلوب) و (المضطرب) و (المدرج) و(المعلل) و(المحرف) و(المصحف) ونحو ذلك مما هو مذكور في علَم الحديث دراية (٢).

٣- وضع علماء الحديث ونقاده قواعد لنقد المتن تصل من الحرية العقلية إلى حد بعيد وتقوم حينا على اعتبارات عقلية صرفة ، وحينا على معان أدبية فنية ، وحسب عشاق الحرية العقلية الصحيحة أن من المقررات الإسلامية إخضاع نص القرآن نفسه للعقل.[٣]

---

(١) انظر : دائرة المعارف الإسلامية المجلد الثاني / الهامش ٢٢٩ وما بعدها / الخولي .

(٢) انظر : المصدر السابق نفس الصفحة ، وأعلام المحدثين / أبو شهبة ٤١ .

(٣) انظر : دائرة المعارف الإسلامية / المجلد الثاني / الهامش ٢٢٩.

يقول في ذلك الآمدي : لو تعارضت آية ودليل عقلي فإن الدليل العقلي يكون حاكما عليها .[1]

إضافة إلى ما سبق ليس كل الأحاديث تتناول الماديات حتى يمكن إجراء التجارب والاستقراء فيما تناولته من مسائل وقضايا، لأنها في الغالب غير مادية بل غيبية روحية بحتة. لذا فادعاء ضرورة إجراء النقد والتحليل على كل الأحاديث – كما جاء في كلام أحمد أمين- أمر يتنافى وطبيعة المسائل المتناولة في الأحاديث النبوية ، ومع ذلك فلا مانع من أن يجري المعترض التحليل الذي يراه ضروريا لمعرفة صحة الحديث ، ويصدر حكمه على المحدثين بعد ظهور نتائج تحليله ، حتى يكون حكمه عليهم مقبولا . أما أن يطالب المحدثين بما لم يفعله هو ، وبما هو خارج عن طبيعة بحثهم وحدود إمكاناتهم في ذلك الوقت ، فأمر غير مقبول ولا دليل له فيه على ما ذهب إليه .

أما ادعاء (كايتاني) من عدم مجاسرة المحدثين على الخوض في نقد وتحليل الحديث فمردود عليه ، لأن القرآن الكريم هو الذي بعث فيهم هذا التجاسر في النقد والتحليل وليس على الحديث وحده ، وإنما على ما هو أخطر منه كالعقيدة ومسائل الربوبية وغيرها ... وذلك بقلب المسائل على وجوهها حتى يظهر الحق و الحقيقة نتيجة النقد البناء الهادف إلى إظهار الحقيقة العلمية في كل شيء ليس إلا .

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام ٢٢٦/٣ .

إن منهج علماء الحديث منهج دقيق لا غبار عليه لأن العامل في إخضاع فكرهم لمثل هذا المنهج في البحث هو الدين . وما كان للمحدثين – لولا العقيدة الدينية – أن يحملوا أنفسهم مؤونة منهج شاق يستنفد الكثير من الوقت والجهد دون أن يكون لهم حصيلة من مكسب مادي معين ، ويتمثل هذا الدافع الديني في نصوص كثيرة من كتاب الله تعالى ... ﴿ ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا ﴾ (١) وقوله تعالى ﴿ إن يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يغني من الحق شيئا ﴾ .(٢)

فالطرق المتخذة لتحقيق الخبر عند علماء الحديث والتي تحويها فنون خاصة مثل فن مصطلح الحديث وفن الجرح والتعديل وتراجم الرجال لم يعثر عليها التاريخ إلا في المكتبة الإسلامية الحديثية ، حيث تلتقي هذه الفنون على وضع ميزان دقيق يتضح فيه الخبر الصحيح من غيره ، فالخبر يرقى إلى أعلى درجات الصحة عندما يثبت عند التحري و البحث أن سلسلة السند متصلة من صاحب هذا الخبر ومصدره بنقل العدل الضابط عن مثله إلى نهايته التي انبثق منها دون أن يحتوي الخبر على شذوذ في جوهره أو علة في روايته ، فإن تدانى الخبر عن هذه الرتبة فهو غير صحيح.(٣)

---

(١) سورة الإسراء الآية ٣٦.

(٢) سورة النجم الآية ٢٨.

(٣) انظر : كبرى اليقينيات الكونية / الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي ٣٧ وما بعدها .

أما المنهج الغربي للبحث – والذي سار عليه المستشرقون – فهو خال إلى الآن من أي ميزان موضوعي لتحقيق كل ما يتعلق بالرواية والنقل، وهناك ما يسمونه بالمنهج الاستردادي أو منهج التوسم ، عمدة هذا المنهج الأولى هو ما قد يتمتع به الباحث من عمق الملاحظة ودقة الوجدان واتساع دائرة الخيال .[1]

إن نقد علماء الحديث قائم على أسس وأصول وقواعد متينة تفوق دقتها التصور ، وتبعث على الاطمئنان من النتائج التي يتم الوصول إليها ، كما أن وجهة نظرهم إلى الحديث تختلف عن وجهة نظر النقاد غير المسلمين إليه من نقطة البداية ، إذ هم لا يؤمنون برسالة محمد ﷺ ولا يعتقدون الإيحاء إليه ، فكيف يصدقون تلك الأحاديث التي تتناول العقائد و الغيبيات ، و التي يسلم بها العلماء المسلمون بعد التحقيق العلمي المطلوب؟ ومهما يكن أمر هؤلاء ، فاختلاف وجهة نظرهم لا يهم نقاد المسلمين ما داموا سالكين في بحثهم ونقدهم أقوم طرق البحث .

أما ما ذكره أحمد أمين من حديث (الكمأة) مثالا على عدم توجه المحدثين في نقدهم إياه إلى متنه بإجراء اختبار على الكمأة و العجوة ، فغير صالح للاستدلال على ما ذهب إليه كما بين ذلك الدكتور السباعي بقوله :إن هذا الحديث صحيح ثابت في الصحيحين وغيرهما ، وسنده متين ليس في رواته متهم ولا مجروح .[2] وإن أبا هريرة جرب هذا الحديث فوجده

---

[1] انظر : المصدر السابق ١٥ نقلا عن مناهج البحث العلمي لعبد الرحمن بدوي .

[2] لعل السباعي قد تطرق إلى سند الحديث ليرد بذلك على من ذهب أن في سند هذا الحديث متهما ضعيفا وبذلك لا يصلح هذا الحديث لاحتجاج أحمد أمين به ، حيث إن سنده غير سليم ، كما ذهب إلى هذا

صحيحا ، جربه كثيرون من بعده فوجدوه صحيحا ، كما بحثه أطباء المسلمين أيضا فاعترفوا بصحته ، فعلماء المسلمين وأطباؤهم لم يقصروا في مجال البحث والتجربة كما ادعى أحمد أمين ، ثم تساءل السباعي قائلا : هل بلغ الطب اليوم نهايته حتى إذا خالف الحديث جاز لكم أن تحكموا بكذب الحديث وضعفه ؟ ثم أنهى السباعي تعليقه بقوله : لا أدري كيف يسوغ له أن يشك في حديث لا غبار على سنده ، وقد جرب متنه واتفق الأطباء على صحته ؟ ولو أنه أثبت لنا من بحوث الطب اليوم ، ما لا يتفق مع مفهوم الحديث لجاز له أن يقف ويتساءل ويشك ويرمي القدامى بالتقصير ولكنه لم يفعل وهيهات أن يفعل .[1]

هذا وقد ذكر أحمد أمين مجموعة أخرى من الأحاديث للاستدلال بها على عدم توجه المحدثين إلى نقد متونها . لكنها أيضا غير صالحة للاستدلال على صحة ما ادعاه ، وقد تولى السباعي الكشف عن أسانيدها ومتونها فأثبت بما لا يدع مجالا للشك في صحتها سندا ومتنا ، وأنه لم يصب الحق

في ادعائه بل جانب الحق و الواقع فيه .[2]

أمين الخولي في رده على أحمد أمين في دائرة المعارف الإسلامية المجلد الثاني في مادة الأصول ٢٨٢ حيث قال : إن حديث الكمأة هو مما ثبت في سنده عدم سلامته إذ هو مروي عن سعيد بن زيد وقد قال العلماء فيه أنه ضعيف ، إنه ليس بحجة ، إنه ليس بالقوي . كما جاء في ميزان الاعتدال للذهبي ٣٨١/١ .

(١) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ٢١٩ وما بعدها .

(٢) انظر : التفاصيل في المصدر المذكور ٢١٣ – ٢٣٢.

هناك حقيقة يجب أن يضعها أي ناقد يوجه نقده إلى متون الأحاديث وهي : أن الأحاديث النبوية التي تتناول مسائل طبية ، أو مسائل طبيعية أخرى يجب أن لا ترفض ما دامت أسانيدها صحيحة بحجة أن الطب الحديث أو النظريات العلمية الحديثة لم تؤيدها بعد ، لأن الطب و العلوم الأخرى لم تتمكن من الكشف عن كل شيء في خبايا الطبيعة ، فما لم يكن بمقدورها الكشف عنه حتى اليوم ، ربما يكون في مقدورها الكشف عنه غدا أو بعد غد ، أو قد لا تتمكن من ذلك . وربما ما كان مقبولا في أوساطها اليوم يكون مرفوضا فيها مستقبلا . لذا يجب أن لا يكون رفض الحديث -وهو سليم السند - على أساس عدم إبداء الطب الحديث أو العلوم الأخرى الرأي أو الموافقة عليه. أما ما جاء جديدا في رأي أبي رية حول الموضوع ذاته فهو أنه لم يعجبه إطلاق وصف العلماء على المشتغلين بعلم الحديث ، وأن هذا الوصف جدير الإطلاق على الفلاسفة ومن على شاكلتهم من أرباب الكلام . وفي حين نرى أن القرآن الكريم هو الذي أطلق صفة العلم على الصحابة ومن تبعهم ،فقال (الراسخون في العلم) وقال في وصفهم (المؤمنون حقا) وقال تعالى في أواخر حياة رسوله مخاطبا إياه ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ﴾ بعد كل هذا الثناء من القرآن الكريم على صحابة رسول الله ﷺ الكرام الذين حملوا حديث رسول الله ﷺ إلى الأجيال اللاحقة ممن ساروا على نهجهم من التابعين الأبرار ومن بعدهم، يأتي أبو رية ليقلل من دورهم في ميدان العلم و التشريع و النقد و التمحيص و التثبت من روايات الأخبار. لقد راعى أولئك العلماء الأعلام العقل – لا كما يزعم أبو رية – واعتمدوا عليه في

تصحيح الحديث وقبوله في كل المراحل والأحوال . عند السماع ، وعند التحديث ، وعند الحكم على الرواة ، والحكم على الأحاديث . بدأ البحث و التدقيق في الأحاديث في حياة الرسول ﷺ لكن على نطاق محدود لأن الصحابة لم يشعروا بأنهم في حاجة إلى الرجوع إلى النبي ﷺ لمزيد من التوكيد و التوثيق لأنه لم يكن بينهم من يكذب . وبعد انتقال روح الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى ، وكان على المسلمين اتباع حديثه وكان مفروضا عليهم أن يكونوا متيقنين أن ما أخذوه هو حديث رسول الله ﷺ ، هنا برزت شخصية أبي بكر الصديق، قال الذهبي عنه : هو أول من احتاط في قبول الأخبار .[1] وقال : وإليه المنتهى في التحري في القول والقبول .[2]

فأبو بكر هو الذي دل الباحثين على أهم قاعدة للنقد و التدقيق وهي: المقارنة بين الروايات . ثم جاء عمر بن الخطاب فأرسى قواعد جديدة للبحث والنقد والتدقيق .[3]، لقد قام بالنقد عدد من الصحابة في حياة عمر وبعد وفاته كأم المؤمنين عائشة وغيرها ، وأضافوا قواعد أخرى للنقد . وحينما انتشرت أحاديث رسول الله ﷺ مع الفتح الإسلامي ، وكان للعراق منها نصيب وافر نشأت مدرسة أخرى للنقد في العراق إلى جنب مدرسة المدينة .[4] وحينما جاء القرن الثالث الهجري كان المتثبتون كالبخاري ومسلم وغيرهما يراعون المعنى. ولم يكن الحديث ليمر عليهم دون أن يتناولوه بالنقد سندا ومتنا ، فصحيحا البخاري ومسلم مع

---

(١) تذكرة الحفاظ ١/٢ .

(٢) المصدر السابق ١/٥.

(٣) انظر : مقدمة كتاب (التمييز لمسلم) الأعظمي ١٢.

(٤) انظر : المصدر السابق ١٣

مكانتهما بين كتب الحديث ، ومع تشددهما في ميدان النقد من كل الجوانب إلا أن أحاديثهما قد تناولها رجال الحديث بالنقد حيث انتقدت عليهما أحاديث من جهة السند . [1]

فعلماء الحديث لم يجاملوا في ذلك أحدا مهما كانت منزلته في العلم و الفضل ، بل اتبعوا فيه الحق و الحق عندهم أحق أن يتبع .

٢. جولد تسيهر ومتن الحديث

أرى من الضروري أن نطلع على موقف (جولد تسيهر) بشيء من التفصيل ، ونقده باعتباره أنه كان أوسع المستشرقين باعا ، وأكثرهم اطلاعا على المراجع العربية حتى عد شيخ المستشرقين من الجيل الماضي . ولا تزال كتبه وبحوثه مرجعا هاما للمستشرقين في هذا العصر على الرغم من أنه لم يدرس كتب أصول الحديث دراسة شاملة مع علمه بأن قسما منها ما زال مخطوطا في وقته .[2]

قد ذكر لنا هذا المستشرق خلاصة رأيه في كتابه " العقيدة والشريعة في الإسلام " إذ قال : لا نستطيع أن نعزو الأحاديث الموضوعة للأجيال المتأخرة وحدها ، بل هناك أحاديث عليها طابع القدم ، وهذه إما قالها الرسول أو هي من عمل رجال الإسلام القدامى ، ولكن من ناحية أخرى فإنه من السهل تبيين هذا الخطر المتجدد عن بعد الزمان و المكان من المنبع الأصلي ، بأن يخترع أهل المذاهب النظرية و العملية أحاديث لا يرى عليها

---

(١) انظر : الأنوار الكاشفة / اليماني ٩.

(٢) انظر : تاريخ التراث العربي م فؤاد سزكين ٢٢٦/١.

شائبة في ظاهرها ، ويرجع بها إلى الرسول وأصحابه .

فالحق أن كل فكرة وكل حزب وكل صاحب مذهب يستطيع دعم رأيه بهذا الشكل ، وأن المخالف له في الرأي يسلك أيضا هذا الطريق، ومن ذلك لا يوجد في دائرة العبادات أو العقائد أو القوانين الفقهية أو السياسية مذهب أو مدرسة لا تعزز رأيها بحديث أو بجملة من الأحاديث ظاهرها لا تشوبه أية شائبة . و لم يستطع المسلمون أنفسهم أن يخفوا هذا الخطر ، ومن أجل هذا وضع العلماء علما خاصا له قيمته ، وهو علم نقد الحديث ، لكي يفرقوا بين الصحيح وغير الصحيح من الأحاديث إذا أعوزهم التوفيق بين الأقوال المتناقضة ، ومن السهل أن يفهم أن وجهات نظرهم في النقد ليست كوجهات النظر عندنا ، تلك التي تجد لها مجالا كبيرا في النظر في تلك الأحاديث التي اعتبرها النقد الإسلامي صحيحة غير مشكوك فيها ، ووقف حيالها لا تحرك ساكنا .

ولقد كان من نتائج هذه الأعمال النقدية الاعتراف بالكتب الستة أصولا ، وكان ذلك في القرن السابع الهجري ، فقد جمع فيها علماء من القرن الثالث الهجري أنواعا من الأحاديث كانت مبعثرة رأوها أحاديث صحيحة .[1] ويقول إن القسم الأكبر من الحديث ليس إلا نتيجة للتطور الديني والسياسي والاجتماعي للإسلام في القرنين الأول و الثاني ، وأنه ليس صحيحا ما يقال من أنه وثيقة للإسلام في عهده الأول عهد الطفولة، ولكنه أثر من آثار جهود الإسلام في عصر النضوج .[2]

---

(١) العقيدة والشريعة في الإسلام : جولد تسيهر ٤٩- ٥٠.

(٢) نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي / الدكتور علي حسن عبد القادر ١٢٧ نقلا عن كتاب جولد

هذه خلاصة رأي "جولد تسيهر " في الحديث من خلال المراحل التي مر بها ، وما قام به علماء المسلمين من دور حياله بخصوص جمعه ونقده ، ويمكن تلخيص رأيه في النقاط الآتية :

١-جاء أكثر الحديث نتيجة لما طرأ على المجتمع الإسلامي من تطور في المجال السياسي و الاجتماعي ،وأن لرجال الإسلام القدامى من الصحابة والتابعين ومن بعدهم يدا في الوضع والتزوير .

هذا الادعاء غير صحيح ومرفوض من أساسه لأن المسلمين منذ القرون الأولى ومن عهد الصحابة كانوا يتثبتون في قبول الأحاديث لأنهم عرفوا منزلة الحديث وتمسكوا به ، وتتبعوا آثار الرسول ﷺ واحتاطوا في رواية الحديث عنه وتشددوا فيه خشية الوقوع في الخطأ بزيادة فيه أو نقصان ، ولهذا آثروا الاعتدال في الرواية ، يقول ابن قتيبة: وكان عمر أيضا شديد على من أكثر الرواية، أو أتى بخبر في الحكم لا شاهد له عليه . وكان يأمرهم بأن يقلّوا الرواية ، يريد بذلك أن لا يتسع الناس فيها ويدخلها الشوب ، ويقع التدليس والكذب من المنافق والفاجر والجاهل الذي خف إيمانه، وكان كثير من جلة الصحابة وأهل الخاصة برسول الله ﷺ كأبي بكر والزبير وأبي عبيدة والعباس بن عبد المطلب يقلون الرواية عنه .[1]

فالصحابة ومن جاء بعدهم لم يفرطوا إطلاقا في ضرورة التدقيق الذي لا حد له في رواية الحقائق فكانوا يتتبعون الكذابين والوضاعين ،

تسيهر (دراسات إسلامية) .

(١) تأويل مختلف الحديث ٣٩.

وعرفوا الأحاديث الصحيحة و الموضوعة فالقرآن الكريم قد وضع أمامهم أهم قاعدة من قواعد النقد إذ يقول ﴿ يأيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ... ﴾ (١)

أما فيما يتعلق بالتطور الحاصل في المجتمع الإسلامي،والمستجدات الطارئة عليه ، فنجد أن القرآن الكريم قد جاء بالقواعد الكلية التي من شأنها أن تلبي كل حاجات ومتطلبات الحياة الجديدة التي تناسب كل زمان ومكان دون التطرق لكل الجزئيات التي يمكن أن تتدبل وتتغير حسب البيئة والزمان، كما ترك الله سبحانه وتعالى وسائل التطبيق و التنفيذ للحكام في ظل الكتاب والحديث و الأهداف العليا للإسلام فلم ينتقل الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى إلا بعد أن وضح الأسس الكاملة لبنيان الإسلام، بما أنزل الله عليه في الكتاب وبما سنه ﷺ من سنن وشرائع وقوانين شاملة وعامة حتى قال ﷺ : " تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله وسنتي " (٢)

وقال :" لقد تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك" (٣) وكان من أواخر ما نزل على رسول الله ﷺ من القرآن الكريم ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا﴾.(٤)

---

(١) سورة الحجر الآية ٦.

(٢) الموطأ : مالك بن أنس ٢/٨٩٩.

(٣) مسند أحمد ٤/١٢٦ ، والمستدرك / الحاكم ١/٩٦، والسنن / ابن أبي عاصم رقم الحديث ٤٨.

(٤) سورة المائدة الآية ٤ .

أما ما ذكره "جولد تسيهر" من أن لرجال الإسلام القدامى يدا في وضع الحديث فمردود لأن تاريخ الصحابة ومن بعدهم من علماء المسلمين حافل بالإيمان و التقوى والنزاهة والأمانة والإخلاص لديهم ، كما أن جهودهم المبذولة في صدد البحث و التحقيق والتثبت من حديث رسول الله ﷺ باعتباره المصدر التشريعي الثاني لهم ، لا تخفى على أي باحث منصف . لكن "جولد تسيهر" يتجاهل هذه الحقائق كلها محاولة منه لإفقاد المسلمين الثقة بحديث نبيهم ﷺ ، فالمسلمون لم يكونوا بحاجة إلى اختلاق أحاديث تبرر ما يقومون به نتيجة لحياتهم الجديدة لأن الله سبحانه وتعالى قد كفاهم هذا بما شرعه لهم من أسس وقواعد في كتابه ، وبما رسمه لهم رسوله من طريق الحياة الذي يذهب بسالكيه إلى الفوز في الدنيا و النجاة في الآخرة .

٢-بعد الزمان والمكان من عهد رسول الله ﷺ سمح لأصحاب المذاهب المختلفة انتحال الأحاديث لتدعيم مذاهبهم في مختلف النواحي العقدية أو الفقهية أو السياسية حتى في باب العبادات بأحاديث ظاهرها سليم لا شائبة عليه .

لا ينكر أحد أن هناك كثيرا من الأحاديث المنسوبة إلى رسول الله ﷺ مع أنه لا أصل لها ، وإن هذا الأمر لم يكن خافيا يوما من الأيام على علماء المسلمين في مختلف الأعصر . فالذين استجازوا الكذب على رسول الله ﷺ من أهل الأهواء لدعم مواقفهم لا يعني ذلك قط أن أصحاب

المذاهب الفقهية و العقائدية والسياسية اختلقوا أحاديث دعما لمذاهبهم فالاختلافات الفقهية بين الصحابة أو الفقهاء فيما بعد لم يكن مبعثها هوى النفس أو التعصب في الرأي، وإنما الاختلاف كان في فهم الأحكام التي تخص الفروع دون الأصول من نصوص القرآن والحديث ، فالفقهاء جميعا متفقون على اتباع الحديث ، ومذاهبهم لم تقم إلا على القرآن الكريم والحديث الشريف . فهل يعقل من هؤلاء أن يكذبوا على رسول الله ﷺ لدعم مذاهبهم وهم يعرفون حق المعرفة عظم جريمة الكذب على رسول الله ﷺ حتى أفتى بعضهم بكفر من يكذب على رسول الله عمدا ، ومنهم من أفتى بقتله وبعدم قبول توبته . (١)

إن هذا المستشرق يتجاهل مبلغ الخوف الذي كان يستقر في نفوس علماء المسلمين اتجاه الله تعالى ، وما هم عليه من إيمان والتزام بما أمر الله ورسوله به ، وبما نهيا عنه . إن تعميم "جولد تسيهر" في ادعائه وضع الأحاديث من قبل علماء المسلمين لم يكن ناشئا عن دراسة موضوعية للمذاهب الإسلامية المختلفة ، بل اكتفى بما وجده عند أهل الأهواء من الأحاديث الموضوعة ، ثم ألصق هذه التهمة زورا وبهتانا بأصحاب هذه المذاهب جريا وراء هواه لتأييد رأيه في وضع أكثر الأحاديث .

٣-الأحاديث الواردة في الكتب الستة كانت مبعثرة ، ورآى جامعوها صحتها كالبخاري ومسلم وغيرهما .

إن ما جاء في ادعاء "جولد تسيهر" هذا باطل كبطلان غيره لأن

---

(١) انظر : الباعث الحثيث / ابن كثير ٥٠.

المسلمين منذ عهد رسول الله ﷺ إلى عصر أولئك العلماء الأعلام الذين قاموا بجمع وتدوين أحاديث رسول الله ﷺ كانوا يبذلون من الجهود ما لا يوصف ولا مزيد عليه خلال القرن الأول والثاني في سبيل صيانة الحديث من الدس والافتراء فيه . وفي سبيل جمعه ثم نقله بكل أمانة ودقة وتثبت . فلم يكن الحديث مبعثرا كما زعم "جولد تسيهر" بل كان محفوظا في الصدور ومدونا في السطور ومطبقا عمليا ، هكذا انتقل الحديث من جيل إلى جيل من قبل كبار العلماء والحفاظ حتى أودع مبوبا في الكتب في منتصف القرن الثاني الهجري ، فما جمعه البخاري ومسلم وغيرهما لم يكن مبعثرا متفرقا ، بل إن علماء القرن الثالث ومنهم أصحاب الكتب الستة ، كانوا قد اتجهوا إلى اختيار ما اختاروا من الأحاديث من الكتب التي كانت قد دونت قبلهم ، ومما كان محفوظا لدى مشايخهم من أصحاب كتب الجوامع و المسانيد المعتمدة . ورتبوها الترتيب الذي جاءت عليه ، فمنهم من اقتصر فيها على إيراد الصحيح المجرد المنسوب إلى رسول الله ﷺ كالبخاري ومسلم ، ومنهم من لم يقتصر فيها على الصحيح فقط ، بل أورد فيها كل ما رأى أنه أهل لإيراده ، وصالح للاحتجاج به كأصحاب السنن الأربعة ، فجاء فيها الصحيح والحسن وحتى الضعيف ، ولكن على ندرة وهو معروف الحال للمحدثين ،وما صنيع أصحاب الكتب الستة هذا إلاّ انتقال في الترتيب والتأليف للأحاديث من مرحلة إلى مرحلة أخرى متقدمة . وهذا شيء لا يخفى على من له أدنى معرفة بتاريخ الحديث أما من كان جاهلا به أومتجاهلا له فله أن يقول ما يحلو له .

ومما جاء عن "جولد تسيهر" من محاولة التشكيك في صحة أحاديث

صحيح البخاري ومسلم وسائر الكتب الستة قوله : ومع أن الكتب الستة لها قيمة عظيمة فإنه لم يعتبر من النقائص في شيء أن يستباح نقد ما ورد فيها من الأحاديث نقدا حرا تلك الأحاديث التي لم ينعقد الإجماع على صحتها ، وإن كانت واردة في الكتب الصحاح، ولهذا نجد مثلا أن الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ/٩٩٥م، صنف كتابا دلل فيه على ضعف مائتي حديث أوردها البخاري ومسلم .[١]

وقد رد على زعم "جولد تسيهر" هذا الأستاذ أحمد محمد شاكر فكشف عن زيف ادعائه بقوله : هذا الكلام غير صحيح ، فالدارقطني لم يضعف أحاديث صحيح البخاري ومسلم وإنما علل أحاديث فيهما خرجت على شرط الشيخين ، وهو اختيار أعلى درجات الصحة في الإسناد ... و لم يتفق المحدثون على ضعف أي حديث في هذين الكتابين ، بل اتفقوا على أن البخاري ومسلم مقدمان على أهل عصرهما ومن بعدهم من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح من غير الصحيح .[٢]

جولد تسيهر ونقده لحديث (لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد)

قال جولد تسيهر : إن عبد الملك بن مروان كان خائفا من عبد الله بن الزبير من أن يأخذ البيعة من الشاميين الذين يحجون إلى بيت الله الحرام، لذا التجأ إلى حيلة ، واحتمى إلى قاعدة وهي الحج إلى قبة الصخرة بالقدس بدلا عن الحج إلى مكة ، لذا أصدر قرارا بأن الطواف حول الصخرة بالقدس في الشريعة يقوم مقام طواف الكعبة في الإسلام ، ولقد أسند إلى

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية مادة الحديث المجلد السابع ٣٤٣ نقلا عن.Muhammstud: Goldziher

(٢) انظر المصدر السابق / الهامش ٣٤٣.

التقي المحدث الزهري ليبرر هذا الهدف السياسي للإصلاح الديني باختراع حديث موصول إلى النبي ﷺ ونشره بين الناس يفهم منه بأن هناك ثلاثة مساجد يمكن أن يحج الناس إليها... مكة ، والمدينة ، والقدس .(١)

إن ما ذهب إليه "جولد تسيهر" من أن الزهري اتصل ببني أمية ووضع الحديث في خدمتهم ، وذلك في زمن الحرب القائمة بين عبد الله بن الزبير وعبد الملك بن مروان ، هو استنتاج خاطئ متهافت لعدم الاستناد إلى أي دليل معقول أو مقبول . كما أن حادثة تشييد قبة الصخرة ، ووضع حديث (لا تشد...) من نسج الخيال لا تمت إلى عالم الواقع بصلة .

لقد اعتمد " جولد تسيهر " على ما أورده اليعقوبي في تاريخه حيث قال: منع عبد الملك أهل الشام من الحج ، وذلك لأن ابن الزبير كان يأخذهم إذا حجوا بالبيعة، فلما رأى عبد الملك ذلك منهم منعهم من الخروج إلى مكة، فضج الناس وقالوا: تمنعنا من حج بيت الله الحرام وهو فرض من الله علينا ؟ فقال لهم: هذا ابن شهاب الزهري يحدثكم أن رسول الله ﷺ قال: " لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام، ومسجدي، ومسجد بيت المقدس" وهو يقوم لكم مقام المسجد الحرام، وهذه الصخرة التي يروى أن رسول الله ﷺ وضع قدمه عليها لما صعد إلى السماء تقوم لكم مقام الكعبة، فبنى على الصخرة قبة وعلق عليها ستور الديباج، وأقام لها سدنة وأخذ الناس يطوفوا نحوها، كما تطوف حول

---

(١) انظر : السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي / السباعي ٣٢٣.ومقدمة كتاب (التمييز لمسلم) / الأعظمي ٨٢ ودراسات في الحديث النبوي / الأعظمي ٤٥٦/٢ وما بعدها نقلا عن , Goldziher Muhd . studien. P35. & Guillam, Traditions of Islam. P. 48.

الكعبة .[2]

قبل البدء بمناقشة ما جاء في تاريخ اليعقوبي والذي استند إليه "جولد تسيهر" ، لابد من التساؤل هنا ، هل كان الزهري في منزلة تسمح له باختلاق حديث ونسبته إلى الرسول ﷺ ؟ وهل كان في وسعه أو في وسع عبد الملك بن مروان أو غيرهما إلغاء الحج وإيجاد بديل عنه ، والقرآن صريح في أن الحج لا يكون إلا إلى بيت الله الحرام ؟

كل الدلائل والحقائق التاريخية ترفض ما جاء في هذا الادعاء ، وتعارضه ، وفيما يأتي بعض منها .

١- لقد اختلف المؤرخون في تاريخ ولادة الزهري ، وتضاربت أقوالهم فيه من الخمسين الهجرية إلى الثامنة والخمسين .[1] ولم يلتق الزهري بعبد الملك إلا سنة ٨٢ هـ .[2] ومن ناحية أخرى كانت فلسطين سنة ٦٧هـ خارجة عن سيطرة عبد الملك بن مروان ، وكان الأمويون في عام ٦٨هـ بمكة في موسم الحج كما جاء في تاريخ اليعقوبي .[3]

في ضوء هذه الحقائق لا يمكن لعبد الملك بن مروان أن يفكر في بناء قبة الصخرة كبديل عن الكعبة إلا بعد سنة ٦٨هـ ، وتشير المراجع

---

(٢) - تاريخ اليعقوبي ٨/٣.

(١) انظر الزهري / ابن عساكر ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٤٢. و الإمام الزهري وأثره في السنة / الضاري ٢٥.

(٢) انظر : مقدمة " الزهري لابن عساكر " شكر الله ١٥ وما بعدها ، والإمام الزهري وأثره في السنة / الضاري ٤٤١.

(٣) تاريخ اليعقوبي ١٥/٣.

فعلا بأن البناء بدأ من عام ٦٩هـ ولعل هذا الوقت مناسب لاستشهاده بحديث الزهري ، وكان الزهري في ذلك الوقت ما بين عشر وثماني عشرة من عمره ، فليس من المعقول والمقبول أن يصبح طفل أو شاب في هذا العمر مشهورا في الأوساط العلمية في بيئة غير بيئته ، وموطن غير موطنه حيث تخضع له القلوب ليتمكن من إلغاء فريضة الحج المبينة في القرآن والأحاديث النبوية عشرات المرات ، ثم كيف يسكت عدد من الصحابة وكبار التابعين في الشام وغيرها على هذا التزوير ؟ (١)

٢- إن اليعقوبي نفسه يذكر أن الحج أصبح في يد الأمويين من عام ٧٢ هـ وما بعده ، وذهب عبد الملك بنفسه للحج في عام ٧٥هـ.(٢) وعمارة قبة الصخرة لم تكتمل إلا في عام ٧٢ هجرية وفي هذا العام وما بعده كانت مكة – حسبما ذكره اليعقوبي – في يد الأمويين، لذلك لم يكن الأمويون بحاجة إلى إيجاد بديل للحج ، ولا داعي للطواف حول الصخرة، كما لم يكن الأمويون مغفلين ليمنحوا أعداءهم سلاحا يستخدم ضدهم ، وهو أنهم غيروا حج بيت الله الحرام إلى زيارة الصخرة بالقدس .(٣)

---

(١) انظر : السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي / السباعي ٣٢٤. ونظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي ١٣٣ وما بعدها ، ودراسات في الحديث النبوي ، ومقدمة كتاب " تمييز لمسلم " الأعظمي ٨٣ وما بعدها .

(٢) انظر : تاريخ اليعقوبي ٢٦/٣.

(٣) انظر : دراسات في الحديث النبوي / الاعظمي ٤٥٨/٢.

وبهذا يتضح أن الرواية الواردة في تاريخ اليعقوبي التي اعتمد عليها "جولد تسيهر" في اتهام الزهري بوضع حديث (لا تشد الرحال...) في خدمة السياسة الأموية مردودة ومرفوضة لما سبق من الحقائق .

٣- الحديث الوارد عن الزهري حول مكانة ومنزلة مسجد بيت المقدس لا يشير من قريب ولا من بعيد إلى إيجاد بديل للحج ، أو تقديس الصخرة ، بل كل ما هناك أن هذا الحديث يبين مكانة المسجد الأقصى الذي كان قبلة المسلمين الأولى ، ومسرى رسولهم كما جاء ذلك في القرآن الكريم .

٤- الطرق التي جاء عنها حديث (لا تشد الرحال ...) بلغت تسعة عشر طريقا كان واحد منها فقط للزهري . إذن فبأي منطق ينسب وضع هذا الحديث إليه دون غيره. وقد روته الكتب الستة كلها وبطرق مختلفة ؟ .[1]

٥- ذكر الطبري وابن عساكر وابن الأثير وابن خلدون وغيرهم، أن باني قبة الصخرة هو الوليد بن عبد الملك، وليس عبد الملك، فلو كان عبد الملك بانيها لذكروا ذلك ولتوافرت الأنباء على هذا النقل . لكن كل ما جاء عن بناء عبد الملك لقبة الصخرة لا

---

(١) انظر : السنة ومكانها / السباعي ٣٢٤، ومقدمة كتاب التمييز لمسلم / الاعظمي ٨٥ وما بعدها . ومجلة الإيمان المغربية / العدد التاسع ١٩٦٧/ ١٧٣ .

يتجاوز عن رواية جاءت في كتاب الحيوان للدميري نقلا عن ابن خلكان : أن عبد الملك هو الذي بنى القبة وعبارته هكذا " بناها عبد الملك وكان الناس يقفون عندها يوم عرفة " فرغم ما في هذه الرواية من ضعف فعلى فرض صحتها إنها لا تفيد أن البناء كان للحج بدلا من الكعبة حيث لم يرد فيها ذكر الحج .[1]

٦- إن نص الحادثة بيِّن البطلان كما ساقه "جولد تسيهر" لأن بناء شيء ليحج الناس إليه كفر ، فكيف يقدم عبد الملك عليه؟ على أن خصومه السياسيين الذين طعنوا فيه في أشياء كثيرة لم يكن من بين مطاعنهم هذا. ولو كان الأمر ثابتا لجعلوه في أول ما يشهرون به عليه.[2]

٧- إن نصوص التاريخ قاطعة بأن الزهري في عهد ابن الزبير لم يكن يعرف عبد الملك ولا رآه إلا بعد مقتل ابن الزبير ببضع سنوات أي حوالي سنة ثمانين أو اثنتين وثمانين فكيف يصح القول : إن عبد الملك طلب من الزهري وضع حديث بيت المقدس ليحج الناس إلى قبة الصخرة في عهد ابن الزبير .[3]

٨- إن هذا الحديث رواه الزهري عن سعيد بن المسيب ، وما

---

(١) انظر : السنة ومكانتها ، السباعي ٣٢٣ ، ومجلة الإيمان المغربية / العدد التاسع ١٩٦٧ / الهامش ١٧٢.

(٢) انظر : السنة ومكانتها / السباعي ٣٢٤ .

(٣) المصدر السابق ٣٢٤.

كان ليسكت سعيد عن الزهري لو أنه وضع هذا الحديث على لسانه لإرضاء الأمويين ، وهو الذي أوذي من قبلهم وقد توفي سعيد سنة ٩٤هـ بعد مقتل ابن الزبير بعشرين سنة فكيف سكت سعيد عن هذا وهو الذي وقف في وجه عبد الملك في أخذ المبايعة لولديه مستدلا بالحديث الذي ينهى عن البيعتين ؟ وهو الذي لم يكن ليبالي في الله لومة لائم ، أو يخشى أحدا سواه .(١)

٩- وعلى فرض صحة أن الزهري هو الذي وضع هذا الحديث في خدمة السياسة الأموية فكيف يسكت عنه رجال الجرح والتعديل من المحدثين الذين كانوا يتتبعون الرواة بمنتهى الدقة و التثبت من حالهم، ومدى أهليتهم وصلاحيتهم للرواية ؟ فقد كانوا يرفضون قبول الرواية من أي راو عرف بالكذب على العامة فضلا عن الكذب على رسول الله ﷺ ، الذي الكذب عليه ليس كالكذب على أحد غيره. إذن فلو صدر من الزهري مثل هذا العمل لأسقط من بين من تقبل منهم الرواية وهذا ما لم يحصل في حقه ، بل أثنى عليه كل المحدثين خيرا وعرفوه مثالا في الصدق والأمانة والورع والتقوى و العلم . قال عمرو بن دينار: ما رأيت أحدا آمن في الحديث من ابن شهاب.(٢)

وقال يحيى بن سعيد: ما بقي عند أحد من العلم ما بقي عند

---

(١) انظر : الصدر السابق ٣٢٥ ، ونظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي ١٣٤.

(٢) الزهري : ابن عساكر ٩٥.

الزهري.[٣] وقال عمر بن عبد العزيز : عليكم بابن شهاب هذا ، فإنكم لا تلقون أحدا أعلم بالسنة الماضية منه .[٤]

وقال مالك بن أنس : أدركت مشايخ بالمدينة أبناء سبعين وثمانين لا يؤخذ عنهم ، ويقدم ابن شهاب ، وهو دونهم في السن فيزدحم الناس عليه.[١]

وقال سفيان بن عيينة: لم يكن أحد في الناس أعلم بالسنة من الزهري.[٢]

وقال مكحول الدمشقي: ما أعلم أحدا أعلم بسنة ماضية من الزهري.[٣]

وعلى الرغم من أن الزهري كان مدينا لبني أمية إلا أنه لم يكن مجاريا لهم، ولا متساهلا معهم في أمور الدين بل كان صداعا بالحق ، ناصحا أمينا ، ومما يدل على هذا أن الوليد بن عبد الملك أخبر الزهري يوما بأن أهل الشام يحدثونه " إن الله إذا استرعى عبدا رعيته ، كتب له الحسنات ، ولم يكتب له السيئات " فأجاب الزهري بأن هذا باطل يا أمير المؤمنين ، واستدل له بالقرآن الكريم على أن الأمير لا يختلف عن غيره من الناس في كتابة الحسنات له والسيئات عليه .[٤]

---

(٣) المصدر السابق ١١٠.

(٤) المصدر السابق ١١٠.

(١) المصدر السابق ١٢٥.

(٢) المصدر السابق ١١٨.

(٣) معرفة علوم الحديث / الحاكم ٦٣.

(٤) انظر : العقد الفريد ، ابن عبد ربه ١/٣٤.

وبذلك وضع الزهري الوليد بن عبد الملك على الطريق الصحيح وأزال ما يدعوه إلى الاستكبار والانحراف عن الطريق المستقيم .

فاتصال الزهري بالأمويين كان اتصالا شريفا ونزيها ، فقد كان يدخل عليهم ناصحا أمينا مرشدا حكيما لا يحيد عن الحق قيد أنملة ، وليس أدل على ذلك من موقفه من هشام بن عبد الملك في جداله في خبر "الإفك" وإصراره على أن المقصود بالذي تولى كبره هو عبد الله بن أبي بن سلول ، وليس عليا . (١)

وكذلك نصيحته لهشام بن عبد الملك في مسألة من أهم المسائل العامة وهي : إشارته عليه بضرورة عزل ولي عهده الوليد بن يزيد لما عرف عنه من اللهو و المجون ، مما يدل على مدى ورعه وتمسكه بالدين وصراحته في صدحه بالحق . (٢)

فبعد كل هذه الحقائق التاريخية الواردة في أوثق المصادر نرى " جولد تسيهر " يضربها بعرض الحائط ، ثم يأتي إلى أضعف المراجع مثل تاريخ اليعقوبي ، وكتاب الحيوان للدميري ليقتبس منها ما يخدم التشكيك بأمانة ودين وإخلاص وتقوى أكبر إمام من أئمة الحديث ، الذي يعود إليه الفضل بأنه أول تابعي قام بتدوين الحديث تدوينا عاما . وبذلك يخرج "جولد تسيهر" كعادته من اتباع المنهجية العلمية السليمة في دراسته للإمام الزهري، إذ الميدان المناسب لمثل هذه الدراسة هو كتب الحديث وكتب الرجال والجرح والتعديل ، فعلماء الحديث وخاصة علماء الجرح والتعديل

---

(١) انظر : السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي / السباعي ٣٢١.

(٢) انظر : الإمام الزهري وأثره في السنة / الضاري ٤٤٥.

منهم هم الذين يجب الاعتماد عليهم في إصدار الأحكام على من هو متهم بالكذب، ومن هو مشهور ومشهود له بالصدق والأمانة والتقوى، لأنهم اتبعوا من الأساليب أدقها في التثبت من الرواة بدراسة أحوالهم ، والكشف عن مثالبهم ، وبالتالي من هو مقبول الرواية ، ومن هو مرفوضها ؟.

والإمام الزهري عند هؤلاء العلماء جميعا نموذج للأمانة و الصدق و الورع والعلم، فلم يوجه إليه أحدهم إصبع الاتهام ، و لم يشك في افتقاده الشروط المطلوبة في الراوي العدل ، بل كان أنبل وأشرف وارفع من أن تساق في حقه التهم الباطلة .

٣. غاستون ويت ومتن الحديث

أورد هذا المستشرق رأي "جولد تسيهر" السابق وأيده [١] وتعرض لنقد الحديث قائلا : قد درس رجال الحديث السنة بإتقان إلا أن تلك الدراسة كانت موجهة إلى " السند " ومعرفة الرجال ، والتقائهم وسماع بعضهم من بعض ... ثم يقول : لقد نقل لنا الرواة حديث الرسول مشافهة ثم جمعه الحفاظ ودونوه ، إلا أن هؤلاء لم ينقدوا المتن ولذلك لسنا متأكدين من أن الحديث وصلنا كما هو عن رسول الله ﷺ من غير أن يضيف عليه الرواة شيئا عن حسن النية في أثناء روايتهم ، ومن الطبيعي أن يكونوا قد زادوا شيئا عليه في أثناء روايتهم، لأنه كان بالمشافهة ، ومهما كان هذا الرأي صحيحا فإن المسلمين يقبلون الحديث على أنه كلام رسول

---

(١) انظر السنة قبل التدوين / عجاج ٢٥٤ نقلا عن

Histoire Generale des Religions, Islam, P.366.

ا الله ﷺ.[٢]

بطلان ما ادعاه " غاستون " من اهتمام العلماء بالسند دون المتن واضح ، إذا ما راجعنا مؤلفاتهم التي يتعرضون فيها لنقد الحديث بشطريه السند والمتن ، فاهتمامهم كان بالاثنين على حد سواء ، لأن صحة الحديث و قبوله كمصدر تشريعي للمسلمين في كل القضايا متوقفة عل سلامتهما لذا فلم يكن لديهم أي تفريط في نقد الاثنين . ومما يؤيد هذه الحقيقة أنهم وضعوا علامات لوضع السند والمتن . وكانت العلامات لوضع السند أربعا بينما العلامات التي وضعوها لوضع المتن أكثر من العلامات التي وضعوها لوضع السند .[١]

وإضافة إلى ضوابط وقواعد كثيرة يستعان بها لنقد المتن وقد سبق ذكرها في الرد على كايتاني . أما ما ذكره " غاستون " من حصول إضافة في المرويات بحسن النية من قبل الرواة فهو باطل مردود أيضا ، لأن المحدثين النقاد بما لهم من دقة ملاحظة ، وبما اكتسبوه من الخبرة في كل ما يتعلق بالحديث ، وما تعودوا عليه ، وتذوقوه من أسلوب حديث رسول الله ﷺ لم يفت عليهم أمر مثل هذه الإضافات ، لقد شخصوها وبينوا أية زيادة لم تكن من أصل المتن ووضعوا اسما خاصا للحديث الذي يشتمل على هذه الإضافات سواء كانت في المتن أو في السند يعرف بـ " المدرج " وهو ما أدرج فيه ما ليس منه .

---

(٢) المصدر السابق ٢٥٤ –٢٥٥ نقلا عن : المصدر السابق P. 365.

(١) انظر : السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي / السباعي ٩٥ وما بعدها .

٤ . "فنسنك" ومتن الحديث

يقول "فنسنك" [٢] : لقد تطورت النظريات بعد وفاة النبي ﷺ بعدة قرون وهذا التطور منح للقادة الروحيين فرصة لبيان روح الإسلام في الأحاديث ، من أهمها على الإطلاق حديث " العقيدة والشهادة " وبنى الإسلام على خمس .[١] أما الدليل على وضع هذين الحديثين – في نظر فنسنك – بعد وفاة النبي ﷺ بعدة عقود على يد الصحابة فهو كما يلي :

لم يكن لدى النبي ﷺ أية صيغة يجب الإتيان بها لمن يدخل في كنف الإسلام ، وعندما التقى المسلمون بالمسيحيين في الشام ، ووجدوا عند النصارى كلمة شعروا بحاجة إلى شيء يماثلها ، فاستخرجوا روح الإسلام في شكل هذين الحديثين . وبما أن هذا الحديث يشتمل على الشهادتين لذلك لا يمكن أن يقبل أن هذا الحديث صادر من النبي ﷺ ، ويعرف فنسنك جيدا أن الشهادتين جزء من التشهد الذي يقرأ في نهاية كل ركعتين في الصلاة وكان من المفروض أن يعدل نظريته بعد اطلاعه على هذه الحقيقة ، إلا أنه عدل الصلاة نفسها مدعيا أن الصلاة قد وصلت إلى شكلها

---

(٢) فنسنك winsink (١٨٨٢-١٩٣٩) مستشرق هولندي حصل على الدكتوراه في رسالة بعنوان محمد و اليهود في القرآن من آثاره المعجم المفهرس بحسب الألفاظ وبالتركيب الهجائي للأحاديث الواردة في الكتب السنة الصحاح وفي مسند الدارمي وفي مسند أحمد بن حنبل وفي موطأ مالك بالتعاون مع ثمانية وثلاثين باحثا . و(العقيدة الإسلامية نشأتها وتطورها التاريخي)، و" فكرة الغزالي " وغير ذلك . أنظر موسوعة المستشرقين / بدوي ٢٨٩ وما بعدها .

(١) انظر : دراسات في الحديث النبوي : الأعظمي ٢٨٩/٢ ومقدمة كتاب التمييز نقلا عن Winsink, A.J. The Muslim Creed. P.19. Also P. 32.

النهائي المعروف حاليا بعد وفاة النبي ﷺ .[٢]

يبدو أن "فنسنك" الذي أفنى عمره في إعداد المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ، لم يطلع خلال قيامه بإنجاز مشروعه الضخم على الأحاديث الواردة في الصلاة التي تبلغ المئات إن لم نقل الآلاف ، والتي تبين أحكام الصلاة وكل ما يتعلق بها من قراءات وحركات وأعمال ... وأن الرسول ﷺ قد علم أصحابه نظريا وعمليا كيفية أدائها بشكل كامل كما أمره به ربه . فلم يتركها ناقصة ليأتي من بعده فيكملها ، ولو وقع شيء من هذا القبيل لتواترت الأخبار على نقله ، خاصة وأن هذا الأمر يتعلق بأهم أركان الإسلام، وهذا ما لم يحصل فلزم عدم إكمال الصلاة بعد وفاة النبي ﷺ ، وإضافة لما سبق فالأحاديث الواردة عن الشهادتين كثيرة وانهما كانتا أول ما ينطق به من يروم الدخول في الإسلام . وهما الشعار الذي كان يميز بين المسلمين وبين غيرهم منذ انبثاق الدعوة الإسلامية في عهد الرسول ﷺ . وأيضا هما الكلمة التي طالب الرسول ﷺ بها عمه أبا طالب عند حضور وفاته ولم يوافق عليها. وكذلك فإن الصلاة في الإسلام جماعية ، وكان المسلمون يصلونها جماعة كما هو واضح في الآيات القرآنية نفسها ، وفي السنة الأولى أو الثانية وجد الآذان . إذا ثبت هذا فكل ما كتبه "فنسنك" من التدقيقات و التحقيقات يصبح كلاما فارغا هراء إلا إذا كان فنسنك يفكر في إدخال الآذان في وقت متأخر أيضا بعد الاقتباس من نصارى

(٢) انظر : دراسات في الحديث النبوي / الأعظمي ٤٦١/٢ ، ومقدمة كتاب التمييز ٨٧ نقلا عن المصدر السابق .

البيزنطية.[1]

أما حديث بني الإسلام على خمس فهو حديث صحيح لا غبار عليه، وقد وردت أركان الإسلام الواردة فيه عشرات المرات في عشرات الآيات من القرآن ، وأن ما جاء فيه كان سنة عملية مطبقة في كافة البلاد الإسلامية .

نقد الأحاديث و" Formcritictism نقد الشكل "

يقول الدكتور الأعظمي : قد قام بعد الغربيين بنقد كتبهم المقدسة وفق منهج يعرف بـ " Formcritictism نقد الشكل " ، وادعى بعضهم استعمال ذلك المنهج في نقد الأحاديث النبوية ، منهم وليم موير وروبسون.[1]

وفي الواقع أن هناك فرقا كبيرا بين الأحاديث النبوية وبين تلك الكتب فالحديث النبوي عبارة عن قول أو فعل أو تقرير للنبي ﷺ وقد وصل إلينا عن طريق أشخاص معروفين وعلى العموم موثوقين أيضا ، أما الكتب المقدسة وخاصة العهد الجديد فطبيعتها تختلف تماما عن طبيعة الأحاديث من حيث طريق وصولها إلى المتأخرين ، إذ هناك جهل بمعرفة مؤلفي تلك الكتب ، إضافة إلى جهل بمعرفة سيرتهم ، ولذا لا يجوز بأي حال عقد مقارنة بين الأحاديث النبوية وبين تلك الكتب لإجراء النقد

---

(١) انظر : دراسات في الحديث النبوي ٢/٤٦١ ، ومقدمة التمييز ٩٧ وما بعدها .

(١) انظر مقدمة التمييز ٩٧ .

المستعمل مع تلك الكتب على الأحاديث النبوية . وبذلك يظهر عدم صلاحية هذا المنهج في ميدان نقد الأحاديث النبوية وأن أية نتائج يتوصل إليها عن طريق ذلك النقد لا تكون حقيقة تعبر عن واقع حال الأحاديث النبوية.

٥. "جوزيف شاخت" ومتن الحديث

قال شاخت : ومن المهم أن نلاحظ أنهم — أي المحدثين — أخفوا نقدهم لمادة الحديث وراء نقدهم للإسناد نفسه . [(١)]

يردد شاخت ما سبق أن ردده كايتاني في عدم توجه المحدثين في نقدهم للحديث إلى المتن بل الاقتصار فيه على نقد السند فقط ، وهو ادعاء باطل لا يستند إلى أي دليل بعيد عن حقيقة الأمر . وقد مرت بنا مناقشة هذا الادعاء وذكرنا ما فيه الكفاية على دحضه حينما ناقشنا فيما مر رأي

المغازي ، أثنى عليه الأئمة الأعلام . غير أنه في الوقت الحاضر لا يعرف شيء عنه إلا الاقتباسات التي وردت في بطون الكتب كتاريخ الطبري ، والدر في المغازي ، والسير لابن عبد البر وغيرها ... وقد وجد مخطوط في برلين اشتمل على بضعة عشر حديثا منتخبة من مختلف أجزاء كتاب المغازي لعلها من انتخاب يوسف بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة المتوفى سنة ٧٨٩هـ ونشرها إدوار سخا ومع ترجمتها بالألمانية والتعليقات عليها. وبعد نشر هذا المخطوط بنصف قرن كتب جوزيف شاخت مقالة

(١) دائرة المعارف الإسلامية / الترجمة العربية مادة ، الأصول) المجلد الثاني ٢٢٩.

على كتـاب المغـازي لموسـى بـن عقبـة وانتقـد فيهـا الأحـاديث الـواردة في المنتخب.[٢]

يقول شاخت:

إنه نادى بالعودة إلى النقد العميق في دراسة الأحاديث وإنه وصل إلى النتيجة التالية:

إن جزءا هاما من سيرة النبـي ﷺ عـن الفـترة المدنيـة ، كمـا ظهـر في كتابات النصف الثاني من القرن الثاني الهجري ، يرجـع في أصلـه إلى عهـد قريب جدا من الكتابة ، ولذلك ليس له أية قيمة تاريخية ، إذ بعد مضي قرن ونصف لوفاة النبي ﷺ تقريبا ، ما بقي في ذاكرة الجماعة إلا تصـور غـامض مبهم عن نبيهم ، بالرغم من هذا بذلت الجهود لسـد النواقـص ، وأضيفـت الرتوش والألوان ، ورتبت المواد ترتيبا منهجيا ، وصيغت بشكل الأحـاديث مع إضافة الأسانيد ، وكان ذلك كله في القـرن الثـاني الهجـري .[١] إن مـا ذكره شاخت في النتيجة التي توصل إليها بعد الدراسة بخصـوص الأحـاديث التي تناولت السيرة أمر متوقع منه ، ويحلو له رفض صحـة أحـاديث السـيرة كما سبق ورفض صحة الأحاديث الفقهية حينما قال : من الصعوبة اعتبـار حديث ما من الأحاديث الفقهية صحيح النسبة إلى النبي ﷺ.[٢]

---

(٢) انظر : دراسات في الحديث النبوي ٤٦٢/٢ ، ومقدمة (التمييز)٨٨.

(١) انظر : مقدمة كتاب (التمييز) ٨٩ ، ودراسات في الحديث النبوي ٤٦٢/٢نقلا عن
Schasht , J. On Musab . Ugba's kitab al Maghzi , Acta . orientalia XXI 1953, PP.288 –300.

(٢) انظر Intoduction to Islamic law ,P.34.

إن هذه النتيجة الخاطئة التي توصل إليها شاخت جاءت نتيجة للخطأ الذي وقع فيه باتباعه منهجا غير علمي في دراسته ، وذلك أنه ينظر إلى الوقائع و الحقائق بالمنظار الخاص بالمستشرقين الذي يستعمل من قبلهم خصيصا لقلب كل الحقائق المتعلقة بالإسلام ، ورسوله ، وتاريخه ، مما يجعلهم يتوصلون إلى نتائج خاطئة بعيدة عن عالم الواقع تبعا لأسلوبهم الخاطئ في البحث. فكان لزاما على "شاخت" إن أراد البحث عن الحقيقة في دراسته ألا يستغني عن المنظار الذي يستخدمه المسلمون في نظرتهم إلى رسولهم وأن يأخذ بوجهة نظرهم في ذلك، والتي تختلف تماما عن وجهة نظر المستشرقين ، فهم لا ينظرون إلى الرسول ﷺ على أنه قد أوحي إليه من ربه ، فيرفضون رسالته وبذلك يأتي كل تخبطهم وخلطهم ، أما وجهة نظر المسلمين فمعروفة حيث إنهم ينظرون إلى الرسول ﷺ على أنه قد أوحي إليه من ربه وأن المسلمين ملزمون ومكلفون من الله تعالى باتباعه واتخاذه قدوة لهم فيما يخص الدين والدنيا . لذلك كانوا حريصين على معرفة كل شيء عنه سواء كان قولا أو فعلا أو تقريرا ، وذلك للتأسي به، ولذلك لم يفتهم شيء مما قال أو فعل أو أقر ، فادعاء شاخت أنه لم يبق إلا تصور غامض عن النبي ﷺ باطل ومردود، ولا يجد في عامل الواقع ما يسانده .

كيف ينسى المسلمون أقوال وأفعال وتقريرات من أمرهم الله باتباعه في كتابه الكريم ؟ لا والله إنهم لم ينسوها ولن ينسوها أبدا إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها . إن تعلق المسلمين برسولهم ﷺ يفوق كل تصور ، فقد أحبوه أكثر من أنفسهم وأموالهم وأولادهم . وكانوا يحفظون كل ما

جاءهم عنه في الصدور و الكتب ، ويعضون عليه بالنواجذ .

وقد شهد شاهد من زمرة "شاخت" على هذه الحقيقة وهو المستشرق "جب" حيث قال : لن يكون من الغلو أن نبالغ في تبيان قوة ونتائج الموقف الإسلامي حيال محمد ﷺ فاحترام الرسول وإكباره عاطفة طبيعية لا مناص منها ، سواء ذلك إبان حياته أو بعد وفاته . بيد أن ثمة ما يفوق الاحترام والإكبار ، إذ أن صلات الإعجاب والمحبة الشخصية التي تحلى بها الصحابة قد تجاوبت أصداءها خلال القرون بفضل الوسائل التي ابتدعتها الأمة حتى تبعثها حية طرية متجددة في كل جيل ، ومن أقدم هذه الوسائل العناية بالحديث .(١)

بعد كل هذه الحقائق يقول شاخت: لم يبق إلا تصور غامض مبهم عن الرسول ﷺ فأي تصور غامض بقي عن النبي ﷺ ؟ وقد روي وسجل عنه كل شيء صغيرا كان أم كبيرا يخص الدنيا والآخرة بكل اهتمام ومنتهى التثبت، لأنه حديث رسول الله ﷺ يجب على المسلمين اتباعه بمنتهى الطاعة والانقياد.

وقد كان الذين ينقلون هذا التراث في كل العصور علماء أتقياء لم يدفعهم إلى عملهم مكسب مادي أو مطمع دنيوي إلا الخشية من الله سبحانه ، وطمعوا في الفوز برضاه يوم القيامة ، فكانوا بعيدين بعد الأرض عن السماء من استجازة الكذب و الافتراء على أحد فضلا على رسول الله

---

(١) بنية الفكر الديني في الإسلامي / جب ٩٢.

ﷺ القائل: " من كذب علي متعمدا فليتبوء مقعده من النار".[٢]

فكانوا في كل العصور يرون أحاديث رسول الله دينا يجب الحيطة والتثبت في الأخذ بها .[١]

وفيما يلي بعض الأحاديث الواردة في المخطوط و المنتخب من كتاب المغازي لموسى بن عقبة التي نقدها شاخت بناء على متونها : -

١- قال ابن شهاب ثنا أنس بن مالك أن رجالا من الأنصار استأذنوا رسول الله ﷺ فقالوا : ائذن لنا يا رسول الله ، فلنترك لابن أختنا عباس فداءه ، فقال :" لا و الله لا تذروا درهما".[٢]

تحدث شاخت عن هذا الحديث زاعما أنه موضوع وقال : يحاول هذا الحديث تلطيف الجو لمصلحة الأسرة الحاكمة – العباسيين– بقصة أسر جدهم الأعلى الذي يحارب ضد النبي و الذي أسره المسلمون فكان عليه أن يفدي .[٣]

لم يرد في هذا الحديث الذي زعم شاخت أنه وضع في عهد العباسيين لمصلحتهم ما يدل على أنه ثناء أو مدح لجدهم الأعلى الذي وقع أسيرا في أيدي المسلمين حتى يمكن لشاخت أن يقول : إنه وضع لهدف التقرب إلى العائلة المالكة . فليس في الحديث المذكور أي تلطيف

---

(٢) صحيح البخاري بشرح ابن حجر ٢١٠/١، وصحيح مسلم ١٠/١.

(١) انظر كتاب الجرح والتعديل ١٥/٢ ، وكتاب المجروحين ١٦/١.

(٢) مقدمة التمييز الأعظمي ٨٩..

(٣) انظر : المصدر السابق ٩٠

للجو. وكل ما يدل عليه الحديث هو أن الأنصار قدموا طلبا إلى رسول الله ﷺ يلتمسون إعفاء عباس ، مما استوجب عليه من فدية . فالحديث أقرب إلى الانتقاص من شأن عباس منه إلى الإشادة بمكانته في ذلك الوقت ، قال أحد الباحثين : لو كان الحديث موضوعا لمصلحتهم كما زعم شاخت فلم لم يقلب الحادث رأسا على عقب ؟ ولم لم يفكر العباسيون في تبييض صحيفة جدهم ، وعلى الأقل حذف الكلمة التي توحي باضطراره إلى دفع الفدية وهي " والله لا تذروا درهما " ؟ .[1]

وبذلك يتضح أن نقد شاخت للحديث المذكور لا يستند إلى أي دليل عقلي ومنطقي وإنما جاء على أساس من الوهم و الخيال اللذين لا يغنيان من الحق والواقع شيئا .

٢- قال موسى بن عقبة : قال سالم بن عبد الله : قال عبد الله بن عمر : ما كان رسول الله ﷺ يستثني فاطمة رضي الله عنها .

يدعى شاخت أن هذا الحديث ينكر الامتيازات لسلالة النبي في القانون الجزائي – قانون العقوبات – لذا يعتبر هذا الحديث ضد العلويين .[2]

هكذا نرى أن شاخت يستدل بعدم إعطاء الحديث امتيازات لسلالة النبي ﷺ في القانون الجنائي على أنه موضوع ضد العلويين . أي منطق هذا؟! وأي استنتاج؟! الحديث لا يمنح امتيازات إذن فهو موضوع ضد فئة

---

(١) انظر المصدر السابق ٩٢.

(٢) المصدر السابق ٩١.

معينة !.

وهل في الإسلام امتيازات لأحد على أساس القرب من الرسول ﷺ؟ أليس الرسول هو القائل :" و الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها " ؟ [1] يبدو أن شاخت إما جاهل أو متجاهل حقيقة الأمر في الإسلام، وهي أن العقوبات فيه تسري أحكامها على من يرتكب الجريمة و المخالفة أيا كان بغض النظر عن العرق و الأصل والمركز الاجتماعي و الاعتبارات الأخرى . وليس أدل على ذلك من قصة المرأة التي سرقت ، والتي حاول البعض أن يغض الرسول ﷺ النظر عنها فيما ارتكبت من جوانبه على من التمس ذلك منه قطع السبيل أمام أي إنسان يحاول التستر على جريمته بعائلته أو عشيرته أو مركزه .. من أن ينال العقوبة اللازمة ، فالرسول ﷺ لم يمنح لنفسه مثل هذا الامتياز في القانون الجنائي ، وليس أدل على ذلك من تقديمه نفسه للقصاص .[2] .

إضافة إلى ما سبق لم يرد في الحديث المذكور ذكر لقوانين العقوبات حتى يربط شاخت بين الحديث وبينها . وكل ما في الحديث هو أنه ورد اعتراض من قبل بعض الناس على إمارة أسامة . فجاء قول الرسول ﷺ : " أسامة أحب الناس إلي " ردا على ذلك الاعتراض . وأضاف إليه ابن عمر قوله : لم يستثن فاطمة ولا غيرها ، فالحديث غير وارد في معرض ذكر

---

(١) صحيح مسلم ١١٤/٥ ، والفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد ٦٢/١٦ .

(٢) انظر : مجمع الزوائد ومنبع الفوائد / الهيثمي ٢٧/٩ وما بعدها ، والمطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية / العسقلاني ٧/٤ وما بعدها .

قوانين العقوبات كما زعم شاخت في ربطه بها . يقول أحد الباحثين : لقد روى الطيالسي هذا الجزء من الحديث عن طريق حماد عن موسى بن عقبة، وفيه كان رسول الله ﷺ :" أسامة أحب الناس إلي و لم يستثن فاطمة ولا غيرها" ، وكذلك يوجد هذا الحديث بشطريه في مصادر أخرى.[1] بذلك يتضح تهافت استدلال شاخت على وضع هذا الحديث ضد العلويين في وقت متأخر .

٢- قال موسى بن عقبة حدثني عبد الله بن الفضل أنه سمع أنس بن مالك يقول : حزنت على من أصيب بالحرة من قومي ، فكتب إلي زيد بن أرقم – وبلغه شدة حزني – يذكر: أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: اللهم اغفر للأنصار ولأبناء الأنصار، ونسأل الفضل في أبناء الأنصار " .[2]

ادعى شاخت أن هذا الحديث موجه ضد العلويين لأنه يمدح الأنصار الذين كانوا يقفون في صف العباسيين . أي استنتاج هذا ؟! الحديث يرد في مدح قوم يحكم عليه بالوضع في وقت متأخر ضد قوم آخرين. إن ما يدحض هذا الزعم: أنه قد ورد في كتب الشيعة الذين لم يروا فيه ما يمس العلويين من قريب أو بعيد .[3]

وكل ما في هذا الحديث هو أن الرسول ﷺ يدعوا للأنصار الذين هم أهل للدعاء لهم والثناء عليهم ، فهم الذين آووه في أصعب

---

(١) مقدمة (التمييز) الأعظمي ٩٥.

(٢) المصدر السابق ٩٠.

(٣) انظر : المصدر السابق نفس الصفحة .

الظروف التي مضت عليه ، ينصرونه ، ويؤازرونـه، وينشـرون دعوتـه ، مضحين بأرواحهم وأموالهم في سبيلها. أليس هؤلاء أهل للمدح والثنـاء عليهم والدعاء لهم ؟ القرآن الكريم نفسه يثني عليهـم ويشـيد بمواقفهـم اتجاه الرسول ﷺ ودعوته . إضافة إلى الأحاديث الكثيرة التي وردت عن الرسول ﷺ في بيان مكانة الأنصار الرفيعة في الإسلام .

لا أدري كيف اسـتجاز شـاخت لنفسـه القـول : بـأن محتويـات المخطوط من الأحاديث قد وضعت في منتصف القرن الثاني الهجري ، وان للعباسـيين الأثـر في وضعهـا . وأن هـذه الأحـاديث موجهـة ضـد العلويين. في حين لا نرى فيها أية إشارة ولو من بعيد إلى تلك المزاعم؟

يبدو أن تلك المزاعم لم تأت إلا من نسج خيـال خصـب بالتـأملات اللاواقعية، ومجبول على إصدار الأحكام مجازفة دون استناد ، على أي دليـل مقبول في ميدان البحث .

من ذلك قوله : من الصعوبة بمكان أن نقبل أن موسى بن عقبة كـان مؤلفا لهـذا الكتـاب – أي كتـاب المغـازي – لأنـه مـات في بدايـة الدولـة العباسية . [1] يعني أن الأحاديث الواردة فيه منتحلة نسبت إليـه ، و الدليـل على ذلك أنها جاءت تخدم مصلحة العباسيين وسياستهم ضد خصوهم مـن العلويين ، فلابد أنها وضعت في عهدهم .

إن إصدار الأحكام بشكل اعتباطي ضد الحقائق والوقائع في الإسـلام

---

(١) المصدر السابق ٩٠.

يكاد يكون قاسما مشتركا لكل دراسات المستشرقين في بحوثهم عن الإسلام في كل النواحي وفي مختلف المسائل والقضايا ، فرفض الخبر مادام فيه ما يوحي بعظمة الإسلام ، ودوره المتميز في بناء الحضارة ، ورقي الإنسان وأنه دين اختاره الله للناس جميعا ، رفض مثل هذا الخبر ظاهرة عامة في كل بحوث المستشرقين ، وإن ورد في أوثق المراجع و المصادر ، والأمثلة على ذلك كثيرة منها الأخبار الصحيحة الواردة في مصادر معتمدة حول رسائل الرسول ﷺ إلى الملوك و الرؤساء خارج الجزيرة العربية المتضمنة دعوتهم فيها إلى الإسلام . فقد جاءت روايات البعوث الخارجية في صحيحي البخاري ومسلم إلى كسرى وقيصر وغيرهما .(١) وفي غير الصحيحين من المصادر المعتمدة . (٢) كما لم يشك المؤرخون المسلمون كابن هشام والطبري واليعقوبي فيها . (٣)

ويعتقد الكثير من العلماء أن الوثيقة التي اكتشفها " ميسوبرتملي " هي كتاب رسول الله ﷺ الأصلي إلى المقوقس . (٤)

فعلى الرغم من ورود الأخبار المتعلقة لوفود النبي ﷺ إلى الملوك والأمراء خارج الجزيرة العربية في مصادر موثوقة ومعتبرة ، ينكر المستشرقون صحتها ويقولون : إنه ما من وثيقة ظهرت حتى اليوم ، وأنها

---

(١) صحيح البخاري بشرح ابن حجر ١٢٦/٨ ، وصحيح مسلم ١٦٣/٥ ، ١٦٦.

(٢) انظر الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد ١٩٨/٢١ -١٩٩ ، ١٥٧/٢٢ ، ١٥٩.وسيرة ابن هشام ٢٧٩/٤، والطبقات / ابن سعد ٢٥٨/١ ، ٢٥٩،٢٦٠.

(٣) انظر تاريخ الإسلام السياسي / الدكتور حسن إبراهيم ١٥٧/١.

(٤) انظر الشرع الدولي في عهد الرسول: الدكتور عبد الوهاب كلزيه١٠٥.

رسالة النبي ﷺ إلى المقوقس أو كسرى أو قيصر – ثم إنهم يشككون بمعقولية الحادثة وإمكانيتها – فليس من المعقول أن ينظر النبي إلى التوسع الخارجي وهو بعد لم يستول حتى على مكة .(٥)

يفهم من كلامهم السابق ما يلي :

١– عدم ظهور مثل هذه الوثائق حتى اليوم .

٢– عدم معقولية الحادثة لأن الرسول ﷺ لم يتمكن من فتح مكة بعد فكيف يواجه بدعوته أعظم إمبراطوريتين في تلك الحقبة هما الإمبراطورية الفارسية و الإمبراطورية الرومانية ؟!.

أما فيما يتعلق بالنقطة الأولى وهي عدم ظهور مثل هذه الوثائق حتى اليوم فلا يلزم من عدم شهودها عدم وجودها ، بل الأمر على عكس ما يزعمون فقد وردت مضامينها ونصوصها في أفضل مصادر التاريخ الأولية عن حياة الرسول ﷺ مثل صحيح البخاري حيث ورد فيه ما كتبه الرسول إلى كسرى وقيصر ، من دعوته إياهما إلى الإسلام. كما ورد مضمون رسائله في مصادر تاريخية أخرى . إضافة إلى ما سبق ذكره من اعتقاد كثير من الباحثين أن الوثيقة المكتشفة من قبل " مسيو برتلمي " هي كتاب الرسول ﷺ إلى المقوقس .

أما فيما يتعلق بالنقطة الثانية وهي عدم معقولية الحادثة حسب وجهة نظر المستشرقين بناء على أن الرسول ﷺ لم يكن ليشكل قوة يواجه بها

---

(٥) – المصدر السابق ١٠٤ نقلا عن الموسوعة الإسلامية المجلد الثالث .

الناس خارج الجزيرة العربية حيث لم يتمكن بعد من فتح مكة . فإن هذه الأسباب التي ذكروها واهية ، لا تصلح لإصدار حكمهم السابق على هذه الحادثة ، إذ المسلمون كانوا يشكلون أعظم قوة في تلك الفترة في الجزيرة العربية حيث تمكنوا من إرغام ألد أعدائهم قريش على قبول الأمر الواقع، بأن المسلمين قوة لا يمكن الإقلال من شأنهم أو الحد من نشاطهم ، والوقوف في وجه دعوتهم ، الأمر الذي دفعهم إلى الدخول معهم في معاهدة "صلح الحديبية " التي تعتبر بمثابة المقدمة الأكيدة لفتح مكة من الناحية العسكرية والسياسية . إذن فالمسلمون كانوا قوة لا يستهان بها في الجزيرة العربية قبل الفتح .

إضافة إلى أن رسالة الرسول ﷺ عامة إلى الناس كلهم دون استثناء. فكما أنه مكلف بدعوة العرب كان مكلفا أيضا بدعوة غيرهم من شعوب الأرض إلى الإسلام ، فأراد الرسول ﷺ بإرساله الرسائل إلى الملوك والأمراء أن يعلن عملياً أن هذه الدعوة لا تقتصر على أمة دون أمة أو شعب دون آخر فالحادثة معقولة وطبيعية ، ما دامت رسالته عامة شاملة. كما أن الرسول ﷺ كان مؤمناً بحتمية انتصار دعوته في النهاية مهما تكن قوة وغطرسة أعدائه ، وهذا ما تحقق فعلا خلال ربع قرن حينما انتصر المسلمون على أكبر قوتين في الأرض .

لذا فإن تخبط المستشرقين في رفض مثل هذه الحقائق يأتي من نظرتهم المادية البحتة إليها . فالأنبياء و المرسلون يستمدون قوتهم من القوة الإلهية

العظيمة التي لها الغلبة دائما ، فمواجهة الرسول ﷺ لقريش في بداية دعوته لم تكن بأقل من مواجهة الفرس والروم وغيرهما إبان دعوته إلى الإسلام، لأن الرسول ﷺ كان يحس بقوة الدعوة التي يدعو إليها ، وأنه مدعوم بقوة السماء التي لا تقهر ، فكان ﷺ لا يبالي بقوة المدعويين المادية مهما كانت طبيعة هذه القوة المادية من حيث مظاهرها وإمكانياتها من ناحية العدد و العدة . فدعوة الرسول ﷺ الملوك والأمراء إلى الإسلام كانت من أروع وأعظم الأعمال التي قام بها ﷺ ، وأنها كانت إيذانا للمسلمين بضرورة نشر الإسلام بين كافة شعوب الأرض دون مبالاة بغطرسة وقوة الأعداء .

وهكذا يبدو لنا أن هذه الحادثة معقولة ومناسبة لطبيعة رسالة الرسول ﷺ و القول بعدم معقوليتها جهل بطبيعة الرسالات السماوية .

هذا ويتضح لنا مما سبق في هذا الفصل من نقد المستشرقين المتون بمعزل عن منهج المحدثين، مدى الفشل الذي كان حليف نقدهم ، وأن أقوم المناهج لنقد الحديث هو منهج المحدثين الذي كان يتناول شطري الحديث سنده ومتنه على حد سواء دون الاقتصار على نقد المتون ، كما فعل المستشرقون الذي اتبعوا فيه هوى النفس دون مراعاة عقل أو منطق، ولذا لا يمكن اعتبار منهجهم في نقد الحديث منهجا علميا لأن نقدهم كان يستند على هوى النفس لا غير .

أما منهج المحدثين الذين وضعوا من العلامات والقواعد و الضوابط لكل من السند والمتن ما يميز به بين الحديث الصحيح و غيره ، فهو المنهج العلمي الرصين الذي يؤدي إلى النتائج المطلوبة في هذا المجال دون سواه .

الفصل الخامس

المستشرقون ورجال الحديث

قبل أن نتطرق إلى موقف المستشرقين من رجال الحديث، نرى من الضروري أن نتناول هنا مسألة الوضع في الحديث، وموقف رجال الحديث منها بشيء من التفصيل لما لها من علاقة بما يرد في هذا الفصل من اتهام المستشرقين علماء المسلمين بالوضع في الحديث تأييدا لمذاهبهم، أو تطويرا للقيم و المفاهيم والأفكار حينما اتصلوا بالأمم والشعوب الأخرى نتيجة الفتح والتوسع الحاصلين بعد وفاة رسول الله ﷺ.

من المعلوم أن الحديث هو المعين الثاني الذي يستقي منه المسلمون أمور الدين وأحكام التشريع بعد القرآن الكريم، لذا كان اهتمام المسلمين منذ عهد الرسول ﷺ بالحديث اهتماما منقطع النظير، امتثالا للآيات القرآنية العديدة الداعية إلى وجوب اتباعه و الانقياد له، والسير على هديه، وتنفيذا لما أمر به الرسول ﷺ في أحاديث كثيرة من التمسك به ووعيه وحفظه ونقله وتبليغه والعض عليه بالنواجذ . لذا كان التثبت والتمحيص للأحاديث منذ اللحظة الأولى لروايتها لأنها دين والدين يجب أن يحتاط له، فلا يؤخذ بدون تثبت ويقين، فالبحث كان قد بدأ في حياة النبي ﷺ ولكن في نطاق ضيق جدا، لأن الصحابة لم يشعروا بالحاجة إلى الرجوع إلى النبيﷺ لمزيد من التوكيد والتوثيق، لأنه لم يكن فيما بينهم من يكذب كما

جاء في حديث أنس بن مالك وحديث البراء بن عازب اللذين سبق ذكرهما .

ولما توفي النبي ﷺ ونهض بأمر المسلمين صاحبه وخليفته أبو بكر الصديق رضي الله عنه ازداد التحري والبحث في الروايات، والاحتياط في قبولها . وعندما جاء عمر رضي الله عنه اشتد في البحث والتدقيق أيضا، كما سار علي بن أبي طالب رضي الله عنه على نهجهما في التحري والتثبت . وتبعهم غيرهم من أعيان الصحابة في هذا، وقد اقتفى التابعون أثر الصحابة في البحث والتدقيق، فكان نتيجة ذلك أن أنشئت مدارس للنقد في المدينة والعراق بعد انتشار أحاديث رسول الله ﷺ مع الفتح الإسلامي . وحينما جاء عهد أتباع التابعين توسع النقد وانتشر، فأنشئت مدارس أخرى للنقد في مختلف الأقطار الإسلامية وأخذت رحلات طلب العلم تزداد من قبل علماء أتباع التابعين، فاستقوا معلوماتهم من مراكز علمية متعددة، لذا جاء نقدهم غير مقتصر على منطقة دون أخرى من المناطق الإسلامية فقد رافق النقد الحديث في كل مرحلة وعهد وكان يزداد ويشتد كلما حصل الابتعاد عن عهد الرسول ﷺ .

وكان أهم أسباب نشأة النقد والتحري هو الوضع على رسول الله ﷺ وعلى أصحابه من قبل ذوي الميول والأهواء المنحرفة . فالوضع إذن قد وقع في الجملة ولم ينكر أحد من علماء المسلمين وقوعه، بل كان هو الدافع الأول لاهتمام أئمة الحديث والنقد في بذل الجهد وإفناء العمر في تنقية

حديث الرسول ﷺ من كل شائبة مما ليس منه . وليس أدل على هذه الحقيقة من وجود مؤلفاتهم العديدة في حديث رسول الله ﷺ التي تميز صحيحه من ضعيفه وصدقه من كذبه . ولكن المستشرقين وأتابعهم من منحرفي المسلمين يرومون بإفاضتهم في ذكر الوضع وأن علماء المسلمين من محدثين وغيرهم لم يقوموا بما عليهم أو عجزوا عنه فاختلط الحق بالباطل و لم يبق سبيل إلى تمييزه يرومون بكل ذلك تشكيك المسلمين في دينهم وحديث نبيهم .

إن إثارة واختلاق مثل هذه الشبهات و الأباطيل لن تحجب الحقائق التاريخية الناصعة عن المسلمين الذين لم يشكوا بأمانة وإخلاص ونزاهة علمائهم خلال مختلف العهود والحقب في الحفاظ على الحديث وحمايته من الدس والافتراء بالكشف بأدق الأساليب ومختلف الطرق عن الوضاعين والكذابين .

بداية الوضع

أهم الآراء التي ذهب إليها الباحثون في تحديد بداية الوضع في الحديث هي :

١- ذهب أحمد أمين إلى أن الوضع في الحديث بدأ في حياة النبي ﷺ وكان نتيجة لذلك قوله ﷺ " من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار "[١]، يرد الدكتور السباعي على ما ذهب إليه أحمد أمين من أن الوضع بدأ

[١] انظر – فجر الإسلام / أحمد أمين ٢١١.

في حياة النبي ﷺ وأن الحديث المذكور إنما قيل لحادثة زوّر فيها على الرسول ﷺ بقوله : هذا الذي استظهره أحمد أمين لا سند له في التاريخ الثابت ولا في سبب الحديث المذكور كما جاء في الكتب المعتمدة.[1]

٢- ذهب الشيخ أبو شهبة إلى أن الوضع بدأ نتيجة للفتنة التي أودت بالخليفتين الثالث والرابع، وكانت سببا في انقسام الأمة الإسلامية شيعا وأحزابا .[2] .

٣- ذهب الدكتور أكرم العمري إلى أن الوضع بدأ في الأيام الأخيرة من خلافة عثمان أو في النصف الأخير من خلافته، ثم ازداد الوضع بعد ذلك على أثر الفتن السياسية التي وقعت بين المسلمين كموقعة الجمل وصفين والنهروان ... [3]

ومهما يكن من أمر ذلك، فالوضع قد وقع نتيجة بروز الخلافات السياسية و الفرق والأحزاب بعد وفاة الرسول ﷺ من قبل الزنادقة وأصحاب الميول والأهواء المنحرفة . إلا أن علماء المسلمين ونقاد الحديث تصدوا لعمل أولئك المارقين المنحرفين بهمة عالية وسعي متواصل، وعمل دؤوب قائم على أدق أساليب البحث العلمي، فتمكنوا من كشف الواضعين، وشخصوا الأحاديث الموضوعة، فخلصوا الحديث من كل شائبة تشوبه وبذلك بقي حديث رسول الله ﷺ كما تركه نقيا سليما .

---

[1] انظر : تفاصيل الرد في السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ١٧٨ وما بعدها .

[2] انظر الوضع في الحديث / فلاتة ١/١٨٤ وما بعدها .

[3] انظر: بحوث في تاريخ السنة المشرفة ٤ وما بعدها .

إن جهود نقاد الحديث في هذا الصدد قد بلغت درجة لم يصل إليها أي نقد قديما وحديثا، حيث وضعوا موازين لتقييم الرجال فكان علم الجرح والتعديل، واهتموا بالسند والمتن فوضعوا علامات الوضع لكل منهما كما أسلفنا، وكان كل الذين قد قاموا بتلك الأعمال أصحاب علم وورع وتقوى عاشوا بعيدين عن التكتلات السياسية فلم يدفعهم للقيام بأعمالهم السابقة إلا واجبهم الديني، وشعورهم بمسئوليتهم أمام الله ورسوله فيما لو أهملوا في أداء تلك الأعمال . فكانوا يتتبعون الوضاعين ويتصدون لهم غير آبهين بأحد ولا يخافون لومة لائم في عملهم ولا يرجون عليه ثواب أحد غير ثواب الله . والتاريخ الثابت الصحيح خير شاهد على نصاعة صحائفهم وسلامة قرائحهم .

وقد اكتسب نقاد الحديث من كثرة ممارستهم في ميدان الحديث خبرة ودقة جعلتهم عارفين درجة الحديث من الصحة والضعف و الوضع بأدنى تأمل فيه .

والأمثلة و الشواهد على ذلك كثيرة :

منها : أن هارون الرشيد أخذ زنديقا فأمر بضرب عنقه، فقال له الزنديق: لم تضرب عنقي ؟ قال : لأريح العباد منك فقال : يا أمير المؤمنين أين أنت من أربعة آلاف حديث وضعتها فيكم ؟ أحرم فيها الحلال وأحلل فيها الحرام. ما قال النبي ﷺ منها حرفا، فقال له الرشيد، أين أنت يا عدو الله من أبي إسحاق الفزاري، وعبد الله بن المبارك

ينخلانها نخلا فيخرجانها حرفا حرفا.[1]

ومنها : في سنة ٤٤٧هـ في عهد الخليفة القائم بأمر الله، أظهر بعض اليهود كتابا ادعوا أنه كتاب رسول الله ﷺ إلى أهل خيبر بإسقاط الجزية وفيه شهادة بعض الصحابة بذلك، وذكروا أن خط علي فيه وجاءوا بالكتاب إلى رئيس الرؤساء أبي القاسم علي بن الحسن وزير القائم بأمر الله، فعرض الوزير الكتاب على الخطيب البغدادي، فتأمله ثم قال هذا كذب مزور، واستدل الخطيب على ذلك بذكرهم فيه شهادة سعد بن معاذ الذي مات قبل فتح خيبر بسنتين، وذكرهم فيه شهادة معاوية الذي تأخر إسلامه سنة عن فتح مكة .[2]

موقف المحدثين من اختلاط الحديث الصحيح بغيره

للمحدثين حول اختلاط الحديث الصحيح بغيره من الأحاديث الضعيفة و الموضوعة ثلاثة احتمالات أو اختيارات في الموقف الذي يمكن أن يقفوه نحو الأحاديث التي تروى عن رسول الله ﷺ وعن أصحابه رضي الله عنهم وهي :

١- صرف النظر عن كل الأحاديث المروية دون البحث عن الصحيح أو الضعيف أو الموضوع لاختلاط هذه الأنواع وعندئذ لا مرجع للشريعة يعتمد عليه غير القرآن الكريم . وهذا المسلك غير معقول اتباعه لما

---

[1] انظر : تذكرة الحفاظ / الذهبي ٢٧٣/١ في ترجمة أبي إسحاق الفزاري، وتهذيب التهذيب / ابن حجر ٢٥٢/١ في ترجمته أيضا.

[2] انظر : معجم الأدباء م ياقوت الحموي ١٨/٤ في ترجمة الخطيب وطبقات الشافعية السبكي ٣٤/٤.

فيه من إضاعة الشريعة، لأن أحكامها لا يمكن فهمها وإن جاءت في القرآن من غير الاعتماد على الحديث .

٢- قبول كل ما يروى وينقل بحجة أن الحديث لا يستغنى عنه في فهم الكتاب وتنفيذ أحكامه وهذا المسلك أيضا غير معقول ومقبول، لأنه يؤدي إلى إدخال ما ليس من الشريعة فيها، وبالتالي إلى تشويه حقائقها، وهذا المسلك أيضا مرفوض اتباعه .

٣- تصفية الأحاديث وتنقيتها وفق مقاييس وقواعد توضع لأجل تمييز الصحيح من غيره، حتى يؤخذ بالأول ويعمل به، ويترك غيره، وهذا المسلك هو المعقول المقبول الذي اتبعه العلماء الذين وضعوا لهذا الغرض علم (تاريخ الرواة) وعلم (مصطلح الحديث) .

إن طريق علماء الإسلام في تمحيص الروايات التاريخية هي طريقة محكمة تتسم بمنتهى الدقة و التثبت، وتبعث على الاطمئنان، وإن طريقتهم لجديرة بالسير عليها في البحث والتحقيق التاريخي .

وقد أشاد بطريقتهم والاستفادة منها أسد رستم (أستاذ التاريخ الشرقي في الجامعة الأمريكية سابقا) الذي ألف كتابا في أصول البحث والتحقيق التاريخي، وبين أنه اقتبس هذه الطريقة وقواعدها من علم (مصطلح الحديث) الذي يجب أن يعتبر من مفاخر أساليب التحقيق وتمحيص الأخبار . [1]

---

[1] انظر: الحديث النبوي / الزرقاء ٣٧ وما بعدها .

ومن الغربيين الذين أعلنوا إعجابهم بالطريقة التي تم بها جمع الأحاديث النبوية وبالعلم الخاص بذلك عند المسلمين هو علم الجرح والتعديل، باسورث سميث عضو كلية التثليث في أكسفورد وكارليل وبرناردشو والدكتور سبرنكر كان.[1]

هذا هو موقف المسلمين من الحديث النبوي الشريف في كل العهود ومختلف المراحل وتلك كانت طريقتهم في النقد والتمحيص، تلك الطريقة التي لم تشهدها أية رواية في العالم حتى اليوم .

أما ما عدا ذلك مما يروق ويحلو للمستشرقين قوله في مجال الحديث ورجاله فكذب وافتراء إذ المسلمون في كل عصر كان بينهم من هو أحرص على حماية الحديث من حماية أي شيء آخر .

جولد تسيهر ورجال الحديث

لا يصاب المرء بالدهشة والحيرة حينما يرى "جولد تسيهر" يتهم المسلمين من كافة الطوائف والاتجاهات بوضع الحديث دون استثناء، وذلك لأنه يتهم مصدر الحديث الأول رسول الله ﷺ بالجمع والتلفيق فيزعم أنه جمع القرآن من أصول يهودية ومسيحية وزرادشية. فالقرآن عنده من وضع محمد ﷺ و الحديث من صنع المسلمين أما الإسلام فلا شيء له .

و القاعدة التي سار عليها "جولد تسيهر" وغيره من المستشرقين في دراساتهم وبحثوهم عن الإسلام في مختلفالقضايا المطروحة للبحث هي أن ما

---

[1] انظر : حياة محمد /هيكل ٦٧.

يرونه صحيحا – حسب وجهة نظرهم – في الإسلام هو مقتبس من غيره، أما ما يرونه غير صحيح فهو للمسلمين، فعن رسول الله ﷺ وما تلقاه من وحي، يقول متبشبر: النبي العربي ليس إلا مزيجا منتخبا من معارف وآراء دينية عرفها أن استقاها بسبب اتصاله بالعناصر اليهودية والمسيحية وغيرها التي تأثر بها تأثرا عميقا، والتي رآها جديرة بأن توقظ عاطفة حقيقية عند بني وطنه، وهذه التعاليم التي أخذها عن تلك العناصر الأجنبية كانت في رأيه كذلك ضرورية لتثبيت ضرب من الحياة في الاتجاه الذي تريده الإرادة الإلهية لقد تأثر بهذه الأفكار تأثرا وصل إلى أعماق نفسه ... فصارت عقيدة انطوى عليها قلبه،كما صار يعتبر هذه التعاليم وحيا إلهيا فأصبح – بإخلاص – على يقين بأنه أداة لهذا الوحي. [1]

هذه نظرية "جولد تسيهر" إلى رسول الله ﷺ وما جاء به من تعاليم وإلى مصدر تعاليمه، فما ذكره "جولد تسيهر" في حقيقته ما هو إلا ترديد فرية قديمة كان أعداء الإسلام قد رددوها إبان نزول القرآن على رسول الله ﷺ تلك الفرية التي دحضها القرآن نفسه ﴿ولقد علمنا أنهم يقولون إنما يعلمه بشر لسان الذي يلحدون إليه أعجمي وهذا لسان عربي ﴾.[2]

فمحمد ﷺ في زعم "جولد تسيهر" لم يأت بالدين الحنيف من عند الله ولا من عند نفسه، بل نقل أصوله وفروعه من مختلف المصادر، واستطاع مزجها بشكل يقنع الناس بأنه صاحب رسالة سماوية لإصلاح

---

[1] العقيدة والتشريع الإسلامي / جولد تسيهر ١٢.

[2] سورة النحل الآية ١٠٣.

العرب والوثنيين ... أما عن الحديث ورجاله فيزعم أنه نما على أيديهم وسبيل نمائه الإضافات التي جعلت الكيان الإسلامي يكبر إلى حد لم يعرفه محمد نفسه ويقول : إن تعاليم القرآن تجد تكملتها واستمرارها في مجموعة من الأحاديث المتواترة التي –وإن لم ترو عن النبي مباشرة– تعتبر أساسية لتمييز روح الإسلام . [1]

ويقول : إن هذه الأحاديث وغيرها من النصوص المماثلة لها و التي يسهل علينا جمعها لا تمثل وجهات نظر خاصة بطبقة سامية الأخلاق فحسب، بل إنها لتعبر عن العاطفة العامة لفقهاء الإسلام . [2]

ويقول : إن القسم الأكبر من الحديث ليس صحيحا ما يقال من أنه وثيقة للإسلام في عهده الأول عهد الطفولة، ولكنه أثر من آثار جهود المسلمين في عصر النضوج . [3] ويقول : لا نستطيع أن نعزو الأحاديث الموضوعة للأجيال المتأخرة وحدها، بل هناك أحاديث عليها طابع القدم، وهذه إما قالها الرسول أو هي من عمل رجال الإسلام القدامى، ولكن من ناحية أخرى فإنه ليس من السهل تبيين هذا الخطر المتجدد عن بعد الزمان والمكان عن المنبع الأصلي، بأن يخترع أصحاب المذاهب النظرية والعملية أحاديث لا ترى عليها شائبة في ظاهرها، ويرجع بها إلى الرسول وأصحابه. [4] ويضيف إلى ما سبق قائلا : فالحق أن كل فكر وكل حزب

---

(1) العقيدة والشريعة في الإسلام ٣١.

(2) المصدر السابق ٣٢.

(3) نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي / الدكتور علي حسن عبد القادر ١٢٧ نقلا عن كتاب جولد تسيهر (دراسات إسلامية) .

(4) العقيدة والشريعة في الإسلام / جولد تسيهر ٤٩-٥٠.

وكل صاحب مذهب يستطيع دعم رأيه بهذا الشكل، وأن المخالف له في الرأي يسلك أيضا هذا الطريق ومن ذلك لا يوجد في دائرة العبادات أو العقائد أو القوانين الفقهية أو السياسية مذهب أو مدرسة لا تعزز رأيها بحديث أو جملة أحاديث ظاهرها لا تشوبه أية شائبة .[1]

ويقول : من ناحية التطور الديني الذي نعنى به هنا لا يهمنا الحديث من ناحية شكله النقدي، وإنما يهمنا من ناحية التطور، كما أن مسالة صحته وقدمه تجيء متأخرة عن معرفة أن الحديث تتجلى فيه جهود الأمة الإسلامية في عملها الشخصي الخالص، ونرى ذلك كله من الأمثلة الكثيرة للأغراض التي لم تكن موجودة في القرآن وذلك بأنه لم تندمج في الحديث أمور القانون والعادات والعقائد والأفكار السياسية، بل لف فيه كل ما يملكه الإسلام من محصوله الشخصي، وقد غير هذا الغريب المستعار تغييرا أبعده عن أصله المأخوذ منه، وضم ذلك كله إلى الإسلام . فهناك جمل أخذت من العهد القديم و العهد الجديد وأقوال للربانيين، أو مأخوذة من الأناجيل الموضوعة وتعاليم من الفلسفة اليونانية، وأقوال من حكم الفرس والهنود، كل ذلك أخذ مكانه في الإسلام عن طريق (الحديث) .[2]

هذه بعض سهام الطعن التي وجهها "جولد تسيهر " إلى الإسلام كتابه، ورسوله، وتاريخه بقصد التشكيك في كل ما هو إسلامي، إنها لنظرة مفعمة بالأحقاد اليهودية القديمة والصهيونية الحديثة على الإسلام وأهله .

---

(1) المصدر السابق ٥٠.

(2) المصدر السابق ٥١.

إنها لنظرة منبعثة من أوهام وخيال لا تكشف إلا عن مدى التخبط والخلط الذي وقع فيه "جولد تسيهر" في دراسته عن الإسلام الذي خرج به عن الأسلوب العلمي و المنهجية الواجب اتباعها في البحث . إنها لمزاعم وادعاءات لا تستند إلى الواقع التاريخي الثابت بشيء . كلها ناشئة أساسا من رفضه نبوة محمد ﷺ فادعى أن الرسول نقل القرآن عن الأوائل، وأن الحديث المنسوب إليه من قبل المسلمين ما هو إلا أفكارا وتعاليم وقوانين وقيم مقتبسة من الأخرين هنا وهناك .

فالإسلام في نظره صفر، لذا جاء طعنه في كلامه السابق موجها إلى الحديث كله سواء كان متواتر أو غير متواتر . هذا اتهام غير غريب على من ينفي صحة دعوة محمد وكون القرآن وحيا أنزل عليه مع وضوح الأدلة القطعية العقلية و النقلية على صحة تلك الدعوة .

أما فيما يتعلق الأمر بادعاء "جولد تسيهر" أن الرسول ﷺ أخذ ما جاء به في القرآن من أصول يهودية أو مسيحية أو غيرها بعد صياغته بشكل يوهم استقلاليته فلعل هذا الادعاء ناشئ من التشابه – وإن كان بحسب الظاهر فقط لأن تلك الديانات قد حرفت – في بعض الأمور، فالقرآن نفسه يؤكد وحدة مصدر الأديان السماوية، ووحدة مبادئها الكبرى . أما من لا يؤمن بالرسالات السماوية أصلا أو برسالة محمد ﷺ مثل "جولد تسيهر" وغيره من المستشرقين فيتجاهلون هذا التفسير للتشابه بين الأديان السماوية لأنه يخالف موقفهم المذهبي، إلا أن المنطق يدعو هؤلاء إلى الإقرار بأن وحدة المصدر تكفي وحدها لتفسير أي تشابه في الأحكام و

الأصول والقواعد العامة حيثما وجد . ولا يمكن قبول ما يريده "جولد تسيهر " وهو أن يوهم بأن الإسلام نقل من الملل والنحل والفلسفات الأخرى، وخاصة اليهودية و النصرانية، لأن العقل يرفض هذا التوهم إذ الإسلام أغنى من كل ما سبقه بتشريعاته وأحكامه المختلفة في كل مجال من مجالات الحياة الدنيوية أو الأخروية فكانت أحكامه عامة وشاملة فقد تناول الإسلام في تعاليمه الدنيا كما تناول الآخرة بكل استقصاء وشمول، أما التوراة فلم تتحدث عن الآخرة، كما أن النصرانية عقيدة - كما يقال — لا شريعة . أما الإسلام فعقيدة وشريعة معا، فهل من الممكن أن تكون ألوف الأحاديث التي تنظم الحياة العامة والخاصة، وتكونت منها شريعة رائعة مأخوذة من اليهودية والنصرانية ؟! وهل الوحدانية المطلقة التي أسندت إلى الله سبحانه وتعالى وإلى صفاته والتي جاء بها الإسلام مقتبسة من تثليث الكنيسة ؟! فإن من يعقد أية مقارنة بين الإسلام وغيره بشكل نزيه وبروح حيادية مجردة يخرج بنتيجة قطعية وهي استقلالية الإسلام في المنشأ والمحتوى.

هذا وقد رد الشيخ محمد الغزالي على مزاعم "جولد تسيهر".بما يأتي:

١- إذا كان التواتر يجيء بالكذب فمن أين نعرف أن "جولد تسيهر" هذا موجود أو أنه ألف كتاب العقيدة و الشريعة في الإسلام؟ لماذا لا يكون هو شخصية خرافية وتكون نسبة هذا الكتاب من اختلاق بعض الناس؟ فإذا كانت السنة المتواترة مكذوبة فلماذا ننكرها ونعترف بحياته هو؟!

٢- إن محمدا ﷺ ظل فترة تكليفه بحمل الرسالة وتبليغها يعظ الناس

ويعلمهم، ويربيهم ويفتيهم، ويبصرهم بما يدعون إليه ويفعلونه .

٣- كان عمله وقوله بداهة يسيران بين يدي الوحي النازل عليه من السماء.

٤- كل ما قاله رسول الله ﷺ أو فعله تلقاه المسلمون بمنتهى العناية والوعي والحفظ، ووضعوا من الموازين ما يميزون به بين المقبول من المردود، والقوى من الضعيف . حيث لم تعرف الأمم قبل الإسلام وبعده مثل هذه الضوابط و الموازين المتبعة للتثبت من الأخبار و الروايات .

٥- قد رد المسلمون أحاديث كثيرة نسبت إلى رسول الله ﷺ بعد اختبارها وتمحيصها بتلك الموازين .

٦- إن (لوقا) روى عن عيسى وهو لم يره، والحديث عندنا بهذا الصفة لا نعترف بقيمته العلمية ولا التاريخية، فكيف يجيء رجل بيته من زجاج أو بيته من خيوط العنكبوت ليحاول مهاجمة دين حوله سياج من حديد؟! .

٧- إن المقطوع به لدينا وفق النصوص المجمع عليها أن الإسلام - في حياة رسول الله ﷺ - قد اكتمل في عقائده وعباداته وأخلاقه وأحكامه ونصوصه وقواعده، وأن الرسول ﷺ انتقل إلى الرفيق الأعلى وترك الإسلام على هذا النحو . وإن المسلمين من القرن الأول إلى يومنا هذا يعتبرون أي تزيد على هذا الدين بدعة تحارب، ويرفضون من أي مخلوق ومن أي جماعة أن يضموا إلى هذا الدين جديدا ... فكيف ساغ لهذا المستشرق أن يركب هذا الشطط ؟! [1]

---

[1] دفاع عن العقيدة والشرعية ضد مطاعن المستشرقين ٧٧ -٧٨ بتصرف .

أما ادعاء "جولد تسيهر" أن أكثر الحديث نتيجة للتطور فمردود وباطل لأن المسلمين منذ القرن الأول – كما سبق – كانوا يتثبتون ويمحصون الأخبار، ويتتبعون الوضاعين والكذابين فشخصوا الأحاديث الموضوعة وعرّفوها للمسلمين، ولقد أبدعوا كل الإبداع فيما قاموا به من بحوث وما وضعوا من قواعد وعلوم للتثبت من صحة الحديث، كما لم يكن المسلمون بحاجة إلى وضع أحاديث لمواجهة ما حصل من تطور نتيجة الفتح، وما يطرح عليهم من قضايا، وما يطرأ على الساحة من مستجدات، بفضل القرآن الكريم الذي جاء بقواعد وأسس عامة، وبفضل ما جاء من الرسول ﷺ من أحاديث صحيحة تتناول كافة القضايا، فبفضل هذين الأصلين كان بإمكان علماء المسلمين استنباط الأحكام لكل المستجدات وإيجاد مخرج لها، معتمدين في ذلك على روح التشريع والمبادئ والأهداف العليا للإسلام الواردة فيهما .

أما ادعاء "جولد تسيهر" أن رجال الإسلام من الصحابة والتابعين لهم يد في الوضع فيرده تاريخهم الحافل بالتقوى والإيمان، والتمحيص و التثبت من الأحاديث باعتبارها المصدر التشريعي الثاني لهم، "فجولد تسيهر" يريد اتهام علماء المسلمين بما فيه وفي مجتمعاته من كذب وتزوير وتحريف، متجاهلا حقيقة أمرهم القائمة على الصدق والأمانة وتقوى الله.

فالصدق من أهم التعاليم التي جاء بها الرسول ﷺ إلى أصحابه، وعودهم عليها، و لم يتساهل في الإخلال بها فقد عرف الرسول ﷺ أنه كان يتخلى بالصدق وقد بلغ به من التحلي والالتزام أن لقب بالصادق الأمين، وكذا رغب أصحابه في الصدق وحذرهم من الكذب حتى جعل الصدق

من علامات الإيمان والكذب من علامات النفاق فقد جاء عنه "أربع من كن فيه فهو منافق خالص، إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر " .[1]

كما علمهم أن المؤمن قد ينجبل على بعض الخلال المشينة إلا الكذب فلا يتصف به المؤمن (قيل لرسول الله ﷺ : أيكون المؤمن جبانا ؟ قال " نعم " فقيل : أيكون المؤمن بخيلا ؟ قال :" نعم " فقيل : أيكون المؤمن كذابا ؟ قال : " لا " .[2]

فما جاء في هذين الحديثين الصحيحين وغيرهما من الأحاديث جعل الصحابة و التابعين ومن سار على نهجهم من المسلمين في كل العصور يلتزمون بالصدق في أقوالهم وأفعالهم .

وحيث إن النبي ﷺ هو الأسوة وأن كل ما صدر عنه أمر مطلوب فيه التأسي والاتباع، فقد حرص أن يبلغ ذلك عنه فقال :" ليبلغ الشاهد الغائب " [3].

ودعا لمن سمع حديثه ونقله بقوله :" نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها فرب مبلغ أوعى من سامع " .[1] وخشية من أن يتجرأ

---

[1] صحيح البخاري ١٦/١، الإيمان، باب علامة المنافق، وصحيح مسلم ، الإيمان، باب بيان خصال المنافق ٥٦/١، وسنن الترمذي ١٣٠/٣.

[2] موطأ الإمام مالك بشرح تنوير الحوالك ٢٥٤/٢.

[3] صحيح البخاري ٢٧/١، وكتاب المجروحين / ابن حبان ٢٦/١.

[1] سنن الترمذي ١٤١/٤ -١٤٢، وكتاب الجرح والتعديل / الرازي ٩/٢ . وكاتب المجروحين / ابن حبان، ١ / ٢-٣.

شخص ما على رسول الله ﷺ فيقول ما لم يقل، أو يكـذب عليـه، حـذر الأمة من الكذب عليه وبين العقوبة المترتبة لمن يتعمد الكذب

عليه فقال :" من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار " [٢]

وبعد كل هذا يأتي "جولد تسيهر" فيتهم علماء المسلمين من محدثـين وفقهاء وغيرهم بوضع ألوف الأحاديث في مختلف الأبـواب وخاصـة فقهـاء المسلمين الذين لم تقم مذاهبهم أصلا إلا على الكتاب و الحديث الشريف .

كمـا يتهـم "جولـد تسـيهر" علمـاء المسـلمين بالتسـاهل في وضـع أحاديث في العظات و التعاليم الخلقية فقد جاء في دائرة المعـارف الإسـلامية تحـت مـادة (الحديـث) ... مـع أن المسـلمين كـانوا يلعنـون واضعـي الأحاديث ومن يذيعها بين الناس عن سوء قصد، إلا أن ثمة اعتبارات مخففـة أخذ بها في بعض الأحوال وبخاصة إذا كان الحديث الموضوع يتناول بعـض العظات أو التعاليم الخلقية .[٣] أي افتراء على علماء المسلمين هذا ؟ الكذب على رسول الله ﷺ هو الكذب المحرم المنهي عنه أيا ما كان الموضوع .

إن نقاد الحديث قد كشفوا عمن أقدموا علـى الوضـع في مثـل هـذه الأبواب واصبح أمره مكشوفا، وأحاديثه معروفة، ومراجعة كتبهم خير دليل على معرفة هذه الحقيقة، فنقاد الحديـث لم يميزوا في نقدهـم بـين موضـوع وموضوع، حتى تجـد ابـن الصـلاح يعتـبر أن أعظـم الأحـاديث ضـررا هـي الموضوعة احتسابا من قبل بعض المنسـوبين إلى الزهـد فيقـول : والواضعـون

---

[٢] صحيح البخاري بشرح ابن حجر ٢١٠/١، وصحيح مسلم ٨/١، وسنن الترمذي ١٤٢/٤.

[٣] دائرة المعارف الإسلامية / المجلد السابع ٣٣٤ نقلا عن : Goldziher Muham Stud.

للحديث أصناف، وأعظمهم ضررا قوم من المنسوبين إلى الزهد، وضعوا الأحاديث احتسابا فيما زعموا فتقبل الناس موضوعاتهم ثقة منهم بهم، وركونا إليهم، ثم نهضت جهابذة الحديث بكشف عوراها ومحو عارها و الحمد لله .[1]

لا ندري كيف أجاز لنفسه هذا الافتراء ؟! ألا يدري أن هذا الكذب سيكشفه الباحث ويفضح أمره حينما يراجع المصادر و المراجع الإسلامية ولا يجد من يقول : بالتساهل في وضع الأحاديث في أي باب كان ؟ بل على العكس يجد أنهم متشددون إلى درجة أن بعضهم كفر واضع الحديث وبعضهم أفتى بقتله، فكيف يجيز علماء المسلمين الكذب على رسول الله ﷺ ؟!

مهما كانت طبيعة الموضوع، وهو القائل: " من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار " مطلقا من غير استثناء أو تخصيص موضوع دون موضوع ؟

إن الهجوم على رجال الحديث والطعن في أمانتهم وإخلاصهم وصدقهم أمر متوقع من المستشرقين ومن سار على نهجهم ونسج على منوالهم من المسلمين أمثال أحمد أمين وأبي رية وغيرهما، وخاصة على أولئك الذين لهم دور بارز في رواية الحديث وحفظه ونشره بين المسلمين من الصحابة مثل أبي هريرة ومن التابعين مثل الإمام الزهري ومن أتباع

[1] علوم الحديث / ابن الصلاح ٩٠.

التابعين وغيرهم . فلم يسلم أحد ممن له دور بارز في الحديث من سهام الطعن والتشكيك في أمانته . والهدف من وراء ذلك واضح وهو إفقاد الثقة لدى المسلمين بالحديث النبوي الذي هو ثاني مصدري عقيدتهم ومنبع شريعتهم .

جولد تسيهر وأبا هريرة

كتب "جولد تسيهر" مقالة عن أبي هريرة في دائرة المعارف الإسلامية تطرق فيها إلى ذكر قبيلته وكنيته وقصة إسلامه وملازمته رسول الله ﷺ وإكثاره الرواية عنه وطريقة روايته ... ثم قال : ويظهر أن علمه الواسع بالأحاديث التي كانت تحضره دائما ... قد أثار الشك في نفوس الذين أخذوا عنه مباشرة و الذين لم يترددوا في التعبير عن شكوكهم بأسلوب ساحر ... وقد اضطر أحيانا أن يدفع عن نفسه تقوّل الناس .

كل هذه الظروف تجعلنا نقف من أحاديث أبي هريرة موقف الحذر والشك وقد وصفه " شبرنجر " "المتطرف في الاختلاق ورعا"- أي أنه يختلق الأحاديث بدافع الورع لا بدافع الكذب – ويجب أن نلاحظ أيضا أن أكثر الأحاديث التي تنسبها الروايات إليه إنما قد نحلت عليه في عصر متأخر.[1]

لقد حاول "جولد تسيهر" وغيره من المستشرقين وبعض المسلمين من أمثال أحمد أمين وأبي رية إثارة بل اختلاق جدل حول الثقة بأبي هريرة على الرغم من الصورة الصادقة له كما جاءت في كتب التاريخ وكما

---

[1] انظر : دائرة المعارف الإسلامية : المجلد الأول ٤١٨ وما بعدها .

عرفها المسلمون وعلماؤهم .

لقد أبرز هؤلاء صورة لأبي هريرة على غير حقيقتها الناصعة. لم يدخروا جهدا في البحث عن كل ما من شأنه التشكيك في رجال الحديث وأمانتهم بمختلف الوسائل . فقد جاء في دائرة المعارف الإسلامية : إن الثقة ببعض كبار الصحابة لم تكن من الأمور المسلمة عند الجميع في أول الأمر . ولهذا نجد أن الثقة بأبي هريرة كانت محل جدل عنيف بين كثير من الناس .[1]

لم يكن هناك أي جل حول الثقة بابي هريرة بين الصحابة فلم يكن بينهم من يرفض روايته أو يتهمه بالكذب، فقد أخذ هو من الصحابة وأخذوا منه فلم يكن يكذب بعضهم بعضا وكانت الثقة متبادلة بينهم وقد بلغ عدد الذين أخذوا عن أبي هريرة ثمانمائة شخص من الصحابة والتابعين ولم يتهمه أحد منهم .

قد أثيرت شبهة حول أبي هريرة : وهي أنه اسلم سنة سبع للهجرة فلازم النبي ثلاث سنوات، فكيف تمكن من أن يحفظ هذا العدد من الأحاديث معتمدا على ذاكرته في روايتها دون أن يكتبها ؟

الهدف من إثارة مثل هذه الشبهة إنما هو محاولة تضليل السذج من الناس وتشكيكهم في الحديث بصورة عامة وإلا فلو تدبرنا الأمر قليلا لوجدنا أن مثل هذا العدد وهو حاولي (٥٣٧٤) حديثا معقول حفظه في

---

[1] المصدر السابق المجلد السابع / مادة الحديث / جوينبل ٣٥٥.

ثلاث سنوات بكل سهولة إذا أخذ بنظر الاعتبار الملازمة الشديدة للرسول ﷺ فيها و التفرغ التام لذلك، كما أن هذا العدد أقل من عدد الآيات القرآنية وكثير من الناس يحفظون القرآن في بضعة شهور، فلا غرابة أن يحفظ أبو هريرة مثل هذا العدد في غضون ثلاث سنوات . كما يجب أن يؤخذ هنا بنظر الاعتبار أن المحدثين يعتبرون كل سند حديثا، ولذلك ارتفع عدد الأحاديث المروية عن أبي هريرة وغيره من الصحابة إلى الأرقام المنسوبة إليهم حاليا .

إذن فليس هناك من مانع من جهة العقل والواقع على حفظ أبي هريرة لمثل هذا العدد من الأحاديث وروايته .

أما اعتماده على ذاكرته في روايتها فلا محال ولا غرابة في ذلك لأن الحفظ كان من الميزات التي امتاز بها العرب، وفي الصحابة والتابعين ومن بعدهم من كان آية عجبا في سرعة الحفظ وقوة الذاكرة، ومن علم أن البخاري كان يحفظ ٣٠٠,٠٠٠حديث بأسانيدها، وأن أحمد بن حنبل كان يحفظ ٦٠٠,٠٠٠ حديث، وأن أبا زرعة كان يحفظ ٧٠٠,٠٠٠، لا يستغرب أن يحفظ أبو هريرة مثل هذا العدد .[1]

لم يتهم أحد الصحابة أبا هريرة، وكل ما جاء من الأخبار حول اتهامه بالكذب من قبل الصحابة فكذب وافتراء كما زعم النظام أن عمر وعثمان وعائشة كذبوه .[1] فالنظام لم يحاول الحط والإقلال من منزلة أبي

---

[1] انظر : السنة ومكانتها /السباعي ٢٢٧.

[1] انظر : تأويل مختلف الحديث / ابن قتيبة ١٠، ٣٨.

هريرة فقط من الصحابة بل له مواقف خاصــة واتهامـات لاذعـة لغـيره مـن كبار الصحابة، كما كان أشد الناس ازدراء على أهل الحديث وهــو القـائل فيهم:

زوامل للأسفار لا علم عندهم ... بما تحتوى إلا كعمل الأباعر [٢]

أما المصادر التي وردت فيها نسبة مثل هذه الاتهامات إلى أبي هريـرة فهي مصادر لمؤلفين لا تخفى على أحد اتجاهاتهم المغرضة، وميولهـم المعاديـة لمعظم الصحابة وليس لأبي هريرة فحسب . فلو كان أبــو هريـرة متهمـا – كما يزعم المستشرقون ومن تبعهـم مـن المسـلمين – لما كـان يحـدث يـوم الجمعة حتى يخرج الإمام أمام جمهور من الصحابة و التابعين فينصتـون لـه . فلو كان فيه نوع كذب لهجروه ولما قبله أهل المدينة يتصدر للفتوى ثـلاث وعشرين سنة . [٣]

كما لو كان متهما كما زعم النظام من قبــل عمـر فكيـف استعمله أميرا علـى البحريـن ؟ كـل مـا هنـاك كـان بعـض الصحابـة يـأخذون عليـه الإكثار من الحديث خشية الخطأ، ثم كانوا إذا حققوا ما أخذوه عليه أيقنـوا من صحة ما روى، والأخبار في ذلك متكاثرة .

وقد قال أبو هريرة مخاطبا من عَجِب من كثرة روايته للحديث "إنــي كنـت امـرأ مسـكينا أصحـب رسـول الله ﷺ علــى مـلء بطـني، وكــان المهاجرون يشغلهم الصفق في الأسواق، وكان الأنصار يشغلهم القيـام علـى

---

[٢] انظر : إبراهيم بن سيار النظام وآراؤه الكلامية الفلسفية / أبو ريدة ٣١.

[٣] انظر : دفاع عن أبي هريرة / عبد المنعم صالح العلي ١١٠ وما بعدها .

أموالهم، فحضرت من النبي ﷺ مجلسا فقال: من يبسط رداءه حتى أقضي مقالتي ثم يقبضه إليه فلن ينسى شيئا سمعه مني فبسطت بردة علي حتى قضى حديثه ثم قبضتها إلي، فوالذي نفسي بيده ما نسيت شيئا سمعته منه بعد"[1]. قال طلحة بن عبيد الله لما سئل عن حديث أبي هريرة : " و الله ما نشك أنه قد سمع من رسول الله ﷺ ما لم نسمع، وعلم ما لم نعلم، إنا كنا قوما أغنياء لنا بيوتا وأهلون، وكنا نأتي رسول الله ﷺ طرفي النهار ثم نرجع، وكان هو مسكينا لامال له ولا أهل، وإنما كانت يده مع يد رسول الله ﷺ وكان يدور معه حيثما دار، فلا نشك أنه علم ما لم نعلم وسمع ما لم نسمع " [2]

وقال ابن عمر :" أكثر أبو هريرة " فقيل له : " هل تنكر شيئا مما يقول " قال :" لا، ولكن جرؤ وجبنا " فبلغ ذلك أبا هريرة فقال :"ما ذنبي أن كنت حفظت ونسوا".[3]

وقد شهد بملازمة أبي هريرة لرسول الله ﷺ وعلمه بحديثه أكثر من غيره ابن عمر حيث قال :" أنت يا أبا هريرة كنت ألزمنا لرسول الله ﷺ وأعلمنا بحديثه " .[1] وقال أبي بن كعب :" كان أبو هريرة جريئا على

---

[1] صحيح البخاري بشرح ابن حجر / رواه البخاري في أماكن من صحيح تحت الأرقام (١١٨، ١١٩، ٢٠٤٧، ٢٣٥٠، ٣٦٤٨، ٧٣٥٤)، وصحيح مسلم ١٦٦/٧ .

[2] المستدرك / الحاكم ٥١٢/٣.

[3] انظر : سير أعلام النبلاء / الذهبي ٤٣٧/٢ . وهامش دائرة المعارف الإسلامية المجلد السابع مادة الحديث ٣٣٦.

[1] المستدرك / الحاكم ٥١١/٣، وسير أعلام النبلاء : الذهبي ٤٣٥/٢، ٤٤٣ .

النبي ﷺ يسأله عن أشياء لا نسأله عنها " .[٢]

وغاضبه مروان بن الحكم حينما جابهه في دفن الحسن ابن علي إلى جوار جده ﷺ، فقال مروان ابن الحكم الأموي :" إن الناس يقولون : أكثر أبو هريرة الحديث وإنما قدم قبل وفاة النبي ﷺ بيسير ، فقال أبو هريرة : قدمت ورسول الله بخيبر وأنا يومئذ قد زدت على الثلاثين، فأمت معه حتى مات، وأدور معه في بيوت نسائه، واخدمه وأغزو معه وأحج، فكنت أعلم الناس بحديثه، وقد والله سبقني قوم بصحبته فكانوا يعرفون لزومي له فيسألونني عن حديثه منهم عمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير، لا والله لا يخفى علي كل حديث كان بالمدينة، وكل من كانت له من رسول الله ﷺ منزلة ومن أخرجه من المدينة أن يساكنه " قال الوليد بن رباح راوي هذه الحادثة :" فوالله ما زال مروان بعد ذلك كافا عنه " .[٣]

أما ما قيل من تكذيب بعض الصحابة لأبي هريرة فكله كذب وبهتان، ادعاه أناس عرفوا بعدم الثقة بهم والالتفات إلى مزاعمهم وأكاذيبهم في الأوساط العلمية كالنظام المعتزلي، وأبَي جعفر الإسكافي وبشر المريسي، وأبي القاسم البلخي وغيرهم من الذين لم يثبت شيء من مزاعمهم عن طريق الثقات .[٤]

هذا، وقد أجمع الصحابة على إقرار أبي هريرة على الإكثار وأثنى جماعة منهم عليه، وسمع كثير منهم ورووا عنه، مما يدل على بطلان المحكي

---

[٢] سير أعلام النبلاء ٢/٤٥١.

[٣] انظر : هامش دائرة المعارف الإسلامية المجلد السابع مادة الحديث / أحمد محمد شاكر ٣٣٦.

[٤] – انظر – دفاع عن أبي هريرة / عبد المنعم صالح العلي ١١٩.

عن عمر من منعه . ولو ثبت المنع ثبوتا لا مدفع لـه لـدل إجماعهم علـى أن المنع كان على وجه مخصوص أو لسبب عارض أو استحسانا محضا لا يستند إلى حجة ملزمة .[1]

قال الدكتور السباعي كلمة في معرض رده على أبـي رية حـول مـا وجهه إلى أبي هريرة من اتهامات باطلة تابع فيها "جولد تسيهر" وأمثاله من المستشرقين : فيما يلي فقرات منها نظرا لما لها مـن أهميـة في الكشـف عـن هـذا الصحـابي الجليـل علـى حقيقتـه المعروفـة لـدى المسـلمين في مختلـف العصور:

١- إنه كان أكثر صحـابي روى عـن الرسـول ﷺ وأنـه منـذ أسـلم وصحب النبي ﷺ اهتم بحفظ حديثه ومتابعة أخباره التي كانت قبل هجرتـه إليه حتى أحاط بثروة من الحديث لم تجتمع لصحابي قط .

٢- قد اعترف له الصحابة أنه أحفظهـم للحديـث وأرواهـم لـه و لم يشكوا في صدقه وفي أحاديثه أبدا .

٣- استمر في تحديثه حتى توفي سنة ٥٨هـ أو ٥٩هـ، أو ٦٠ هجرية على اختلاف الروايات، وعلماء المسلمين كـانوا يلتفـون حولـه وقـد لازمـه زوج ابنته سعيد بن المسـيب سيد التـابعين وعـالمهم حتـى تـوفي، وقـد بلـغ الآخذون عنه من الصحابة و التـابعي ثمانمائـة مـن أهـل العلـم كمـا جـاء في البخاري .

---

[1] انظر الأنوار الكافة / اليماني ١٥٦.

٤- إنه كان مع علمه وبثه للحديث عابدا زاهدا، كثير الاستغفار والذكر والصلاة فقد روي أنه كان يقوم ثلث الليل، وامرأته ثلثه، وابنه ثلثه، يقوم هذا ثم يوقظ هذا ثم يوقظ هذا .

٥- وكان مع هذا مقلا من الدنيا يتصدق بما يصل إلى يده من مال.

٦- لم يكد يمضي عصر الصحابة وكبار التابعين حتى كانت أحاديث أبي هريرة محل عناية أئمة الحديث .. فاحتلت أحاديثه صدور مدونات الحديث ومسانيده . لم يشذ عن ذلك أحد قبل أن يأتي النظام ومن معه من شيوخ المعتزلة والإسكافي ومن سبقه من شيوخ الشيعة .

٧- كانت أحاديث أبي هريرة التي صحت عنه محل عناية الفقهاء وأئمة الاجتهاد في مختلف البلاد الإسلامية .

٨- أول من أظهر الطعن على أبي هريرة بعض شيوخ المعتزلة كالنظام وله موقف من أكثر الصحابة لا من أبي هريرة وحده . ولهم موقف من الحديث استباحوا به أن يكذبوا بعض الأحاديث الصحيحة الثابتة عند الجمهور .[1]

أما ما جاء في ترجمة "جولد تسيهر" لأبي هريرة من قوله : ويجب أن نلاحظ أيضا أن كثيرا من الأحاديث التي تنسبها الروايات إليه إنما قد نحلت عليه في عصر متأخر. فكان على "جولد تسيهر" أن لا يدخل ذلك في ترجمته له لأن ذلك لا يخص أبا هريرة وحده، بل يعم آخرين كعمر وعائشة

---

[1] السنة ومكانتها / السباعي ٢٨٠ –٢٨٤ بتصرف .

وابن عباس وابن عمر وغيرهم . فكل هؤلاء قد كذب عليهم الوضاعون ونسبوا إليهم أحاديث كثيرة، فليس في ترجمتهم في شيء أن يقال عنهم أن الوضاع وضعوا عليهم أحاديث لا تعد . ثم إن ما وضعه الوضاعون على أبي هريرة من أحاديث قد استطاع نقاد الحديث تشخيصها وتمييز صحيحها من ضعيفها وموضوعها، فأصبح أمرها مكشوفا للمسلمين.

إن "جولد تسيهر" يتهم علماء المسلمين جميعا بالوضع في الحديث وفي مقدمتهم الأتقياء منهم دون دليل له على ما يزعم . يصور لنا في كلامه عن العهد الأموي أن هناك كانت منافسة شديدة في وضع الأحاديث بين العلماء الأتقياء وبين خصومهم الأمويين الذين استغلوا علماء لوضع الحديث في صالحهم ووفقا لوجهات نظرهم . فيزعم أنه تم اختراع عدد هائل من الأحاديث في العصر الأموي عند اشتداد الخصومة بين العلماء الأتقياء والأمويين . فأقدم العلماء الصالحون في سبيل محاربة الطغيان والخروج عن الدين على اختراع الأحاديث المؤيدة لهم في هذا الصدد، وبالمقابل فإن الأمويين بدروهم لم يقصروا في هذا المضمار فراحوا يعملون في الاتجاه المضاد فوضعوا ودعوا إلى الوضع .[1]

يبدو واضحا أن "جولد تسيهر" قد افترى على العلماء الأتقياء الكذب كما افترى على الأمويين في نفس الوقت .

ومن حقنا أن نتساءل هنا عن تحديد أسماء أولئك العلماء الذين

---

[1] انظر ك المصدر السابق ٣١٠ وما بعدها، ونظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي / الدكتور علي حسن عبد القادر ١٢٧ وما بعدها .

كذبوا على رسول الله ﷺ بوضع الأحاديث عليه، من هم أولئك ؟ وأن نتساءل أيضا عن أسماء الأمويين الذين أقدموا على الوضع، وأسماء العلماء الذين استجابوا لهم إلى وضع أحاديث تؤيد وجهة نظرهم ومواقفهم السياسية، من هم هؤلاء وأولئك ؟

يتجاهل "جولد تسيهر" عن الإجابة على هذه التساؤلات تجاهل عاجز عن مواجهة الحقائق التاريخية الثابتة، إذ العلماء لم يكونوا بحاجة إلى وضع أحاديث للوقوف بها في وجه طغيان الأمويين –كما يزعم "جولد تسيهر" – لأن في القرآن الكريم الآيات الداعية إلى إقامة العدل والحق في الحكم ما يكفي للاحتجاج به في وجه أي طغيان كان، إضافة إلى المتتبع لأخبار علماء المسلمين من محدثين وفقهاء قلما يجد بينهم من دخل في خصومات سياسية، و لم يكن بينهم وبين الأمويين من العداء بالشكل الذي يصوره "جولد تسيهر". وإن كان هناك عداء فكان بين الأمويين وبين زعماء الخوارج والعلويين، يقول الدكتور السباعي ملخصا القول فيما ادعاه "جولد تسيهر" : إن عنى هذا المستشرق بالعلماء الذين وقعت الخصومة بينهم وبين الأمويين أنهم هم زعماء الخوارج و العلويين فنعم، ولكن هذا لا علاقة له بالعلماء الذين دأبوا على نشر الحديث وحفظه وتنقيته وإن أراد بهم أمثال عطاء ونافع وسعيد والحسن والزهري ومكحول وقتادة، فكذب وافتراء يرده التاريخ الثابت ويأباه كل الإباء .[1]

"فجولد تسيهر " يتجاهل عن مبلغ الخوف الذي كان يستقر في

---

[1] انظر : السنة ومكانتها / ٣٠٦ وما بعدها .

نفوس علماء المسلمين الأوائل اتجاه الله سبحانه وتعالى، كما يتجاهل عن معرفتهم عظم جريمة الكذب على رسول الله ﷺ وأن منهم من قال بكفر من يكذب على رسول الله ﷺ عمدا وأفتى بقتله، وبعدم قبول توبته.

فهذا سعيد ين المسيب أحد أولئك الأعلام يتعرض للضرب والإهانة والتنكيل ولا يخالف حديث رسول الله ﷺ فيبايع بيعتين في وقت واحد لكل من الوليد وسليمان ولدي عبد الملك . فهل أمثال هؤلاء يقدمون على الكذب على رسول الله ﷺ بإضافة أحكام غير واردة عنه ؟!

إن الذين وضعوا أحاديث على رسول الله ﷺ تتبعهم العلماء والأتقياء النقاد فلم يجدوهم أتقياء صالحين بل زنادقة منحرفين ليس إلا . فلم يطلق عليهم "جولد تسيهر" لقب الأتقياء ؟!

أما بالنسبة إلى الأمويين والدولة الأموية، وحول التساؤل عن الأمويين الذين أسهموا في وضع الأحاديث، فيجيب الدكتور السباعي قائلا : في الكتب الصحيحة أسانيد الأحاديث الصحيحة محفوظة ولا يوجد بينها عبد الملك أو يزيد أو الوليد أو أحد عمالهم كالحجاج وخالد بن عبد ا لله القسري وأمثالهم، وإذا كانت الحكومة لم تضع بل دعت إلى الوضع فما الدليل على هذه الدعوى ؟[٢]

يأتي "جولد تسيهر" بدليل على الوضع في عهد الأمويين – وفي الحقيقة ليس بدليل على ما يزعم – متهما معاوية حيث جاء عن معاوية أنه

---

[٢] السنة ومكانتها ٢١٠.

قـال للمغـيرة بـن شـعبة : لا تهمـل في أن تسـب عليـا وأن تطلـب الرحمـة لعثمان وأن تسب أصحاب علي وتضطهد أحاديثهم، وعلى الضد مـن هـذا أن تمدح عثمان وأهله وأن تقربهم وتسمع إليهم . ثم يقول "جولد تسـيهر" : على هذا الأساس قامت أحاديث الأمويين ضد علي .[1]

استدل بالكلام السابق "جولد تسيهر" على وضع أحـاديث في عهـد الأمويين وأن معاوية هو الذي أمر بذلك، على الرغم مـن أنـه لا يفهـم منـه من قريب ولا من بعيد أن معاوية طلب من المغيرة وضع أحاديث، بـل كـل ما يفهم منه أنه يريد اضطهاد أصحاب علي وتقريب أصحاب عثمان .

يقول السباعي عن " وتضطهد من أحـاديثهم " في الكـلام السـابق : قد حصل فيه تحريف مـن قبـل "جولـد تسـيهر"، وأن النـص كمـا جـاء في الطـبري ٦: ١٤١ هكـذا : " والإقصـاء لهـم " بـدلا مـن " وتضطهـد مـن أحاديثهم " .[2]

هناك حقيقة يجب أن يضعها نصب عينيه أي باحث أو مؤرخ وهي: أن المصادر الموجودة بين أيدينا أكثرهـا مـن إنتـاج العصـر العباسـي المعـادي للأمويين، فعليه أن يكون يقظًا تماما حينما يكتب عن الأمويين حتى لا تأتي نتائج بحثه خاطئة بعيدة عن واقع الحال.

يبدوا أن "جولد تسيهر" قد عهد على نفسه أن يكرس كل جهوده

---

[1] المصدر السابق ٣١٢.

[2] انظر المصدر السابق نفس الصفحة .

المبذولة في دراساته وأبحاثه عن الإسلام للتشكيك في كل ما هو إسلامي بغية إفقاد المسلمين الثقة في مصداقية دينهم وتراثهم، ولكن هيهات أن ينال هذه الغاية وهي مستحيلة المنال ما دام هناك مسلمون حريصون على كتاب ربهم وحديث نبيهم أكثر من حرصهم على أي شيء آخر.

فلم يدع "جولد تسيهر " مجالا إلا وقد بث فيه السموم لهذا الغرض ولم يترك عالما محدثا أو فقيها مجتهدا إلا وحاول بث الشكوك والاتهامات حوله بشكل أو بآخر، فمحاولة التشكيك في القرآن والحديث وفي أمانة وإخلاص وصدق رجال الإسلام أمر لا يكاد يخلو منه أي بحث أو دراسة له.

جولد تسيهر وابن عباس

حاول جولد تسيهر أيضا التشكيك فيما روي عن الصحابي الجليل عبد الله ابن عباس .[1] فقال : أخبار التفسير التي ترجع إليه تعد أكثر ما ينال الإيثار والتفضيل من تبيان لفهم القرآن . وترى الرواية الإسلامية أنه تلقى بنفسه في اتصاله الوثيق بالرسول ﷺ وجوه التفسير التي يوثق بها وحدها، وقد أغفلت هذه الرواية بسهولة كما في أحوال أخرى مشابهة أن ابن عباس عند وفاة الرسول ﷺ كان أقصى ما بلغ من السن عشر إلى ثلاث

---

[1] هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي ابن عم رسول الله ﷺ . كان يقال له الحبر و البحر لكثرة علمه، روى عن النبي ﷺ وعن أبيه وأبي بكر وعثمان وعلي وغيرهم كما روى عنه كثيرون . وقد دعا له النبي ﷺ مرتين بالحكمة، وقال ابن مسعود : نعم ترجمان القرآن ابن عباس، ولما توفي الرسول ﷺ كان ابن ثلاث عشرة سنة وقيل عشر وقيل خمس عشرة . وتوفي سنة ٦٨ هـ .

انظر : تهذيب التهذيب ٥/٢٧٦ وما بعدها .

عشرة سنة .[1]

افتراء آخر "لجولد تسيهر" حينما زعم أن الرواية الإسلامية تقول : إن ابن عباس قد تلقى وجوه التفسير من الرسول ﷺ . إن كل ما جاء في هذا الصدد في الرواية الإسلامية هو أن الرسول ﷺ دعا له أن يعلمه الله تعالى التأويل .

زعم "جولد تسيهر" أنه قد اكتشف حقيقة كان يجهلها علماء المسلمين وهي : أن سن ابن عباس كان بين العاشرة والثالثة عشرة حينما توفي الرسول ﷺ . أي سر مزعوم اكتشفه وجهله المسلمون ؟

تجاهل "جولد تسيهر" أن علماء المسلمين بحثوا ودرسوا وعرفوا كل شيء عن الرسول ﷺ وأصحابه خاصة من له دور في التفسير و الحديث والتشريع فأشبعوا سيرتهم دراسة وبحثا وتحقيقا، فلم تكن خافية على علماء المسلمين هذه الحقيقة التي أنعم "جولد تسيهر" عليهم باكتشافها .

أما فيما يتعلق بمرويات ابن عباس فهي كمرويات غيره-وربما أكثر- وضعها العلماء تحت نقدهم الدقيق وموازينهم المعروفة، فميزوا الصحيحة منها عن الموضوعة كما كان شأنهم مع كل المرويات عن الرسول ﷺ مهما كانت منزلة الراوي وصلة قرباه من رسول الله ﷺ، فالراوي والمروي كانا يوضعان على حد سواء في مختبرات النقد، فإن خرجا منها سليمين قبلت الرواية وإلا رفضت بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى.

---

[1] مذاهب التفسير الإسلامي / جولد تسيهر ٨٤-٨٥.

يحاول "جولد تسيهر" في حديثه عن علم ابن عباس ومروياته النيل من مكانته العلمية، ونسبة مروياته وتفسيره للقرآن إلى آخرين، فيحاول من خلال النصوص التي يستدل بها إعادة معلوماته إلى المصادر اليهودية فيقول: كثيرا ما نجد بين مصادر العلم المفضلة لدى ابن عباس اليهوديَّيْن الذين اعتنقا الإسلام " كعب الأحبار " و "عبد الله بن سلام " .[١]

ثم يقول : كان يفترض عند هؤلاء الأحبار اليهود فهم أدق للمدارك الدينية العامة الواردة في القرآن وفي أقوال الرسول، وكان يرجع إلى أخبارهم في مثل هذه المسائل على الرغم من ضروب التحذير الصادرة من جوانب كثيرة فيهم .[٢]

علق الدكتور عبد الحليم النجار على ما ادعاه "جولد تسيهر" في كلامه المذكور مستكشفا سوء نيته منه بقوله : لا بأس بأن يسأل ابن عباس كعب الأحبار وعبد الله بن سلام وغيرهما من المسلمين في أمور الدين، حيث كان هذا هو العادة الجارية المتبعة بين الصحابة، إلا أن "جولد تسيهر" يرمي إلى هدف آخر من قوله : وهو أن اين عباس لم يحتل المكانة العلمية المرموقة إلا نتيجة لتعلمه من اليهود واستفادته من أحبارهم وسواء في ذلك كانوا مسلمين أم غير مسلمين، فهو يريد أن يقول : إن الإسلام يعود في معظم أصوله وأحكامه إلى اليهودية، وهذا ما صرح به غير مرة في كتابه "العقيدة و الشريعة في الإسلام" .[٣]

---

[١] المصدر السابق ٨٦.

[٢] المصدر السابق ٨٨.

[٣] انظر : مذاهب التفسير الإسلامي ٨٨.

جولد تسيهر والإمام الزهري

على الرغم من عدم اتهام الزهري من قبل أحد من علماء المسلمين وعدم ورود ما يفيد أي تشكيك بأمانته وثقته ودينه فقد اتهمه "جولد تسيهر" كما اتهم من قبل الصحابي الجليل أبا هريرة رضي الله عنه، وباتهامه لهما يكون قد اتهم علمين مهمين من أعلام الصحابة والتابعين كان لهما دور بارز في رواية الحديث ونشره وتداوله بين الكثير من المسلمين الذين اعتمدوا رواياتهما وتلقوها بالقبول والارتياح،، وبما أن الإمام الزهري كان يحتل منزلة علمية عالية في القرن الأول الهجري والربع الأول من القرن الثاني، وله إسهام كبير في نشره وجمعه وتدوينه ودعوته إلى ضرورة الأخذ بالسند والالتزام به عند الرواية، وحيث إن هذه المنزلة وهذه الجهود نالت استحسان وإعجاب علماء المسلمين في كل العصور، وزادت من ثقتهم فيه، والاطمئنان إلى روايته،كل هذه الأمور جعلت "جولد تسيهر" يهتم بالزهري أكثر من أي إمام آخر في توجيه سهام الطعن إليه واتهامه بالوضع في الحديث، وأنه كان يستغل من قبل الأمويين لهذا الغرض، وهو يبتغي من وراء ذلك الحط من مكانته ومنزلته كأشهر إمام من أئمة الحديث عرفه المسلمون في أواخر القرن الأول وأوائل الثاني للهجرة النبوية. يقول جولد تسيهر : ولم يكن الأميون وأتباعهم ليهمهم الكذب في الحديث الموافق لوجهات نظرهم، فالمسألة كانت في إيجاد هؤلاء الذين ينسب إليهم، وقد استغل هؤلاء الأمويون أمثال الزهري بدهائهم في سبيل وضع الأحاديث .[1]

---

[1] السنة ومكانتها / السباعي ٣١٢ -٣١٣.

ويقول : ولم يكن الزهري من أولئك الذين لا يمكن الاتفاق معهم، ولكنه كان ممن يرى العمل مع الحكومة، فلم يكن يتجنب الذهاب إلى القصر بل كان يتحرك كثيرا في حاشية السلطان .[1]

ومما ذكره "جولد تسيهر" من اتصاله بالأمويين ووضع أحاديث لهم قوله : ذهب الزهري إلى الشام واتصل بعبد الملك بن مروان وأخذ يضع له الحديث لنصرته في حربه مع عبد الله بن الزبير .[2] على الرغم من اتصال الزهري بالأمويين وتكون علاقات وصلات بينه وبينهم واستمرارها طيلة أربعين عاما إلا أنها لم تترك أي أثر سلبي على دين وأمانة الإمام الزهري . بل كان الزهري يستغل مكانته ومنزلته لدى الأمويين ويتخذ من علاقاته الطيبة معهم عاملا مساعدا لبذل النصح لهم وتبيين الحق، وتذكيرهم بالقرآن والحديث في القضايا المعروضة عليهم . فلم يكن دخوله عليهم إلا دخول الناصح الأمين و المرشد الحكيم، و لم يكن مجاريا لهم ولا متساهلا معهم في أي أمر من أمور الدين . وكل ما يقال غير ذلك لا يمت إلى الحقيقة والواقع بصلة ، وليس أدل على أنه كان يصرح بالحق الذي يجب أن يقال في كل زمان ومكان دون أن يصده عن ذلك أي اعتبار من موقفه الصريح من قول الوليد بن عبد الملك له : إن أهل الشام يحدثون : "إن الله إذا استرعى عبدا رعيته، كتب له الحسنات و لم يكتب له السيئات " فقال الزهري : إن هذا باطل يا أمير المؤمنين، مستدلا بالقرآن .[3] وبين له أنه لا

---

[1] المصدر السابق ٣٢٨.

[2] مقدمة (الزهري لابن عساكر) شكر الله بن نعمة الله ١٧.

[3] انظر : العقد الفريد لابن عبد ربه ٣٤/١.

فرق بين أمير وغيره في كتابة الحسنات له وتسجيل السيئات عليه .

كما أن موقفه من هشام بن عبد الملك في جداله في خبر " الإفك " ومن تولى كبره صريح في صدحه بالحق، وأن الصلة بينه وبين الخلفاء كانت أضعف وأوهن من أن تصل إلى دينه وأمانته، وقد روى الشافعي قصة موقفه هذا التي تدل على مدى صلابة موقفه من الحق وعدم مهادنته قائلا : إن هشام بن عبد الملك سأل سليمان بن يسار عن تفسير قوله تعالى ﴿ و الذي تولى كبره منهم له عذاب عظيم ﴾ فقال هشام : من الذي تولى كبره فيه؟ قال سليمان : هو عبد الله بن أبي بن سلول . فقال هشام : كذبت إنما هو علي بن أبي طالب، فقال سليمان بن يسار، أمير المؤمنين أعلم بما يقول، ثم وصل ابن شهاب فقال له هشام : من الذي تولى كبره منهم ؟ فقال الزهري : هو عبد الله بن أبي بن سلول فقال له هشام : كذبت إنما هو علي بن أبي طالب . قال الزهري وقد امتلأ غضبا : أنا أكذب ؟ ! لا أبالك، فوالله لو ناداني مناد من السماء أن الله أحل الكذب ما كذبت، حدثني عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب وعبيد الله بن عبد الله وعلقمة بن وقاص، كلهم عن عائشة : أن الذي تولى كبره منهم : عبد الله بن أبي بن سلول .[1]

وكذلك الأمر في موقفه من الوليد بن يزيد حينما أشار على هشام بن عبد الملك بضرورة عزله لما عرف عنه من اللهو والمجون .[2]

وبذلك يظهر لنا مدى ورع الزهري، وشدة تمسكه بالدين وقوله

---

[1] انظر : الزهري لابن عساكر ١٦٢ وما بعدها .

[2] انظر : الإمام الزهري / الضاري ٤٤٥.

الحق دون وجل أو خجل، فهل تكون مثل هذه الصفات الحميدة مدعاة لاتهامه أم دليلا على مبلغ التقوى والخوف من الله الذي كان يستقر في نفسه ؟

أما ما زعمه "جولد تسيهر" من أن الزهري ذهب إلى الشام واتصل بعبد الملك بن مروان، ووضع له الحديث في الحرب القائمة بينه وبين عبد الله بن الزبير، وأن عبد الملك بنى قبة الصخرة واستعان بالزهري في وضع حديث " لا تشد الرحال .. " لصرف الناس عن الحج إلى بيت الله الحرام، والحج بدلا عنه إلى بيت المقدس ... هذه المزاعم وهذه القصة من نسج الخيال، إذ لا تجد في عالم الواقع ما يؤيدها، وكل الدلائل تكذبها . فالزهري لم يتصل بعبد الملك إلا في سنة ٨٢هـ [١] كما تقدم . وفي هذا الوقت لم يكن عبد الملك بحاجة إلى وضع أحاديث له ضد خصمه ابن الزبير لأن حركته كانت قد أخمدت سنة ٧٢هـ وقد استقر الأمر لصالحه، وأصبحت البلاد خاضعة له كما أن باني قبة الصرخة كان الوليد وليس عبد الملك .[٢]

هناك حقيقة كان على "جولد تسيهر" أن يضعها أمام عينيه قبل إقدامه على اتهام الإمام الزهري بوضع أحاديث لبني أمية وهي: أن علماء المسلمين في مختلف اختصاصاتهم من محدثين وفقهاء وعلماء كلام كانوا أكثر الناس خشية من الله وتمسكا بكتابه وحديث نبيه وأحرصهم على

---

[١] انظر الزهري / ابن عساكر ١٢، ٣٤ –٣٥، والإمام الزهري / الضاري ٤٤١.

[٢] انظر تفاصيل الرد على هذه الشبهة في فصل المستشرقون ونقد المتن .

الدين وتعاليمه، فلو حصل شيء مما يزعمه "جولد تسيهر" من قبل الزهري لما سكتوا عنه ولبينوا أمره للمسلمين لأن الوضع في الحديث أمر خطير يمس أغلى وأثمن شيء عندهم وهو الدين، ولكن سكوتهم لم يكن إلا لأنه لم يحصل شيء من هذا القبيل، فالذين أنكروا على الزهري اتصاله ببني أمية كسعيد بن المسيب ومكحول قد وصلت أخبار إنكارهم هذا . ولم يصلنا منهم شيء مما يزعمه "جولد تسيهر"، فلو وضع الحديث كيف يسكت عنه سعيد بن المسيب الذي رفض الانصياع و الطاعة لأكبر وأقوى خلفاء بني أمية عبد الملك بن مروان متمسكا بالحديث الذي ينهى عن بيعتين ؟!

وكيف يسكت عن الزهري وهو يضع حديث " لا تشد الرحال .." على لسانه؟! كما زعم "جولد تسيهر"، ثم كيف يسكت عنه رجال الحديث ونقاده الذين وضعوا من القواعد أدقها لغربلة الأحاديث ونخلها سندا ومتنا؟!

قصة إبراهيم بن الوليد الأموي

وزعم "جولد تسيهر" أن الوليد بن إبراهيم الأموي جاء إلى الزهري بصحيفة، وطلب منه أن يأذن له بنشر أحاديث فيها، على أنه سمعها منه، فأجازه الزهري من غير تردد، وقال له : من يستطيع أن يجيزك بها ؟ وهكذا استطاع الأموي أن يروي ما كتب في الصحيفة على أنها مروية عن الزهري .[1]

---

[1] السنة ومكانتها السباعي ٣٢٦.

"جولد تسيهر" يريد أن يتخذ من هذه القصة دليلا آخر على اتهامه بوضع الأحاديث وجرأته على ذلك .

ما نقله "جولد تسيهر" حول هذه القصة مخالف لما جاء في الرواية التي تحدثت عن هذه القصة، والتي لا يفهم منها ما فهمه "جولد تسيهر" .

فنص الرواية كما نقلها ابن سعد وابن عبد البر والخطيب البغدادي عن عبد الرزاق عن معمر هو : أن عبد الرزاق قال : أخبرنا معمر قال : سمع إبراهيم بن الوليد رجل من بني أمية يسأل الزهري وعرض عليه كتابا من علمه، فقال : أحدث بها عنك يا أبا بكر، قال : نعم، فمن يحدثكموه غيري ؟ وفي رواية عنه قال : رأيت رجلا من بني أمية يقال له إبراهيم بن الوليد، جاء إلى الزهري بكتاب فعرضه عليه، ثم قال : أحدث بها عنك يا أبا بكر ؟ قال : أي لعمري، فمن يحدثكموه غيري .[1]

فليس في الرواية بلفظيها ما يؤيد مزاعم "جولد تسيهر"، وكل ما يفهم من الرواية أن إبراهيم عرض على شيخه الزهري كتابا من علمه، وهذا العرض إما عرض قراءة أو عرض مناولة وكلاهما من طرق التحمل المعتبرة لدى علماء الحديث ... فأفادت الرواية أن إبراهيم قد تحمل الكتاب المذكور عن الإمام الزهري بأحد طريقين القراءة أو المناولة .. وكان الزهري يسويهما بالسماع . ولهذا أجاب إبراهيم ابن الوليد بقوله : نعم فمن يحدثكموه غيري ؟ [2]

---

[1] الإمام الزهري / الضاري ٤٦٦.

[2] انظر : المصدر السابق ٤٦٦ وما بعدها .

يقول الدكتور السباعي : إن ابن عساكر صرح بسماع إبراهيم من الزهري، فيكون إبراهيم قد عرض على شيخه صحيفة قد سمعها منه وهذا هو عرض المناولة ... وكان تلاميذ الزهري يعرضون عليه أحاديثه التي سمعوها منه فيتأملها ويخبرهم بها . وما صنع إبراهيم بن الوليد – إن صحت الرواية – إنما هو من هذا القبيل، أما أن يكون إبراهيم قد دون أحاديث من عنده ثم طلب من الزهري السماح له بروايتها عنه ووافقه الزهري على ذلك فهذا ما يستحيل صدوره من رجل كالزهري عرف عند المسلمين بأمانته وصدقه وإخلاصه ...ثم اختتم السباعي كلامه عن مزاعم "جولد تسيهر" في هذه القصة قائلا : إن إبراهيم هذا لم ترو له كتب الحديث شيئا و لم يرد اسمه في كتب الجرح والتعديل لا بين الثقات ولا بين الضعفاء و المتروكين، فأين تلك الأحاديث التي نشرها بين الناس بإذن الزهري ؟! وأين موضعها في كتب الحديث ؟ ومن رواها عنه ؟وكيف اختفت هذه الصحيفة[1] ؟!

إن "جولد تسيهر" مطالب بالإجابة على هذه الأسئلة، ولكنَ أين هي؟ وزعم "جولد تسيهر" أن الزهري اعترف اعترافا خطيرا في قوله الذي رواه عنه معمر :" إن هؤلاء الأمراء أكرهونا على كتابة أحاديث " [2].

إن "جولد تسيهر" قد خان الأمانة العلمية بإسقاطه "ال" من "أحاديث " الذي يقلب المعنى رأسا على عقب، والنص الصحيح كما

---

[1] السنة ومكانتها ٢٢٦ –٢٣٧ بتصرف .

[2] المصدر السابق ٣٢٧.

رواه المؤرخون " أكرهونا على كتابة الأحاديث " [1] فعلى عدم إسقاط "ال" المعنى أكرهونا على كتابة أحاديث رسول الله ﷺ أي أن الألف و اللام للعهد الخارجي، أما على إسقاطها فيكون معنى كلامه أكرهونا على وضع أحاديث من عندنا ننسبها إلى رسول الله ﷺ، وهكذا نرى "جولد تسيهر " يحرف فيسقط ما يغير المعنى تحقيقا لهدفه المنشود من التشكيك في أمانة إمام من أكبر أئمة الحديث. وهناك رواية أخرى عن معمر عن الزهري قال : " كنا نكره كتابة العلم، حتى أكرهنا عليه هؤلاء الأمراء فرأينا أن لا نمنعه أحدا من المسلمين "[2]. وقال ابن أخي ابن شهاب الزهري سمعته – يعني ابن شهاب – يقول : " لولا أحاديث تأتينا من قبل المشرق ننكرها ولا نعرفها، ما كتبت حديثا، ولا أذنت في كتابته " .[3] كل ما في هذه القصة أن هشام بن عبد الملك طلب منه أن يملي على ولده ليمتحن حفظه فأملى عليه أربعمائة حديث، وحينما خرج من عند هشام قال بأعلى صوته :" أيها الناس إنا كنا منعناكم أمرا قد بذلناه الآن لهؤلاء، وإن هؤلاء الأمراء أكرهونا على كتابة الأحاديث فتعالوا حتى أحدثكم بها " فحدثهم بالأربعمائة حديث . هذا هو النص التاريخي لقول الزهري.[4]

"فجولد تسيهر" لم يكتف بما تقدم من محاولات التشكيك في أمانة الإمام الزهري، ودينه وأخلاقه، بل أخذ يبحث عن كل شاردة وواردة

---

[1] المصدر السابق نفس الصفحة .

[2] تقييد العلم / الخطيب ١٠٧، وجامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر ٩٢/١.

[3] تقييد العلم ١٠٧-١٠٨.

[4] انظر : السنة ومكانتها ٣٢٧.

مضيفا إليها ما يفيض به خياله الخصب من أوهام حول هذا الإمام ليتخذ من ذلك دليلا على صحة ما يزعم من عدم أمانته، وإن كانت النصوص التاريخية الثابتة التي يتجاهلها عمدا أو يحرفها إذا اقتضت الضرورة، تكذبه وتدحض كل شبهاته .

ومن هذا القبيل ما زعمه من أن الزهري حج مع الحجاج بين يوسف الثقفي، وهو يريد بذلك اتهام الزهري، والتنفير عنه لمصاحبته الحجاج الذي عرف بالجور و الظلم .

لكن ما ذكره لم يكن هو الواقع، بل الواقع أن الزهري حج مع عبد الله بن عمر وكان معه حين اجتمع مع الحجاج كما ورد ذلك في تهذيب ابن حجر .[1]

وجعل "جولد تسيهر" من تولي الزهري القيام بتربية أولاد هشام مأخذا عليه وعيبا فيه وعاملا مساعدا للحط من منزلته. [2]

بينما يرى غيره أن قيام الإمام الزهري بتلك المهمة عمل من الأعمال الحميدة التي تضاف إلى رصيد أعماله الجليلة، وذلك لأن رجلا مثل الزهري علما وفضلا يتولى تربية أولاد خليفة المسلمين الذين قد يتولون مناصب هامة في مرافق الدولة المختلفة حري به أن يوجههم التوجيه الحسن، ويعدهم كذلك الإعداد المطلوب الذي يرتكز على تقوى الله والخشية من عقابه، ويعلمهم المبادئ الإسلامية الرفيعة والأخلاق الحميدة

---

[1] انظر : تهذيب التهذيب / ابن حجر ٩/٤٥١.

[2] انظر : السنة ومكانتها ٣٢٩.

ويدلهم على الخير ومسالكه، ويحذرهم من الشر وعواقبه، وهذا ما حصل فعلا لأولاد هشام الذين تولى تربيتهم هذا الإمام التقي الصالح الجليل فقد قال السباعي: إن التاريخ يحدثنا أن أولاد هشام كانت لهم غزوات موفقة في بلاد الروم، ولهم أياد بيضاء في نشر العلم في أصقاع كثيرة .[1]

أليس قيام معلم ورع صالح بتربية الأولاد، ولا سيما من سيتولون مناصب خطيرة في الدولة خيرا من قيام معلم منحرف فاسق ؟

"فجولد تسيهر" مطالب بالإجابة على هذا السؤال ولكنه لم يجب عليه لما في الإجابة عليه من اجتثاث فريته هذه من أساسها، وهدم ما بناه عليها من أوهام وخيالات باطلة.

تولي الزهري القضاء

يعيب "جولد تسيهر" على الزهري أنه تولى القضاء ليزيد الثاني وكان الأولى -لو كان تقيا - أن يهرب كما هرب الشعبي والصالحون.[2]

"جولد تسيهر" جعل من تولي القضاء مبررا في اختلال المروءة وسقوط العدالة، إذ لو كان تقيا ورعا لرفض تولي المنصب كما رفضه الصالحون أمثال الشعبي. أي ادعاء هذا ؟! وأي استنتاج لم يقل أحد أن تولي هذا المنصب موجب للاتهام في العدالة، إذ وجد هذا المنصب في الإسلام منذ فترة مبكرة من تاريخه فقد تولاه الرسول ﷺ بنفسه، وتولاه

---

[1] المصدر السابق ٣٢٩.

[2] المصدر السابق ٣٢٩.

كثير من الصحابة والتابعون ومن بعدهم، و لم يجد أحد منهم مانعا من ذلك . فقد ولّى رسول الله ﷺ بعض الصحابة القضاء كعلي ومعاذ ومعقل بن يسار وغيرهم، كما تولى الخلفاء الراشدون بأنفسهم القضاء، وولّى عمر أبا الدرداء قضاء المدينة، وشريحا قضاء البصرة، وأبا موسى الأشعري قضاء الكوفة ومما جاء في كتاب تولية عمر له قوله : أما بعد فإن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة إلى أن قال ؛فإن القضاء في مواطن الحق مما يوجب الله به الأجر، ويحسن به الذكر، كما تولى كثير من التابعين القضاء لبني أمية وغيرهم مثل شريح وأبي إدريس الخولاني، والحسن البصري وعبد الملك بن يعلى الليثي ومسروق وعمر بن عبد العزيز وأبي بكر بن حزم والقاسم بن عبد الرحمن بن مسعود ومنهم من تولى القضاء للحجاج نفسه .

و لم يرد من أحد الأئمة جرح هؤلاء، لتوليهم منصب القضاء، بل على العكس من ذلك فقد اتفقوا على تعديلهم وتوثيقهم . [1]

كما أجمع المسلمون على مشروعية نصب القضاة، والحكم بين الناس، واعتبروه من فروض الكفاية، حيث لا يستقيم أمرهم إلا به .[2]

أما كون الزهري قد تولى هذا المنصب في عهد الأمويين المعروفين — على حد زعم جولد تسيهر — بعدم تطبيق أحكام الإسلام وتعاليمه فلا يحط ذلك من عدالة ومنزلة وتقوى الزهري شيئا، بل يزيد من عدالته، ويرفع من منزلته، ويكسبه مزيدا من الخشية لأنه بقبوله هذا المنصب، قد تحول إلى ميدان التطبيق العملي، ومثله لا يخاف عليه من الانحراف، فكان

---

[1] انظر : المصدر السابق ٣٢٩. والإمام الزهري / الضاري ٤٤٧ وما بعدها .

[2] المغني / ابن قدامة ٣٤/٩.

خير نموذج في مجال التطبيق بين حكم الله وحكم رسوله في القضايا المرفوعة إليه، دون أن يهاب أحدا غير الله سبحانه، فلو كان "جولد تسيهر" صادقا في ما زعم من أن هذا المنصب قد أخل بمروءته لذكر لنا قضية واحدة لم يحكم الزهري فيها بما أمر الله به ورسوله . ولكن أنى له ذلك ؟ يتولى منصب القضاء رجل عالم تقي عابد مهما يكن شكل الحكم وطبيعته، وما دام يحكم في قضائه بين الناس بما يرضي الله ورسوله ألا يكون ذلك خيرا من أن يتولاه رجل لا يخشى الله ولا يهمه ما يقضيه بين الناس يرضي الله أو يسخطه ما دام الخليفة أو الحاكم راضيا عنه ؟

أما ما جاء في كلام "جولد تسيهر " من أن الشعبي كان يهرب من القضاء فإن في كلامه مغالطة لأن الشعبي بعد أن حارب الحجاج مع ابن الأشعث تولى القضاء في عهد الحجاج ليزيد بن عبد الملك بعد خمود فتنة ابن الأشعث، فلماذا تجاهل "جولد تسيهر" عن آخر الأمر الذي كان عليه الشعبي وهو الأولى بالاحتجاج ؟ [1]

أما ما زعمه "جولد تسيهر" من أن الأتقياء كانوا يتحرزون من القضاء ويعدون توليه مسقطا للثقة بالقاضي، واحتجاجه بالحديث " من تولى القضاء بين الناس فقد ذبح بغير سكين " فهذا النقل عن الأئمة لا يتفق مع الواقع، فقد نصوا على أن القضاء تعتريه الأحكام الخمسة وأن تولي القضاء للظلمة جائز بلا نزاع، وأن الحديث المذكور تحذير موجه لمن لم يكن أهلا لتوليه، أو لم يؤد الحق فيه، لا إلى توليه مطلقا إذ هو مشروع كما سبق، بل قد يجب القيام به أحيانا على من تعين عليه، لما فيه من الأمر

---

[1] السنة ومكانتها / السباعي ٣٢٩.

بالمعروف والنهي عن المنكر، وأداء الحقوق إلى مستحقيها، والإصلاح بين الناس .[1]

قال ابن فرحون : اعلم أن كل ما جاء من الأحاديث التي فيها تخويف ووعيد، فإنما هي في حق قضاة الجور، العلماء أو الجهال الذين يدخلون أنفسهم في هذا المنصب بغير علم ففي هذين الصنفين جاء الوعيد.[2]

وهذه أهم الشبه التي أثارها "جولد تسيهر" حول الإمام الزهري والتي يريد من روائها إفقاد الثقة به لدى المسلمين وبالتالي إفقاد الثقة بالحديث النبوي . وهي شبه وأباطيل لا تستند إلى أية حقيقة تاريخية ثابتة، وإنما هي من نسج خياله، وصنع أحقاده، وعدائه للحديث . تلك الشبه التي رأينا تهافتها الواحدة بعد الأخرى أمام الحقائق والوقائع التاريخية الثابتة .

لا نعلم كيف أقدم "جولد تسيهر" على توجيه هذه التهم الباطلة والأكاذيب إلى الزهري وهو يعلم أنها لن تمر على العلماء دون محاسبته وفضحه عليها ؟. يتضح أن الافتراء صفة متأصلة في "جولد تسيهر"، لذا صح فيه القول المأثور "الإناء ينضح بما فيه" فاتهام الآخرين أمر هين ومسموح به في عرفه ومقبول في منهجه كلما وجد نفسه أمام حقائق لا تسعفه لبلوغ أهدافه، فخلق التهم و الأباطيل وإلصاقها بالآخرين من قبله لم يقتصر على المحدثين فقط بل شمل كل علماء المسلمين في مختلف الميادين و الحقول . فها هو يتهم فقهاء الحنفية بإقحام زيادة في القرآن فيزعم أن

---

[1] انظر : المصدر السابق ٣٢٩، وما بعدها، والإمام الزهري / الضاري ٤٤٨.

[2] تبصرة الحكام ١٣/١.

الحنفية أقحموا كلمة " متتابعات" في قوله تعالى ﴿ فصيام ثلاثة أيام ﴾ فصار النص " فصيام ثلاثة أيام متتابعات ". [1]

ومن محاولات " جولد تسيهر " لإثبات أن الحديث من صنع القرون الثلاثة الأولى للهجرة وليست أقوال الرسول ﷺ وأن أحكام الشريعة لم تكن معروفة لجمهور المسلمين في الصدر الأول من الإسلام فقد حشد الروايات الساقطة وأخذ بكل شاردة وواردة من أي مصدر وإن كان غير معتمد . من ذلك ما نقله من كتاب " الحيوان " للدميري من أن أبا حنيفة رحمه الله لم يكن يعرف هل كانت معركة بدر قبل أحد أم كانت أحد قبلها .[2] يتضح زيف هذا الادعاء بأدنى تأمل فأبو حنيفة من أشهر أئمة الإسلام الذين تحدثوا عن مغازي الرسول ﷺ وسيره وأحكام الحرب حديثا مستفيضا في فقهه الذي نقله عنه تلاميذه مثل أبو يوسف و الشيباني، ولهما كتابان من أهم الكتب المؤلفة في التشريع الدولي في الإسلام هما كتاب " الرد على سير الأوزاعي " لأبي يوسف وكتاب " السير الكبرى " لمحمد بن الحسن الشيباني .

ففي هذين الكتابين يتضح إلمام تلامذة الإمام – وهم حاملوا علمه- بتاريخ المعارك الإسلامية في عهد رسول الله ﷺ وعهد خلفائه .

فعلى الرغم من معرفة "جولد تسيهر" بهذين الكتابين وما جاء فيهما فإنه يعرض عنهما ويتمسك بما جاء في كتاب الدميري رغبة منه في

---

[1] انظر : مذاهب التفسير الإسلامي / جولد تسيهر ٢٦.

التشكيك بعلم هذا الإمام .[1]

حتى السيوطي لم ينج من محاولة تشويه صورته والتشكيك في أمانته، فيقول عنه : إنه استطاع أن يجمع أكثر من عشرة آلاف حديث من تفاسير النبي ﷺ و الصحابة في كتاب له بعنوان " ترجمان القرآن " استخرج منه هو نفسه مختصرا طبع في القاهرة سنة ١٣١٤هـ في ستة أجزاء : " الدر المنثور في التفسير المأثور " ويذكر السيوطي أنه في أثناء تصنيفه ذلك الكتاب رأى النبي ﷺ في منامه وحصل على إذنه . وهذه صورة من الصور الوهمية التي تكثر في هذه الأوساط .[2]

يريد "جولد تسيهر" القول : بأن السيوطي إنما استند على الرؤية ووثق بها في تأليفه لكن من المعلوم عند المسلمين أن الأحكام لا تبنى قط على الرؤيا، و لم يكن السيوطي معتمدا على الرؤيا حال قيامه بتأليف كتابه بدليل أنه رأى تلك الرؤيا في أثناء التأليف و لم تقع قبله وكل ما يفهم من تلك الرؤيا أنه حصل على نوع من الاطمئنان النفسي على عمله ليس إلا .

يقول الدكتور محمد الأعظمي عن "جولد تسيهر" وقيمة أبحاثه العلمية :

"بمراجعة النصوص التي اعتمد عليها "جولد التسيهر" وبحثه ليرسم أوضاع المسلمين في القرن الأول من الناحية الدينية و التعليمية يتبين تماما أن

---

[2] انظر : الاستشراق والمستشرقون / السباعي ٤٥ وما بعدها .

[1] المصدر السابق ٤٦-٤٧ بتصرف .

[2] مذاهب التفسير الإسلامية / جولد تسيهر ٨٢ – ٨٣.

استنتاجاته لا تستند ولا ترتكز على أساس علمي بل هي مبنية على الهوى ... وعلى معلومات قاصرة عن النشاط الثقافي و الديني في القرن الأول، ومن ناحية أخرى تأتي على فروض فاسدة كقوله : إن العلماء الأتقياء كانوا ضد الدولة الأموية لأنها كانت لا دينية بدليل معارضة بعض الشخصيات اللامعة للأمويين في حكمهم و لم يقبلوا عملا منهم .[1]

لعل "جولد تسيهر" قد اتخذ مما حصل بين سعيد بن المسيب وبين عبد الملك دليلا على زعمه متجاهلا العدد الهائل من كبار العلماء الذين عملوا مع الأمويين كالإمام الزهري وغيره كما أن "جولد تسيهر" لا يتورع من تحريف النصوص لخدمة غرضه الذي يسعى إليه، وإن كان ذلك على حساب الأمانة العلمية . فها هو يحرف نصا من النصوص الثابتة لتعزيز موقفه من اتهام رواة الحديث بأنهم مجروحون كاذبون فيقول : يقول وكيع عن زياد بن عبد الله البكائي : إنه مع شرفه في الحديث كان كذوبا . وأصل النص الذي حرفه "جولد تسيهر " جاء في التاريخ الكبير للإمام البخاري : (قال ابن عقبة السدوسي عن وكيع وهو – أي زياد بن عبد الله البكائي – أشرف من أن يكذب) هذا هو النص الأصلي الذي ينفي أشد النفي عن زياد تهمة الكذب إلا أن "جولد تسيهر" ينقله محرفا خدمة لهدفه في اتهامه رجال الحديث .[2]

---

[1] دراسات في الحديث النبوي ٦٨/١.

[2] انظر : المستشرقون والتراث / الدكتور عبد العظيم الديب ٢٨.

جوزيف شاخت ورجال الحديث

إن هذا المستشرق الذي يعد الخبير الأول كما يقول رودي بارت في ميدان الشريعة الإسلامية في الوقت الحاضر [1] و الذي كان يعتبر إلى حين وفاته عام ١٩٦٩ شيخ المستشرقين الاختصاصيين في دراسات الشريعة الإسلامية [2] - قد قضى وقتا غير قليل في دراسة الأحاديث الفقهية، وقد توصل من خلالها إلى نتائج خاطئة لأنها لم تأت على أسس علمية سليمة، كما ينبغي أن تتبع في مثل هذه الدراسات، إنها نتائج تعبر عن عدم تجرد من توصل إليها عن الأحقاد الدفينة ضد الإسلام ورسوله وشريعته وعلمائه وتاريخه، ولا أكون مغاليا حينما أقول: إن شاخت يصور لنا علماء المسلمين الأوائل من المحدثين والفقهاء كأنهم من حزبين متعارضين يتنافسان بالأكاذيب للفوز بمقاعد البرلمان و الحكم -كما هو الحال في المجتمعات الغربية - أو فريقان يتنافسان بالأكاذيب على رسول الله ﷺ للفوز ببطولة المباراة، وأي الفريقين أكثر كذبا هو الفائز فيها وأيهما أقل كذبا هو الخاسر. فطبيعي أن يعتبر شاخت المحدثين هم الفائزون فيها لأنهم أكثر كذبا على رسول الله ﷺ والفقهاء هم الخاسرين لأنهم أقل كذبا من أولئك. والنتيجة أن كلا الفريقين قد صرف أقصى جهوده، وكل ما لديه من الطاقة في اختلاق الأحاديث ونسبتها إلى رسول الله ﷺ.

---

[1] انظر : الدراسات العربية و الإسلامية في الجامعات الألمانية، بارت ٤٩.

[2] انظر : مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية ٢/٢٠٥.

ولا أكون مغاليا أيضا إذا قلت : إنه أكثر المستشرقين خطرا حتى الآن، وأكثرهم كذبا وافتراء حتى من "لامانس" الذي يعد على رأس قائمة المفترين من المستشرقين على الإسلام نظراً لما يوحي به ظاهر أسلوبه من الموضوعية، والمنهجية العلمية، مما يؤثر بشكل أو بآخر على المستشرقين الآخرين، وفي نفس الوقت على بعض المثقفين المسلمين.

نظرة شاخت إلى الشريعة الإسلامية وتطورها ونمو الأحاديث فيها

يقول شاخت عن تصوره لوظيفة النبي التشريعية : أصبح النبي بالمدينة نبيا مشرعا ولو أن سلطته لم تكن تشريعية فقد كانت للمؤمنين من الوجهة الدينية، وللمنافقين من الوجهة السياسية .[١]

أي خطأ منهجي وقع فيه شاخت في ادعائه هذا لتجاهله ما منح الله رسوله في القرآن من سلطة تشريعية، ويتجاهل نظر علماء المسلمين في ذلك؟ فقد كان لازما على شاخت الرجوع إلى القرآن لبيان وجهة نظره في هذه الدراسة بغض النظر عما يعتقده صحيحا أو غير صحيح حيث يتوقف ذلك الاعتقاد على الإيمان أو عدم الإيمان برسالة محمد ﷺ وهو غير مطالب ببيان وجهة نظره هذه فيها. أما فرض وجهة نظره في الدراسة دون الأخذ بوجهة نظر القرآن والمسلمين فخطأ منهجي كبير قد ارتكبه.فلو رجع شاخت إلى القرآن لوجد فيه أن الله سبحانه وتعالى قد منح رسوله أعلى سلطة تشريعية وتنفيذية، تتضح هذه الحقيقة من الآيات القرآنية التالية:

---

(١) See Schachat, Introduction to Islamic Law, PP.II

﴿ يأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسـول وأولي الأمـر منكـم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بـا لله واليـوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا ﴾[1]

﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجـدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما ﴾ [2]

﴿إنا أنـزلنا إليك الكتاب لتحكم بـين النـاس بمـا أراك الله ولا تكـن للخائنين خصيما ﴾[3]

﴿ إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكـم بينهـم أن يقولوا سمعنا وأطعنا وأولئك هم المفلحون ﴾ [4]

﴿قل آمنت بما أنـزل الله من الكتاب وأمرت لأعدل بينكم ﴾[4]

﴿ الذيـن يتبعـون الرسـول الأمـي الـذي يجدونـه مكتوبـا عندهـم في التوراة و الإنجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكـر ويحـل لهـم الطيبـات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم ﴾[5]

إضافـة إلى الآيـات القرآنيـة السـابقة وغيرهـا نجـد أن أقـدم دسـتور

---

[1] سورة النساء الآية ٥٩.

[2] سورة النساء الآية ٦٥.

[3] سورة النساء الآية ١٠٥.

[4] سورة النور الآية ٥١.

[4] سورة الشورى الآية ١٥.

[5] سورة الأعراف الآية ١٥٧.

مكتوب هو (دستور المدينة) يذكر للنبي ﷺ السلطة العليا في فصل القضايا فقد جاء فيه (وإنكم مهما اختلفتم فيه من شيء فإن مرده إلى الله وإلى محمد)[1]

لذا فالحكم بين الناس بالعدل كان من الواجبات الأساسية عند النبي ﷺ وعند الخلفاء من بعده. من هنا جاء تعيين القضاة من قبل الرسول ﷺ وكان منهم معاذ بن جبل وعلي بن أبي طالب وآخرون . ومن قبل الخلفاء أيضا من بعده وليس أدل على هذه الحقيقة من قول عمر رضي الله عنه لأحد قضاته أبي موسى الأشعري ((أما بعد فإن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة ...)).[2]

لا كما يزعم شاخت (الخلفاء الأوائل لم يعينوا القضاة)[3] و ((أن الأمويين خطوا خطوة هامة بتعيينهم القضاة الإسلاميين))[4].

إذن فادعاؤه أن سلطة النبي ﷺ لم تكن تشريعية، وأنه لم يعين القضاة ولا الخلفاء الراشدون ادعاء باطل ليس له ما يؤيده من الواقع والحقائق التاريخية بشيء . ففي القرآن الذي هو المصدر التشريعي الأول للمسلمين نجد التشريعات الشاملة لجوانب الحياة كلها ويمكن تلخيصها كما يأتي : -

١-العبادات ومنها الزكاة : مجموع الأحكام المتعلقة بها الواردة في القرآن

---

(١) انظر : السيرة النبوية لابن كثير ٢/٣٢٠ -٣٢٣.

(٢) العقد لفريد / ابن عبد ربه ١/٤٧، والوثائق السياسية اليمنية من قبيل الإسلام إلى ٣٣٢ ص ١٨٤ .

(٣) - Introduction to Islamic Law, P.16.

(٤) - المصدر السابق P.24 .

بلغ تسعة وثمانين حكما .

٢-الجهاد المشروع لنشر دين الله، والتنظيمات المترتبة عليه (القانون الدولي) بلغ عدد الأحكام الواردة فيه حول أربعة وسبعين حكما .

٣-النظام الاجتماعي : ورد فيه من الأحكام مائة وواحد وعشرون حكما.

٤-الأطعمة والأشربة : ورد فيها أربعون حكما .

٥-البيوع : ورد فيها ثلاثة عشر حكما .

٦-الجنايات : تسعة أحكام وردت عنها في القرآن الكريم .

٧-القضاء : جاء فيه ستة عشر حكما .

٨-الشهادات : جاء فيها سبعة أحكام .

٩-عقوبات مالية وبدنية : جاء فيها أربعة وعشرون حكما . [1]

يتجاهل شاخت القرآن الكريم والأحكام الواردة فيه حول مختلف المواضيع التشريعية زاعما وقوع الشريعة خارج نطاق الدين .[2]

وكذلك يتجاهل بقاء الرسول ﷺ بين أصحابه فترة ثلاث وعشرين سنة يقول ويفعل ويقضي بينهم ويحكم في مختلف القضايا، زاعما أنه: من الصعوبة اعتبار حديث ما من الأحاديث الفقهية صحيح النسبة إلى النبي ﷺ.[3] ويتهم الخلفاء الراشدين أنهم لم يستمدوا سلطتهم التشريعية من مصدر أعلى فيقول : وكان الخلفاء الراشدون القادة السياسيين للأمة

---

[1] انظر مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية ١/٧٣ وما بعدها .

[2] انظر Introduction to Islamic Law, P.34 .

[3] المصدر السابق نفس الصفحة .

الإسلامية.. ولا يبدو أنهم استمدوا أحكامهم من مصدر أعلى، وإنما عمل الخلفاء إلى حد كبير على أنهم مشرعون للأمة.[١] أي بهتان وأي إفك هذا !؟

إن من يرجع إلى سيرة الخلفاء الراشدين والصحابة –رضي الله عنهم– يجد أنهم متفقون على أن القرآن الكريم هو المصدر التشريعي الأول، والحديث هو المصدر التشريعي الثاني . وأنهم كانوا يعودون إليهما في البحث عن الأحكام لكل الحوادث والوقائع، لم يكن أحد الخلفاء ليبدي رأيا أو يصدر حكما من تلقاء نفسه في أية مسألة أو حادثة مهما كانت طبيعة تلك المسألة أو الحادثة قبل الرجوع إلى القرآن والحديث والتماس حكم الله ورسوله حولها .

وهناك أمثلة وشواهد كثيرة على هذه الحقيقة التي يتجاهلها شاخت منها : أن الجدة جاءت إلى أبي بكر تسأل ميراثها، فقال لها أبو بكر : ما لك في كتاب الله شيء، ولا علمت لك في سنة رسول الله ﷺ شيئا فارجعي حتى أسال الناس، فسأل الناس فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله ﷺ أعطاها السدس، فقال أبو بكر: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصاري، فقال : مثلما قال المغيرة بن شعبة فأنفذه أبو بكر.[٢]

هذه هي الحقيقة وما ذهب إليه شاخت ما هو إلا ضرب من الخيال. أبو بكر لم يصدر حكما في المسألة على الرغم من انه يرى أنها لا تستحق

---

[١] انظر : المصدر السابق PP. II – 6.

[٢] سنن الترمذي ٣/٢٨٣– ٢٨٤، وسنن ابن ماجه٢/٩١٠، وموطأ الإمام مالك بشرح تنوير الحوالك ١/٣٣٥، وتذكرة الحفاظ ١ /٢–٣ .

شيئا، و لم يتسرع في إصدار حكمه بل أخره حتى يتأكد من حكمها في الحديث الذي لا مفر لأحد من الإذعان و الخضوع له .

وهكذا سار عمر على سنة أبي بكر، وقصته مع أبي موسى الأشعري معروفة. كما كان الخلفاء يوصون عمالهم وقضاتهم بضرورة الأخذ بهذا المبدأ. وقد رسم لهم الرسول ﷺ هذه الخطة وأقرها حينما بعث معاذا إلى اليمن قاضيا .

وقد كان الصحابة يبذلون من الجهود أقصاها لنشر الحديث و العمل به في كل مجال . فهذا عمر ابن الخطاب يخطب في آخر أيامه قائلا :" ... اللهم إني أشهدك على أمراء الأمصار إنما بعثتهم ليعلموا الناس دينهم ويبينوا لهم سنة نبيهم " .[1]

وقال أبو موسى الأشعري حين قدم البصرة : " بعثني إليكم عمر بن الخطاب أعلمكم كتاب ربكم وسنة نبيكم " .[2]

كما كان عمر يكتب الأحاديث النبوية في الخطابات الرسمية ليعمل بها المسلمون..عن أبي عثمان قال: كنا مع عتبة بن فرقد (بأذربيجان) فكتب إليه عمر رضي الله عنه بأشياء يحدثه عن النبي ﷺ فكان فيما كتب إليه أن رسول الله ﷺ نهى عن الحرير ... [3]

وكتب أبو عبيدة بن الجراح إلى عمر، فكتب إليه عمر : أن النبي ﷺ قال : " الله ورسوله مولى من لا مولى له ... " [1]

---

[1] مسند الإمام أحمد ١٩٣/١.

[2] سنن الدارمي ١٣٥/١.

[3] صحيح البخاري كتاب اللباس ١٩٣/٧، ومسند الإمام أحمد ٣٠٨/١، والكفاية ٤٤٧ وما بعدها

[1] مسند الإمام أحمد ٢٣٧/١، وسنن الترمذي ٢٨٥/٣، وسنن الدارقطني ٨٥/٤.

وكانت مصادر التشريع عندهم الكتاب، فإذا جاء الحكم فيه وكان دليله قطعيا في دلالته على معناه لم يكن لأحدهم بإزائه اجتهاد، وهكذا الحديث إذا كان قطعي الدلالة على المعنى استسلموا له، واخذوا به لا يبغون عنه حولا . فالبحث عن الأحاديث وبذل منتهى الجهد لمعرفة الأحكام الشرعية منه كان سنة متبعة وعادة جارية، وأمرا شائعا لدى الخلفاء الراشدين وسائر الصحابة والتابعين و لم يرد في ذلك أي خلاف وكان من مصادر تشريعهم الإجماع أيضا. كما كان لهم مصدر آخر من مصادر التشريع وهو الاجتهاد .

والاجتهاد : هو بذل الجهد والطاقة لاستنباط الحكم الشرعي من دليله لا بالهوى ولا كيف ما اتفق وإنما وفق مناهج وقواعد وضوابط معينة. وقد أعطت الشريعة " أولي الأمر من الأمراء وذوي العلم حق الاجتهاد عند عدم وجود نص في مسألة ما في القرآن و الحديث .

فالخلفاء الراشدون وغيرهم قد اجتهدوا فيما لا نص فيه من الحوادث والوقائع مسترشدين في البحث عن أحكامها بالمبادئ و القواعد الواردة في القرآن والحديث، وبروح التشريع، هذا ما يعرف بمنطقة الفراغ في الشريعة التي تملأ من قبل ذوي الأمر والمجتهدين من العلماء، تبعا للمصالح المتغيرة حسب الزمان والمكان وما يطرأ من مستجدات وحيث إن توسعا كبيرا قد حصل في عهد الخلفاء الراشدين ومن بعدهم، فكان لابد أن يواجهوا مستجدات تتطلب أحكاما لم ترد نصوص من القرآن و الحديث عليها واضعين أمامهم أن القانون في الإسلام قائم على جلب المصالح ودرء المفاسد، فالاجتهاد الذي أقره القرآن والحديث حتى لا تبقى الشريعة

الإسلامية جامدة في مواجهة الأحداث والوقائع والتطورات في كل زمان ومكان هو مما يفخر به المسلمون لأنه خير دليل على ما في هذه الشريعة الإسلامية من مرونة وعدم جمود .

أما ما زعمه شاخت من أن الخلفاء كانوا يعدون أنفسهم مشرعين للمسلمين فهو افتراء واضح واتهام باطل ليس له دليل، وحقائق التاريخ خير شاهد على زيف هذا الادعاء، و التي يعرفها شاخت جيدا، ولكن يتجاهلها. و الناظر في ادعاء شاخت هذا يرى أنه يرمي إلى هدفين :

الأولى : أنه ليس هناك أحاديث تتعلق بالتشريع واردة عن النبي ﷺ لأن مثل هذه الأحاديث لو وردت وصحت لأخذ بها الخلفاء .

الثاني : أن الأحاديث الفقهية قد وضعت في وقت متأخر على لسان الخلفاء وغيرهم من الصحابة بصياغة خاصة توحي أن مصدرها الرسول ﷺ بمعنى أن جميع رجال الحديث من الصحابة والتابعين ومن بعدهم مجروحون ساقطوا العدالة على حد زعمه لا يوثق بما روي عنهم من روايات .

" قاعدة شاخت لمعرفة الموضوع من الأحاديث النبوية الفقهية "

أبدع شاخت أي إبداع حينما ابتكرت قريحته قاعدة فريدة من نوعها لمعرفة الموضوع من حديث رسول الله ﷺ، إنها لقاعة من مبتكرات القرن العشرين، قرن التفتق العلمي وإزالة الغموض الذي ظل قرونا يرافق الحقائق التاريخية . إنها قاعدة لم يتمكن علماء المسلمين من محدثيهم

ونقادهم من اكتشافها وصياغتها كما تمكن من ذلك شاخت في القرن العشرين، لذا أرى أنها جديرة بأن تعرف بـ" قاعدة شاخت لمعرفة الموضوع من الأحاديث النبوية الفقهية " .

خلاصة هذه القاعدة هي : أن كل حديث لم يرد في مصدر متقدم ثم ورد في مصدر متأخر يحكم بوضعه، وتحدد فترة وضعه بين المصدر السابق الذي لم يرد فيه الحديث و المصدر اللاحق الذي ورد فيه .

يقول عن ذلك شاخت : أحسن طريقة لإثبات أن حديثا ما لم يكن له ثمة وجود في فترة ما، هو إثبات أن الفقهاء لم يستعملوه في مناقشتهم في تلك الفترة، الأمر الذي لابد منه إن كان الحديث موجودا .(١)

يبدوا أن شاخت قد تجاهل تماما أبسط الحقائق العلمية عند صياغته قاعدته هذه ولهذا جاءت مخالفة لكل القواعد والضوابط التي وضعها النقاد المسلمون لمعرفة الموضوع من الأحاديث و التي تتماشى تماما مع الحقائق. كيف يحكم على حديث بالوضع لمجرد عدم وروده في مصدر سابق ثم وروده في مصدر لاحق ؟!

لم يدع محدث أو فقيه أنه قد أحاط بكل أحاديث الرسول ﷺ علما وقام بتدوينها . بقي الرسول ﷺ ثلاثة وعشرين عاما بين أصحابه وكان من المتعذر بل من المستحيل عادة أن يحيط كل واحد منهم بما قال أو فعل أو أقر عليه . وبعد وفاته انتشروا في الأمصار، فازدادت صعوبة الإحاطة

(١) انظر : Schachat , Joseph , The Origins of Muhammadan Jurisprudence . Pp.63 .140

بأحاديث الرسول ﷺ كلها من قبل فرد أو أفراد معينين . وعندما جاء عهد التأليف والتصنيف لقي المؤلفون والمصنفون صعوبة أكثر للإحاطة بكل أحاديث الرسول ﷺ على الرغم من الجهود المضنية التي بذلوها للإحاطة بأكبر عدد ممكن من الأحاديث، لم يكن بإمكان أحد جمع كل الأحاديث في مؤلفه، فهذا هو الإمام مالك إمام دار الهجرة ومركز الصحابة رفض حمل الناس على كتابه الموطأ " لأنه لم يحط بكل أحاديث الرسول ﷺ بل فاته الكثير منها لتفرق الصحابة في الأمصار، إذن لم يكن بالإمكان تدوين كل أحاديث الرسول ﷺ في مؤلف ومصدر متقدم لتعذر ذلك .

ثم هل دون العلماء كل الأحاديث ؟ وعلى فرض تدوينها فهل وصلنا كل ما دونوه؟ الواقع أن العلماء وخاصة الفقهاء كانوا يكتفون بكتابة ما يحتاجون للاستدلال و الاستنباط بطريقتهم الخاصة .كما أن ما فقد من مدوناتهم أكثر بكثير مما بقي منها .

فالحديث الذي لم يرد في مصدر متقدم، ربما ورد في مصدر آخر في نفس الفترة، أو في مصدر متأخر حيث لم يكن بمقدور أي مصدر الإحاطة بكل الأحاديث، فعدم شهود حديث ما في مصدر متقدم لا يستلزم الحكم عليه بالوضع إن ورد في مصدر متأخر. خاصة إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن المعول عليه في البداية لدراسة الحديث وتناقله وتداوله كان الحفظ وإن كانت الكتابة ظلت ترافق الحفظ منذ عهد الرسول ﷺ فخلاصة القول عن قاعدة شاخت :

إن عدم إمكانية إحاطة أي باحث وأي مصدر متقدم بكل أحاديث

الرسول ﷺ وعدم إمكانية معرفة أن الباحثين دونوا كل ما جاءهم من الحديث . وفقدان كثير من مؤلفات المتقدمين . هذه الأمور جعلت قاعدة شاخت السابقة قائمة على غير أساس علمي مقبول، أو حقائق تاريخية ثابتة.

الأمر الذي جعل كل النتائج التي يتوصل إليها من خلالها غير صحيحة ومجانبة للواقع .

المنافسة بين المحدثين والفقهاء على وضع الأحاديث على زعم شاخت

يقول شاخت : أما حركة المحدثين في القرن الثاني فهي في الواقع نتيجة طبيعية لاستمرار حركة المعارضة للمدرستين الفقهية القديمة والتي كانت متأثرة بالدين والأخلاق.[1]

ويقول : الفكرة الرئيسية التي كانت عند المحدثين هي أن الأحاديث – المأخوذة عن النبي ﷺ – يجب أن تغلب على سنن المدارس الفقهية .

ولهذا الغرض اخترع المحدثون بيانات مفصلة أو أحاديث وادعوا أنها من مرئيات أو من مسموعات أقوال النبي وأفعاله وتقريراته، وأنها وصلت إلينا شفهية بأسانيد غير منقطعة وعن طريق رواة موثوقين، ومن الصعوبة بمكان أن نعتبر أي حديث منها خاصة فيما يتعلق بالأحاديث الفقهية صحيحا موثوقا به [1]

---

[1] انظر : Introduction to Islamic Law , P.34.

[1] انظر المصدر السابق P.54.

يقول : وكافة المدارس الفقهية قد قامت بمعارضة شديدة ضد هذا العنصر الجديد الغريب المشوش غير الصافي الذي يدعي أن مصدره واصله إلى النبي.[٢] لذلك كان على أصحاب هذه الفكرة أن يتغلبوا على المعارضة الشديدة التي يشنها أصحاب المدارس الفقهية القديمة قبل الاعتراف بمكانتها من قبل تلك المدارس . [٣]

ويقول : على كل كان واضحا أنه عندما ناشد المحدثون شخصية الرسول ﷺ وقد صاغوا نظريتهم بمهارة، لابد أن ينتصروا في معركتهم، ولم يكن لدى المدارس الفقهية القديمة أي خط دفاعي ضد هذا المد من السنة النبوية .

وأحسن ما كان يمكن عمله لأصحاب المدارس القديمة هو التقليل من استيراد الأحاديث النبوية عن طريق التفسير، وإدخال آرائهم الفقهية ومواقفهم الشخصية في أحاديث أخرى منسوبة إلى النبي ﷺ بحيث نسبوا أقاويلهم إليه إلا أنه كان هذا انتصارا لمبدأ المحدثين .[٤]

يتضح أن شاخت كسائر الغربيين ينظر إلى المسائل التي يدرسها بمنظار الغربيين متأثرا فيها بالبيئات والتقاليد و الأخلاق الغربية، فتأتي نظرته إلى تلك المسائل نظرة مادية بحتة ولا يعير أية أهمية للقضايا الروحية والغيبية، لذا فهو لم يعرف علماء المسلمين من محدثين وفقهاء على

---

[٢] انظر : المصدر السابق P55.

[٣] انظر Origins P.51.

[٤] انظر : Introduction to Islamic Law , P.35 , 36.

حقيقتهم فرماهم بمختلف التهم، وألصق بهم أنواع الأكاذيب والشبهات، إن علماء المسلمين اهتموا بالقضايا الروحية و الغيبية أكثر من اهتمامهم بالقضايا المادية فكان خوفهم من الله سبحانه وتعالى يفوق كل خوف من سواه، وكان رضاه هو الهدف المنشود من كل أقوالهم وأعمالهم بل من حياتهم . وكان حبهم لله ولرسوله و للإسلام لا يدانيه حب سواه، وكان تمسكهم بالإسلام عقيدة وشريعة يفوق التصور، وكانوا على يقين أن نجاتهم في الدنيا وفوزهم في الآخرة لا يتحقق إلا باتباع محمد ﷺ قولا وعملا، إن إيمانا كهذا استقر في قلوب، فهل يستجيز أصحابها معه الكذب و الافتراء على رسول الله ﷺ القائل:" من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار"؟

لا والله إنهم لم يكونوا ليكذبوا على أحد فضلا عن رسول الله ﷺ وقد كان هدف جميعهم محدثين وفقهاء إظهار الحق الذي يجب أن يتبع للمسلمين دون أن يطلبوا من أحد أجرا أو جاها أو مالا إلا أجر الله وحسن ثوابه ورضاه .

فليس هناك حركة للمحدثين بالمعنى الذي يفهمه شاخت كل ما هناك جهود مضنية وتحمل مشاق كثيرة في سبيل جمع وتدوين وتبيين حديث رسول الله ﷺ للمسلمين ليس إلا .

أما ما عدا ذلك مما ذهب إليه شاخت وغيره من وضع أهداف أخرى لتلك الجهود فهو ضرب من الخيال وكذب وافتراء، كل الحقائق التاريخية تثبت ذلك .

وهكذا كان فقهاء المسلمين يبحثون في الكتاب والحديث النبوي باذلين من الجهود ما لا مزيد عليه لاستنباط الأحكام، ولم يكن هؤلاء وأولئك يبحثون عن مال أو منصب أو سلطان من رواء أبحاثهم ودراساتهم المتنوعة، لا كما يلهث الباحثون الغربيون وراء المادة من وراء كل دراساتهم وأبحاثهم، فحركة المحدثين وحركة الفقهاء تشكلان وحدة متكاملة وصورة حقيقة للإسلام الذي ارتضاه الله لهم دينا .

فالحركة التي يصورها شاخت للمحدثين، والمعارضة المزعومة القائمة بين الحزبين حزب المحدثين وحزب الفقهاء، أو كما يقول شاخت المتطرفين، لا يمكن أن تقوم مثل هذه الحركة و المعارضة إلا في الخصومات السياسية التي يحاول كل حزب أو حركة من خلالها الاستئثار بالحكم كما هو الحال في المجتمعات الغربية التي يكون للدعاية و الأكاذيب فيها الدور الفعال في الإتيان بهذا الحزب إلى الحكم أو إبعاد ذلك الحزب .

أما علماء المسلمين فلم يكونوا قد دخلوا في الخصومات السياسية حتى يلجأوا إلى المعارضة القائمة على الحيل والأكاذيب كما هي الحال في الغرب، بل عاشوا متفرغين ومتطوعين بإرادتهم لخدمة الدين والشريعة الإسلامية ، وكانوا مع الحق الذي جاء به الإسلام لا يخافون حاكما أوسلطانا إذا ما أراد فرض إرادته عليهم عكس إرادة الله ورسوله، ومن يعد إلى تاريخهم يجد صلابة موقفهم الإسلامي من الحكام والخلفاء على مر التاريخ إذا أراد أحدهم صدهم عن الحق الذي يجب أن يتبع، أو فرض حكم يخالف حكم الله ورسوله . وهناك أمثلة كثيرة من التاريخ على هذه الحقيقة

التي من المفروض على شاخت أن لا يتجاهلها إن كان موضوعيا في بحثه ونزيها في حكمه مثل موقف سعيد بن المسيب من عبد الملك بن مروان وما تعرض له الإمام مالك وأحمد بن حنبل وما لقيه أبو حنيفة من إهانة حينما رفض منصب القضاء ... إلى غير ذلك .

وليس أدل على كذب شاخت من ادعائه أن علماء الحديث والفقهاء كانوا يتشاطرون في وضع الأحاديث من قصة أحمد بن حنبل المعروفة وما وقع فيه من محنة نتيجة إصراره على عدم القول بخلق القرآن حيث لم يرد في ذلك قرآن ولا حديث . وكان مذهبه في ذلك معروفا . وهو عدم القول بمخلوقيته . فلو كان من الميسور وضع الأحاديث كما زعم شاخت – لعضد مذهبه بوضع حديث من عنده في ذلك لشدة حاجته إلى مثل هذا الحديث بغية تخفيف وطأة محنته عليه .

وإن لم يكن بمقدوره فعل ذلك كان بإمكان خصومه من الخلفاء حيث عندهم جيش من المعتزلة وغيرهم وضع حديث تأييدا لمذهبهم في القول بخلق القرآن . ولكن شيئا من هذا القبيل لم يحصل لا من قبل هذا ولا من قبل هؤلاء . ولو حصل لكان بإمكاننا معرفة ذلك .

هكذا لم تنج فئة أو أحد من علماء المسلمين ممن له دور في خدمة الشريعة الإسلامية من افتراءات شاخت، وإلصاق التهم الباطلة به من غير فرق بين محدث وفقيه . فمن اتهاماته للعلماء ما جاء عنه في زعمه أن الفقهاء كانوا يخترعون آراء وينسبونها إلى المتقدمين . فيقول في ذلك : وعملية قذف الآراء إلى الماضي لإيجاد أساس نظري للفقه الإسلامي لم

تتوقف على شخصيات متأخرة نسبيا، بل توغل العلماء في نسبتها إلى الماضي أكثر فأكثر حتى وصلوا إلى نقطة بداية الإسلام في الكوفة حيث أشرك ابن مسعود في هذا العمل .[1]

يزعم شاخت أن هناك أحاديث وضعت فيما بين إبراهيم النخعي وحماد ويستدل على زعمه هذا قائلا : أبو حنيفة وحماد وإبراهيم وابن مسعود لم يفعلوا بعض الأشياء .. لكن هناك حديثا في تحبيذ ذلك العمل، وهو موجه ضد اتجاه ابن مسعود، ونجد الحديث نفسه بإسناد عراقي آخر في كتاب الأم .[2]

قد تولى التحقيق فيما ادعاه شاخت الدكتور الاعظمي، الذي بين ما في ادعائه من زيف وبطلان، حيث يقول : المسألة تتعلق بسجدة التلاوة في سورة (ص) . نقل عن ابن مسعود أنه لم يسجد بينما هناك رواية أخرى عن أبي حنيفة عن حماد عن عبد الكريم أن النبي ﷺ سجد بعد تلاوة سورة (ص) كما جاء في كتاب (الآثار لأبي يوسف ٢٠٧).[3]

وبما أن هناك روايات تخالف ما ذهب إليه ابن مسعود استنتج شاخت من ذلك حصول الوضع من قبل المتأخرين عنه إلا أن استنتاجه هذا لا يستند إلى أساس علمي لما يأتي :

١- لم يثبت أن ابن مسعود أحاط بكل الأحاديث و لم يفته حديث فما فاته لم يفت غيره .

---

[1] انظر المصدر السابق P.32.

[2] انظر : Origins , P.141 .

[3] انظر : مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية ٩٦/١.

٢- إذا كان الحديث من وضع العراقيين، فكيف استطاعوا استمالة ابن عيينة المكي لوضع حديث لمصلحة العراقيين لأن الحديث روي عن طريقه عن ابن عباس عن النبي ﷺأنه سجد سجدة التلاوة بعد تلاوة سورة ((ص)) .[١]

٣- ما هي أدلة شاخت على أن رواة هذا الحديث وضاعون ؟

ومن الأمثلة التي استدل بها شاخت على وضع الحديث بناء على قاعدته السابقة " كل حديث لم يرد من مصدر متقدم ثم ورد في مصدر متأخر موضوع " قوله : حديث مخصوص لا يعرفه إبراهيم النخعي " الآثار للشيباني ٢٢ " يعرفه أبو حنيفة دون إسناد " الآثار لأبي يوسف ٢٥١ " وهو موجود في " الموطأ ٢٧٥/١ " و " الموطأ للشيباني ١٢٢" و "الأم للشافعي ١٧٢/٧ " وكتب الحديث القديمة الأخرى .[٢]

الحديث المقصود في كلام شاخت هو الحديث المتعلق بصفوف النساء في الصلاة .[٣] يظهر أن شاخت في استدلاله بهذا الحديث على الوضع لم يكن مصيبا أيضا بل جانب الحقيقة والواقع لما يأتي :

١- كون الحديث غير مروي عن النخعي لا يدل على أنه لم يكن يعرفه حيث لم يذكر النخعي ذلك .

٢- لا تقتصر مرويات النخعي على أبي يوسف و الشيباني، كما لا

---

[١] انظر : المصدر السابق ٩٦/١ وما بعدها . .

[٢] انظر : Origins , p. 141.

[٣] انظر مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية ٩٧/١.

تقتصر مروياتهما على طريقه فقط .

٣- لم تصلنا كل مؤلفات أبي يوسف والشيباني حتى نتأكد أن ذلك الحديث لم يرد فيها عن طريق النخعي، فقد يكون واردا فيها عن طريقه أيضا .

٤- لم يدع أحد أن النخعي أو غيره قد أحاط بكل الأحاديث . فما فاته لم يفت الآخرين . وإصدار الحكم على الحديث بالوضع لمجرد عدم وروده عن النخعي لا يستند إلى دليل مقبول في مجال البحث العلمي . ربما كان الباعث على إصدار هذا الحكم لدى شاخت هو اتباع الهوى و التعصب لا غير .

٥- وأخيرا يتجاهل شاخت تطبيق قاعدته القائمة على أساس أن أي حديث لم يرد في مصدر متقدم ثم ورد في مصدر متأخر يحكم عليه بالوضع، والفترة المحدودة بين ذلك هي ما بين المصدرين، إذ الحديث المذكور قد ورد عند مالك وهو أكبر من أبي يوسف والشيباني، فكان لزاما على شاخت بناء على قاعدته أن لا يحكم على الحديث بالوضع لوروده في مصدر متقدم وهو موطأ مالك، وحتى لا تتصف قاعدته بالنقص وعدم الشمول لكل الجزئيات في ميدان التطبيق .

شاخت والأوزاعي

أما عن الإمام الأوزاعي فيقول شاخت موجها سهام الطعن إليه في محاولته إفقاد الثقة بأمانته وصدقه وإخلاصه في ميدان العلم والشريعة . "إن

كل ما يجده في عصر من تعامل المسلمين المستمر، يميل إلى أن ينسبه إلى النبي ﷺ وإعطائه السلطة النبوية سواء كانت لديه أحاديث نبوية تؤيده أم لا.

وهو يتفق في صنيعه هذا مع العراقيين". [١]

يقول الدكتور محمد الأعظمي في معرض رده على ادعاء شاخت هذا : "قد استند شاخت في زعمه هذا إلى كتاب أبي يوسف " الرد على سير الأوزاعي " حيث ناقش أبو يوسف الأوزاعي في خمسين قضية تقريبا وكان الأوزاعي قد اعترض فيها على أبي حنيفة . والغريب في الأمر أن أبا يوسف خصم الأوزاعي لم يتهم الأوزاعي بهذه التهمة، ثم يأتي شاخت وينسب إلى الأوزاعي الكذب على رسول الله ﷺ زورا، والدليل على ذلك الكتاب نفسه، ففي القضايا التي وقع فيها النقاش يشير الأوزاعي إلى عمل الرسول ﷺ وعمل من بعده، وفي قضايا أخرى يشير إلى عمل المسلمين وحده، وأن أبا يوسف يتفق مع الأوزاعي في صحة تلك الأقاويل في ثماني عشرة قضية، ويختلف معه في خمس قضايا" . [٢]

وهكذا يتضح لنا مرة أخرى كذب ادعاء شاخت أن الإمام الأوزاعي كان ينسب كل ما وجده من عمل في عهده إلى الرسول ﷺ زورا ، وبذلك تبقى سيرة الأوزاعي نظيفة نقية كما كانت، وجهوده في خدمة الشريعة عظيمة، ولا ينال علماء المسلمين من تلك الأكاذيب

---

[١] انظر : Origins , PP 72 –73.

[٢] مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية ١/١٠٢-١٠٤ بتصرف

والأباطيل في أبحاث المستشرقين المغرضة إلا مزيدا من الثقة والاحترام والإجلال لدى المسلمين الذين يعرفوا مدى نزاهة وأمانة وصدق علمائهم من محدثين وفقهاء .. بما لهم من أدلة واضحة وبراهين قاطعة من تاريخهم تكشف عن حقيقتهم في فهم غنى عن تعريف الآخرين بهم .

يواصل شاخت في إلصاق التهم بالمسلمين وزورا وبهتانا فيقول : كان الناس يزعمون بأن آراء أصحاب النبي ﷺ كانت تتفق مع أحكام رسول الله ﷺ سئل ابن مسعود مرة عن مسألة فقال : لا أعرف فيها شيئا عن رسول الله ﷺ فسئل أن يعطي رأيه في الموضوع، فأعطى ابن مسعود رأيه بعد ذلك . قال : رجل من حلقته : بأن رسول الله ﷺ قضى بمثله في تلك الحالة . وقد فرح ابن مسعود بذلك فرحا شديدا بحيث اتفق رأيه بقضاء النبي ﷺ.[١]

ويقول شاخت في محل آخر : إننا رأينا أن رأي ابن مسعود كان يفرض بأنه يتفق مع قضاء رسول الله ﷺ [٢] .

أما فيما يتعلق بمطابقة رأي ابن مسعود في مسألة أو في مسائل قضاء رسول الله ﷺ فذلك أمر لا يستوجب استغرابا، فلقد عاش ابن مسعود في كنف الرسول ﷺ أكثر من عشرين عاما يتلقى العلم، ويتأدب بآدابه وينهل من معين الوحي، تذوق من خلال الفترة أسلوب الرسول ﷺ التشريعي فعرف روح التشريع الإسلامي، فهل يستغرب بعد ذلك أن يأتي رأي ابن

---

[١] انظر :المصدر السابق Origins , P.29.

[٢] انظر : Origins , P.29.

مسعود موافقا لرأي النبي ﷺ ؟

أما فيما يتعلق بأن رأي ابن مسعود كان يفرض بأن يتفق مع قضاء الرسول ﷺ فهذا القول على إطلاقه لم يذهب إليه إلا شاخت . وقد ميز علماء المسلمين ومنذ فترة مبكرة بينما هو قول النبي ﷺ وبينما هو رأي أو قول الصحابي، ولم يقل أحدهم : رأي الصحابة هو من حديث رسول الله ﷺ، ويأخذ نفس حكمه إلا في بعض الحالات مما لا مساغ للاجتهاد فيه، لأن قول الصحابي حيث هو قوله لا يحتج به، وإنما يحتج به من حيث هو حديث رسول الله ﷺ .

ومن أمثلة شاخت المقدمة للاحتجاج بها على أن علماء المسلمين قد وضعوا الأحاديث والتي لا تصلح لمثل هذا الاحتجاج قوله: وجد العمل أول الأمر، والحديث عن النبي ﷺ وعن الصحابة وجد – أي وضع- فيما بعد ذلك، وهذا مصرح به في وضوح في المدونة (٤/ ٢٨) حيث يصوب ابن قاسم مذهب أهل المدينة نظريا ويقول: قد جاء هذا الحديث ولو صحبه عمل يصل ذلك إلى من عنه أخذنا وأدركنا، وعن من أدركوا لكان الأخذ به حقا، ولكنه كغيره من الأحاديث ما لم يصحبه عمل . لم يشتد ولم يقو عمل بغيره، وأخذ عامة الناس والصحابة بغيره، فبقي الحديث غير مكذب به ولا معمول به وعمل بغيره مما صحبته الأعمال. [1]

لقد استنتج شاخت مما ذكره ابن قاسم استنتاجا خاطئا ويأتي الخطأ في استنتاجه من أن كلام ابن قاسم لا يدل من قريب ولا من بعيد على أن

---

[1] انظر : P57.

الوضع حصل في الحديث بعد العمل، هكذا نرى شاخت يؤول ويفسر كلام العلماء على غير حقيقته، ويذهب بتفسيره له حسب هواه خدمة لغرضه وهو التشكيك في الحديث ورجاله . وكل ما يدل عليه كلام ابن قاسم هو أنه في حاله التعارض بين حديثين أحدهما رافقه العمل، والآخر لم يرافقه أخذ بالذي يرافقه العمل .

لقد اتضح لنا من خلال دراستنا واطلاعنا على دراسات شاخت السابقة أن منهجه مناقض لمنهج البحث الصحيح تماما، حيث وجدنا فيه الانحراف و التحيز واتباع المتشابهات والإعراض عن المحكمات من الحقائق. فلا يهمه التناقض، بل يتجاهله ما دام فيه تعزيز لموقفه وخدمة لتحقيق هدفه، ومن الأمثلة على هذا التناقض قوله : إن كافة المدارس الفقهية القديمة فضلا عن أهل الكلام قاومت بشدة الحديث النبوي كعنصر جديد دخيل.[1]

وقوله : إن الإشارة إلى الحديث النبوي قبل الشافعي كان أمرا استثنائيا .[2] ثم يتحدث في محل آخر عن طريقِ إثبات الوضع وتاريخه للأحاديث الفقيهة فيقول : أحسن طريق لإثبات أن حديثا ما لم يكن له ثمة وجود في فترة ما، هو إثبات أن الفقهاء لم يستعملوه في مناقشاتهم في تلك الفترة، الأمر الذي كان لابد منه إن كان الحديث موجودا.[3] فالتناقض واضح بين أقواله لا يحتاج إلى كثير من التأمل، فإن كانت هناك مقاومة —

---

[1] انظر المصدر السابق .P.51

[2] انظر المصدر السابق .P.3

[3] انظر المصدر السابق P.63

كما زعم – لم يكن هنا ذكر للأحاديث في مناقشاتهم مطلقا لعدم حاجتهم إليها، أما هم إن ذكروها فيها فلا تكون هناك مقاومة .

هكذا حصل التناقض، فعلى شاخت أن يختار إما عدم استعمال الأحاديث مطلقا من قبلهم أو استعمالها، أما اختيار الجمع بين الشقين فغير ممكن لأن النقيضين لا يجتمعان إلا أن شاخت يجيز في منهجه ما لم يجزه العلماء قديما وحديثا من التناقض في الكلام سعيا منه للحصول على نتيجة في كل شق يخدم غرضه . ومن يتتبع بحوث شاخت حول الحديث والفقه يجد أنها ليست علمية، وأنها تفتقر إلى المنهجية، وتنم عن فكر مسبق وهدف واضح من انتقاص الشريعة الإسلامية ومصادرها واستقلاليتها بمختلف الطرق والوسائل.

الفصل السادس

أثر شبهات المستشرقين وأباطيلهم على المسلمين

مما لا نقاش فيه أن للاستشراق أثرا كبيرا في العالمين الغربي والإسلامي على السواء. ففي الغرب لم يعد بوسع أحد أن يكتب عن الشرق أو يفكر فيه أو يقول بعمل مرتبط به أن يتخلص من القيود التي فرضها الاستشراق في هذا المجال . كما أن الاستعمار قد أفاد من التراث الاستشراقي، حيث استطاع تجنيد طائفة من المستشرقين لخدمة أغراضه وتحقيق أهدافه، وتمكين سلطانه في بلاد المسلمين فنشأت رابطة قوية بين الاستعمار والاستشراق، فكان الاستعمار يستعين بما يقدمه المستشرقون من خبرات ومعلومات عن طبيعة البلاد الشرقية عموما والبلاد الإسلامية خصوصا حول مختلف الجوانب الاجتماعية والدينية والسياسية والاقتصادية... لتحديد طبيعة علاقاته مع تلك البلاد على ضوئها . وليس أدل على هذه الحقيقة من أن نابليون كان متسلحا بفريق من المستشرقين في حملته على مصر ١٧٩٨م معتمدا دراساتهم في التعرف على طبيعتها وطبيعة أهلها، وبخاصة دراسات (كونت دوفولني) .[1]

كما أن خبراء الشرق الأوسط الذين يقدمون المشورة لصانعي السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة الاستثمارات الضخمة في

---

(1) انظر : إدوارد سعيد ١٠٧.

الشرق الأوسط مفعمون بالاستشراف عن بكرة أبيهم [1]. وقد فرض المستشرقون دراساتهم وأبحاثهم المتعلقة بالإسلام حتى على الهيئات الدولية للاعتماد عليها في بحثها عن الإسلام و المسلمين يقول الدكتور محمود حمدي زقزوق : الغريب أن الهيئات العالمية مثل اليونسكو هي هيئة دولية – فيها الدول الإسلامية – تستكتب المستشرقين بوصفهم متخصصين في الإسلاميات وللكتابة عن الإسلام والمسلمين في الموسوعة الشاملة التي تصدرها اليونسكو عن (تاريخ الجنس البشري وتطوره الثقافي والعلمي).[2]

أما أثر الاستشراق على البلاد الإسلامية و الشرق عموما، فيقول عن ذلك الدكتور محمد فتحي عثمان: مرت على العرب والمسلمين – بل الشرقيين بوجه عام – فترة من الزمن كان كل ما يصدر عن الغرب عنهم قضايا مسلمة لا مجال فيها للنقاش واعتبرت بحوث المستشرقين والمستعربين وعلماء الدراسات الإسلامية من الغربيين نموذجا يحتذى ومثلا أعلى، وصارت الاقتباسات المأخوذة عنهم زينة كتابات الشرقيين و العرب والمسلمين وغدت النتائج التي انتهى إليها الأولون منطقات ومرتكزا للآخرين[3]

لا يكاد في الوقت الحاضر يجد المرء مجلة أو صحيفة أو أية وسيلة من الوسائل المرئية أو المسموعة إلا وفيها ذكر أو إشارة إلى شيء عن

---

[1] انظر : المصدر السابق ٣١٨.

[2] الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري ١٥ .

[3] مجلة العربي : الكويت / العدد ٢٥٢ سنة ١٩٧٩ / ٣٤.

الاستشراق أو يمت إليه بصلة قريبة أو بعيدة .[١]

يقول عن التأثيرات الغربية في الشرق الإسلامي ((موروبيرجر)) :
أما الآن فقد قبلت التأثيرات الغربية في الشرق الأدنى إلى درجة تجعل من الصعب التحقق من أن امرأ ما قد ذهب أو لم يذهب إلى أوروبا مثلا . فقد أصبح العرب متغربين بدون أن يتكلفوا عبء الذهاب إلى أوروبا .[٢]

وقد انعكست آثار الاستشراق على السياسة و الاجتماع والحركة الفكرية في البلاد العربية و الإسلامية على حد سواء، فكان أن حلت بلبلة فكرية واجتماعية نتيجة ذلك، لا يزال المسلمون في مختلف بلدانهم يعانون منها .

يقول الأستاذ إبراهيم اللبان: إن المستشرقين يكونون – بالنسبة للمسلمين – مشكلة ثقافية ودينية كبرى، لأن أفكارهم غثها وسمينها، سقيمها وصحيحها تسربت إلى بعض الجامعات العربية والإسلامية، واحتلت بعض العقول العاملة فيها، واكتسبت منهم أنصارا ودعاة وناشرين .[٣]

وبما أن اهتمام المستشرقين بالإسلام دينا ورسولا وكتابا وسنة وشريعة وتاريخا كان أكثر من اهتمامهم بأي شيء آخر جاءت دراساتهم وبحوثهم المتعلقة بها أشمل وأعم وأعمق حتى يتمكنوا من تحقيق أهدافهم

---

[١] انظر : الاستشراق والخلفية الفكرية / زقزوق ١٣ والاستشراق / إدوارد سعيد ٣١٩.

[٢] أساليب الغزو الفكري : الدكتور محمد علي جريشة ومحمد شريف ٩٥.

[٣] مفتريات على الإسلام / أحمد محمد جمال ١١.

منها بزعزعة عقيدة المسلمين و التشكيك في شريعتهم وحضارتهم، وإعطاء أبهى وأكمل صورة للغربيين وحضارتهم ومثلهم وقيمهم ليحذو المسلمون حذوهم، فيحلوا الثقافة والمفاهيم الغربية محل الثقافة والمفاهيم الإسلامية حتى يسهل على الغربيين بذلك التحكم في مصير ومستقبل المسلمين والاستحواذ على ثروات بلادهم ..

وقد أثمرت جهود المستشرقين المساندين من قبل الاستعمار في العالم الإسلامي إلى حد ما خلال قرن أو أكثر، وكانت ثمرتها مجموعة من علماء المسلمين الذين شاركوا في مؤتمر عقد بأمريكا في صيف ١٩٥٣، واشتركت في الدعوة إليه جامعة برنستوت ومكتبة الكونغرس . وقد شهده عدد من المسلمين في شتى بقاع العالم الإسلامي، من أمثال الدكتور فضل الرحمن الهندي الذي قسم الإسلام في بحثه إلى إسلام قديم وإسلام حديث، والدكتور آصف علي فيظي سفير الهند السابق في مصر الذي طالب بمناقشة المعتقد اللاهوتي الذي يقول : إن الله واضع القانون ... ويقرر أن قوانين الشريعة يجب أن تندثر أو تخضع لأساليب التقنين الغربي الحديث ...

ومن هؤلاء الذين اشتركوا في المؤتمر، ودعوا إلى إقامة حياة جديدة للمسلمين على نمط الحياة الغربية الدكتور صبحي محمصاني اللبناني الذي دار كل بحثه حول الدعوة إلى تطوير الشريعة الإسلامية والسير في قطار الحياة العصرية، وتجنب المزج بين الدين ومعايش الدنيا، وقد سلك الدكتور صبحي لما يدعو إليه سبلا ملتوية، فكان يشك في أهمية الحديث، ويحقر التراث الفقهي، ويسفه المحافظين الذين يتهمهم بالجهل،وبالوقوف في وجه

الأخوة الإنسانية .

وممن ضرب بسهم في هذا الميدان الدكتور أمين فارس الذي كان ينادي بضرورة أن تسير الدراسات الإسلامية على نمط دراسات المستشرقين فيما يسميه " المنهج العلمي " للتمييز بين الحقيقة والأساطير .

أما الدكتور محمد كفراوي من إندونيسيا فيقرر أن وزارة الشؤون الدينية إنما هي وضعاستحدثته إندونيسيا ليكون وسطا بين فكرتين متعارضتين هما : النظام الإسلامي و النظام العلماني ... ويعرف من أسماء المشتركين في المؤتمر أن أمريكا جادة في أمركة الإسلام عن طريق الذين يحتلون مراكز القيادة والتوجيه في العالم الإسلام من أساتذة الجامعات والمعاهد التي تخرج المشتغلين بصناعة الكلام كالمعلمين والمحاميين على الأخص.[1]

ويقول الدكتور أبو شهبة عن مدى نجاح المستشرقين في التأثير على بعض المسلمين: قد نجح المستشرقون إلى حد ما في التأثير في بعض الكتّاب المسلمين في عصرنا الأخير فاقتفوا آثارهم فيما زعموا، ورددوا من دعاوى لم تقم عليها بينات، بل وزادوا عليها من عند أنفسهم .

وكل هؤلاء وأولئك نفثوا سمومهم باسم البحث والمعرفة وحرية النقد، والله يعلم والراسخون في العلم يعلمون، أن ما زعموا أبعد ما يكون

---

[1] حصوننا مهددة من داخلها / الدكتور محمد محمد حسين ٣٤٠ – ٣٤٣ بتصرف .

عن العلم الصحيح والبحث القويم والنقد النزيه .[1]

لقد تركت الدراسات الاستشراقية الحاقدة آثارها على بعض المسلمين ممن تلقوا دراساتهم في الجامعات الغربية أو في جامعات بلادهم التي لم تكن هي الأخرى بمعزل عن تلك الدراسات التي تسربت إليها بشكل أو بآخر . فأخذ أولئك المتأثرون والمبهورون بتلك الدراسات يرددون شبهات المستشرقين ويروجون لها بين المسلمين ويعتبرونها حقائق علمية مسلما بها، وأخذوا يعلمونها طلابهم من المسلمين، ويكتبون فيها المؤلفات . وبذلك يحققون آمال المستشرقين والمستعمرين .

ومن المؤسف حقا أن ترى بين هؤلاء بعض قادة الدول الإسلامية الذين أخذوا يرددون ما ردده المستشرقون بالأمس، فمنهم من قال : القرآن متناقض ومنهم من قال : الإسلام يصلح كشعائر للعبادات،أما في الجانب الاقتصادي فالماركسية هي الواجبة الاتباع، ومنهم من قال : المرأة يجب أن تتساوى مع الرجل في الميراث، ومنهم من أنكر الحديث النبوي الشريف .[2]

يقول إبراهيم خليل إبراهيم عن السياسة التوجيهية العامة للمستشرقين والمبشرين : إن مجال نشاط المستشرقين والمبشرين يبلغ المدى البعيد بين صفوف رجال التوجيه في بلدان الشرق ولهم في ذلك وسائلهم الخاصة في تفريق شمل المسلمين وإضعاف شوكتهم ... ووسائلهم في توجيه الرأي العربي إلى ما يريدون – بطريق غير مباشر – تتم بصورتين :

---

[1] دفاع عن السنة / ١١٣.

[2] انظر : السنة المفترى عليها / البهنساوي / هامش ٣٢.

أولهما : استخدام تلاميذ المستشرقين والمبشرين " عملاء الاستعمار" من الوطنيين الذين درسوا وتشربوا بمبادئهم وهؤلاء – وقد أصبحوا قادة الفكر – إنما ينفذون سياسة المستعمر بقصد أو بغير قصد منهم، وبإيحاء من توجيهات المستشرقين والمبشرين .

ثانيهما : كتابة بعض الغربيين مؤلفات عن الثقافة الإسلامية وعمل موازنات بينها وبين الثقافة الغربية ثم العمل على تشويه الحقائق .[1]

أما الأسباب التي جعلت بعض المسلمين ينخدع بما كتبه المستشرقون عن الإسلام وما أبدوا من آراء غريبة حول مختلف الجوانب فيه فقد لخصها الدكتور السباعي بما يأتي .

١-جهلهم بحقائق التراث الإسلامي وعدم اطلاعهم عليه من ينابيعه الصافية .

٢-انخداعهم بالأسلوب العلمي – المزعوم – الذي يدعيه المستشرقون.

٣-وإما رغبتهم في الشهرة والتظاهر بالتحرر الفكري من ربقة التقليد كما يدعون .

٤-وقوعهم تحت تأثير " أهواء " و" انحرافات " فكرية لا يجدون مجالا للتعبير عنها إلا بالتستر وراء أولئك المستشرقين والكاتبين .[2]

أما مالك بن نبي فيحدثنا عن أثر الاستشراق في المجتمع الإسلامي

---

[1] انظر الاستشراق والتبشير وصلتهما بالإمبريالية العالمية ٦٥.

[2] انظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ١٣.

قائلا : حتى نتصور أثر الاستشراق على صورته الحقيقة في مجتمعنا، يجب أن نعيد هذا النوع من الاستشراق إلى مصادره التاريخية : إن أوروبا اكتشفت الفكر الإسلامي في مرحلتين من تاريخها، فكانت في مرحلة القرون الوسطى قبل وبعد طوماس الأكويني تريد اكتشاف هذا الفكر وترجمته من أجل إثراء ثقافتها .. وفي المرحلة العصرية والاستعمارية فإنها تكتشف الكفر الإسلامي مرة أخرى لا من أجل تعديل ثقافي بل من أجل تعديل سياسي، بوضع خططها السياسية مطابقة لما تقتضيه الأوضاع في البلاد الإسلامية من ناحية، ولتسيير هذه الأوضاع طبق ما تقتضيه هذه السياسات في البلاد الإسلامية لتسيطر على الشعوب فيها .[1]

فأصبح الفكر الإسلامي على أثر الصدمة الثقافية التي اجتاحته وما تسبب عنها ينحاز إلى معسكرين أحدهما يدعو لتمثيل الفنون و العلوم والأشياء الغربية – حتى اللباس – والآخر يحاول التغلب على ما هناك من نقص وتخلف بتناول حقنة اعتزاز يعلل بها النفس فالتيار الأول كان من الناحية العقيلة والسياسية والاجتماعية له أثره في لونين اللون الأول الذي يتمثل في تأسيس جامعة عليكرة في الهند، واللون الذي يتمثل في دعوة جمال الدين الأفغاني مع تباين الأهداف وتشابه الوسائل .. وأما التيار الثاني فإنه وجد منحدره الطبيعي في أدب الفخر والتمجيد الذي نشأ منذ القرن التاسع عشر على أثر ما نشره علماء مستشرقون أمثال " دوزي " عن

---

[1] انظر: إنتاج المستشرقين وأثره في الفكر الإسلامي ٩.

الحضارة الإسلامية .[٢]

يبقى الضمير الإسلامي في دوامة صراعه الباطن يسكنه أحيانا ما يكتب المداحون ويثيره أحيانا أخرى ما ينتجه المفندون . ويبقى الإنتاج الاستشراقي بكلا نوعيه شرا على المجتمع الإسلامي سواء في صورة المديح والإطراء التي حولت تأملاتنا عن واقعنا الحاضر، وأغمستنا في النعيم الوهمي الذي نجده في ماضينا، أو في صورة التفنيد والإقلال من شأننا بحيث صيرتنا حماة الضيم عن مجتمع منهار ... بينما كان من واجبنا أن نقف منه عن بصيرة طبعا، ولكن دون هوادة لا نراعي في كل ذلك سوى مراعاة الحقيقة الإسلامية غير المستسلمة لأي ظروف في التاريخ دون أن نسلم لغيرنا حق الإصداح بها والدفاع عنها لحاجة في نفس يعقوب .[١]

يقول إدوارد سعيد عن الدراسات الاستشراقية المدعومة من قبل الاستعمار وما تركته من آثار على العالم العربي وواقع التعليم فيه : في الجزء الوحيد من الشرق الذي أستطيع أن أتحدث عنه بشيء من المعرفة المباشرة، هو انه يمكن اعتبار التلاؤم المتبادل بين الطبقة المفكرة والإمبريالية الجديدة أحد الانتصارات الخاصة للاستشراق، فالعالم العربي اليوم كوكب تابع، فكريا وسياسيا، وثقافيا، للولايات المتحدة . وليس هذا في ذاته بشيء يدعو إلى الرثاء غير أن الشكل المحدد بعلاقة التكوكبية نفسه يدعو إلى ذلك خذ بعين الاعتبار أولا أن الجامعات في العالم العربي تدار بشكل عام تبعا لنسق

---

[٢] انظر : المصدر السابق ١٢.

[١] انظر : المصدر السابق ٢٤ وما بعدها .

ما هو موروث، أو مفروض مباشرة من قبل قوى مستعمرة سابقة.. ثم يقول : فيما كانت بريطانيا وفرنسا قد سيطرتا على الآفاق الفكرية في الشرق بفضل أهميتهما وثرائهما فإن الولايات المتحدة هي التي تحتل تلك المكانة الآن .[1]

من المؤسف حقا والغريب في نفس الوقت أن ينخدع بعض المسلمين بدراسات المستشرقين فتراهم ينبهرون بتلك الدراسات لتوهمهم إنشاءها على الموضوعية العلمية و الحياد والإنصاف في البحث طلبا للحقيقة فافتتنوا بالمستشرقين مع ما يرون من كراهيتهم للإسلام وتعصبهم ضده وجهلهم أو تجاهلهم من أجل أهداف في أنفسهم . وبذلك جاءت كتابات هذا الفريق من تلاميذ المستشرقين حول الإسلام عموما والحديث النبوي خصوصا لا تقل بل أكثر من كتابات المستشرقين إثارة للشبهات وتشكيكا في مصادر الشريعة الإسلامية، فكانت تلك الكتابات انعكاسا لما تأثروا به من أفكار المستشرقين حول مختلف المواضيع. وربما يجد المرء من بين هؤلاء من تجاوز المستشرقين في مزاعمهم وادعاءاتهم الباطلة وخاصة حول الحديث النبوي . ومما لا شك فيه أن خطورة هؤلاء المسلمين الذي ساروا في كتاباتهم على طريق المستشرقين أكثر على المسلمين، وتكمن هذه الخطورة في أنهم مسلمون وعلماء متخصصون في الدراسات الإسلامية يروجون أفكار المستشرقين وكأنها من نتاج عقولهم وثمرات تفكيرهم . لذا فلا محيص في إماطة اللثام عن وجوههم، وإبرازهم على حقيقتهم، حتى لا ينخدع بهم

---

[1] الاستشراق ٣١٩وما بعدها بتصرف .

المسلمون ويقعوا في شباكهم فتفسد عقائدهم وتتحقق بذلك أحلام المستشرقين في النيل من الإسلام وأهله .

أشهر الكتاب المسلمين المتأثرين بالمستشرقين

١- الشيخ علي عبد الرازق

مؤلف كتاب الإسلام وأصول الحكم .يعد كتابه هذا من كتب التجديد في الفكر الإسلامي الحديث، يتطرق الكاتب فيه إلى موضوع إن الإسلام دين لا دولة، يستعرض فيه مؤلفه هذا الموضوع مستعيرا فيه كل ما كتبه المستشرقون حوله من آراء،[١] وينتهي المؤلف فيه إلى القول : إن الإسلام (دين) فقط وإن ما يدعو إليه من (وحدة) بين المؤمنين به هو وحدة دينية لا وحدة في (الحكومة) أو (الدولة) أو الترابط السياسي.[٢]

وبذلك جاء مخالفا لما أجمع عليه المسلمون، مستهدفا إبعاد الإسلام عن مجال الحكم والعلاقات ليصبح مثل المسيحية الغربية كما يريده المستشرقون . ولذلك نال إعجاب المعنيين من الغربيين فترجم إلى لغاتهم وأصبح من المصادر و المراجع المعتمدة في الجامعات الأمريكية والغربية الأخرى التي تهتم بالدراسات الإسلامية، حيث وجدت تلك الجامعات في ذلك الكتاب خير عون في تشويه الحقائق الإسلامية والتأثير من خلاله على عقيدة المسلمين باعتباره كتابا إسلاميا لأحد مشايخ الأزهر، وإن كان لا يخرج في كل ما جاء به عما جاء من المستشرقين الغربيين من نظرتهم إلى

---

[١] انظر : الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي / البهي ٢٢٩.

[٢] المصدر السابق ٣٣٠.

الإسلام كدين وحكمهم عليه، يقول رشيد رضا واصفا ذلك الكتاب : أول ما يقال في وصف هذا الكتاب إنه هدم لحكم الإسلام وشرعه من أساسه، وتفريق لجماعته وإباحة مطلقة لعصيان الله ورسوله في جميع الأحكام الشرعية الدنيوية وتجهيل للمسلمين كافة من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين.[1]

٢-الدكتور طه حسين

يقول الدكتور طه حسين : فإذا كنا نريد هذا الاستقلال العقلي والنفسي الذي لا يكون إلا بالاستقلال العلمي، والأدبي، والفني، فنحن نريد وسائله بالطبع، ووسائله أن نتعلم كما يتعلم الأوروبي، لنشعر كما يشعر الأوروبي، ولنحكم كما يحكم الأوروبي، ثم لنعمل كما يعمل الأوروبي، ونصرف الحياة كما يصرفها .[2]

إن التجديد الذي يطالب به الدكتور طه حسين هنا هو مجاراة الأوروبيين في تفكيرهم واقتفاء أثرهم فيما يقولون ويفعلون وهذا هو عين ما يردده المستشرقون من ضرورة اتباع خطوات الغرب في الحياة، ويقع في مقدمة تلك الخطوات فصل الدين عن السياسة وإبعاده واللغة في مجال الترابط والتلاحم، يقول في هذا الصدد :

من المحقق أن تطور الحياة الإنسانية قد قضى منذ عهد بعيد: بأن وحدة الدين ووحدة اللغة لا تصلحان أساسا للوحدة السياسية ولا قواما

---

(١) أجنحة المكر الثلاثة / حبنكة ٢٥٦.نقلا عن مقالة في مجلة المنار بعنوان الإسلام وأصول الحكم .

(٢) مستقبل الثقافة في مصر ٤٤ – ٤٥.

لتكوين الدول .[٣]

ويقول في معرض إعجابه بالدراسات الاستشراقية، وضرورة التماس العلم عند المستشرقين والغربيين: لابد من التماسه – أي العلم – عندهم حتى يتاح لنا نحن أن ننهض على أقدامنا ونطير بأجنحتنا، ونسترد ما غلبنا عليه هؤلاء الناس من علومنا وتاريخنا وآدابنا .[١] فالتجديد الذي طالب به طه حسين ودعا إليه هو وغيره في الحقيقة والواقع ما هو إلا فكرة تبناها المستشرقون ودعوا إليها وعملوا على تحقيقها .

فما قاله لم يكن إلا ترديدا لمقالتهم وتقليدا لدعوتهم . يقول الدكتور البهي عن ذلك : فحركة التجديد في الفكر الإسلامي التي ظهرت في الشرق الإسلامي منذ بداية القرن العشرين تعتبر (تقليدا) للدراسات الإسلامية في تفكير المستشرقين الغربيين. ثم أضيف إلى هذا التقليد فيما بعد – منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بعد أن تهيأ الجو في الشرق الإسلامي للحديث في مواجهة الإسلام والمسلمين – ترديد للفكر الإلحادي المادي الغربي الوضعي و الماركسي .[٢]

يحدثنا الأستاذ أنور الجندي عن مدى تأثر طه حسين وغيره بدراسات المستشرقين في مصر قائلا : كان المستشرقون يقفون من رجالنا موقف التلاميذ أمثال أحمد زكي باشا، وأحمد تيمور وعبد العزيز

---

[٣] المصدر السابق ١٩.

[١] من تاريخ الأدب العربي، (العصر الجاهلي والعصر الإسلامي) ١/١٩.

[٢] الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي / البهي / المقدمة ٥.

شاويش... ثم تغير الخطط فأصبح مثقفونا في جامعات أوروبا تلاميذ لمستشرقين في دراستهم وجاء بعضهم إلى مصر فأعلى من شأن الاستشراف كما فعل طه حسين في مقدمة كتابه عن الأدب الجاهلي، ومن المعروف أن طه حسين وزكي مبارك ومنصور فهمي ومحمود عزمي كانوا تلاميذ لمستشرقين يهود أمثال (دوركايم) و(ليفي برايل) و الأخير هذا حرض منصور فهمي على معالجة موضوع تعدد زوجات الرسول ﷺ بأسلوب استشراقي .[1]

ويقول الدكتور محمد عثمان فتحي عن طه حسين وغيره ممن افتتنوا بالحضارة الغربية فانحرفوا في كتاباتهم عن الموضوعية العلمية ومنهجيتها : كان جيل طه حسين ومنصور فهي وتلاميذهما من غلاة المشايعين للحضارة الغربية وثقافتها خيرها وشرها حلوها ومرها، ما نحب منها وما نكره ومن زعم غير ذلك فهو خادع أومخدوع . كما عبر طه حسين في كتابه "مستقبل الثقافة في مصر " وكما عبرت مذكرات زوجته الفرنسية التي نشرتها أخيرا . [2]

الحضارة الغربية هي التي أوقعت كثيرا من الكتاب المسلمين في أخطاء كثيرة وخدعتهم بمظاهرها المادية وما حصل من تقدم فيها جاهلين أو متجاهلين أنها كسراب لأنها خالية من القيم الإنسانية و الأمثلة على ذلك كثيرة. فكل ما يكتبه الغربيون عن الحضارة العربية الإسلامية يصبح

---

[1] شبهات التغريب في غزو الفكر الإسلامي / الجندي ٨٨ -٨٩.

[2] مجلة العربي / الكويت / العدد ٢٥٢ سنة ١٩٧٩/ ٣٥.

لدى هؤلاء حقائق مسلم بها ويحاولون نشرها وغرسها في نفوس المسلمين، والدفاع بكل حماس عنها . ولقد أحس بإسداء هذا الإعجاب بالحضارة الغربية والانخداع بها بعض الكتاب الغربيين فأبدى النصح للمسلمين بتدارك أمرهم، وعدم الانجراف في ذلك التيار و التمسك بقيمهم الأصيلة والاعتزاز بشخصيتهم الإسلامية الرفيعة يقول الدكتور (دون لويس روفاس) أستاذ كرسي علم النفس في كلية الطب في جامعة غرناطة : انصحوا المبهورين بحضارة الغرب أن يعيدوا النظر فيها، احذروا يا عرب يا مسلمون أن تخلطوا تصوراتكم بالحضارة الأوروبية، أنتم أهل حضارة عريقة، وهي وإن كانت لم تصل من الناحية المادية إلى مستوى الغرب . إلا أن لها مقومات لا تملكها حضارة بلداننا الأوروبية، إن الإنسان حاول أن يؤلّه نفسه بواسطة العلم، والعلم وحده، ولكنه وجدها أحقر وأقل مما كان يعتقد، فلا تتخلوا عن نزعاتكم المكتسبة من تصوراتكم الإسلامية ولا تتطلعوا إلى الحضارة الغربية تطلع الممجد لها، المعظم لشأنها، إنها ستبلى ... إن أخطر ما يواجهكم هو الشعور بالنقص تجاه الحضارة الأوروبية والثقة بكل ما يأتي من خارج البلاد .[1]

أما الكتاب المسلمون الذين تأثروا بآراء وأفكار المستشرقين حول الحديث النبوي والتي تهدف إلى التشكيك فيه من جوانب مختلفة حتى يترك العمل به من قبل المسلمين . فيحدثنا عن ذلك الدكتور الأعظمي مبينا المرحلة التي بدأ فيها هؤلاء الكتاب يرددون نفس الآراء والأفكار زاعمين

---

[1] الإسلام والحضارة / أنور الجندي ١٩٨.

أنها من نتاج عقولهم ونتائج أبحاثهم للتستر على مصدرها الحقيقي موهمين المسلمين أنها نابعة من عقول بني جلدتهم حتى يكون تأثيرها أوقع في نفوسهم، فيقول عن ذلك : لا يحدثنا التاريخ عن أفراد أو جماعات تنتسب إلى الإسلام دعت إلى نبذ الحديث النبوي بعد القرن الثاني، وأما الذين نادوا به في القرن الثاني فقد أصبحوا في ذمة التاريخ، واستمر الوضع هكذا بعد ذلك أحد عشر قرنا على وجه التقريب . وتغير الزمن وزالت دولة المسلمين، وجاء عهد الاستعمار والاستعباد، وبدأ المستعمرون بنشر أفكارهم الخبيثة للقضاء على مقومات الإسلام عن طريق طائفة من المستشرقين الذين أعدوا للقيام بنشر تلك الأفكار، فأثمرت تلك الجهود المبذولة بكل سخاء من قبل الاستعمار في البلاد الإسلامية التي وقعت في قبضته، فأصيبت بسموم تلك الأفكار ففي العراق برز من دعا إلى نبذ الحديث، أما في مصر فترجع هذه الفتنة إلى عهد محمد عبده إن كان ما ذكره واستنتجه " أبو رية " صحيحا،[1] وقد أعلن الفكرة نفسها – أي فكرة ترك الحديث – الدكتور توفيق صدقي في مجلة المنار حينما كتب فيها مقالين بعنوان " الإسلام هو القرآن وحده " استدل بالآيات القرآنية لعدم الحاجة إلى الحديث النبوي حسب زعمه .[2]

٣– أحمد أمين

ثم جاء دور أحمد أمين ليضرب بأوفر سهم في هذا الميدان مرددا أكاذيب وأباطيل "جولد تسيهر" وغيره من المستشرقين حول الأحاديث

---

[1] انظر : دراسات في الحديث النبوي / الأعظمي ٢٦/١.

النبوية متونها وأسانيدها ورجالها ومكانتها التشريعية في الإسلام وذلك حينما ألف كتابه " فجر الإسلام " سنة ١٩٢٩م. وعقد فصلا خاصا فيه عن الحديث يأتي فيه بأفكار وآراء حوله وهي لا تخرج بجملتها عن أفكار وآراء المستشرقين، ولكن دون أن ينسبها إليهم لحاجة في نفس يعقوب أخفاها، إلا أنه أظهرها لبعض خلانه .

يقول الدكتور السباعي مبينا هذه الحقيقة : لما ثار النقاش حول الإمام الزهري في الأزهر سنة ١٣٦٠هـ قال الأستاذ أحمد أمين للدكتور علي حسن عبد القادر وهو الذي أثيرت الضجة حوله : إن الأزهر لا يقبل الآراء العلمية الحرة، فخير طريقة لبث ما تراه مناسبا من أقوال المستشرقين أن لا تنسبها إليهم بصراحة ولكن ادفعها إليهم على أنها بحث منك، وألبسها ثوبا رقيقا لا يزعجهم مسها كما فعلت أنا في "فجر الإسلام" وضحى الإسلام .[1]

ومما جاء عن محمد أمين في محاولته التشكيك في الحديث النبوي مقتفيا في ذلك أسلوب ونهج المستشرقين في الفصل الذي عقده لهذا الغرض زعمه : أن كثرة الوضع في حديث رسول الله ﷺ والكذب عليه إنما نشأ ذلك من عدم تدوين الحديث، وزعم فيه أيضا أن الكذب على رسول الله ﷺ بدأ في عهد النبي نفسه ﷺ وأن للشعوب التي دخلت الإسلام دورا بارزا في الوضع الذي بلغ من الكثرة إلى درجة أن البخاري انتقى صحيحه من

---

[2] انظر : المصدر السابق نفس الصفحة نقلا عن مجلة المنار السنة التاسعة العدد ٧، ١٢.

[1] السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ١٧٨.

ستمائة ألف حديث كانت شائعة في عصره، وذكر في هذا الفصل أن جهود علماء الحديث إنما انصبت على السند من الحديث دون متنه. وأتى بمجموعة من الأحاديث على صحة ما يزعم وهي كلها غير صالحة للاستدلال على زعمه . ثم تطرق إلى المكثرين من الصحابة للحديث فذكر من جملتهم أبا هريرة الذي قال عنه محاولا التشكيك في أمانته والثقة به : إنه لم يكن يكتب، بل كان يحدث عن ذاكرته، وأنه كان يحدث عن رسول الله بما لم يسمعه منه، وأن الصحابة شكوا في صدقه وبالغوا في نقده ويعترض على نقاد الحديث لأنهم عدلوا الصحابة كلهم و لم يتعرضوا لأحدهم بسوء و لم ينسبوا لأحدهم كذبا . فكانوا يعدلون كل الصحابة، و لم يجرحوا أحدهم على عكس ما فعلوا بمن جاء بعدهم من الرواة. كما يتهم بعض علماء الحديث ونقاده بالغفلة وعدم الدقة كعبد الله بن مبارك.[1]

مزاعم كثيرة واتهامات متنوعة ليس له معها أدلة تثبت صحتها،بل تكثر الأدلة التاريخية الثابتة على تفنيدها مما لا يدع مجالا للشك في أنها من نسج خيال وتنم عن سوء نية، وأن مدعيها لم يكن باحثا مخلصا وكاتبا أمينا يمشي وراء البحث عن الحقيقة العلمية كما ينبغي، لقد رأيناه في أبحاثه خاصة فيما يتعلق بالحديث النبوي الشريف مغرضا يهدف منها إلى التشكيك في الحديث النبوي، والتقليل من مكانته التشريعية، وهذا هو عين هدف المستشرقين من دراساتهم الحديثية، فقد فند الدكتور السباعي كل تلك المزاعم والأوهام تفنيدا قائما على براهين وأسس علمية بحيث لم يدع

---

[1] انظر : فجر الإسلام ٢١٠وما بعدها .

لمستزيد مزيدا عليه .[٢]

ومما يدل على أن أحمد أمين كان في مقدمة الطاعنين في الحديث والمشككين فيه أنه حينما نشر إسماعيل أدهم رسالة في سنة ١٣٥٣هـ عن تاريخ السنة، وأعلن فيها أن الأحاديث الموجودة حتى في الصحاح ليست ثابتة الأصول و الدعائم بل هي مشكوك فيها، ويغلب عليها صفة الوضع، وحينما قوبلت هذه الرسالة بالرفض من قبل المسلمين وعلمائهم، واضطرت الحكومة المصرية إلى مصادرتها دافع الكاتب عن نفسه قائلا : إن ما ذهبت إليه من الشك في صحة الحديث يشاطرني فيه جماعة من كبار الأدباء والعلماء وفي مقدمتهم أحمد أمين . فلم ينكر ما نسب إليه زميله فيما بعد .
[١]

٤- محمود أبو رية

وبعد هؤلاء تسلم اللواء أبو رية الذي ألف كتابه " أضواء على السنة المحمدية " فنشر فيه مزاعم واتهامات تجاوز الحد حول الحديث، وأخذ يخلط بين كل ما قاله من سبقه من المستشرقين ومن سار على طريقهم من المسلمين . فجاء كتابه مزيجا من مختلف الآراء و الأفكار التي قيلت للتشكيك في الحديث النبوي كمصدر للتشريع الإسلامي، يقول الدكتور أبو شهبة عن ذلك الكتاب وما اتبعه فيه مؤلفه من أسلوب: تلقف فيه كل

---

[٢] انظر تفاصيل الردود على تلك المزاعم في السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ١٧٨ –٢٤٦ وانظر الفصل، : الثالث والرابع و الخامس من هذا الكتاب .

[١] انظر السنة ومكانتها ١٧٧.

ما قاله الأقدمون والمحدثون من طعون في الأحاديث ورجالها، وما قاله المستشرقون والمبشرون، وأذنابهم، وحرص أشد الحرص على أن يظهر السنة بمظهر الاختلاف و التناقض والتحريف و التبديل، والسذاجة والتخريف، وفي سبيل هذا الغرض زيف الصحيح وصحح المختلق المكذوب .[1]

يستشف من أحد النصوص الواردة في هذا الكتاب أن مؤلفه لم يكن ليحاول التشكيك في الحديث فحسب بل التشكيك في القرآن ونبوة محمد ﷺ، وذلك بإحالته القارئ في هذا النص على كتب "جولد تسيهر " المعروف بمواقفه من القرآن الكريم والرسول ﷺ ومحاولته التشكيك في كل واحد منهما على حد سواء، والنص المستشف منه ذلك هو قوله : "ومن شاء أن يستزيد من معرفة الإسرائيليات و المسيحيات وغيرها في الدين الإسلامي، فليرجع إلى التفسير و الحديث والتاريخ، وإلى كتب المستشرقين أمثال جولد تسيهر وفون كريمر وغيرهما" [2]

وفي النفس شيء حتى من قصده بكلمة " المحمدية " الواردة في عنوان كتابه فكلمة المحمدية كما ذكر إدوارد سعيد هي التسمية الأوروبية العلائقية المهينة التي تطلق على الإسلام عندهم .[3]

أبو رية في محاولته التشكيك في السنة يقلل من دور علماء الحديث في ميدان العلم والتشريع و النقد والتمحيص والتثبت من روايات الأخبار،

---

[1] دفاع عن السنة ٨.

[2] أضواء على السنة المحمدية ١٤٨.

[3] انظر : الاستشراق ٩٤.

حيث يقول عنهم : فترى المتقدمين منهم، وهم الذين وضعوا هذه القواعد، قد حصروا عنايتهم في معرفة رواة الحديث والبحث على قدر الوسع في تاريخهم، ولا عليهم بعد ذلك إن كان ما يصدر عن هؤلاء الرواة صحيحا في نفسه أو غير صحيح معقولا أو غير معقول، إذ وقفوا بعلمهم عند ما يتصل بالسند فحسب، أما المعنى فلا يعنيهم من أمره شيء.[1]

نفس المزاعم التي رددها المستشرقون والتي سبق الرد عليها في الفصول السابقة، ويقول عن كتابة الأحاديث في عهد النبي ﷺ ... تضافرت الأدلة على أن أحاديث الرسول ﷺ لم تكتب في عهد النبي ﷺ كما كان يكتب القرآن، ولا كان لها كتّاب يقيدونها عند سماعها منه وتلفظه بها .[2]

ونحن بدورنا نقول له : لقد تضافرت الأدلة بما لا يدع مجالا للشك في أن كتابة الحديث وقعت في الجملة في عهد الرسول ﷺ وإن كانت على نطاق محدود، وليس أدل على هذه الحقيقة من كتب ورسائل الرسول ﷺ إلى الأمراء و الملوك، إضافة إلى ما كتب في عهده من كتب وصحائف بإذنه وأمره، وقد سبق تفصيل ذلك في فصل " المستشرقين وتدوين الحديث " من هذه الرسالة . فكل ما هناك أن التدوين في عهده لم يكن عاما ولا شاملا ولم يصدر أمر من النبي ﷺ به لكي تتضافر الجهود وتتركز على تدوين القرآن الكريم ولئلا يلتبس بغيره أو يشتغل الصحابة عنه بسواه، فعدم أمره

---

[1] أضواء على السنة المحمدية ٤.

[2] المصدر السابق ٢٣.

ﷺ بتدوين الحديث رسميا لم يكن إلا إجـراء وقائيـا لمرحلـة معينـة ليـس إلا. وهكذا استمر الأمر إلى أن تم تدوينه رسميـا في عهـد عمـر بـن عبـد العزيـز، حيث اقتضت طبيعة المرحلة تدوينه تدوينا عاما كإجراء وقائي أيضا لحمايـة متون الحديث من الضياع أو التلاعب به بـالدس والافـتراء فيـه، وقـد سبق الحديث عن ذلك بشكل مستفيض في الفصل الخـاص بتدويـن الحديـث مـن هذه الرسالة .

ويمكن أن يكون عدم الأمر بكتابة الحديث مـن قبـل رسـول الله ﷺ لحكم ومصالح أخرى اقتضت ذلك قد خفيت تماما على أبي رية أو تجاهلهـا هو وجماعته من المستشرقين ومـن نسـج علـى منوالهـم مـن المسـلمين. فمـن الحكم على عدم الأمر بتدوين السنة : أن الله تبارك وتعـالى كمـا أراد لهـذه الشريعة البقاء أراد سبحانه أن لا يكلف عباده مـن حفظهـا إلا بمـا لا يشـق عليهم مشقة شديدة، حيث كانت العرب أمة أمية يندر وجود من يقـرأ أو يكتب منهم، وكانت أدوات الكتابة عزيزة ولا سيما ما يكتب فيه، وحيث كان الصحابة محتاجين إلى السعي في مصالحهم لذا كـان التكليـف بالكتابـة شاقا، فاقتصر التكليف على كتابة مـا ينـزل من القـرآن شيئا فشيئا ... وتكفل الله بحفظه في صدور الصحابة، وفي تلـك القطـع الـتي كتـب عليهـا حتى جمعت في عهد أبي بكر الصديق، ثم لم يتلف منها شـيء حتـى كتـب عنها المصاحف في عهد عثمان، فظل القرآن كما نزل علـى رسـول الله ﷺ تحقيقا لوعد الله بحفظه ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾.

أما الحديث فقـد تكفـل الله حفظـه أيضـا لأن تكفلـه بحفـظ القـرآن

يستلزم تكفله بحفظ بيانه وهو الحديث، فحفظ الله الحديث في صدور الصحابة والتابعين حتى كتب ودون تدوينا عاما شاملا، وكان التزام كتابة الحديث في العهد النبوي شاقا جدا لأنه يشمل جميع أقواله وأفعاله وأحواله وتقريراته .

والمقصود الشرعي منه معانيه، فأمر يختلف عن أمر القرآن الذي كان المقصود منه لفظه ومعناه .[1]

ومن المصالح التي تحققت من عدم تدوين الحديث في عهد رسول الله ﷺ تنشئة علوم أخرى تحتاج إليها الأمة وهي العلوم الخاصة بالحديث كعلم مصطلح الحديث وعلم الجرح والتعديل وعلم التراجم .. ومنها الإسناد الذي يعرف به الخبر والذي استفيد منه في التفسير و التاريخ والأدب.[2]

يبالغ ويجازف أبو رية في أمر النهي عن كتابة الحديث فيقول :وقد جاءت أحاديث صحيحة وآثار ثابتة تنهى كلها عن كتابة أحاديثه ﷺ .[3]
كل ما ورد من أحاديث حول النهي عن كتابة الحديث حديثان — وليس أحاديث كما يزعم — أحدهما اختلف في رفعه ووقفه والآخر اتفق على وقفه، فالأول هو المروي عن أبي سعيد الخدري مرفوعا، والثاني هو المروي عن زيد بن ثابت . أما حديث أبي سيعد الخدري فمن العلماء من أعله

---

[1] الأنوار الكاشفة / اليماني ٣٢-٣٣ بتصرف .

[2] المصدر السابق ٣٤ بتصرف .

[3] أضواء على السنة المحمدية ٢٣.

وقال : الصواب وقفه على أبي سعيد قاله البخاري وغيره، وغلط بعض الرواة فجعله عن أبي سعيد عن النبي ﷺ.[1]

أما حديث زيد بن ثابت فهو من طريق كثير بن زيد عن المطلب بن عبد الله بن حنطب عن زيد، وكثير غير قوي والمطلب لم يدرك زيدا .[2]

فأين الأحاديث الصحيحة التي وردت في النهي عن كتابة الحديث.[3]

ومن مزاعم أبي رية تعقيبا على ما ذكره عن أحمد أمين - اتصل بعض الصحابة بوهب بن منبه وكعب الأحبار واتصل التابعون بابن جريج، وهؤلاء كانت لهم معلومات يروونها عن التوراة والإنجيل – قوله : أخذ أولئك الأحبار يبثون في الدين الإسلامي أكاذيب وترهات يزعمون مرة أنها في كتابهم ومن مكنون علمهم، ويدعون أخرى أنها مما سمعوه من النبي ﷺ وهي في الحقيقة من مفترياتهم .[4]

ثم قال : وتلقى الصحابة ومن تبعهم كل ما يلقيه هؤلاء الدهاة بغير نقد أو تمحيص معتبرين أنه صحيح لا ريب فيه . [5]

اتهامات وافتراءات ليس القصد منها إلا الحط من مكانة ومنزلة الصحابة مما هم عليه من تمسك بالحديث النبوي، وتقوى من الله سبحانه، ومما هم عليه من معرفة تامة أكثر ممن جاءوا بعدهم بأمور الدين، ومما هم

---

(1) انظر فتح الباري ١/٢٠٨.

(2) تهذيب ١٠ /١٧٩ وكتاب المراسيل / الرازي ٢١٠.

(3) انظر تفاصيل ذلك في فصل (المستشرقون وتدوين الحديث) من هذه الرسالة .

(4) أضواء على السنة المحمدية ١١٠.

(5) – المصدر السابق نفس الصفحة .

عليه من صدق وأمانة وإخلاص لنشر حديث رسول الله ﷺ بين الأنام . وليس القصد من تلك المزاعم الباطلة إلا رميهم بالجهل والسذاجة والغفلة .

إنها لمزاعم واتهامات تعبر بشكل واضح لا لبس فيه ولا غموض عن حقد وكراهية دفينة يحملها أبو رية بين جنبيه لصحابة رسول الله ﷺ وهي كراهية وحقد بالتالي لرسول الله ﷺ نفسه، والإسلام على حد سواء . من هنا نستطيع أن نقول غير مغالين : إن أبا رية قد تجاوز المستشرقين المغرضين في الإساءة إلى الحديث النبوي ورجاله من الصحابة والتابعين وغيرهم . وفي التشكيك في مصداقية أمانتهم وإخلاصهم لهذا الدين .

هذا وقد تولى الرد على مزاعم أبي رية السابقة أساتذة أفاضل منهم الأستاذ عبد الرحمن المعلمي اليماني الذي يقول في معرض رده على ما جاء في كلام أبي رية السابق :

أما عبد الله بن سلام فصحابي جليل أسلم مَقْدم النبي ﷺ المدينة وشهد له النبي ﷺ بالجنة [1] كما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث سعد بن أبي وقاص وغيره . وحدث عن النبي ﷺ قليلا جدا وقلما ذكر عن كتب أهل الكتاب وما تثبت عنه من ذلك فهو مصدق به حتما، فلا يسيء به الظن إلا جاهل أو مكذب لله ورسوله .

أما وهب بن منبه فولد في الإسلام سنة ٣٤ هجرية، وأدرك بعض الصحابة، ولم يعرف أن أحدا سمع منه أو حكى عنه، وإنما يحكي عنه من بعده.

أما كعب فأسلم في عهد عمر، وسمع منه ومن غيره من الصحابة،

---

[1] انظر : تذكرة الحفاظ الذهبي ٢٦/١ وما بعدها .

وحكى عنه بعضهم وبعض التابعين، أما ابن جريج فهو من أتباع التابعين ولا شأن له بالإسرائيليات.[1]

أما زعم أبي رية بأن الصحابة كانوا يتلقون الأخبار من أهل الكتاب بدون نقد فهو مردود وباطل لا يستند إلى أي دليل من قريب أو بعيد، وإنما هو من نسج خياله، فالصحابة كانوا أحرص الناس على دينهم، فكانوا يأخذون أشد أنواع الحيطة والحذر في تقبل الأخبار وليس أدل على هذه الحقيقة من مواقف أبي بكر وعمر وعلي وغيرهم من الرواة والرواية .

أما فيما يتعلق بمرويات أهل الكتاب فكان لهم موقف خاص منها متمثل فيما رووه عن الرسول ﷺ بهذه الخصوصية :" إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم"[2]لذا فكانوا في منتهى الدقة و التثبت معها، وليس أدل على هذه الحقيقة من موقف عمر ابن الخطاب رضي الله عنه المتشدد منها .

موقف أبي رية من أبي هريرة

ظل أبو هريرة هدفا لتوجيه سهام الطعن إليه من قبل المستشرقين وبعض تلاميذهم من المسلمين كأحمد أمين وأبي رية إلا أن الأخير قد ضرب رقما قياسيا في اختلاق الأكاذيب في حقه، وحياكة الاتهامات والشكوك حول صدقه وأمانته في رواية الحديث فلم يترك أبو رية جانبا من جوانب حياة أبي هريرة إلا وقد حاول توجيه الطعن إليه. فقد حاول أبو

---

[1] انظر : الأنوار الكاشفة / اليماني ٩٧.

[2] صحيح البخاري بشرح ابن حجر ٤٩٩/٦.

رية الحط من مكانته والتقليل من شأنه من خلال ادعائه كونه غير معروف الاسم فيقول : لم يختلف الناس في اسم أحد في الجاهلية والإسلام – كما اختلفوا في اسم أبي هريرة فلا يعرف أحد على التحقيق الاسم الذي سماه به أهله ليدعى به بين الناس .[1]

ولنا أن نتساءل هنا :

هل تكمن قيمة المرء في علمه وعمله أم في اسمه ؟

ثم أليست الكنية من أنواع العلم التي تدل على المسمى وتجعله عند التخاطب معينا؟ ثم أليس هناك من اشتهر بين الناس بكنيته أو لقبه دون اسمه، وبين كبار الصحابة كأبي بكر وأبي عبيدة وأبي دجانة وأبي الدرداء وغيرهم ؟!

كان على أبي رية قبل محاولة طرح هذا الادعاء أن يفكر في هذه التساؤلات و الإجابة عليها . إضافة إلى ذلك فإن اسمه الحقيقي معروف لا كما يزعم من أنه لم يعرف أحد الاسم الذي سماه به أهله . فالراجح عند العلماء أن اسمه في الجاهلية كان عبد شمس، حيث يترجم له البخاري بهذا الاسم وهو الأصح عند الترمذي والحاكم .[2]

أما في الإسلام فقد غير النبي ﷺ اسمه فسمي باسم عبد الله أو عبد الرحمن .[3] وقال أبو هريرة : كان اسمي في الجاهلية عبد شمس فسميت في الإسلام عبد الرحمن، وإنما كنيت بأبي هريرة لأني وجدت هرة فجعلتها في

---

[1] أضواء على السنة المحمدية ١٥٢.

[2] انظر : المستدرك الحاكم ٣/٥٠٧ و الدفاع عن أبي هريرة / عبد المنعم صالح العلي ١٧.

[3] انظر : الأنوار الكاشفة / اليماني ١٤٢ودفاع عن أبي هريرة / العلي ١٧.

كمي .[1]

فعبد الرحمن أصح الأسماء التي ذكرت له.[2] ثم أراد أبو رية أن يجعل من أُميّةأبي هريرة سببا موجبا للطعن فيه فيقول: ولقد كان أميا لا يقرأ ولا يكتب .[3]

لم يكن أبو هريرة وحده أميا بين الصحابة بل كان بينهم أميون كثير، حيث كانت الأمية هي الصفة الغالبة على العرب في تلك الحقبة، ولم تكن الأمية من المآخذ على الصحابة، فالرسول العظيم ﷺ كان أميا، فلماذا إذن يخصص أبا هريرة بهذه الصفة؟ إن محاولة التشكيك في صحة ما يرويه بحجة أنه كان أميا لم يكتب الحديث لا تستند إلى أية قاعدة أو أي أساس لأن المعول عليه لدى جمهور الصحابة في رواية الحديث كان الحفظ وليس الكتابة .

وقد انتقد أبو رية أبا هريرة على كثرة أحاديثه مثلما انتقده أحمد أمين وغيره بحجة أنه لم يصحب النبي ﷺ إلا ثلاث سنوات . وهي حجة واهية للاستناد إليها وقد بينا تهافتها .[4]

ومن مزاعم أبي رية حول أبي هريرة قوله إنه كان يتشيع لبني أمية[5].

---

[1] انظر : كتاب السير والمغازي/ ابن إسحاق ٢٨٧، والاستيعاب في معرفة الأصحاب / ابن عبد البر ١٧٦٩/٤، وسير أعلام النبلاء ٤٢٤/٢ .

[2] الاستيعاب / ابن عبد البر ١٧٧٠/٤.

[3] أضواء على السنة المحمدية ١٥٣.

[4] في الفصل الخامس من هذه الرسالة .

[5] انظر : أضواء على السنة المحمدية ١٨٥.

وقد جمع في هذا الموضوع كل الشتائم الواردة في كتب معروفة الاتجاه من ذلك قوله : كان علي رضي الله عنه سيئ الرأي فيه، وقال عنه: ألا إنه أكذب الناس أو قال : أكذب الأحياء على رسول الله لأبو هريرة.[1] مصدره في هذا القول هو شرح النهج لابن أبي الحديد حكاية عن الإسكافي.[2]

الواقع يكذّب ما زعمه أبو رية فقد كان أبو هريرة محبا لآل البيت وأحاديثه في فضائل أهل البيت ومواقفه منهم معروفة، فقد روى في فضائل فاطمة والحسن والحسين أكثر من حديث، وأنه راوي منقبة علي يوم خيبر وأنه اصطدم مع مروان بن الحكم لما منع دفن الحسن بن على مع جده ﷺ قائلا: ... و الله ما أنت بوال، وأن الوالي لغيرك فدعه، ولكنك تدخل فيما لا يعنيك، وإنما تريد بهذا إرضاء من هو غائب منك يعني معاوية .[3]

وكل ما يجب أن يقال في حقه هو : أنه كان منصرفا إلى بث الحديث النبوي الشريف وخدمة العلم، وأبى الخوض في الفتنة الواقعة بين علي ومعاوية كما أبى ذلك عدد من كبار الصحابة رضي الله عنهم .

هذه هي حقيقة موقف أبي هريرة من أهل البيت وما عدا ذلك فدس وافتراء .

يستطرد أبو رية في إلصاق التهم الباطلة بأبي هريرة فيقول : كان أبو هريرة صريحا صادقا في الإفصاح عن سبب صحبته للنبي ﷺ ... فلم يقل :

---

(1) المصدر السابق ١٦٨.

(2) انظر : الأنوار الكاشفة / اليماني ١٧٠.

(3) انظر المصدر السابق ٢٠٧، ودفاع عن أبي هريرة / العلي ١٧١ وما بعدها .

إنه صاحبه للمحبة، كما كان يصاحبه غيره من سائر المسلمين، وإنما قال: إنه قد صاحبه على ملء بطنه . ففي حديث رواه أحمد والشيخان عن سفيان عن الزهري عن عبد الرحمن الأعرج قال : سمعت أبا هريرة يقول : إني كنت امرأ مسكينا أصحب رسول الله على ملء بطني " وفي رواية مسلم " أخدم رسول الله " وفي رواية " لشبع بطني " .[1] اتهام وبهتان من نوع آخر يريد به أبو رية اتهامه في دينه وإسلامه حينما زعم أنه لم يقل : إنه صاحبه للمحبة والهداية .

أما فيما يتعلق بهذا الحديث – وقد سبق الكلام عليه في الفصل الخامس – فخلاصة القول عنه : إنه جاء في معرض رد أبي هريرة على من قال : إنه يكثر الحديث، فبين أنه قد اكتسب كثرة بضاعته منه لتفرغه له وملازمته الشديدة للنبي ﷺ، حيث لم يكن ليشغله عن ذلك شاغل من تجارة أو زراعة كما شغل الآخرين من الصحابة .

ما أكثر مطاعن أبي رية في أبي هريرة ! وما أجرأه على رميه بمختلف التهم التي هو بريء منها براءة الذئب من دم يوسف . ما أصدق السباعي في شهادته بحقه ! حينما قال: أشهد أن أبا رية كان أفحش وأسوأ أدبا من كل من تكلم في حق أبي هريرة من المعتزلة و الرافضة والمستشرقين قديما وحديثا مما يدل على دخل وسوء عقيدة وخبث طوية، وسيجزيه الله بما افترى وازدرى وحرف وشوه من الحقائق .[2]

---

[1] أضواء على السنة المحمدية ١٥٤.

[2] السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ٢٥٠.

وفيما يلي بعض من تلك الحقائق التي حرفها وشووها أبو رية، وبعض المصادر التي اعتمدها في مزاعمه كما ذكر السباعي بعد قيامه بالبحث والتنقيب في تلك المزاعم و الادعاءات وتوصل من خلال عمله إلى النتائج و الحقائق الآتية :

أولا : أن الرجل لا يوثق فيما ينقل فكثيرا ما يزيد في النص أو ينقص ما يخدم غرضه أو ينسب القول إلى غير قائله تضليلا وتمويها وفيما يلي بعض الأمثلة :

١- يقول عن عبد الله بن عمرو بن العاص: كان قد أصاب زاملتين من كتب أهل الكتاب وكان يرويهما للناس عن النبي ﷺ ثم نسب هذا القول إلى ابن حجر في فتح الباري ١: ١٦٦،وعبارته في الفتح ليست هكذا "عن النبي " بل زاد أبو رية " عن النبي " من عنده وأضافها إلى عبارة ابن حجر ليؤكد من خلال ذلك التشكيك في أحاديث صحابة الرسول ﷺ.

٢- نقل عن ابن كثير في البداية والنهاية أن عمر بن الخطاب قال لكعب الأحبار : لتتركن الحديث " عن رسول الله" أو لألحقنك بأرض القردة. وعبارة ابن كثير ليست هكذا وليس فيها " عن رسول الله " وإنما فيها عن " الأول " وأساس هذه الفرية المستشرقون اليهود أمثال جولد تسيهر للتأكيد على تأثير اليهودية في الإسلام .

٣- نقل عن البداية و النهاية أيضا أن عمر هدد أبا هريرة بترك الحديث أو ليلحقنه بأرض دوس أو " بأرض القردة " وهذه الزيادة "أو بأرض القردة" من مفتريات أبي رية على عمر وابن كثير معا. وإنما قالها

لكعب يهدده في ترك الحديث " عن الأول " وليس عن رسول الله كما سبق .

٤- أخذ أبو رية ما قاله النظام ونسبه إلى ابن قتيبة في كتابه تأويل مختلف الحديث

ثانيا : أنه يستدل لفكرته التي تخالف رأي الجمهور من العلماء بنصوص في موضوع غير الموضوع الذي يتكلم فيه ليوهم القارئ أنه مؤيد فيما يقوله ويزعمه من العلماء الأقدمين .

ثالثا : إنه يسيء فهم النصوص عمدا، ويتحكم في فهمها تحكما يمليه الهوى لا البحث العلمي كما فعل في فهمه معنى قول أبي هريرة " على ملء بطني " وغير ذلك .

رابعا : في سبيل الفكرة التي يريدها يرفض نصوصا أجمع العلماء على صحتها، ويعتمد على روايات نص العلماء على بطلانها، وعلى حكايات تروى في مجالس الأدب، ومن مصادر غير موثوق بها، وليس لها سند ولا يعرف قائلها .

خامسا : اعتماده في سب أبي هريرة وتكذيبه وفي التشكيك في الحديث ورواته على ما كتبه " جولد تسيهر " و " شبرنجر " و" فون كرومر " ودائرة المعارف الإسلامية . وتفاخره بأنه يأخذ عن هؤلاء .. بل إنه أكثر منهم بذاءة وأطول لسانا. انظر إلى شبرنجر أنه يقول عن أبي هريرة: " المتطرف في الاختلاق ورعا " ألا ترى أن هذا الكلام مع ما فيه من نسبة الكذب إلى أبي هريرة يعتبر كالتسبيح بجانب ما أضفاه أبو رية من

ألفاظ السب و الشتم والهجاء المقذع، ثم أن " شبرنجر " يعترف بـأن كثيرا من الأحاديث المنسوبة إلى أبي هريرة قد نحلت في عصـر متـأخر فـلا يحملـه وزرها، لكن أبا رية يحمل أبا هريرة وزر كل الروايات المكذوبة عليه .

سادسا : إنه لم يتحل بالأدب الكريم في بحثه، فكانت له الكلمات النابية التي مكانها مجالس السوقة و الرعاع لا الكتب والمؤلفات .

سابعا : يدعي أنه أتى بما لم يأت به الأوائل من اكتشاف حقيقة أبي هريرة التي خفيت على ثمانمائة من حملة العلم من الصحابة والتابعين .

كما أنه لم يتورع من اتهام الصحابة ومنهم عمر بالغفلة والسـذاجة، بسماحهم لمسلمة أهـل الكتـاب مـن الـدس علـى الإسـلام و الكـذب علـى رسول الله، ومن اتهام الأجيال المتلاحقـة مـن بعدهـم أيضـا بالغفلـة وعـدم التيقظ .

ثامنا : زعم أنه استكثر في كتابه من الأدلة التي لا يرقى إليها الشـك ويزيد من الشواهد التي لا ينـال منهـا الضعـف، ولكـن واقـع الحـال يكذبـه ومصادره إما كتب أدب أو كتب حيوان أو تاريخ أو استشراق ونصوصهـا هي التي لا يرقى إليها الشك، أما نصوص البخاري ومسلم وأحمد و الموطأ ومدونات السنة المعتبرة فقد كذب منها مـا شـاء لأنهـا يرقـى إليهـا الشـك وينال منها الضعف. [1]

يقول محمد صديق حسن خان عن مدى تأثير المستشـرقين علـى أبـي رية وأمثاله الذين تجـاوزوهم في كتابـاتهم المغرضـة وإسـاءتهم إلى الحديـث ورجاله كانوا أشد من المستشرقين و المبشرين هوى وعصبية وعـداء ظـاهرا

---

[1] السنة ومكانتها / السباعي ٢٨٧ -٢٩٤ بتصرف .

للسنة وأهلها، وزادوا عليهم الإسفاف في العبارة، وأتوا في تناولهم للصحابة ولا سيما الصحابي الجليل أبي هريرة رضي الله عنه بألفاظ نابية عارية عن كل أدب ومروءة، وذلك كما صنع الشيخ محمود أبو رية [١] ومن الكتاب المسلمين الذين تأثروا بآراء المستشرقين المغرضة ورددوها في كتاباتهم عن الحديث محمد عبد الله السمان مؤلف كتاب " محمد الرسول البشير " حيث قال : إن مشكلة الأحاديث ما زالت معقدة لم تحل بعد، ولم يتوفر العلماء المخلصون بعلاجها وتصفيتها . ألوف المصنفات الدينية القديمة محشوة بالأحاديث المنسوبة إلى رسول الله دون أن يتكرم واضعوها بالإشارة إلى روايتها ودون أن يتصدى العلماء من بعدهم لتخريجها وتصنيفها ... كثيرا ما تشاهد تناقضا في أحاديث الرسول الصحيحة المعتمدة تناقضاً في الشكل والجوهر . [٢]

لم يأت السمان بجديد عن المستشرقين وغيرهم ممن حاولوا الدس والتآمر على حديث رسول الله ﷺ بشكل أو بآخر إلا أن الجديد في كلامه هو أنه يعاتب العلماء الذين جاءوا بعد أصحاب المؤلفات لأنهم لم يفعلوا شيئا اتجاه الأحاديث ونحن بدورنا نتساءل لماذا لا يتكرم السمان نفسه فيفعل ما عجز أو لم يفعله الآخرون لنرى ماذا يعمل بالحديث ؟ أيريد تصفيته بالقضاء عليه ومحوه من الكتب القديمة، أم يريد الإتيان بحديث جديد ليحله محل الحديث القديم ؟ أو ماذا يريد ؟!

---

[١] دفاع عن أبي هريرة / العلي ٨ نقلا عن الدين الخالص .

[٢] السنة المفترى عليها / البهنساوي ٦٨ نقلا عن الكتاب المذكور .

" دور الاستعمار في نشر أفكار المستشرقين في البلاد الإسلامية "

يبدو أن الاستعمار قد عمل وفق خطط مرسومة ومنسقة آخذا بنظر الاعتبار التوزيع الجغرافي والإقليمي للبلاد الإسلامية لإيجاد من يحمل أفكار وآراء المستشرقين المدعومين ماديا ومعنويا من قبله من أبناء الشعوب الإسلامية حول الإسلام في مختلف أقاليمهم، وقد أثمرت جهود الاستعمار المبذولة في هذا الصدد، فظهر منهم من يحمل تلك الأفكار في مصر والعراق وإندونيسيا وإيران، وفي الهند حيث كانت أكبر مستعمرات بريطانيا في آسيا، فحينما استولى عليها الإنجليز في القرن الماضي وحاول المسلمون تخليصهم من أيديهم بإعلانهم الجهاد لهذا الغرض، شعر الإنجليز بالخطر الذي يهددهم، فعملوا على إيجاد طبقة من علماء المسلمين وبمساندة المستشرقين تنكر الجهاد بالسيف، وتقبل بالرضوخ للمستعمر الطامع، وذلك عن طريق الطعن في أحاديث الجهاد وتأويل آيات الجهاد . وقد نجح الإنجليز فعلا في إيجاد مثل هذه الطبقة، وكان المتنبي الكذاب مرزا غلام أحمد القدياني على رأس هذه الطبقة . ومن المؤسف والغريب في نفس الوقت أيضا أن نجد بين المسلمين من ينتهون في دراساتهم وبحوثهم إلى نفس الغايات والأهداف التي سعى ويسعى إليها المستشرقون المغرضون من إشاعة الشك في الإسلام، و مصداقيته في أنه السبيل الأمثل الذي يجب أن يسلكه المسلمون ليعيشوا حياة حرة كريمة .

وجهات النظر حول كتابات المستشرقين

الآراء تأتي متناقضة في العالم الإسلامي حول الاستشراق . فالذين

كتبوا عن الاستشراق لا تخلو كتاباتهم من التأييد والتمجيد بل بالتحمس له إلى أقصى حد أم من الرفض جملة وتفصلا، أو من الاعتدال .

من الذين أفرطوا في الثقة بدراسات المستشرقين، و الاعتماد عليها، والدفاع عنها، والثناء عليها، الأستاذ نجيب العقيقي الذي يقول عن دور المستشرقين الإيجابي في النهضة الحديثة: كانوا من واضعي أساس النهضة الحديثة، والمساعدين على ازدهارها، وعنهم أخذ كبار قادة الرأي فينا، فكان أقوى ما نشروه في الحقبة الأخيرة وأوفاه وأفضله يمت إلى المستشرقين بسبب .[1]

ويقول : لو لم يقدر لتراثنا، من مخطوطات وآثار تلك الأيدي فتجمعه وتكشف عنه وتحل رموزه ثم ترتبه وتصونه وتفسره وتيسر سبل الانتفاع به لما قدر لجلة آثارنا أن ترى الشمس .[2]

ويذهب العقيقي إلى أن الدافع العلمي كان وراء الجهود الاستشراقية حيث يقول : لو أن أحدهم انصرف طوال حياته إلى حل الكلمات المتعارضة أو جمع طوابع البريد النادرة أو كتابة القصص البوليسي، بدل التحقيق والترجمة والتصنيف،لخرجت به من تلك الجزائر المتعددة التي يعيش فيها المستشرقون إلى العالم الرحب في القرن العشرين، ولعادت عليه برخاء من العيش وشهرة بين الناس وسلامة من النقاد .[1]

---

[1] المستشرقون /العقيقي توطئة :ط١/٢.

[2] المصدر السابق ١١٢٧/٣.

[1] المصدر السابق ١١٥٠/٣.

ويحال العقيقي تقليل من شأن كتابات المستشرقين التي جاءت ضد الإسلام والتي لا تساوي شيئا بالنسبة للتي أنصفت في حقه فيقول: هكذا نرى أن الذين تعصبوا على الإسلام قلة لا تساوي الذين تعصبوا على النصرانية، ولا تذكر بالنسبة للذين أنصفوه، ولا تحتسب بين مئات المستشرقين الذين تبرأ معظمهم منها .[٢]

كما يدافع العقيقي عن أخطاء المستشرقين معتبرا أنها هفوات وقعت منهم كما وقعت منا فيجب عدم الالتفات إليها وبالتالي غفرانها فيقول : ولئن فاتهم بعض الصواب لقد فاتنا مثله، ومثل هذه الهفوات تغتفر لهم إذا قسنا بأخطائنا وهذه كتب النقد حافلة بأخبارنا " [٣]

ثم يختتم العقيقي كتابه مسجلا الثناء عليهم والشكر لهم لما بذلوه، وذلك وفاء منه لرد بعض دينْهم على حد تعبيره فيقول : وما هذا الكتاب عن تاريخ المستشرقين إلا وفاء لبعض دينهم علينا ، فقد شُغلوا بنا عشرة قرون، في جميع أصقاع الأرض وبسائر اللغات، وتناولوا جميع ما للشرق من دين وحضارة وثقافة بألوف المصنفات، فلا أقل من أن نشكر لهم فضلهم ونذيعه في كتاب هو _ المستشرقون) .[٤]

هذه هي وجهة نظر العقيقي إلى الاستشراق والمستشرقين ونتاجهم وأهدافهم . وهي ما لا يوافقه عليها الآخرون . فاهتمام المستشرقين بالتراث

---

[٢] المصدر السابق ٣/١١٦٢.

[٣] المصدر السابق ط٢ / ٢٠٩.

[٤] المصدر السابق ط٢ / ٢٠٩.

وما يتعلق به من ترجمة ونشر وتحقيق لم يكن الهدف من ذلك الاهتمام كما ذكره العقيقي بل عناية المستشرقين بالتراث ونشره كانت في اتجاهين :

أولها : تراث الفرق، وكل ما تؤدي إشاعته إلى تجديد النزاع بكل صوره الفكرية و السياسية والمذهبية .

ثانيهما : كل ما يفقد العرب والمسلمين الثقة بماضيهم وأمجادهم ورجالهم مثل ألف ليلة وليلة، والأغاني [1] كما أن اهتمام المستشرقين بالتصوف و الفلسفة وعلم الكلام وولعهم العجيب بدراسة هذه العلوم ونشر مؤلفاتها لا تفسير له إلا في ضوء أهدافهم الرامية إلى نشر البلبلة العقائدية وتمزيق وحدة العرب والمسلمين .

يقول الدكتور عبد العظيم الديب : إن عنايتهم بالتراث كانت وما زالت وستظل من باب " اعرف عدوك " فهذه الكتب " التراثية " هي الخرائط، والصور لعقولنا وعواطفنا ومشاعرنا واتجاهاتنا واهتماماتنا وحبنا وبغضنا ورضانا، فهي المفاتيح التي عرفوا بها كيف يخططون لتدميرنا ثقافيا واجتماعيا وفكريا وعلميا بعدما حطمونا عسكريا وحربيا وسياسيا . [2]

ويمثل أيضا المعجبين بالمستشرقين والمعتمدين على دراساتهم والمشيدين بدورهم كل الذين سبق ذكرهم في هذا الفصل وفي مقدمتهم الدكتور طه حسين الذي يقول : كيف نتصور أستاذا للأدب العربي لا يلم ولا ينتظر أن يلم بما انتهى إليه الفرنج (المستشرقون) من النتائج العلمية

---

[1] انظر : المستشرقون والتراث / الدكتور عبد العظيم الديب ٤٣ .

[2] المصدر السابق ٤٤ .

المختلفة حين درسوا تاريخ الشرق وأدبه ولغاته المختلفة، وإنما يلتمس العلم الآن عند هؤلاء الناس ولابد من التماسه عندهم حتى يتاح لنا نحن أن ننهض على أقدامنا ونطير بأجنحتنا ونسترد ما غلبنا عليه هؤلاء الناس من علومنا وتاريخنا وآدابنا .[1]

يعقب الدكتور السباعي علي ما جاء في كتاب الدكتور طه حسين "الأدب الجاهلي " ومدى تأثره بالمستشرقين في الآراء والأفكار الواردة فيه قائلا : فما جاء في كتاب طه حسين كان ترديدا لآراء غلاة المستشرقين أمثال مرجليوث الذي نقل آراءه طه حسين في كتابه ونسبها إلى نفسه .[2]

ومنهم الأستاذ أحمد أمين الذي ينقل آراء المستشرقين في كتابه "فجر الإسلام " و " ضحى الإسلام " ولكن دون أن ينسبها إليهم لسياسته الخاصة في ذلك كما سبق أن أشرنا عند الحديث عنه. ومنهم أيضا الدكتور علي حسن عبد القادر في كتابه " نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي " الذي يعد ترجمة حرفية لآراء جولد تسيهر، الواردة في كتابيه " دراسات إسلامية " و" العقيدة والشريعة في الإسلام "[3]

وخلاصة القول :

إن هناك مجموعة كبيرة من المثقفين في البلاد الإسلامية أعطوا

---

[1] من تاريخ الأدب العربي ١٩/١.

[2] الاستشراق والمستشرقون / السباعي ١٠.

[3] انظر المصدر السابق ١٠.

المستشرقين ودراساتهم وبحوثهم مكانة كبيرة وفي حقيقة الأمر إنهم ودراساتهم وبحوثهم أقل من تلك المكانة .

ومن الذين حملوا بشدة على المستشرقين واتجاهاتهم المغرضة، ورفضوا ما كتبوه جملة وتفصيلا الأستاذ أحمد فارس الشدياق الذي يقول :

" إن هؤلاء الأساتذة " المستشرقين " لم يأخذوا العلم عن شيوخه، وإنما تطفلوا عليه تطفلا وتوثبوا فيه توثبا، ومن تخرج فيه بشيء فإنما تخرج على القسس، ثم أدخل رأسه في أضغاث أو أدخل أضغاث أحلام في رأسه، وتوهم أنه يعرف شيئا وهو يجهله، وكل منهم إذا درس في إحدى لغات الشرق أو ترجم شيئا منها تراه يخبط فيها خبط عشواء، فما اشتبه عليه منها رقعه من عنده بما شاء، وما كان بين الشبهة واليقين حدس فيه خمن فرجح منه المرجوح، وفضل المفضول" .[1]

ويتحدث عن أسلوبهم الأمير شكيب أرسلان حين يبحثون عن الحقائق فيقول :

" وأما هؤلاء المستشرقون المتنطعون فإذا عثروا على حكاية شاردة أو نكتة فاردة في زاوية كتاب قد يكون محرفا سقطوا عليها تهافت الذباب على الحلواء، وجعلوها معيارا ومقياسا لا بل صيروها محكا يعرضون عليها سائر الحوادث ويغفلون أو يتغافلون عن الأحوال الخاصة والأسباب المستثناة، ويرجع هذا التهور إلى قلة الاطلاع في الأصل، هذا إذا لم يشب

---

[1] الاستشراق والمستشرقون / السباعي ١٥، والمستشرقون / العقيقي ٣/١١٥١.

ذلك سوء قصد، لأن الغربي لم يبرح عـدوا للشـرقي ورقيبـا لـه و النـادر لا يتعد به .[1]

يمكن القول : إن الذين رفضوا دراسات المستشـرقين جملـة وتفصيـلا معذورون إلى حد ما لأن لفظة (مستشرق) تثير في النفوس أحاسيس شتى لا تخلو من الشك والارتياب الناشئ من صنـع بعـض المستشـرقين المسـرفين الذين لم يتجردوا في دراساتهم عـن الإسـلام وأهلـه عـن الحقـد والكراهيـة، والتي لم يتحرروا منها ومن آثارهـا علـى الرغـم مـن ادعـائهم ذلـك، فآثـار الكراهية والتعصب ظلت ترافق أبحاثهم، فلم يتمكنوا التخلص منها، كما أن المستشـرقين لم يتجـردوا عـن يهوديتهـم أو نصرانيتهـم أو عرقيتهـم وبالتـالي استعماريتهم حين كتبوا عـن الإسـلام والمسـلمين حيـث إن الاستشـراق في القـرن التاسـع عشـر والعشـرين صـار أكـثر جديـة وتحـول إلى مؤسسـة إمبريالية.[2]

ولذلك جاءت دراساتهم والنتائج التي توصلوا إليها من خلالها مجانبـة البحث العلمي الصرف الذي يجـب علـى الـدارس و البـاحث الالـتزام التـام بمنهجه الصحيـح، كمـا تسـتدعي ذلـك أمانـة الضمـير وتثبـت الخـبر إلا أن المستشرقين ظلوا في دراسـاتهم عـن الإسـلام يـرددون مـا قالـه أسـلافهم في العصور الوسيطة وما بعدها بأساليب وطرق جديدة يستشـف مـن ظاهرهـا أنها أقرب إلى الموضوعيـة والبحـث العلمـي الجـاد لكـن النتـائج هـي نفـس

---

[1] المستشرقون / العقيقي ٣/١١٥-١١٥٢ .

[2] انظر : الاستشراق / إدوارد سعيد ١٢٠.

النتائج التي توصل إليها أسلافهم .

الموقف المعتدل

يقول الدكتور السباعي : في الحق أن كلا من الثناء المطلق و التحامل المطلق يتنافى مع الحقيقة التاريخية التي سجلها هؤلاء المستشرقون فيما قاموا به من أعمال، وما تطرقوا إليه من أبحاث، ونحن من قوم يأمرهم دينهم بالعدل حتى مع أعدائهم ﴿ ولا يجرمنكم شنآن قوم أن لا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى ﴾ [١]

وفي الواقع أن الاستشراق له تأثيراته القوية في الفكر الإسلامي الحديث إيجابا أو سلبا لهذا فلا يمكن تجاهله أو الاكتفاء بمجرد رفضه، فهو موضوع يفرض نفسه، ويتطلب دراسة أبحاثه وتأثيراته بالنسبة للإسلام والمسلمين .

يقول إدوارد سعيد : فإن ثمة ما يدعو إلى القلق في كون تأثيره انتشر إلى الشرق نفسه، فصفحات الكتب والمجلات باللغة العربية وباليابانية وباللهجات الهندية المختلفة و اللغات الشرقية الأخرى دون شك تمتلئ بتحليلات من الدرجة الثانية للعقل العربي و الإسلامي،وأساطير أخرى يقول بها كتاب عرب .[٢]

فهناك مجموعة من العوامل تدعونا إلى الاهتمام بالدراسات الاستشراقية الإسلامية :

---

[١] الاستشراق والمستشرقون ١٥.

[٢] الاستشراق ٣١٩.

١- حب الاطلاع على آراء المفكرين غير المسلمين في الإسلام وفي كتابه ونبيه، ولا سيما المستشرقون الذي نظروا إليه من عدة زوايا بحسب ثقافة كل باحث وتخصصه وهوايته . ومن حق كل أمة أن يعرف أبناؤها ما يقوله الآخرون عنها في عقيدتها وأخلاقها وثقافتها وحضارتها، كما أن من حق أبنائها المثقفين أن يتناولوا هذه الأقوال بالتحليل والنقد لأن السكوت عليها تسليم ضمني بها، فكيف إذا كان القائل ممن ينتمي إلى عالم متطور ومتقدم كالعالم الغربي، وكان محور قوله في الوحي السماوي المتمثل في كتاب الله وحديث رسوله؟

٢- الرد على مطاعن المستشرقين المتعصبين على الإسلام و التي تتناول مختلف القضايا التي تخص الإسلام و المسلمين، وتفنيد ادعاءاتهم والكشفعن مفترياتهم في حق الإسلام وتراثه، وكذلك الكشف عن حقيقة أهدافهم من تلك المطاعن والمفتريات . هذه الأهداف التي لا تخرج عن كونها أهدافا استعمارية وصليبية وصهيونية لتوهين التعاليم الإسلامية وإبعاد المسلمين عنها حتى تسهل السيطرة عليهم، وإزالة ما يشكلونه من خطورة على الاستعمار ومصالحه في البلاد الإسلامية .

يقول الدكتور عبد الجبار ناجي عن دراسات المستشرقين الحاقدة وأنها تدعونا للرد: ما كتبه المستشرقون يدعونا – وبخاصة الأوائل منهم – إلى المزيد من الكتابات العربية وتركيزها على التفسيرات الحاقدة و المتعصبة لأولئك المستشرقين لأنهم بكتاباتهم قد وضعوا أسسا أثرت في التفكير الأوربي عن الإسلام و التراث العربي الإسلامي ، وإلى الرجوع إلى

الكتابات الأصلية للمستشرقين الأوائل لدراستها وإظهار زيفيها وبطلانها تفسيرا بمنهجية علمية وإبراز الدوافع الرئيسية التي دفعت أولئك المستشرقين لدراسة عدد معين من المواضيع .[1]

٣- تصحيح ما وقع فيه المستشرقون من أخطاء لغوية أو علمية أو تاريخية عن جهل أو عن سوء فهم وضيق نظر .[2]

٤- الإفادة من بحوث المستشرقين بالأخص تلك التي نلمس فيها تحررا من ضوابط الأيديولوجية الكنسية الاستعمارية ويغلب عليها الطابع العلمي المجرد من الأهواء و الأحكام المسبقة .[3]

فليس من العدل القول : إن جميع المستشرقين الذين اهتموا بالدراسات الإسلامية قد أبرزوا الأحقاد ضد الإسلام، وإن كانت محاولة الدس وفتح المنافذ للطعن هي السمة الغلبة على أكثر دراساتهم .

ولا شك أن الاستشراق قدم من خلال مهمته في الفكر الإسلامي أشياء نافعة لا يمكن تجاهلها وخاصة في مجال إحياء التراث و التبويب والفهرسة وجمع المخطوطات وغير ذلك من أعمال قام المستشرقون بها فتركت آثارا إيجابية على مسار النهضة الحديثة في البلاد العربية والإسلامية، كما أن بين المستشرقين أناسا أصحاب حياد وإنصاف ولهم كتابات وآراء معتبرة , ولهم مواقف جريئة وصريحة إزاء الإسلام وأهله صدعوا فيها بالحق والحقيقة الإسلامية، وليس أدل على هذا من وقفة أحدهم وهو الأستاذ

---

[1] تطور الاستشراق في دراسة التراث العربي ٧-٨ بتصرف .

[2] انظر : مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية ١/٢١ وما بعدها / مقالة الدكتور التهامي.

[3] المصدر السابق نفس الصفحة .

الدكتور (فرتزشتيبات) الأستاذ بجامعة برلين في مؤتمر المستشرقين الألمان الذي عقد في برلين سنة ١٩٨٠ أمام المؤتمرين ليعلن لهم عن حقائق قد تخفى على كثير من المسلمين أنفسهم حينما قال مخاطبا إياهم: أيها السادة العلماء أرجو أن تفرقوا بين المسلمين المعاصرين المتخبطين في مواقفهم وتصرفاتهم وبين الإسلام، واستطرد قائلا: فالإسلام دين الفكر والعلم والثقافة والعدل والحضارة والتقدم، ولكن المسلمين لم يتمسكوا به وهم مدعوون لأن يسلمون حتى يصلح حالهم وتستقيم شؤونهم ويصبحوا جديرين بحمل الراية من جديد .[١]

ومن هؤلاء المنصفين الذين لهم مواقف مشرفة تجاه الإسلام وأهله، وقالوا كلمة الحق فيه الدكتور "بدرومونتايث " الأستاذ بجامعة مدريد الذي تصدى للمستشرق الأمريكي – الذي خصص بحثا شن فيه حملة ظالمة على الإسلام و المسلمين وانتهى فيه إلى القول : إن أعظم عمل قام به الأسبان هو طرد العرب و المسلمين من أسبانيا . – فوصفه بالجهل المطبق، واتهمه بأنه لم يقرأ التاريخ و لم يفهمه واستطرد قائلا: أسبانيا ما كان لها أن تدخل التاريخ الحضاري لولا القرون الثمانية التي عاشتها في ظل الإسلام وحضارته وكانت بذلك باعثة النور والثقافة إلى الأقطار الأوروبية المجاورة المتخبطة آنذاك في ظلمات الجهل والأمية والتخلف.[٢]

وفي الواقع أن الدكتور بدر وهو أحد تلاميذ مدرسة المستشرق الأسباني "فرنسيسكو كوديرا " المتوفى سنة ١٩١٧ والتي ضمت عددا من

---

[١] مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية ٢/٢٧٧-٢٧٨- / ومقالة الدكتور الشكعة .

[٢] انظر المصدر السابق ٢/٢٧٦ وما بعدها .

المستشرقين الأسبان المعتدلين بأبحاثهم ودراساتهم التي تتسم بالموضوعية والإنصاف حيال الإسلام قد عرفت هذه المدرسة فيما بعد باسم مدرسة "بني كويدرا" .[1]

مما لا ريب فيه أن هناك مفكرين منصفين – لا غربيين فحسب – بل عالميين أيضا، درسوا الإسلام دراسة عميقة فأحبه البعض وناصره وآمن به البعض الآخر وأعلن إسلامه وصدق فيه، ويقول أحدهم – وهو لورد هيدلي الذي أسلم – : إنني أعتقد أن هناك آلافا من الرجال والنساء أيضا مسلمون قلبا . ولكن خوف الانتقاد والرغبة في الابتعاد عن التعب الناشئ عن التغيير تآمرا على منعهم من إظهار معتقداتهم .[2]

ومهما قيل عن هؤلاء المنصفين فإن عددهم قليل إذا ما قورن بالعدد الهائل من المستشرقين الذي حملوا على الإسلام وأهله ونصبوا لهما العداء بغير حق ضاربين بعرض الحائط اتباع المنهجية العلمية في دراساتهم عن الإسلام وكتابه ورسوله وشريعته وتاريخه .

---

[1] انظر: المصدر السابق ٢/٢٧٧.

[2] انظر: مقدمة كتاب "محمد رسول الله لدينيه وسليمان بن إبراهيم" الدكتور عيد الحليم محمود ١٣.

الخاتمة

١ . دراسات المستشرقين الحديثية لم تأت إلا في وقت متـأخر نسـبيا، وأول محاولة ذات أهمية – فيما يبدو قام بها " جولد تسيهر " الذي حـاول من خلالها التشكيك في صحة الأحاديث ثم جـاء بعـده " شـاخت " الـذي زعم أنه ليس هناك حديث واحـد صحيـح وبخاصـة الفقهيـة، وقـد نشـرت بحوث من قبل غيرهما على شكل مقالات أو كتب حول الحديـث إلا أنهـا عالجته علاجا غير موضوعي .

٢ . قد ثبت تدوين أشياء كثيرة في عهد الرسول ﷺ بـأمره أو بإذنـه وكذا في عهد الصحابة وعهد التابعين ولا مجـال لإنكارهـا أو تجاهلهـا، ولا يمكن التسليم بما ذهب إليـه المستشـرقون مـن ادعـاءات واهيـة حـول عـدم تدوين الحديث إلا في القرنين الثاني والثـالث بعـد تلـك الوثـائق والصحـف والأخبار القاطعة الدلالة على كتابة الحديث في تلك العهود، وأنه كان محط أنظار المسلمين في مختلف العصور ومحل عنايتهم ورعـايتهم، قـد حفظـوه في الصدور ودونوه في السطور بكل حرص وأمانة جيلا بعد جيل، بالمشافهة و الكتابة حتى أودع مع أسـانيده في المصنفـات مـن الكتـب و المسـانيد . ولا يمكن التسليم أيضا بما ذهب إليه بعضهـم حـين اعـترفوا ببعـض الحقيقـة مـن طعن في صحاح الحديث باسم طبيعة تطور الرواية وغير ذلك، وليس هنـاك تعارض بين حفظ الحديث وكتابته ولا يقتضي وجود أحدهما انعدام الآخـر

أو ضعفه .

٣. أ) لقد بدأ استعمال السند في عهد الرسول ﷺ، وكان قد استعمله بعض الصحابة لنقل الأحاديث النبوية في ذلك العهد، وفي العهد الراشدي كان إلزام الرواة به، وفي عهد التابعين ومن بعدهم كان الالتزام التام به .

ب) ظهر الوضع في الحديث على الأغلب في العقد الرابع من القرن الأول الهجري في مجال السياسة، حيث أوجدت الفرقة السياسية جبهات متعادية فاستغل تلك الأجواء أناس أقدموا على وضع أحاديث على رسول الله ﷺ إلا أن المحدثين قاوموا هذه الظاهرة بطرق متناهية في الدقة وجهود مضنية واحتاطوا في قبول الرواة وأصبح استعمال الأسانيد في هذا الوقت أكثر أهمية من أي وقت مضى وتشددوا في أمرها . وبذلك خلصوا حديث رسول الله ﷺ مما علق به وميزوا صحيحه من غيره .

ÜÌ) كان الإخفاق من نصيب المستشرقين في دراساتهم لظاهرة السند لعدم اتخاذهم المجال و الحقل المناسب لها، حينما انتخبوا مصادر غير صالحة لها مثل كتب السيرة والفقه والتاريخ . وكان بإمكانهم النجاح فيها والتوصل إلى نتائج علمية واقعية لو اتخذوا من كتب الحديث المعتمدة ميدانا لدراساتهم ومن منهج المحدثين مسلكا لها، ولكنهم لم يفعلوا ذلك فكان إخفاقهم وبعد نتائجهم عن الواقع .

٤. يتضح من نقد المستشرقين متون الأحاديث، بمعزل عن منهج

المحدثين مدى الفشل الذي كان حليف نقدهم . وأن أقوم المناهج لنقد الحديث هو منهج المحدثين الذي يتناول شطري الحديث سنده ومتنه، من غير الاقتصار على نقد المتون كما فعل المستشرقون الذين اتبعوا فيه هوى النفس من غير مراعاة عقل أو منطق، ولذا لا يمكن عد منهجهم في نقد الحديث منهجا علميا لاستناده إلى هوى النفس ليس إلا .أما المحدثون فقد عنوا بنقد الأسانيد عناية فائقة كما عنوا بنقد المتون، وأن جهودهم في هذا الصدد قد بلغت درجة من الدقة لم يصل إليها أي نقد قديما وحديثا. ليس أدل على هذا من تلك العلامات والقواعد و الضوابط التي وضعوها لكل من السند والمتن، ليميزوا الصحيح من الحديث عن غيره، وأنهم جعلوا من أمارة الحديث الموضوع مخالفته للعقل أو المشاهدة والحس مع عدم إمكان تأويله تأويلا قريبا محتملا، وأنهم كثيرا ما يردون الحديث لمخالفته القرآن أو السنة المشهورة الصحيحة أو التاريخ المعروف مع تعذر التوفيق، وأنهم جعلوا من أقسام الحديث الضعيف مضطرب المتن ومعلل المتن، والشاذ و المنكر و غير ذلك . وبذلك يتهافت ادعاء المستشرقين ومن سار على نهجهم من المسلمين بأن رجال الحديث اهتموا بنقل الأسانيد و لم يتطرقوا إلى نقد المتون، فمنهج المحدثين هو المنهج العلمي الرصين الذي يؤدي إلى نتائج حقيقية واقعية في مجال نقد الحديث فلا يصلح غيره لذلك .

٥. إن ادعاءات ومزاعم " جولد تسيهر " من أن الحديث نما على أيدي رجاله، وسبيل نمائه الإضافات التي جعلت كيان الإسلام يكبر إلى حد لم يعرفه محمد ﷺ، وأن الحديث أثر من آثار جهود المسلمين في عصر

النضوج. وأنه اخترع من قبل أصحاب المذاهب النظرية والعملية . وأنه عن طريق الحديث ضم إلى الإسلام أشياء من العهد القديم ومن العهد الجديد ومن الأناجيل الموضوعة ومن تعاليم الفلسفة اليونانية، وأقوال من حكم الفرس والهنود . إنها لادعاءات ومزاعم لا تستند من قريب أو بعيد إلى الواقع التاريخي الثابت بشيء . ومن يعقد أية مقارنة بين الحديث وغيره بشكل نزيه وبروحية حيادية مجردة يخرج بنتيجة قطعية هي استقلالية الحديث في المنشأ والمحتوى . كما أنه لم يبق هناك حديث موضوعاإلا وقد اكتشف أمره نتيجة لجهود جهابذة الحديث .

٦. الهجوم على المحدثين والفقهاء والطعن في أمانتهم وإخلاصهم وصدقهم أمر متوقع من المستشرقين ومن سار على منهجهم ونسج على منوالهم من المسلمين، وخاصة أولئك الذين لهم دور بارز في رواية الحديث وحفظه ونشره بين المسلمين مثل أبي هريرة والإمام الزهري وغيرهما، والهدف من وراء ذلك واضح وهو إفقاد الثقة لدى المسلمين بالحديث الشريف الذي يعد المصدر الثاني للشريعة الإسلامية . "فجولد تسيهر" اتهم من غير سند علماء المسلمين جميعا بالوضع في الحديث وفي مقدمتهم الأتقياء منهم . وهكذا كان "شاخت " في دراساته حيث لم تنج فئة من علماء المسلمين ممن لهم دور بارز في خدمة الشريعة من افتراءاته وإلصاق التهم الباطلة بهم من غير فرق بين محدث وفقيه كادعائه أن العلماء كانوا يخترعون آراء وينسبونها إلى المتقدمين على شكل أحاديث، وأنها وضعت من قبلهم في القرنين الثاني والثالث للهجرة، وانه لا يوجد حديث فقهي

صحيح واحد. إنها ادعاءات كادعاءات "جولد تسيهر" لا تستند إلى دليل.

٧. لقد أثمرت جهود المستشرقين المغرضين في العالم الإسلامي إلى حد ما خلال قرن أو أكثر، وكانت ثمرتها مجموعة من علماء المسلمين، حيث تركت الدراسات الاستشراقية الحاقدة آثارها على بعض من تلقوا دراساتهم في الجامعات الغربية، أو في جامعات بلادهم التي لم تكن بمعزل عن تلك الدراسات التي تسربت إليها بشكل أو بآخر .

فأخذ أولئك المتأثرون المبهورون بتلك الدراسات يرددون شبهات المستشرقين ويروجون لها بين المسلمين، ويعدون حقائق علمية مسلما بها يعلمونها طلابهم من المسلمين، ويكتبون فيها المؤلفات منخدعين خادعين متوهمين موهمين ابتناءها على الموضوعية العلمية والحياد و الإنصاف طلبا للحقيقة، مفتتنين بها مع ما يرون من تحاملها وتعصبها ضد الإسلام، وبذلك جاءت كتابات هذا الفريق من تلاميذ المستشرقين حول الإسلام عموما والحديث خصوصا لا تقل بل أكثر من كتابات المستشرقين إثارة للشبهات، وتشكيكا في مصادر الشريعة الإسلامية، ولم تكن إلا انعكاسا لما تأثروا به من أفكار المستشرقين في ادعاءاتهم ومزاعمهم وبخاصة حول الحديث النبوي الشريف .

٨. قد تأثر عدد من المسلمين بآراء وأفكار المستشرقين حول الحديث النبوي الشريف والتي تهدف إلى التشكيك فيه من جوانب مختلفة حتى يترك العمل به من قبل المسلمين، فرددوا آراء المستشرقين زاعمين أنها من نتاج عقولهم ونتائج بحوثهم للتستر على مصدرها الحقيقي، فأصيب

بسموم تلك الأفكار أناس في مختلف بلاد المسلمين. وقد كان للاستعمار الدور البارز في تشجيع تلك الأفكار في بلاد المسلمين بمختلف السبل والوسائل، وقد تحقق ذلك بظهور من يحملها ويتحمس لها ويدعوا إليها في بلادهم .

٩. جاءت وجهات نظر الباحثين ومواقفهم في العالم العربي والإسلامي من كتابات المستشرقين مختلفة . فهناك من وقف منها موقف المؤيد والممجد و المتحمس لها إلى أقصى حد . وهناك من وقف منها موقف الرافض جملة وتفصيلا . وهناك من وقف منها موقف المعتدل، قبل وأشار بكتابات المنصفين الذين ينشُدون من كتاباتهم الحقيقة العلمية، سالكين لها منهج البحث العلمي النزيه، ورافضين كتابات المغرضين الذين ينحازون في كتاباتهم إلى أغراض يسعون إلى تحقيقها على حساب البحث العلمي .

وآخر دعوانا أن

الحمد لله رب العالمين

و الصلاة و السلام على محمد وآله وصحبه أجمعين

قائمة المصادر

١) القرآن الكريم

٢) إبراهيم بن سيار النظام وآراؤه الإسلامية الكلامية الفلسفية / محمد عبد الهادي أبو ريدة / مطبعة لجنة التأليف و الترجمة – القاهرة ١٣٦٠هـ =١٩٤٦م .

٣) أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها / عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني/ دار القلم دمشق بيروت / الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ –١٩٨٠م .

٤) الإحكام في أصول الأحكام/ على بن أبي علي الآمدي / مطبعة المعارف بشارع الفجالة بمصر ١٣٣٢هـ - ١٩١٤م .

٥) الأديان / للدكتورين : رشدي عليان وسعدون الساموك / درا الحرية – بغداد / الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م .

٦) الاستشراق والمستشرقون ما لهم وما عليهم / د. مصطفى السباعي / مكتبة دار البيان – الكويت /الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ = ١٩٦٨م .

٧) الاستشراق / إدوارد سعيد / ترجمة كمال أبو ديب، مؤسسة الأبحاث العربية – بيروت - / الطبعة الأولى ١٩٨١م .

٨) أسد الغابة في معرفة الصحابة / علي بن محمد عبد الكريم الجزري / المكتبة الإسلامية بطهران .

٩) الاستيعاب في معرفة الأصحاب / يوسف بن عبد الله / تحقيق علي محمد البجاوي / مطبعة نهضة مصر – الفجالة – القاهرة .

١٠) الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري / د. محمود حمدي زقزوق / قطر / الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .

١١) الاستشراق و التبشير وصلتهما بالإمبريالية العالمية / إبراهيم خليل إبراهيم / مكتبة الوعي العربي .

١٢) الإسلام والحضارة / أنور الجندي / دار الاعتصام – القاهرة ١٩٧٨م .

١٣) أساليب الغزو الفكر / د. محمد علي جريشة ومحمد شريف زيبق / الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ .

١٤) أضواء على السنة المحمدية / محمود أبو رية / مطبعة دار التأليف بمصر / الطبعة الأولى ١٣٧٧هـ – ١٩٥٨م .

١٥) مجلة أضواء على الشريعة / كلية الشريعة – الرياض السعودية / العدد السابع / السنة ١٩٧٦م .

١٦) أعلام المحدثين / د. محمد محمد أبو شهبة / مطابع دار الكتاب العربي بمصر ١٣٨١هـ – ١٩٦٢م .

١٧) الإمام الزهري وأثره في السنة /د. حارث سليمان الضاري / مطابع جامعة الموصل ١٩٨٥م .

١٨) انتاج المستشرقين وأثره في الفكر الإسلامي الحديث / مالك بن نبي / دار الإرشاد – بيروت / الطبعة الأولى ١٩٦٩م .

١٩) الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل و المجازفة / عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني / عالم الكتب – بيروت ١٩٨٣م .

٢٠) مجلة الإيمان المغربية / المغرب / العدد التاسع – السنة ١٩٦٧م.

٢١) بحوث في تاريخ السنة المشرفة / د. أكرم العمري / مطبعة الإرشاد – بغداد ١٣٨٣هـ – ١٩٦٧م .

٢٢) بنية الفكر الديني في الإسلام / جب / ترجمة الدكتور عادل العوّا / مطبعة

دمشق .
٢٣) الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث / إسماعيل ابن كثير / دار الفكر – بيروت .
٢٤) تأويل مختلف الحديث / عبد الله بن مسلم بن قتيبة / تحقيق محمد زهري النجار / مكتبة الكليات الأزهرية – مصر – القاهرة ١٣٨٦هـ – ١٩٦٦م .
٢٥) تاريخ أصبهان / احمد بن عبد الله الاصبهاني / مطبعة بريل ليدن ١٩٣١م .
٢٦) تاريخ الإسلام السياسي و الديني و الثقافي و الاجتماعي / د. حسن إبراهيم /مكتبة النهضة المصرية – القاهرة / الطبعة السابعة ١٩٦٤م.
٢٧) تاريخ التراث العربي / فؤاد سزكين / ترجمة د. فهمي أبو الفضل / المطبعة الثقافية – القاهرة ١٩٧١م .
٢٨) تاريخ اليعقوبي / أحمد بن أبي يعقوب المعروف بـ(ابن واضح) الإخباري / المكتبة الحيدرية – النجف – العراق ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م .
٢٩) تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الحكام / إبراهيم بن أبى القاسم المالكي / مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر / الطبعة الأخيرة ١٣٧٨هـ – ١٩٥٧م .
٣٠) تدريب الراوي في شرح تقريب النووي / جلال الدين بن أبي بكر السيوطي/مكتبة القاهرة/الطبعة الأولى ١٣٧٩هـ – ١٩٥٩م. والطبعة الثانية / دار إحياء السنة النبوية ١٩٧٩م .
٣١) تذكرة الحفاظ / أبو عبد الله شمس الدين الذهبي / مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد – الدكن – الهند / الطبعة الثالثة ١٣٧٥هـ – ١٩٥٥م .
٣٢) تطور الاستشراف في دراسة التراث العربي/ د. عبد الجبار ناجي/دار الجاحظ

– بغداد ١٩٨١م .

٣٣) تغليق التعليق / أحمد بن علي بن حجر العسقلاني / مكتب الإسلامي ودار عمان ١٩٨٥م .

٣٤) تقييد العلم / أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي / دار إحياء السنة النبوية/ تصدير وتحقيق يوسف العش ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م .

٣٥) تهذيب التهذيب / أحمد بن علي بن حجر العسقلاني / دار صادر-بيروت .

٣٦) تهذيب اللغة /محمد بن أحمد الأزهري / تحقيق أحمد عبد العليم البردوني / مطابع سجل العرب – القاهرة الدار المصرية للتأليف والترجمة .

٣٧) كتاب الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي / مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن – الهند / الطبعة الأولى ١٣٧١هـ – ١٧٥٢م .

٣٨) جامع بيان العلم وفضله / يوسف بن عبد البر القرطبي / تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان / مطبعة العاصمة – القاهرة / المكتبة السلفية بالمدينة المنورة / الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ- ١٩٦٨م .

٣٩) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع / أحمد بن علي الخطيب البغدادي / تحقيق د. محمد رأفت سعيد / مكتبة الفلاح – الكويت الطبعة الأولى ١٤٠١هـ ١٩٨١م .

٤٠) الحديث النبوي / مصطفى أحمد الزرقاء / مطبعة الجامعة السورية / الطبعة الثانية ١٩٥٦م .

٤١) الحديث والمحدثون/محمد محمد أبو زهو/مطبعة مصر– القاهرة ١٣٧٨هـ – ١٩٥٨م.

٤٢) حصوننا مهددة من داخلها / د. محمد محمد حسين / دار الإرشاد – بيروت / الطبعة الثالثة ١٩٧١م .
٤٣) حياة محمد / محمد حسين هيكل / مكتبة النهضة المصرية –القاهرة / الطبعة الثالثة عشر ١٩٦٨م .
٤٤) الخلاصة في أصول الحديث / الحسين بن عبد الله الطيبي / تحقيق صبحي السامرائي / مطبعة الإرشاد – بغداد ١٣٩١هـ – ١٩٧١م.
٤٥) دائرة المعارف الإسلامية / الترجمة العربية.
٤٦) دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه / د. محمد مصطفى الأعظمي / شركة الطباعة العربية السعودية – الرياض / الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.
٤٧) الدراسات العربية و الإسلامية في الجامعات الألمانية / رودي بارت / ترجمة د. مصطفى ماهر / دار الكاتب العربي – القاهرة ١٩٧٠م .
٤٨) دفاع عن العقيدة والشريعة ضد مطاعن المستشرقين / محمد الغزالي / دار الكتب الحديثة – القاهرة / الطبعة الثانية ١٩٦٣م .
٤٩) دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين / د. محمد محمد أبو شهبة مطبعة الأزهر – القاهرة ١٩٦٧م .
٥٠) دفاع عن أبي هريرة / عبد المنعم صالح العلي / دار الشروق- بيروت / الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م .
٥١) الزهري مستل من (تاريخ مدينة دمشق) / ابن عساكر / تحقيق وتقديم شكر الله قوجاني / مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٢م – ١٩٨٢م .
٥٢) سنن أبي داود / سليمان بن الأشعث السجستاني / تحقيق محمد محي الدين

عبد الحميد مطبعة السعادة مصر .
٥٣) سنن ابن ماجه / محمد بن يزيد القزويني / تحقيق فؤاد عبد الباقي / دار إحياء الكتب العربية – مصر/ عيسى البابي الحلبي وشركاؤه ١٣٧٢هـ – ١٩٥٢م.
٥٤) سنن الترمذي / محمد بن عيسى بن سورة الترمذي / المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ١٣٨٤هـ –١٩٦٤م .
٥٥) سنن الدارقطني / علي بن عمر الدارقطني / تحقيق السيد عبد الله هاشم يماني المدني / درا المحاسن للطباعة – القاهرة .
٥٦) سنن الدارمي / عبد الله بن عبدالرحمن السمرقندي الدارمي / المطبعة الحديثة – دمشق ١٣٤٩هـ .
٥٧) السنن / ابن أبي عاصم / تحقيق محمد ناصر الدين الألباني / طبعة المكتب الإسلامي .
٥٨) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي / د. مصطفى السباعي / الدار القومية للطباعة و النشر – القاهرة .
٥٩) السنة قبل التدوين / محمد عجاج الخطيب / مطبعة أحمد مخيمر – القاهرة الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ – ١٩٦٣م .
٦٠) السنة المفترى عليها / سالم علي البهنساوي / دار البحوث العلمية / الطبعة الثانية ١٤٠١هـ – ١٩٨١م .
٦١) كتاب السير والمغازي / محمد بن إسحاق المطلبي الشهير بابن إسحاق / تحقيق د. سهيل زكار / دار الفكر / الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م .
٦٢) سير النبي / عبد الملك بن هشام / ضبط وتعليق محمد محي الدين عبد الحميد / مطبعة حجازي بالقاهرة .

٦٣) السيرة النبوية / إسماعيل بن كثير / تحقيق مصطفى عبد الواحد / مطبعة عيسى البابي الحلب وشركاؤه – القاهرة ١٣٨٤هـ ١٩٦٤م .
٦٤) سير أعلام النبلاء/محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي / تحقيق إبراهيم الأنباري / معهد المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية بالاشتراك مع دار المعارف بمصر.
٦٥) سيرة الرسول في تصورات الغربيين / جوستان بفانموللر / ترجمة د. محمود حمدي زقزوق / مكتبة ابن تيمية، المحرق البحرين / الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .
٦٦) شبهات التغريب في غزو الفكر الإسلامي / أنور الجندي / المكتب الإسلامي / الطبعة الثانية ١٩٨٣م .
٦٧) شرح ألفية العراقي / عبد الرحيم بن الحسين العراقي / المطبعة الجديدة / المغرب فاس ١٣٥٤هـ .
٦٨) الشرع الدولي في عهد الرسول / د. عبد الوهاب كلزية / دار العلم للملايين – بيروت / الطبعة الأولى ١٩٨٤م .
٦٩) شرف أصحاب الحديث /أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي / تحقيق د.محمد سعيد خطيب أوغلي / مطبعة جامعة أنقرة ١٩٧١م .
٧٠) صحيح البخاري / محمد بن إسماعيل البخاري / مطابع الشعب ١٣٧٨م .
٧١) صحيح مسلم / مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري / مطبعة محمد علي صبيح وأولاده بالأزهر – القاهرة .
٧٢) الصوفية في الإسلام / رينولد ألن نيكلسون / ترجمة نور الدين شربية / مطتبة الخانجي مصر ١٩٥١م .

٧٣) ضحى الإسلام / أحمد أمين / مكتبة النهضة المصرية / الطبعة السابعة — القاهرة .
٧٤) طبقات الشافعية الكبرى، عبد الوهاب بن علي السبكي / تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، ومحمود محمد الطناحي / مطبعة عيسى البابي الحالبي وشركاؤه / الطبعة الأولى ١٣٨٥هـ — ١٩٦٦م .
٧٥) الطبقات الكبرى / ابن سعد / دار صادر للطباعة والنشر / بيروت ١٣٨٠هـ — ١٩٦٠م .
٧٦) مجلة العربي / الكويت / العدد ٢٥٢/ السنة ١٩٧٩م .
٧٧) العقد الفريد / شهاب الدين أحمد المعروف بابن عبد ربه الأندلسي / مطبعة مصطفى محمد صاحب المكتبة التجارية الكبرى بمصر ١٣٥٣هـ — ١٩٣٥م .
٧٨) العقيدة والشريعة في الإسلام / أجناس جولد تسيهر / ترجمة الأساتذة محمد يوسف وعلي حسن عبد القادر وعبد العزيز عبد الحق / مطابع دار الكتاب العربي بمصر / الطبعة الثانية .
٧٩) علوم الحديث / عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري / تحقيق نور الدين عتر / مطبعة الأصيل - حلب ١٩٦٦م .
٨٠) علوم الحديث ومصطلحه / د. صبحي صالح / دار العلم للملايين — بيروت — الطبعة الرابعة .
٨١) علماء الغرب يقولون دمروا الإسلام أبيدوا أهله / جلال العالم/ الطبعة الثانية.
٨٢) الغارة على العالم الإسلامي / أ.ل شاتلية / ترجمة مساعد اليافي ومحب الدين الخطيب / الطبعة الثانية — جدة ١٣٨٧هـ .
٨٣) الغزو الفكري / د. عبد الستار فتح الله / دار الانصار / القاهرة .

٨٤) فتح الباري بشرح صحيح البخاري / احمد بن علي بن حجر العسقلاني / المطبعة السلفية — القاهرة ١٣٨٠هـ .
٨٥) الفتح الرباني بترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني / أحمد عبد الرحمن البنا / مطبعة الإخوان المسلمين / الطبعة الأولى .
٨٦) فتح المغيث /شرح ألفية الحديث للعراقي / محمد بن عبد الرحمن السخاوي / تحقيق عبد الرحمن بن محمد عثمان / مطبعة العاصمة — القاهرة / الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ- ١٩٦٨م .
٨٧) فجر الإسلام / احمد أمين / مكتبة النهضة المصرية / الطبعة العاشرة ١٩٦٥م.
٨٨) الفصل في الملل والأهواء والنحل / علي بن حزم الأندلسي / مكتبة المثنى — بغداد أوفست .
٨٩) الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي / د. محمد البهي / مكتبة وهبة — القاهرة / الطبعة الرابعة .
٩٠) القاموس المحيط / محمد بن يعقوب الفيروزآبادي / مؤسسة الحلبي وشركاؤه للنشر — القاهرة .
٩١) كبرى اليقينيات الكونية / د. محمد سعيد رمضان البوطي / دار الفكر / الطبعة الثالثة ١٣٩٤هـ .
٩٢) الكفاية في علم الرواية / أحمد بن علي الخطيب البغدادي / مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد — الهند / الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ — ١٩٧٠م .
٩٣) مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة / العدد الخامس السنة الخامسة.
٩٤) مجلة كلية الشريعة / جامعة بغداد / العدد الخامس السنة ١٩٧٩م.
٩٥) لسان العرب المحيط / ابن منظور / إعداد وتصنيف يوسف خياط / دار لسان

العرب – بيروت .
٩٦) ما يقال عن الإسلام / عباس محمود العقاد / مكتبة دار العروبة – القاهرة / مطبعة المدني .
٩٧) المبشرون والمستشرقون وموقفهم من الإسلام / ملحق بكتاب الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي / د. محمد البهي / الطبعة الرابعة.
٩٨) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي / القاضي الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي / تحقيق د. محمد عجاج الخطيب / درا الفكر – بيروت / الطبعة الأولى ١٣٩١هـ .
٩٩) كتاب المجروحين / محمد بن حبان البستي أبو حاتم / المطبعة العزيزية حيدر آباد – الهند / الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ – ١٩٧٠م .
١٠٠) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد / نور الدين بن أبي بكر الهيثمي بتحرير العراقي وابن حجر / دار الكتاب – بيروت – لبنان / الطبعة الثانية ١٩٦٧م .
١٠١) مجلة المجمع العلمي العربي / المجلد الثالث ١٩٢٣ م، والمجلد الرابع ١٩٢٤م.
١٠٢) محاضرات في علوم الحديث – د. حارث سليمان الضاري / مطبعة جامعة بغداد ١٩٨٥م .
١٠٣) محمد رسول الله / اتيين دينيه وسليمان بن إبراهيم / ترجمة د. عبد الحليم محمود / دار المعارف بمصر .
١٠٤) محمد في مكة / مونتجومري وات / ترجمة شعبان بركات / المطبعة العصرية – لبنان صيدا.
١٠٥) محمد في المدينة / مونتجومري وات/ ترجمة شعبان بركات / المطبعة العصرية – لبنان.

١٠٦) مختار الصحاح / محمد بن أبي بكر الرازي / دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان ١٤٠١هـ – ١٩٨١م .

١٠٧) مذاهب التفسير الإسلامي / أجناس جولد تسيهر : ترجمة وتعليق د. عبد الحليم النجار/مطبعة السنة المحمدية – القاهرة ١٣٧٤هـ = ١٩٥٥م .

١٠٨) كتاب المراسيل / عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي / تحقيق شكر الله بن نعمة الله قوجاني/مؤسسة الرسالة / الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ= ١٩٧٧م .

١٠٩) المستدرك / محمد النيسابوري المعروف بالحاكم / مكتبة ومطابع النصر الحديثة – الرياض – السعودية .

١١٠) مستقبل الثقافة في مصر /د. طه حسين / مطبعة المعارف ومكتبتها ١٩٤٤م.

١١١) المستشرقون والإسلام /د. عرفان عبد الحميد / مطبعة الإرشاد – بغداد ١٩٦٩م .

١١٢) المستشرقون والإسلام / المهندس زكريا هاشم زكريا ١٩٦٥م .

١١٣) المستشرقون / نجيب العقيقي / الطبعة الثانية والطبعة الثالثة /دار المعارف بمصر ١٩٦٤م .

١١٤) المستشرقون والتراث/ الدكتور عبد العظيم الديب : مكتبة ابن تيمية – المحرق – البحرين / الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

١١٥) المسند /أحمد بن محمد بن حنبل / شرح وفهرست أحمد محمد شاكر / دار المعارف للطباعة بمصر ١٣٦٨هـ – ١٩٤٩م .

١١٦) المصباح المنير/ أحمد بن محمد الفيومي / مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٤٢هـ .

١١٧) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي / المطبعة العصرية بالكويت / الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ .

١١٨) المعجم الصغير سليمان بن أحمد الطبراني / تحقيق محمد شكور / المكتب الإسلامي – بيروت / الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م .

١١٩) معجم الأدباء / ياقوت الحموي / دار المستشرق – بيروت لبنان .

١٢٠) معرفة علوم الحديث / محمد بن عبد الله النيسابوري المعروف بالحاكم / دار الآفاق الجديدة – بيروت / الطبعة الثالثة ١٩٧٩م .

١٢١) المغني / عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي / دار المنار، الطبعة الثالثة ١٣٦٧هـ .

١٢٢) مفتاح السنة / محمد بن عبد العزيز الخولي / مطبعة الاستقامة بالقاهرة / الطبعة الثالثة .

١٢٣) مفتاح الجنة / جلال الدين بن أبي بكر السيوطي / تحقيق بدر البدر، دار الهدي النبوي / الكويت ١٤٠٠هـ .

١٢٤) مفتريات على الإسلام / أحمد محمد جمال / الطبعة الثالثة ١٣٩٥هـ.

١٢٥) مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية /مكتب التربية العربي لدول الخليج – الرياض – السعودية .

١٢٦) مناهج المستشرقين / د. سعدون محمود الساموك / جامعة بغداد ١٩٨٥ .

١٢٧) المنهزمون / يوسف العظم / دار القلم – دمشق – بيروت / الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ .

١٢٨) من تاريخ الأدب العربي (العصر الجاهلي والعصر الإسلامي) / د. طه

حسين / دار العلم للملايين / بيروت / الطبعة الثانية ١٩٧٥م .

١٢٩) الموطأ / مالك بن أنس / تعليق محمد فؤاد عبد الباقي / دار إحياء الكتب العربية / عيسى البابي الحلبي وشركاؤه .

١٣٠) نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي / د. علي حسن عبد القادر / مكتبة القاهرة الحديثة / الطبعة الثانية ١٩٥٦م.

١٣١) نظرات استشراقية في الإسلام / الدكتور محمد غلاب/ دار الكتاب العربي – القاهرة .

١٣٢) الوثائق السياسية اليمنية من قبيل الإسلام إلى سنة ٣٣٢هـ/ جمع وتحقيق محمد بن علي الأكوع الحوالي – دار الحرية – بغداد / الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م .

١٣٣) الوضع في الحديث / د. عمر بن حسن فلاتة / مكتبة الغزالي – دمشق ١٩٨١م.

١٣٤) كتاب التمييز / مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري / تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي / جامعة الرياض ١٣٩٥هـ .

١٣٥) Schacht Joseph

(A) An Introduction to Islamic Law Oxford 1964.
(B)The Origins of Muhammadan Jurisprudence, Oxford, 1959.

المحتويات

هذا الكتاب

يعرض موقف المستشرقين من الحديث النبوي الشريف في دراساتهم عنه ، و ما أثاروه من شبهات عديدة عنه ، من جهة تدوينية ، و سنده ، ومتنه ، ورجاله ، بهدف إفقاد الثقة لدى المسلمين به ، لدوره و أهميته في حياتهم ، حيث إنه يشكل التطبيق العملي للإسلام على يد الرسول صلى الله عليه وسلم ، وإنه الشارح و المبين و المفصل للقرآن الكريم ، و المفرع على أصوله العامة و قواعده الكلية ، فهو الذي يتناول في بيانه و أحكامه كل جوانب حياة المسلمين لذا وجه أعداء الإسلام من المستشرقين المغرضين مطاعنهم إليه ، فأثاروا حوله أنواع الشبهات في دراساتهم وبحوثهم عنه ، بعيدين عن المنهجيه العملية المليمة القائمة على النزاهة والحياد و الإنصاف .

كما يعرض الكتاب أثرشبهات المستشرقين على الكتّاب المسلمين الذين تأثروا بآرائهم و أفكارهم ، فبدوًا يرددون مقالاتهم بألسنتهم و أقلامهم على أنها من نتاج عقولهم و نتاج بحوثهم .

يناقش الكتاب هذه الشبهات المثارة ، و الادعاءات المزعومة ، فيردها الواحدة منها بعد الأخرى بالدليل والبرهان بأسلوب متسم بالموضوعية ، والالتزام بالمنهجية العلمية القائمة على التحليل والتعليل المستندين إلى العقل و المنطق و الواقع .



